وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

موضوع:

اتجاه السياسة الإقتصادية في تحقيق النمو الإقتصادي:
بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض
دراسة حالة الجزائر 2001-2014

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية

إعداد الطالب:

بودخدخ كريم

إشراف الأستاذ:

أ.د/ صخري عمر

لجنة المناقشة:

أ.د/ باشي أحمد.....جامعة الجزائر 03.....رئيسا

أ.د/ صخري عمر.....جامعة الجزائر 03.....مشرفا

أ.د/ دراوسي مسعود.....جامعة البليدة 02.....ممتحنا

أ.د/بوزيدة حميد.....جامعة بومرداس.....ممتحنا

أ.د/ زيروني مصطفى.....جامعة الجزائر 03.....ممتحنا

أ.د/ رزاق كيزة.....جامعة الجزائر 03.....ممتحنا

السنة الجامعية 2014-2015

إهداء

إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار

"أبي العزيز".

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي

"أمي الحبيبة"

إلى من شجعتني وجعلت الحياة جميلة في عيني

" زوجتي الغالية"

إلى أخواتي وإخوتي وعائلاتهم كل واحد بإسمه

أخص بالذكر أختي الحبوبة "حميدة"

إلى عائلتي الجديدة وخيرة الناس

عائلة زوجتي"كرباش"

إلى أصدقائي في الحياة اليومية، الدراسية، والعملية

إلى كل طالب علـــــم

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي المتواضع

كريـــــــــــم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم :" وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ "

صدق الله العظيم...سورة يوسف، آية 76

الشكر أولا وأخيرا لله عز وجل الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على أداء هذا الواجب ووفقني إلى انجاز هذا العمل ...فالحمد لله ثم الحمد لله ثم الحمد لله

بكل إحترام وتقدير يسرني أن أرفع أصدق كلمات الشكر والإمتنان إلى الأستاذ المشرف: الأستاد الدكتور " عمر صخري" الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث ولم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة طيلة فترة الإعداد، التي كانت عونا لي في إتمام هذا البحث،

فله مني كل الشكر والتقدير.

وأخص بالشكر أيضا رفيقة دربيي "زوجتي الفاضلة" التي سهرت على إتمام هذا البحث.

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على انجاز هذا البحث.....

لكم مني كل الشكر

كريـــــــــــــم

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول والأشكال	VIII
مقدمة عامة	**أ-ج**
الفصل الأول: السياسة الإقتصادية والنمو الإقتصادي	**1-67**
تمهيد	2
المبحث الأول: عموميات حول السياسة الإقتصادية	3
المطلب الأول: ماهية السياسة الإقتصادية	3
الفرع الأول: الجدل حول دور الدولة في النشاط الإقتصادي	3
الفرع الثاني: مفهوم السياسة الإقتصادية	10
الفرع الثالث: مبادئ السياسة الإقتصادية	12
المطلب الثاني: أساسيات السياسة الإقتصادية	13
الفرع الأول: تحديات إعداد السياسة الإقتصادية	13
الفرع الثاني: أهداف السياسة الإقتصادية	23
المبحث الثاني: مدخل إلى النمو الإقتصادي والدورات الإقتصادية	28
المطلب الأول: النمو الاقتصادي	28
الفرع الأول: النمو الإقتصادي الفعلي	28
الفرع الثاني: النمو الإقتصادي الممكن	32
المطلب الثاني: الدورات الإقتصادية	36
الفرع الأول: مفهوم الدورات الإقتصادية	36
الفرع الثاني: خصائص الدورات الإقتصادية	38
المبحث الثالث: نظريات النمو الإقتصادي والدورات الإقتصادية	39
المطلب الأول: النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي	39
الفرع الأول: نظرية النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي	39
الفرع الثاني: النموذج النيوكلاسيكي للنمو	41
الفرع الثالث: نظرية النمو الداخلي	54

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للدورات الإقتصادية	63
الفرع الأول: النموذج الكينزي للتفاعل بين المضاعف والمعجل	63
الفرع الثاني: النظرية النقدوية للدورات الإقتصادية	64
الفرع الثالث: نظرية الدورات الإقتصادية الحقيقية	65
خلاصة الفصل	68
الفصل الثاني: سياسات جانب الطلب والنمو الإقتصادي على المدى القصير	**70-125**
تمهيد	70
المبحث الأول: سياسات جانب الطلب: رؤية الفكر الكينزي لتوجه السياسة الإقتصادية	71
المطلب الأول: ماهية سياسات جانب الطلب	72
المطلب الثاني: مبادئ سياسات جانب الطلب	76
الفرع الأول: الطلب يخلق العرض	76
الفرع الثاني: الطلب الفعال	79
الفرع الثالث: الجمود الإسمي	81
المبحث الثاني: آلية تأثير سياسات جانب الطلب في النشاط الإقتصادي	93
المطلب الأول: آلية تأثير السياسة المالية	93
الفرع الأول: مفهوم المضاعف	93
الفرع الثاني: محددات قيمة المضاعف	95
الفرع الثالث: آلية الموازن الأوتوماتيكي	99
المطلب الثاني: آلية تأثير السياسة النقدية	100
الفرع الأول: قناة سعر الفائدة التقليدية	100
الفرع الثاني: قنوات أسعار الأصول	101
الفرع الثالث: قنوات القرض	103
المبحث الثالث: فعالية سياسات جانب الطلب في تحقيق النمو الإقتصادي على المدى القصير	104
المطلب الأول: التأثير الإيجابي لسياسات جانب الطلب	104
الفرع الأول: فعالية السياسة المالية	104
الفرع الثاني: فعالية السياسة النقدية	114
المطلب الثاني: التأثير السلبي لسياسات جانب الطلب	117
الفرع الأول: فرضية التكافؤ لريكاردو وحيادية السياسة المالية	117

الفرع الثاني: أثر الإزاحة	119
الفرع الثالث: ارتفاع معدل التضخم	120
الفرع الرابع: التباطؤ	121
الفرع الخامس: اللامسؤولية المالية	122
الفرع السادس: الحد من الإنتاجية	123
الفرع السابع: الفساد المالي	123
خلاصة الفصل	125
الفصل الثالث: سياسات جانب العرض والنمو الإقتصادي على المدى الطويل	**190-127**
تمهيد	127
المبحث الأول: سياسات جانب العرض كخيار للسياسة الإقتصادية بديل لسياسات جانب الطلب	128
المطلب الأول: ماهية اقتصاديات جانب العرض	128
الفرع الأول: مفهوم اقتصاديات جانب العرض	129
الفرع الثاني: الخلفية التاريخية لاقتصاديات جانب العرض	132
المطلب الثاني: أساسيات حول اقتصاديات جانب العرض	135
الفرع الأول: الميزات الأساسية لاقتصاديات جانب العرض	136
الفرع الثاني: مبادئ اقتصاديات جانب العرض	137
المبحث الثاني: آليات تأثير سياسات جانب العرض في النشاط الإقتصادي	145
المطلب الأول: تحسين كفاءة سوق السلع والخدمات	146
الفرع الأول: الحد من اللوائح التنظيمية	146
الفرع الثاني: الإستثمار في البحث والتطوير	152
الفرع الثالث: تطوير البنية التحتية	154
الفرع الرابع: تطوير وتنظيم النظام المالي	155
الفرع الخامس: التوجه نحو الإنفتاح الإقتصادي	157
المطلب الثاني: زيادة مرونة سوق العمل	160
الفرع الأول: الحد من اللوائح التنظيمية	160
الفرع الثاني: رفع معدل المشاركة	162
الفرع الثالث: تطبيق السياسات النشطة	163
الفرع الرابع: تحسين نظام التعليم	165

المطلب الثالث: حوكمة دور الدولة	166
الفرع الأول: تطوير البنية المؤسساتية	167
الفرع الثاني: إصلاح تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي	170
المبحث الثالث: فعالية سياسات جانب العرض في تحقيق النمو الإقتصادي على المدى الطويل	172
المطلب الأول: الآثار الإيجابية لسياسات جانب العرض	172
الفرع الأول: التأثير الإيجابي للسياسات المتعلقة بسوق السلع والخدمات	173
الفرع الثاني: التأثير الإيجابي للسياسات المتعلقة بسوق العمل	179
الفرع الثالث: أهمية تطوير البنية المؤسساتية	184
المطلب الثاني: الآثار السلبية لسياسات جانب العرض	187
الفرع الأول: الأثر السلبي للحد من اللوائح التنظيمية في سوق السلع والخدمات	187
الفرع الثاني: الأثر السلبي للحد من اللوائح التنظيمية في سوق العمل	188
الفرع الثالث: الأثر السلبي للإنفتاح الإقتصادي	189
خلاصة الفصل	190
الفصل الرابع: سياسة جانب الطلب كخيار للسياسة الإقتصادية في الجزائر 2001-2014	**236-192**
تمهيد	192
المبحث الأول: الخلفية الاقتصادية لسياسة جانب الطلب في الجزائر (1995-2000)	193
المطلب الأول: وضعية مؤشرات التوازن الداخلي	193
الفرع الأول: النمو الاقتصادي	193
الفرع الثاني: البطالة	196
الفرع الثالث: التضخم	198
الفرع الرابع: توازن الميزانية العامة	198
المطلب الثاني: مؤشرات التوازن الخارجي	199
الفرع الأول:ميزان المدفوعات	199
الفرع الثاني: احتياطي الصرف والدين الخارجي	200
المبحث الثاني: سياسة دعم الطلب الكلي في الجزائر 2001-2014	201
المطلب الأول: مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	201
الفرع الأول:أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	201

الفرع الثاني:مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	202
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	208
الفرع الأول: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو	208
الفرع الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو	209
المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014	213
الفرع الأول: أهداف برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014	213
الفرع الثاني: مضمون برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014	214
المبحث الثالث:أثر سياسة دعم الطلب الكلي في الجزائر على النشاط الاقتصادي 2001-2014	217
المطلب الأول: الأثر على النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2013	217
الفرع الأول: تغيرات معدل النمو الإقتصادي خلال فترة مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004	217
الفرع الثاني: تغيرات معدل النمو الإقتصادي خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	220
الفرع الثالث: تغيرات معدل النمو الإقتصادي خلال فترة برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2013	222
المطلب الثاني: الأثر على متغيرات مرتبطة بالنمو الإقتصادي 2001-2013	224
الفرع الأول: تغيرات حجم الإستهلاك والإستثمار 2001-2013	224
الفرع الثاني: تغيرات معدل البطالة 2001-2013	227
الفرع الثالث: تغيرات حجم الواردات 2001-2013	230
المطلب الثالث: الأثر على هيكل وطبيعة النشاط الإقتصادي في الجزائر	233
الفرع الأول: غياب الرشادة في الإنفاق العام	233
الفرع الثاني: غياب جهاز انتاجي حقيقي مرن وكفء	234
الفرع الثالث: انتشار الفساد	235
خلاصة الفصل	236
الفصل الخامس: إطار مقترح كخيار بديل لتوجه السياسة الإقتصادية في الجزائر	**238-301**
تمهيد	238
المبحث الأول: إصلاح سوق السلع والخدمات	239

المطلب الأول: واقع سوق السلع والخدمات في الإقتصاد الجزائري	239
الفرع الأول: أداء سوق السلع والخدمات	239
الفرع الثاني: اللوائح التنظيمية لسوق السلع والخدمات	249
المطلب الثاني: مقترحات إصلاح سوق السلع والخدمات	257
الفرع الأول: الحد من اللوائح التنظيمية	257
الفرع الثاني: دعم الإبتكار	260
الفرع الثالث: تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	264
الفرع الرابع: تطوير القطاع المالي	266
المبحث الثاني: إصلاح سوق العمل	269
المطلب الأول: واقع سوق العمل	269
الفرع الأول: أداء سوق العمل	269
الفرع الثاني: اللوائح التنظيمية لسوق العمل	274
المطلب الثاني: إصلاحات سوق العمل المقترحة	277
الفرع الأول: إصلاح اللوائح التنظيمية	278
الفرع الثاني: تحسين نوعية التعليم والتدريب	278
المبحث الثالث: حوكمة دور الدولة	283
المطلب الأول: واقع البنية المؤسساتية ودواعي تطويرها في الإقتصاد الجزائري	283
الفرع الأول: نوعية البنية المؤسساتية في الإقتصاد الجزائري	283
الفرع الثاني: أهمية تطوير البنية المؤسساتية	289
المطلب الثاني: ضبط السياسات الإقتصادية الكلية	291
الفرع الأول: ضبط معدل التضخم	291
الفرع الثاني: تصحيح أوضاع المالية العامة	292
خلاصة الفصل	301
الخاتمة العامة	**303**
قائمة المراجع	311

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

العنوان	رقم الصفحة
الجدول (1.4): تطور معدلات البطالة في الجزائر 1995-2000	197
الجدول (2.4): الإيرادات والنفقات العامة، توازن الميزانية وسعر النفط الجزائري 1995-2000	199
الجدول (3.4): الميزان التجاري وميزان المدفوعات 1996-2000	200
الجدول (4.4): احتياطي الصرف والدين الخارجي 1995-2000	200
الجدول (5.4): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	202
الجدول (6.4): القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	204
الجدول (7.4): القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية	205
الجدول (8.4): مجالات برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية	206
الجدول (9.4): القطاعات المستفيدة من برنامج تنمية الموارد البشرية	206
الجدول (10.4): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005-2009	209
الجدول (11.4): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	210
الجدول (12.4): القطاعات المستفيدة من برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	210
الجدول (13.4): القطاعات المستفيدة من برنامج تطوير المنشآت الأساسية	211
الجدول (14.4): مضمون برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014	214
الجدول (15.4): القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية البشرية	214
الجدول (16.4): القطاعات المستفيدة من برنامج المنشآت الأساسية	215
الجدول (17.4): تطور الاستهلاك العام والخاص في الجزائر 2001-2004	225
الجدول (18.4): تطور الاستثمار العام والخاص 2001-2004	225
الجدول (19.4): تطور حجم الإستهلاك العام والخاص في الجزائر 2005-2009	225
الجدول (20.4): تطور حجم الإستثمار والإدخار الوطني 2005-2009	226
الجدول (21.4): تطور حجم الإستهلاك العام والخاص في الجزائر2010-2013	226
الجدول (22.4): تطور حجم الإستثمار والإدخار الوطني 2010-2013	227
الجدول (23.4): تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر 2001-2004	228

الجدول (24.4): تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر 2005-2009	229
الجدول (25.4): تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر 2010-2013	230
الجدول (1.5): تطور كفاءة سوق السلع في الإقتصاد الجزائري	240
الجدول(2.5): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الإقتصاد الجزائري	243
الجدول(3.5): القروض الموجهة للإقتصاد الوطني حسب القطاع والمصدر 2009_2012	247
الجدول(4.5): أداء الجزائر في مؤشر بدء المشروع	251
الجدول(5.5): أداء الجزائر في مؤشر استخراج تراخيص البناء	252
الجدول(6.5): أداء الجزائر في مؤشر توصيل الكهرباء	253
الجدول(7.5): أداء الجزائر في مؤشر تسجيل الملكية	253
الجدول(8.5): أداء الجزائر في مؤشر دفع الضرائب	254
الجدول(9.5): أداء الجزائر في مؤشر التجارة عبر الحدود	255
الجدول(10.5): أداء الجزائر في مؤشر الحصول على قرض	256
الجدول (11.5): الملكية الأجنبية للأسهم بين الجزائر ودول مختارة	259
الجدول(12.5): واقع البنية التحتية لتكنولوجيا الإتصال والمعلومات	261
الجدول(13.5): ترتيب الجزائر في مؤشر الإستعداد التكنولوجي	262
الجدول(14.5): ترتيب الجزائر في مؤشر الإبتكار	262
الجدول (15.5): كفاءة سوق العمل في الجزائر	270
الجدول(16.5): نسب توزيع فئة البطالين سنة 2013 حسب المدة المستغرقة في البحث عن عمل	272
الجدول (17.5): مؤشر صرامة التعيين في سوق العمل بالجزائر	275
الجدول (18.5): مؤشر صرامة ساعات العمل في سوق العمل بالجزائر	276
الجدول (19.5): مؤشر صعوبة الاستغناء عن العمالة الزائدة	277
الجدول(20.5): تطورات معدل التضخم في الإقتصاد الجزائري	292
الجدول(21.5): تطورات رصيد الميزانية في الجزائر	293

قائمة الأشكال

العنوان	رقم الصفحة
الشكل (1.1): نموذج "صولو -صوان"	43
الشكل (2.1): الحالة المستقرة للاقتصاد	44
الشكل(3.1): فرضية التقارب	46
الشكل(4.1): التقارب المطلق	47
الشكل(5.1): التقارب المشروط	48
الشكل(6.1): نموذج AK	55
الشكل(1.2): جمود الأجور والبطالة اللاإرادية في الفكر الكينزي	87
الشكل(2.2): مضاعف الإنفاق في الدول المتقدمة	107
الشكل(3.2): مضاعف الإنفاق في الدول النامية	111
الشكل (4.2): فعالية السياسة الإقتصادية المتوقعة على المدى القصير في نموذج"الكلاسيك الجدد"	121
الشكل(1.3): الفرق بين سياسات جانب العرض وسياسات جانب الطلب	129
الشكل(2.3): منحنى لافر	142
الشكل(3.3): أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار المحلي مقارنة بأشكال التمويل الأخرى	175
الشكل(4.3): أثر نوعية التعليم على النمو الإقتصادي	177
الشكل (1.4): نمو الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر 1995-2000	194
الشكل (2.4): الإستثمار الخاص والإستثمار العام في الجزائر 1995-2000	194
الشكل (3.4): تطور معدلات النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات وفي قطاع المحروقات 1995-2000	195
الشكل (4.4): إنتاجية عنصر العمل في الجزائر 1995-2000	195
الشكل(5.4): معدلات النمو القطاعية في قطاع خارج المحروقات1995-2000	196
الشكل (6.4): نمو العمالة حسب القطاعات 1995-2000	197
الشكل (7.4): تطور معدلات التضخم في الجزائر 1995-2000	198
الشكل (8.4): التوزيع القطاعي السنوي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	203

الشكل (9.4): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001-2004	217
الشكل (10.4): معدلات النمو القطاعية 2001-2004	218
الشكل (11.4): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2005-2009	220
الشكل (12.4): معدلات النمو القطاعية 2005-2009	221
الشكل (13.4): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2010-2014	222
الشكل(14.4): معدلات النمو القطاعية 2010-2014	223
الشكل (15.4): تطور قيمة واردات الجزائر 2001-2004	231
الشكل (16.4): تطور قيمة الواردات في الجزائر 2005-2009	232
الشكل (17.4): تطور حجم الواردات في الجزائر 2010-2013	232
الشكل (1.5): تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مقارنة بدول مختارة	241
الشكل(2.5): مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودول مختارة	242
الشكل(3.5): التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	242
الشكل(4.5): ترتيب القطاع المصرفي بالجزائر دوليا	248
الشكل(5.5): واقع رسملة سوق رأس المال في الجزائر دوليا	249
الشكل(6.5): سهولة أداء الأعمال في الجزائر والإقتصاديات العالمية 2014	249
الشكل(7.5): مقياس الاقتراب من الحد الأعلى للأداء لمؤشر بدء المشروع	251
الشكل(8.5): توزيع الأيدي العاملة حسب القطاعات	271
الشكل(9.5): معدل العمالة ومعدل المشاركة	271
الشكل(10.5): توزيع معدل البطالة سنة 2013 حسب السن والمستوى التعليمي	273
الشكل(11.5): تطور إنتاجية عنصر العمل في الجزائر	273
الشكل (12.5): تطور قيمة مؤشر صرامة قوانين العمل ومؤشراته الفرعية	274
الشكل (13.5): حرية سوق العمل في الجزائر	275
الشكل(14.5): مقارنة لنوعية الإطار المؤسساتي في الجزائر من خلال مؤشرات الحوكمة	284
الشكل(15.5): أداء مؤشر التصويت والمسؤولية	285
الشكل(16.5): أداء مؤشر الإستقرار السياسي	286

الشكل(17.5): أداء مؤشر فعالية الحكومة	287
الشكل(18.5): أداء مؤشر النوعية التنظيمية	287
الشكل(19.5): أداء مؤشر سيادة القانون	288
الشكل(20.5): أداء مؤشر مراقبة الفساد	289
الشكل(21.5): حجم الدعم الحكومي والتحويلات الجارية كنسبة من الناتج المحلي	295
الشكل(22.5): علاقة الأجور الحقيقية في القطاعين العام والخاص بمستوى الإنتاجية	296
الشكل(23.5): تطور كتلة الأجور والرواتب في الميزانية العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي	297
الشكل(24.5): العلاقة بين الإستثمار العام والمعامل الحدي لرأس المال	298
الشكل(25.5): الإيرادات خارج قطاع المحروقات	299

مقدمة

عامـــة

يشهد الفكر الإقتصادي والوقائع الإقتصادية على الكثير من الجدل بخصوص طبيعة وواقع السياسة الإقتصادية التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف التي يسعى إليها اقتصاد أي دولة والمتمثلة أساسا في النمو الإقتصادي والحد من البطالة، حيث أن تعدد الأدوات من جهة وتعدد الأهداف التي يسعى لتحقيقها من جهة أخرى انعكس بدوره على آلية إعداد وتوجيه السياسة الإقتصادية المتبعة في تسيير النشاط الإقتصادي.

ولا يعتبر إعداد السياسة الإقتصادية في معزل عن الظروف والمستجدات المحيطة، وهذا ما خلق نوعا من التضارب في اتجاهها وتنفيذها خصوصا في الدول النامية التي تسير سياساتها الإقتصادية بعيدا عن المنطق الإقتصادي الذي يستدعي الأخذ بعين الإعتبار الظروف الإقتصادية كركيزة أولى في بناء السياسة الإقتصادية، مما قد يؤثر بالسلب على فعاليتها خصوصا في المدى الطويل الذي يعتبر الأساس في تقييم أي سياسة اقتصادية في الظروف العادية التي تخلو من الأزمات.

ينطوي موضوع الإتجاه الرئيسي الذي وجب أن تسلكه السياسة الإقتصادية في تحقيق النمو الإقتصادي على أهمية كبيرة سواء في الأدبيات الإقتصادية أو في الواقع الإقتصادي بين صناع القرار والسياسيين، حيث اعتبر من الجوانب الرئيسية والمهمة في آلية إعداد واختيار السياسة الإقتصادية ومن ثم في تحديد مدى فعاليتها وقدرتها على التأسيس لنمو وازدهار اقتصادي.

يدور موضوع اتجاه السياسة الإقتصادية بالأخص على توجيهها إما نحو دعم الطلب الكلي من خلال ما يسمى بـ"سياسات جانب الطلب" والتي تقوم بالأساس على مبادئ الفكر الكينزي، أو توجيهها نحو تطوير العرض الكلي من خلال "سياسات جانب العرض " والتي تقوم بالأساس على مبادئ الفكر الكلاسيكي وما تبعه من مدارس ذات نفس التوجهات الفكرية، حيث كان ولا يزال يحتل هذا الموضوع جانبا مهما من الجدل فيما يخص السياسة الإقتصادية خصوصا بين ما يعرف بـ "اقتصاديي جانب الطلب" و "اقتصاديي جانب العرض".

1- إشكالية الدراسة:

لقد شهدت الجزائر في العقد الأخير من القرن العشرين أزمة اقتصادية كانت نتيجة التبعات السلبية لأزمة المديونية منتصف الثمانينات التي عرفتها مع تراجع أسعار النفط _الذي يشكل النسبة الأكبر من مداخيل الدولة_ والتي كان أهمها الوقوع في حالة إيقاف للمدفوعات، حيث وجدت نفسها مجبرة على اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الإعانة المالية، والتي لم تخل من جملة شروط

فرضتها الهيئة الدولية على الجزائر وككل الدول التي تلجأ إليها، تمس بالأساس كيفية إدارة السياسة الإقتصادية والتي اعتبرت حسبها ضرورية لخروج الإقتصاد الجزائري من حالة العجز المالي.

وقد سمح تحسن الوضعية المالية الذي عرفته الجزائر نتيجة الإرتفاع الكبير الذي سجلته أسعار النفط منذ سنة 2000 في بروز تحول جذري في طبيعة السياسة الإقتصادية المنتهجة منذ ذلك الحين، تمثل في الإرتكاز على التوسع في الإنفاق العام في إطار التوجه نحو ما يسمى بـ"سياسة جانب الطلب الكينزية" من خلال إقرار 3 برامج إنفاق عام تقوم على عدة محاور رئيسية، الأول وهو مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وامتد على طول الفترة 2001-2004، والثاني هو البرنامج التكميلي لدعم النمو والممتد على طول الفترة 2005-2009 ثم برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014، وذلك يعتبر نوعا من القطيعة مع النهج النيوكلاسيكي الذي أملته التعاليم الحتمية لصندوق النقد الدولي بخصوص طبيعة السياسة الإقتصادية في الجزائر طوال تسعينيات القرن العشرين قصد الخروج من التبعات السلبية للأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، والتي نتج عنها تدهور في مستوى النشاط الاقتصادي وما تبعه من ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض في مستوى معيشة السكان.

وانطلاقا من واقع السياسة الإقتصادية في الجزائر والنتائج المترتبة عنها من جهة، و مقارنة مع ما يتوجب أن يتم تحقيقه في سبيل الرقي بالنشاط الإقتصادي على المدى الطويل من جهة أخرى، وبناء على ما تشير إليه الأدبيات الإقتصادية والتجارب المتعددة للدول في مجال إعداد السياسة الإقتصادية، تبرز الإشكالية الرئيسية التي تهدف إليها الدراسة كما يلي:

ماهو الإتجاه الرئيسي الذي وجب أن تسلكه السياسة الإقتصادية في تحقيق نمو النشاط الإقتصادي بالجزائر: هل في تحفيز الطلب أم في تطوير العرض؟

2- الأسئلة الفرعية للدراسة:

إضافة للسؤال الرئيسي الذي يمثل إشكالية الدراسة، نورد الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل أهم تحديات إعداد السياسة الإقتصادية؟
- فيما تتمثل أهم النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي والدورات الإقتصادية؟
- ما المقصود بالدورات الإقتصادية؟ وما هي أهم النظريات المفسرة لها؟
- فيما تتمثل رؤية اقتصاديات جانب الطلب للنمو الإقتصادي والعوامل المحددة له؟
- فيما تتمثل رؤية اقتصاديات جانب العرض للنمو الإقتصادي والعوامل المحددة له؟
- على أي أساس ترتكز السياسة الإقتصادية المطبقة في الجزائر؟
- فيما تبرز أهم اختلالات الإقتصاد الجزائري؟

3- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية نضع الفرضيات التالية:

- ساهمت سياسة جانب الطلب المتبعة في الجزائر منذ سنة 2001 في تبعية النشاط الإقتصادي للإنفاق العام للدولة؛
- فشل سياسة دعم الطلب في الجزائر في تحقيق النمو والإزدهار الإقتصادي بسبب غياب جهاز انتاجي متطور؛
- إن ضعف أداء القطاع الخاص وكفاءة الجهاز الإنتاجي في الإقتصاد الجزائري مرتبطان بصرامة اللوائح التنظيمية للنشاط الإقتصادي.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بالأساس إلى:

- النظر في الجدل بين اقتصاديات جانب الطلب و اقتصاديات جانب العرض فيما يخص سياسات تحقيق النمو الإقتصادي؛
- العمل على وضع تصور لطبيعة السياسة الإقتصادية في الجزائر التي تساهم في تحقيق النمو والإزدهار الإقتصادي على المدى الطويل.

5- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعالج موضوعا من الموضوعات الرئيسية في الحياة الإقتصادية التي تثير الكثير من الجدل بين رجال الإقتصاد والسياسة والإعلام، باعتبار أنها تعنى بموضوع آلية إعداد السياسة الإقتصادية الذي يعتبر الفيصل في نجاح السياسات الإقتصادية المتخذة أو فشلها.

كما أن أهمية هذه الدراسة تصب في كونها تعالج جانبا يعتبر رئيسيا في قضية العمل على النهوض بالإقتصاد الجزائري والرقي به لتحقيق النمو والإزدهار الإقتصادي، ويحتل موقعا هاما ضمن جوانب الخلل في سير الإقتصاد الجزائري، أين يعتبر موضوع السياسة الإقتصادية الموضوع الرئيسي والفيصل في هذا الإطار. إذ أن معالجة واقع السياسة الإقتصادية في الجزائر وتحديد نقاط ضعفها وأسباب فشلها في تحقيق النمو الإقتصادي – والتي لا تخرج عن نطاق موضوع توجيهها إما لتحفيز الطلب أو تطوير العرض- يمكن من وضع تصور سليم وفهم واضح للسياسة الإقتصادية، ومن ثم إيجاد خارطة طريق للسياسة الإقتصادية في الجزائر تمكن من تحقيق النمو والإزدهار في الجانب الإقتصادي والإجتماعي.

6- منهج الدراسة:

في إطار معالجة هذا الموضوع، تم اتباع المنهج التحليلي الذي يرتكز فيه على تحليل مختلف الإتجاهات الفكرية التي تخص موضوع إعداد السياسة الإقتصادية وتوجيهها بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض، حيث أنه يناسب طبيعة هذا الموضوع نظرا لتعدد الآراء و التوجهات الفكرية المرتبطة بهذا الموضوع، وبالتالي فإن تحليل هذه الآراء يسمح بالتوصل إلى جملة نتائج تخص السياسة الإقتصادية في الجزائر وكيفية إعدادها في سبيل تحقيق النمو على المدى الطويل.

7- حدود الدراسة:

تختص هذه الدراسة بتناول واقع وطبيعة السياسة الإقتصادية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2011-2014 ومختلف تأثيراتها على الإقتصاد الوطني، سواء أكان ذلك من خلال مؤشرات كمية أو نوعية يمكن لنا من خلالها تقدير مدى فعالية هذا الإتجاه للسياسة الإقتصادية في تطوير الإقتصاد الوطني.

8- الدراسات السابقة:

تتمثل أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة أو أحد الجوانب المتعلقة به في:

_ Magda Kandil: « Demand-Side Stabilization Policies: What Is the Evidence of Their Potential? », International Monetary Fund Working Paper N° 97, 2000.

سعت هذه الدراسة إلى تقدير إلى أي مدى يمكن أن تمتد فعالية السياستين المالية والنقدية كسياسات جانب الطلب الداعمة للإستقرار الإقتصادي، وذلك في إطار المساهمة في الجدل الدائر حول أولوية السياسة الإقتصادية ما بين دعم استقرار الدورة الإقتصادية أو تعزيز النمو على المدى الطويل. حيث أنه وبالإرتكاز على بيانات تفصيلية ربعية للإقتصاد الأمريكي، أظهرت النتائج قصورا في استجابة الطلب الكلي للإرتفاع في الإنفاق العام وعرض النقود بسبب عدم التناسق الموجود من جهة الطلب (أثر الإزاحة وفرضية التكافؤ) أو من جهة العرض (مرونة الأسعار)، وأن فعالية سياسات جانب الطلب تتحدد بوضعية الدورة الإقتصادية أين تعتبر وضعية الإنكماش أكثر ملائمة لفعالية هذا الإتجاه للسياسة الإقتصادية. ومن هذا المنطلق فقد أشارت هذه الدراسة إلى أن ضعف فعالية السياستين المالية والنقدية على المدى القصير يتطلب ضرورة توجيهها بما يخدم نمو الإقتصاد على المدى الطويل من خلال ضبط نمو الإنفاق العام وعرض النقود.

_ Philippe Aghion and Steven Durlauf: « From Growth Theory to Policy Design », World Bank, Commission on Growth and Development, working paper N° 57, 2009.

أوضحت هذه الدراسة أن ما جاءت به نظريات النمو الجديدة مع نتائج انحدارات النمو القطرية مجتمعة يمكن لها أن تقدم العديد من التوصيات بخصوص سياسات النمو بالنسبة لعديد الإقتصاديات التي تعتبر سياسات جانب عرض بالأساس. حيث أبرزت أن النمو في الدول الأوروبية مثلا يمكن له أن يستفيد من: السياسات المدعمة للمنافسة والمشجعة على الدخول إلى سوق السلع والخدمات، السياسات المركزة على التعليم العالي والسياسات الإقتصادية الكلية المنضبطة والمعززة للإستقرار الإقتصادي. في حين أن النمو في دول أمريكا اللاتينية يمكن له الإستفادة من التكامل ما بين مجموعة من السياسات أهمها: السياسات المحفزة للإدخار، السياسات المدعمة للإستثمار في التعليم خصوصا التعليم القاعدي، سياسة المنافسة وتشجيع الدخول لسوق السلع والخدمات وسياسة تطوير القطاع المالي.

9- أقسام الدراسة

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب موضوع الدراسة، فإنه سيتم التطرق إلى خمسة فصول رئيسية، ثلاث منها خاصة بالجانب النظري و اثنين منها خاصان بالجانب التطبيقي.

ففيما يخص الجانب النظري فإن الفصل الأول سيتناول موضوع السياسة الإقتصادية والنمو الإقتصادي، ثم يتضمن الفصل الثاني موضوع سياسات جانب الطلب والنمو على المدى القصير من حيث استعراض المبادئ الرئيسية لها وآلية عملها في النشاط الإقتصادي وتأثيراتها الإيجابية والسلبية، أما الفصل الثالث من الجانب النظري فإنه يتناول موضوع سياسات جانب العرض والنمو على المدى الطويل، وذلك بالتطرق إلى المبادئ التي يرتكز عليها هذا التوجه وآلية عملها في فعاليات النشاط الإقتصادي وتأثيراتها الإيجابية والسلبية.

أما الجانب التطبيقي فسيتم التطرق في الفصل الرابع إلى واقع السياسة الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 وأهم تأثيراتها الكمية والكيفية على النشاط الإقتصادي المحلي، ثم نستعرض في الفصل الخامس من هذا الجانب إطار مقترح لمستقبل السياسة الإقتصادية في الجزائر، والذي يمكن أن يكون داعما رئيسيا لتحقيق اقتصاد حقيقي قائم على خلق الثروة ومناصب العمل ومن ثم تعزيز فرص نمو النشاط الإقتصادي على المدى الطويل.

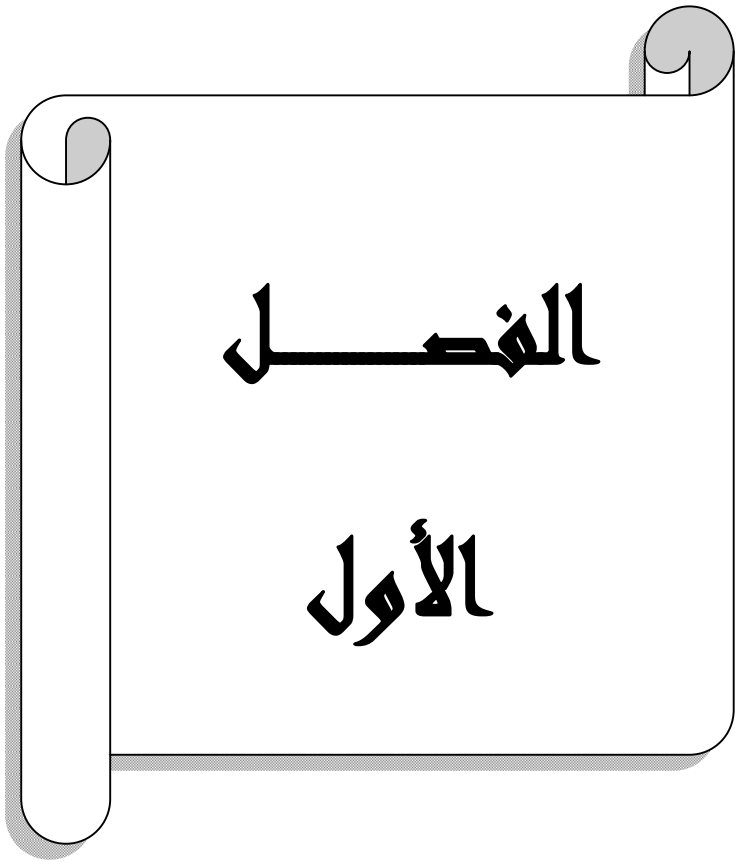
الفصـــــل
الأول

تمهيد:

يحتل موضوع السياسة الإقتصادية حيزا كبيرا في اهتمامات الإقتصاديين ورجال السياسة والإعلام باعتبارها الإطار الذي يحدد طبيعة توجه الدولة في سبيل تحقيق أهدافها الإقتصادية، حيث يواجه صناع قرار السياسة الإقتصادية في سبيل إعداد سياسة اقتصادية فعالة الكثير من التحديات التي تحدد إلى حد كبير فشلها أو نجاحها في تحقيق ما تصبو إليه من أهداف اقتصادية.

ورغم اعتبار النمو الإقتصادي على أنه أحد الأهداف الكبرى للسياسة الإقتصادية، إلا أن ما حازه و يحوزه من مكانة في الفكر الإقتصادي تعزز من بروزه بمثابة الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية كانت، باعتبار ما يمثله من انعكاس جامع لمسار تطور النشاط الإقتصادي بغض النظر عن مدى هذا التطور سواء كان على المدى القصير أو على المدى الطويل.

وفي هذا الصدد نبرز في المبحث الأول من هذا الفصل ما يختص بالجدل القائم حول دور الدولة في الحياة الإقتصادية والمبادئ والتحديات التي تواجه صناع قرار السياسة الإقتصادية في إعدادها. ثم نوضح في المبحث الثاني مفهومي كل من النمو الإقتصادي الفعلي والنمو الإقتصادي الممكن والمصادر المساهمة فيهما، مع إبراز مفهوم الدورات الإقتصادية والخصائص التي تميزها والمراحل التي تمر بها. أما في المبحث الثالث فإننا نستعرض أهم النظريات التي عملت على دراسة وتفسير كل من النمو الإقتصادي والدورات الإقتصادية خلال مسار تطور الفكر الإقتصادي.

المبحث الأول: عموميات حول السياسة الإقتصادية

إن تزايد الإهتمام بموضوع السياسة الإقتصادية يعتبر نتيجة كونها تعكس التوجه الذي يتبعه صناع القرار لتحقيق الأهداف الإقتصادية المرجوة، والذي يعتبر مثار جدل كبير خصوصا في ظل اختلاف التوجهات الفكرية والإيديولوجية التي تبنى على أساسها غالبا السياسة الإقتصادية في أي دولة.

المطلب الأول: ماهية السياسة الإقتصادية

يرتبط مفهوم السياسة الإقتصادية أساسا بدور الدولة في الحياة الإقتصادية بغض النظر عن حجمه والجدل الدائر حوله بين الباحثين وصناع قرار السياسة الإقتصادية منذ بدايات الفكر الإقتصادي.

الفرع الأول: الجدل حول دور الدولة في النشاط الإقتصادي

تشهد الأدبيات الإقتصادية والواقع الإقتصادي على الكثير من الجدل بين رجال السياسة والإقتصاد حول موضوع تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، حيث تتضارب الآراء ووجهات النظر بين مؤيد ومعارض لهذا التدخل ولكل حججه ومبرراته، حيث يعود ذلك بشكل رئيسي إلى التطورات الإقتصادية المتعاقبة التي شكلت تحولا كبيرا في الفكر الإقتصادي بدءا من أزمة الكساد الكبير سنة 1929 مرورا بأزمة الكساد التضخمي سنة 1973 وصولا للأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وهي التطورات التي كانت تستدعي إعادة النظر في موضوع تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية.

أ_ حجج مؤيدي تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي

يبرز الإتجاه المؤيد للتدخل المكثف للدولة في النشاط الإقتصادي ممثلا بالأساس في مفكري "المدرسة الكينزية" بزعامة "جون ماينارد كينز"، حيث يبرر هذا الإتجاه تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية انطلاقا مما يسمى بـ"إخفاق آلية السوق"، وهي الحالة التي تنتج عندما لا تتحقق "مثالية باريتو" في النشاط الإقتصادي التي تشير إلى تخصيص الموارد بشكل أمثل وكفء، و تعني الوضعية الإقتصادية التي لا يمكن بخلافها تخصيص الموارد الإقتصادية بشكل يمكن من تحسين مستوى رفاهية فرد ما دون المساس بمستوى رفاهية فرد آخر[1]، وبالتالي فإن عدم تحقق "مثالية باريتو" في اقتصاد دولة ما يشير إلى إخفاق آلية السوق في التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية، وبالتالي وجود إمكانية لتحسين مستوى رفاهية فرد ما دون المساس بمستوى رفاهية فرد آخر من خلال تخصيص الموارد وذلك عن طريق تدخل الدولة.

[1] Michael Howard: « Public sector economics for developing countries », university of the West Indies press, Canada, 2001, p 2.

1_ عدم كمال الأسواق:

يتوجب على الدولة التدخل لتعديل ما ينتج من اختلالات انطلاقا من تميز الأسواق في النشاط الإقتصادي سواء سوق السلع والخدمات، سوق العمل أو سوق النقود بعدم الكمال والكفاءة بسبب:

1_1 المنافسة غير الكاملة:

يهدف القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي بشكل رئيسي إلى تحقيق الربح دون النظر إلى تحقيق المصلحة العامة من عدمها، حيث أنه ونتيجة لزيادة عدد المنتجين في السوق فإن ذلك يكون له انعكاس على مستوى الأسعار التي تنخفض وبالتالي يكون ذلك في صالح المستهلك ولا يكون في صالح المنتج بسبب انخفاض هامش الربح لديه، ولهذا يلجأ العديد من المنتجين إلى اتباع اجراءات احتكارية الهدف منها كسر اتجاه الأسعار للأسفل وبالتالي ضمان تعظيم الأرباح، ولهذا فإن الدولة تجد نفسها مجبرة على التدخل في السوق لكسر الإحتكار من خلال وضع قوانين وتشريعات الهدف منها هو ضمان تحقيق المنافسة التامة دون أية قيود أو إجراءات تضر بمصلحة المستهلك أو المنتج[1].

1_2 عدم تماثل المعلومات:

ينطلق الفكر الليبرالي من فرضية أن كل المتعاملين الاقتصاديين يملكون نفس البيانات والمعلومات الكافية في السوق بما يمكنهم من اتخاذ أفضل القرارات الممكنة. لكن الواقع الفعلي يقول عكس ذلك، حيث أن مختلف الأعوان الإقتصاديون يختلفون فيما يحوزون عليه من معلومات فيما يتعلق بمختلف جوانب النشاط الإقتصادي، ومن ثم فإن عدم تماثل المعلومات في السوق يعتبر عاملا رئيسيا في عدم تحقق الكفاءة السوقية، و ينتج عنه ظاهرتين رئيسيتين في النشاط الإقتصادي هما[2]:

1_2_1 الإختيار المعاكس: هي الحالة التي تعني أن نقص البيانات بين المتعاملين الإقتصاديين تؤدي إلى تغلب الشيء الرديء على الشيء الجيد في السوق، حيث أنه وفي سوق الإئتمان مثلا فإن عدم توفر البنك على معلومات كافية تخص طالبي القروض يدفع به إلى وضع معدلات فائدة عالية _سواء على طالبي القروض ذوو الخطر المنخفض أو الخطر المرتفع_ لتجنب أية خسائر غير متوقعة، ونتيجة لذلك فإن طالبي القروض ذوو الخطر المنخفض سوف يمتنعون عن طلب القروض لأنهم يدركون أن معدل الفائدة مبالغ فيه مقارنة بالمخاطر المالية التي قد يتسببون فيها، وبالتالي فإن البنك سوف يتعامل فقط مع طالبي القروض ذوو الخطر المرتفع لأنهم لا يرون في معدل الفائدة المرتفع أية مبالغة مقارنة مع الخطر

[1] William Boyes and Michael Melvin: « Fundamentals of economics », 4th edition, Houghton Mifflin company, USA, 2009, pp133-135.

[2] للمزيد حول هذا الموضوع، انظر:

Joseph Stiglitz: « Information and the change in the paradigm in economics », Nobel Prize lecture, December 8th, 2001.

المرتفع الذي يتحملونه، وبالتالي فخفض معدل الفائدة يجعل البنك يتعامل مع ذوو الخطر المرتفع والمنخفض على حد سواء وهو ما ليس في صالحه، أما رفع معدل الفائدة يدفع بالبنك للتعامل فقط مع طالبي القروض ذوو الخطر المرتفع مما يزيد من احتمال عدم قدرته على استرجاع أمواله.

1_2_2 الخطر المعنوي: وهو الحالة التي تعني أن نقص البيانات يتحول إلى حافز لدى المنتج أو المستهلك لتغيير سلوكه، حيث أنه وفي قطاع التأمين مثلا، فإن التأمين على السيارات يدفع بالسائقين إلى الحد من الحيطة والحذر عند القيادة مقارنة بالفترة ما قبل التأمين، مما يزيد من التكاليف التي تتحملها شركات التأمين، والتي تلجأ _نتيجة لزيادة ما تتحمله من تكاليف ولعدم إمتلاكها معلومات كافية عن طالبي التأمين_ إلى الرفع من الأقساط أو رفض منح التأمين بشكل كامل.

إن نقص البيانات وعدم توفرها يسبب خللا في السير الحسن للنشاط الإقتصادي والإجتماعي، سواء من خلال بروز مشكلة عدم القدرة على الحصول على التأمين كرد فعل من طرف شركات التأمين لتكاليف الخطر المعنوي، أو لجوء البنوك إلى الحد من القروض الممنوحة نظرا لتعاملها فقط مع ذوي الخطر المرتفع.

2_ انتاج السلع والخدمات العامة:

تهدف عملية إنتاج السلع والخدمات العامة لتحقيق المصلحة العامة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وبالتالي فهي تساهم بشكل كبير في توفير ما عجزت عنه آلية السوق التي تهدف لتحقيق الربح وتعظيم المصلحة الخاصة، إذ نجدها تنقسم إلى قسمين[1]:

2_1 سلع وخدمات عامة خالصة: تتميز بخاصية "عدم المزاحمة" التي تعني أن استفادة طرف ما منها لا يلغي استفادة الطرف الآخر منها أيضا، كما تتميز بخاصية "عدم إمكانية الإستثناء" بمعنى لا يمكن استثناء طرف ما من الإستفادة من هذه الخدمة أو السلعة.

2_2 سلع وخدمات عامة غير خالصة: تتميز بكونها قابلة للمزاحمة الجزئية، أي أن استفادة طرف ما منها يؤدي إلى انخفاض استفادة طرف آخر منها.

وتبعا لما جاء به "موسجراف" سنة 1959، فانه توجد ثلاثة وظائف رئيسية تقوم بها الدولة عن طريق نفقاتها العامة وهي[2]: إعادة تخصيص الموارد، إعادة توزيع الدخل وتحقيق الإستقرار الإقتصادي.

[1] Michael Howard: op-cit, pp 10-15.
[2] Ibid, p 24.

3_ الآثار الخارجية:

يعرف الأثر الخارجي بأنه الأثر الناتج عن نشاط فرد ما والذي يمس رفاهية طرف آخر سواء بشكل ايجابي أو سلبي[1]، وفي هذا الصدد فإن "بيجو" يفرق بين الآثار الخارجية الإيجابية التي تكون فيها المنفعة الحدية العامة أكبر من المنفعة الحدية الخاصة، والآثار الخارجية السلبية التي تكون فيها المنفعة الحدية الخاصة أكبر من المنفعة الحدية العامة [2].

فالدولة تتدخل للحد من الآثار الخارجية السلبية الناتجة عن نشاط القطاع الخاص والتي تتعارض مع مصلحة المجتمع وأهمها التلوث البيئي، كما تسعى من خلال نفقاتها العامة إلى توليد آثار خارجية إيجابية ومن أمثلة ذلك نفقات التعليم والصحة التي تساهم في تحسين المستوى الصحي والتعليمي لرأس المال البشري مما يؤدي للتأثير إيجابا على دور عنصر العمل في العملية الإنتاجية.

4_ اللوائح التنظيمية:

تأخذ اللوائح التنظيمية التي تطبقها الدولة في النشاط الإقتصادي الأشكال التالية [3]:

4_1 الإفصاح: تلجأ الدولة إلى إجبار المؤسسات على الإفصاح والشفافية باعتبار أن آلية السوق لا تؤدي في الغالب إلى توفير البيانات والمعلومات للمتعاملين الإقتصاديين بما يمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة وعقلانية، مما يدفع إلى بروز ما يسمى بـ"عدم تماثل المعلومات" الذي تنجر عنه العديد من الإختلالات في أداء السوق. حيث أن الدولة تلزم مثلا المؤسسات بالإفصاح عن نوعية منتجاتها ومنشئها وتواريخ انتهاء صلاحيتها بما يعكس تحركات قوى العرض والطلب في السوق، كما تجبر المؤسسات المدرجة مثلا في سوق رأس المال على إبراز حساباتها بما يمكن المتعاملين من اتخاذ أفضل القرارات الإستثمارية التي تعكس واقع المؤسسة وطبيعة أدائها.

4_2 القيود: تعمل الدولة على حظر العديد من الأنشطة والممارسات على مؤسسات القطاع الخاص، كأن تمنع التواطؤ في تحديد الأسعار أو ممارسات تتعارض والمنافسة في السوق، تماما كما تحظر على المتعاملين في الأسواق المالية بعض الممارسات المضارباتية التي تؤدي إلى تحقيق أرباح غير مبررة.

4_3 التفويض: على عكس ما تفرضه الدولة من قيود على القطاع الخاص تمنع عنه القيام بجملة ممارسات وأنشطة، فإن التفويض في مقابل ذلك يشير إلى أن الدولة تدفع القطاع الخاص بشكل إجباري

[1] Gregory Mankiw: « principles of economics », 5th edition. South-western Cengage Learning, 2011, p11.
[2] Warren J. Samuels et al: « A companion to the history of economic thought », Blackwell Publishing, USA, 2003, p 439.
[3] Joseph Stiglitz: « Government Failure vs. Market Failure: Principles of Regulation », presentation, initiative for policy dialogue, 2008, pp 5-11.

إلى القيام بجملة من الإجراءات التي تراها ضرورية من أجل ضمان السير الحسن للنشاط الإقتصادي، حيث يحظى هذا الشكل بقبول واسع نظرا لأنه يعبر عن توفير للحاجات العامة دون أن ينجر عن ذلك أي إنفاق عام تتحمله خزينة الدولة.

ب_ حجج معارضي تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي

ساهمت التطورات الإقتصادية المتعاقبة في إعادة النظر في حجج معارضي تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، حيث أنها وكما كانت سببا في تراجع واقعية أفكار هذا التيار من خلال أزمة الكساد الكبير سنة 1929 ومن ثم انتشار الفكر المؤيد لتدخل الدولة كعنصر فعال في النشاط الإقتصادي، إلا أنها من جهة أخرى ومن خلال أزمة الكساد التضخمي في السبعينات من القرن العشرين كانت التطورات الإقتصادية سببا في عودة تلك الأفكار وبزوغها بشكل كان له تأثيره على طبيعة القرارات الإقتصادية المتخذة وآلية سير النشاط الإقتصادي.

ففيما يخص التيار التقليدي فإن مفكري المدرسة الكلاسيكية بزعامة "آدم سميث" يعتبرون بمثابة مؤسسي الفكر الإقتصادي المبني على الحرية الإقتصادية والحد الأدنى للدولة في النشاط الإقتصادي، في حين يبرز الإقتصادي النمساوي "فريديريك فون هايك" بمثابة أحد رموز هذا التيار الذي استمر في معارضته لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي حتى في الفترة التي لاقت فيها أفكار التيار المؤيد لتدخل الدولة رواجا واسعا في الإقتصاديات العالمية، حيث ارتكز في فكره على دعم الحرية الفردية كعامل رئيسي في تطور النشاط الإقتصادي والتأكيد على أن الدولة المتدخلة تحد منها وتؤثر سلبا على آلية سير النشاط الإقتصادي. أما "ميلتون فريدمان" فكان قائد الثورة المضادة للفكر الكينزي في العصر الحديث، حيث أبرز من خلال فكره النقدي الذي حظي بقبول واسع بداية من ستينات القرن العشرين على أهمية تحرير الأسواق، وأن التعاظم الكبير للقطاع العام في النشاط الإقتصادي بسبب أفكار أنصار الدولة المتدخلة كان السبب الرئيسي في تعرض الإقتصاد العالمي في السبعينات لأزمة الكساد التضخمي[1].

يبرر هذا التيار معارضته لتدخل الدولة في الحياة الإقتصادية انطلاقا من اعتقاده بأن "آلية السوق" ممثلة في القطاع الخاص هي أكفأ من الدولة ممثلة في القطاع العام فيما يخص تخصيص الموارد، وعلى هذا الأساس فإنهم يعتبرون أن[2]:

_ تدخل القطاع العام في النشاط الإقتصادي لا جدوى منه باعتبار أن كل ما يمكنه القيام به يمكن للقطاع الخاص أن يقوم به بشكل أفضل؛

[1] Brian Atkinson et al: « economic policy », Macmillan press, London, 1996, p 12.
[2] Joseph Stiglitz: « Redefining the role of the state: what should it do? How should it do it? And how should these decisions be made? », A paper Presented on the Tenth Anniversary of MITI Research Institute, 1998, Japan, p 5.

_ تدخل القطاع العام يدفع إلى تراجع دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي؛

_ هيكل التحفيزات في المؤسسات العامة يشير إلى أن أنشطة القطاع العام تؤدي إلى انخفاض الرفاهية الإجتماعية، كما تؤثر سلبا على الأنشطة الإنتاجية باعتبار أن القطاع العام الأقل كفاءة يسيطر على الموارد بدل القطاع الخاص الأكثر فعالية.

وكما يبني مؤيدو تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وجهة نظرهم انطلاقا مما يسمى بـ"إخفاق آلية السوق"، فإن معارضي تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي يرتكزون في وجهة نظرهم على ما يسمى بـ"الإخفاق الحكومي" الذي يقصد به عجز الدولة عن طريق تدخلها في النشاط الإقتصادي في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية حسب مفهوم "باريتو"، وذلك بسبب ما يتميز به تدخل القطاع العام من:

_ **انتشار سلوك البحث عن الريع" (**Rent seeking behavior**):** الذي يعتبر من أهم الإنتقادات التي توجه للقطاع العام وتحد من فعاليته، حيث يرى منتقدو تدخل الدولة أن قطاعا واسعا من أصحاب السلطة في الدولة يسعون من خلال أنشطة القطاع العام إلى تحقيق مصالحهم الفردية أكثر من سعيهم إلى تحقيق المصلحة العامة، إذ أنه غالبا ما يتم فرض إجراءات وقوانين تحد من تطور القطاع الخاص ومقدرته التنافسية وتخدم مصالح أصحاب السلطة بشكل أكبر في إطار ما يسمى بـ "سلوك البحث عن الريع".

وزيادة على ذلك فإن التنافس على العوائد بين القائمين على السلطة من خلال أنشطة القطاع العام تؤدي إلى بروز منافسة غير تامة في السوق انطلاقا من الأفضلية التي يحظى بها القطاع العام في العديد من المجالات[1]، كما أن ذلك السلوك يؤدي إلى تبذير الموارد الإقتصادية وانتشار الفساد الإقتصادي بشقيه سواء الفساد الإداري الذي يتجلى في انتشار البيروقراطية والسلوك الإنتهازي ضد القطاع الخاص أو الفساد المالي في شكل رشوة أو اختلاسات مالية، والذي يبرز من خلال جماعات مصالح تسعى إلى تعظيم مصالحها الخاصة دون وجه حق يبرره المنطق الإقتصادي على حساب القطاع الخاص وعلى حساب المصلحة العامة.

_ **التأثير سلبا على آلية السعر:** يعتبر معارضو تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي أن آلية السعر وحدها هي من ستدفع لتحقق التخصيص الأمثل للموارد حسب مفهوم "باريتو"، حيث أن الأسعار تعكس التكاليف بحكم سريان مفهوم الربح ووجود منافسة بين المنتجين وعدم وجود عراقيل تحد من دخول منتجين منافسين[2]. ومن ثم فلا حاجة لأي تدخل من طرف للدولة في النشاط الإقتصادي لأن ذلك سوف يحد من الدور الإقتصادي لآلية السعر ومن ثم يسبب اختلالا في آلية سير النشاط الإقتصادي وفي طبيعة

[1] Ibid, p 7.
[2] Brian Atkinson et al: op-cit, p 22.

القرارات الإقتصادية المتخذة، بحكم أن تدخل الدولة يسبب غيابا لمفهوم الربح من جهة كما يسبب غياب المنافسة من جهة أخرى وهو ما يعني اختلال النظام الإقتصادي ككل.

وزيادة على التبريرات السابقة، فإن معارضي تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي يستندون في تبرير موقفهم إلى العلاقة السلبية بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي، والتي تعود للأسباب التالية [1]:

_ **تكلفة التمويل:** تتميز الخيارات المطروحة أمام الدولة لتمويل نفقاتها العامة بآثار سلبية على النشاط الإقتصادي، إذ أن اللجوء لاقتطاع الضرائب يحد من الإدخار والإستثمار، أما اللجوء للإقتراض فيرفع من معدلات الفائدة ويخفض الإستثمار، في حين أن اللجوء للإصدار النقدي يدفع لارتفاع معدلات التضخم.

_ **إزاحة القطاع الخاص:** إن ندرة الموارد الإقتصادية تتطلب استخدامها بشكل كفء وأمثل، وهذا ما لا يتحقق في حالة تدخل الدولة وقيامها بالأنشطة الإقتصادية بدل القطاع الخاص، حيث أن ذلك ينتج عنه تحول وجهة الموارد الإقتصادية من القطاع الخاص إلى القطاع العام، مما يعني إزاحة القطاع الخاص عن النشاط الإقتصادي وهو الذي يعتبر الأساس في خلق المنافسة ومن ثم تزايد عمليات الإبداع والإبتكار بالشكل الذي يعود بالإيجاب على تطور النشاط الإقتصادي.

_ **غياب الكفاءة:** إن توفير الدولة لمختلف الخدمات من تعليم وصحة وكذا إنتاجها لبعض المنتجات يرافقه التبذير وعدم الرشادة في استخدام الموارد، نظرا لارتكازها في ذلك على المنطلق الإجتماعي الذي يتجلى في تحقيق المصلحة العامة بغض النظر عن تحقق الربح من عدمه، بدل الإرتكاز على المنطلق الإقتصادي الذي يتجلى في مفهوم تكلفة الفرصة البديلة، وذلك على عكس القطاع الخاص الذي وفي إطار تعزيز القدرة على المنافسة فإنه يرتكز دائما على مفهوم تكلفة الفرصة البديلة في استخدام الموارد بهدف تعظيم الربح مما يؤدي للإستخدام الأمثل للموارد.

_ **غياب الإبداع والإبتكار:** إن أهم ما يفتقده النشاط الإقتصادي في ظل تزايد مشاركة القطاع العام هو تراجع مستويات الإبداع والإبتكار سواء كان ذلك في الطرق الإنتاجية أو في نوعية المنتجات والخدمات، وذلك يعود إلى غياب الحافز للمنافسة والمتمثل في الربح الذي يغيب عن دائرة اهتمامات القطاع العام في النشاط الإقتصادي، وهذا ما يساهم في الركود الفكري الذي ينعكس سلبا على تطور النشاط الإقتصادي.

ومما لا شك فيه أنه بين إخفاقات آلية السوق من جهة وإخفاقات تدخل الدولة من جهة أخرى يبرز من الضروري التكامل بين كل من دور القطاع الخاص ودور القطاع العام لتحقيق الفعالية والكفاءة في سير وأداء النشاط الإقتصادي، حيث يمكن كل طرف من تدارك إخفاقات الطرف الآخر ومن ثم

[1] Daniel Mitchel: « the impact of government spending on economic growth », the heritage foundation, N°1831, 2005, pp 4, 5.

ضمان توافر أفضل الظروف والعوامل لتطوير الأداء الإقتصادي، بحكم أن التجارب المتعددة عبر التاريخ الإقتصادي أثبتت ومنذ عقود أنه لا اقتصاد السوق الحر القائم على الهيمنة شبه المطلقة للقطاع الخاص ولا الإقتصاد القائم على التدخل المفرط للقطاع العام تمكنا من إعطاء تصور سليم لآلية سير النشاط الإقتصادي بما يضمن تحقيق الكفاءة والفعالية في الأداء الإقتصادي.

وفي هذا الصدد يبرز "جوزيف ستيغليتز" إطارا فكريا لتدخل الدولة بما يمكن من تكامله مع دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، حيث يرتكز على 5 محاور رئيسية هي[1]:

_ تقييد تدخل الدولة المباشر في العملية الإنتاجية الذي يؤثر سلبا على الأنشطة الإقتصادية؛

_ تقييد أنشطة الدولة التي تساهم في الحد من المنافسة، في مقابل العمل على تعزيز أي تدخل للدولة من شأنه تعزيز المنافسة في السوق؛

_ تعزيز التوجه على مستوى الدولة نحو الإنفتاح والشفافية؛

_ تمكين القطاع الخاص من مشاركة القطاع العام في صنع القرار؛

_تحقيق التوازن على مستوى هيئات الدولة ما بين الخبرة والتمثيل الديموقراطي وتعزيز المسائلة.

الفرع الثاني: مفهوم السياسة الإقتصادية

أبرز الإقتصادي الهولندي "يان تينبرغين" أن السياسة الإقتصادية هي عبارة عن [2]: "نظام قرارات يعكس العلاقة بين الأهداف التي تحدد إشباع ورضا صناع القرار والتي لا يتحكمون فيها بصفة مباشرة، والأدوات التي تتضمن متغيرات التحكم"، حيث أن فعالية السياسة الإقتصادية حسبه تتعلق أساسا بكيفية تسييرها واتخاذ القرارات المتعلقة بها، والتي ترتبط بجملة قيود تواجه صناع القرار في سبيل تعظيم الرفاهية الإجتماعية التي ترتكز عليها السياسة الإقتصادية.

وباعتبار أن السياسة الإقتصادية هي عبارة عن نظام قرارات، فإنها تجمع بين جملة من العناصر التي ترتبط فيما بينها مشكلة الإطار الرئيسي الذي تقوم عليه السياسة الإقتصادية والذي يحدد آلية عملها في الواقع الإقتصادي، حيث تبرز هذه العناصر في:

أ_ **الأدوات:** هي عبارة عن متغيرات خارجية تظهر في شكل اجراءات ووسائل تستخدم في استهداف المتغيرات الهدفية وتخضع للتحكم المباشر من طرف صناع القرار[3]، وقد تكون إما أدوات اقتصادية كلية

[1] Joseph Stiglitz: « Redefining the role of the state: what should it do? How should it do it? And how should these decisions be made? », op-cit, pp 11-20.
[2] Gérard Duthil et William Marois : « politiques économiques », edition ellipses, France, 1997, p 22.
[3] Christian Aubin et Jacques Leonard : « politiques économiques », librairie Vuibert, France, 2003, p 22.

تدخل ضمن إطار السياسة الإقتصادية الكلية كعرض النقود وحجم الإنفاق العام، أو أدوات اقتصادية جزئية تدخل ضمن إطار السياسة الإقتصادية الجزئية كمعدل الضريبة أو معدل الأجر الحقيقي.

ويخضع استخدام هذه الأدوات إلى قيود تتمثل في[1]:

_ **القيود السياسية:** إن كون السياسة الإقتصادية خاضعة لسلطة صناع القرار من رجال السياسة الذين يتولون مهمة اختيار طبيعتها واتجاهها، يجعل منها موضع اختلاف بين مختلف التوجهات السياسية لصناع القرار، حيث أن الليبراليين مثلا يفضلون استخدام أدوات تصب في مصلحة القطاع الخاص كتخفيض معدلات الضرائب، في حين أن الإشتراكيين يفضلون استخدام السياسة المالية من خلال الإنفاق العام ومن ثم تعزيز دور القطاع العام في النشاط الإقتصادي.

_ **القيود الزمنية:** هي القيود المتعلقة بوجود عديد الأدوات المستخدمة في إطار السياسة الإقتصادية تتميز بتأخيرات زمنية عديدة، سواء ما تعلق الأمر بتنفيذها أو بتأثيراتها في النشاط الإقتصادي، حيث أن هذه التأخيرات الزمنية تلعب دورا كبيرا في تحديد نوعية وفعالية الأدوات المستخدمة.

وإذا كان منطق التحليل الإقتصادي يشير إلى أن المتغيرات الخارجية تؤثر في المتغيرات الداخلية، فإنه وفي ظل موضوع نمذجة السياسة الإقتصادية قد يكون هذا المنطق معاكسا في إطار ما يسمى "النظرية المعيارية للسياسة الإقتصادية"، حيث أنه وانطلاقا من بروز الأدوات كمتغيرات خارجية من جهة والأهداف كمتغيرات داخلية من جهة أخرى، فإنه وفي إطار بناء نموذج لآلية عمل السياسة الإقتصادية نجد مستويات الأهداف المرغوبة هي التي تحدد في بادئ الأمر من طرف صناع القرار، والتي على أساسها تحدد القيم الضرورية للأدوات المستخدمة في تحقيقها، وهذا ما يبرز كيف أن المتغيرات الداخلية هي التي تؤثر في تحديد قيمة المتغيرات الخارجية التي تبرز في شكل المتغير المجهول في موضوع السياسة الإقتصادية [2].

وتتميز أدوات السياسة الإقتصادية بعدم الإجماع بين الإقتصاديين وصناع القرر حولها، إذ يقول "ميلتون فريدمان" في هذا الصدد:[3] "هناك إجماع كبير حول الأهداف الكبرى للسياسة الإقتصادية: عمالة مرتفعة، نمو مستدام و استقرار في الأسعار، وهنالك إجماع أقل بأن هذه الأهداف متلائمة مع بعضها البعض أو بين من يراها غير متلائمة حول آلية الإختيار بينها، لكن هنالك شبه عدم اجماع حول الدور الذي يمكن ويجب أن تلعبه مختلف أدوات السياسة الإقتصادية في تحقيق الأهداف العديدة".

[1] Gérard Duthil et William Marois : op-cit, pp 24,25.
[2] Christian Aubin et Jacques Leonard : op-cit, p24.
[3] Milton Fridman: « the role of monetary policy», The American Economic Review, Vol 58, N° 1, (Mar., 1968), p1.

وفي إطار الديناميكية التي يتميز بها النشاط الإقتصادي، فإن الإختلالات بين المتغيرات الإقتصادية الكلية تكون نسبية و ليست نمطية، وذلك ما ينعكس على طبيعة أدوات السياسة الإقتصادية التي قد تكون ملائمة في اقتصاد دولة ما دون اقتصاد دولة أخرى، أو قد تكون ملائمة في فترة ما دون أن تكون ملائمة لعلاج نفس المشكلة في فترة أخرى. ومن ثم فإن اختيار الأدوات المثلى لتحقيق الأهداف الكبرى للسياسة الإقتصادية متعلق بالتحليل الدقيق لمختلف اختلالات الإقتصاد الكلي، وهو ما من شأنه التوصل إلى الفهم الصحيح للعلاقة بين الأدوات والأهداف بما يمكن من تحقيقها.

ب_ الأهداف: هي عبارة عن المتغيرات التي تحدد مستوى رضا وإشباع صناع قرار السياسة الإقتصادية بما يضمن تحقيق الرفاهية الإقتصادية في المجتمع، إذ تقسم في الغالب إلى [1]:

_ متغيرات هدفية نهائية: تمثل الأهداف الكبرى للسياسة الإقتصادية كـ: معدل النمو، معدل البطالة ومعدل التضخم و وضعية ميزان المدفوعات؛

_ متغيرات هدفية وسيطية: وتعتبر كقناة وسيطة لنقل الأثر الذي ينتج عن الأدوات إلى المتغيرات الهدفية النهائية، وذلك كـ: سعر الفائدة وسعر الصرف، حيث أنها تبرز كمؤشرات يستند إليها صناع القرار في تقييم مدى إمكانية تحقق التأثير المرغوب فيه للأدوات على المتغيرات النهائية أم لا، ومن ثم توفر إمكانية تعديل المسار وتصحيح الخلل إن وجد قبل فقدان إمكانية ذلك في حال النظر فقط لحركة المتغيرات الهدفية النهائية.

الفرع الثالث: مبادئ السياسة الإقتصادية

إن الوصول إلى إعداد إطار فعال للسياسة الإقتصادية يقتضي الإنطلاق من جملة مبادئ تبرز أهمها فيما يلي:

أ_ التساوي العددي بين الأدوات والأهداف: ينسب هذا المبدأ إلى الإقتصادي " يان تينبرغين" الذي أشار إلى ضرورة أن تستهدف كل أداة من أدوات السياسة الإقتصادية هدفا وحيدا تسعى لتحقيقه، ومن ثم ضرورة أن يتساوى عدد الأهداف مع عدد أدوات السياسة الإقتصادية المستخدمة في تحقيقها[2].

ب_ كفاءة الأداة بالنسبة للهدف: ينسب هذا المبدأ إلى الإقتصادي "روبرت مندل" الذي أشار إلى أن صناع قرار السياسة الإقتصادية عليهم أن يختاروا في سبيل تحقيق كل هدف من أهداف السياسة الإقتصادية الأداة المناسبة والأكثر قدرة على ذلك مقارنة ببقية الأدوات[3].

[1] Christian Aubin et Jacques Leonard : op-cit, p 23.
[2] Gérard Duthil et William Marois : op-cit, pp 27, 28.
[3] Ibid, p 28.

جـ_ مراعاة الواقع الإقتصادي: لا يمكن الوصول إلى فعالية السياسة الإقتصادية إذا ما كان إعدادها يهدف لتحقيق جملة أهداف بعيدة عن ما يمليه الواقع الإقتصادي المحلي والعالمي من ظروف وخصائص. إذ أنه وكما تؤثر العوامل والأجواء المحيطة بسير الإقتصاد المحلي في الإقتصاد العالمي نظرا للترابطات الموجودة بين مختلف اقتصاديات العالم في عصر العولمة، فإن موارد الإقتصاد المحلي تحدد قدرات النشاط الإقتصادي على التطور والإزدهار. وبالتالي فإن واقعية أهداف السياسة الإقتصادية تساعد على الحكم على مدى كفاءة الأدوات المختارة حاليا ومن ثم في طبيعة قرارات السياسة الإقتصادية المستقبلية.

المطلب الثاني: أساسيات السياسة الإقتصادية

يتفق الإقتصاديون على أن الأهداف الكبرى للسياسة الإقتصادية لم تشهد تغيرات كبيرة عن ما هو متعارف عليه بخصوصها، لكن تطور نظرة صناع القرار لآلية سير النشاط الإقتصادي هو ما دفع إلى بروز تغيرات كبيرة تخص كيفية إعداد وتطبيق السياسة الإقتصادية[1].

الفرع الأول: تحديات إعداد السياسة الإقتصادية

إن عملية إعداد سياسة إقتصادية فعالة ليست في معزل عن جملة من التحديات التي تقف عائقا أما صناع قرار السياسة الإقتصادية، وتجعل من عملية إعداد السياسة الإقتصادية دالة في عديد المتغيرات والعوامل التي تساهم في تحديد مدى فعاليتها.

أ_ توقعات الأعوان الإقتصاديين

إن إعداد وتنفيذ السياسة الإقتصادية يتطلب بالأساس فهما واضحا لسلوك المتغيرات الإقتصادية على المستوى الكلي، حيث كان الإعتقاد السائد لدى الإقتصاديين سنوات الخمسينات والستينات من القرن العشرين أن الأعوان الإقتصاديين يبنون توقعاتهم حول النشاط الإقتصادي مستقبلا بناء على خبراتهم وتجاربهم في الماضي فقط، وهذا في إطار ما يسمى بـ"التوقعات التعديلية" التي بني على أساسها منحنى "فيليبس" الذي يشير إلى العلاقة العكسية بين كل من معدلات البطالة والتضخم، لكن هذه النظرة أثبتت فشلها خصوصا بعدما شهده النشاط الإقتصادي سنوات السبعينات من تزايد في معدلات البطالة والتضخم معا، مما أشار إلى عدم واقعية فكرة "التوقعات التعديلية" في تفسير سلوك الأعوان الإقتصاديين في المستقبل ومن ثم لاتجاه تغير المتغيرات الإقتصادية الكلية، وهذا ما دفع إلى محاولة إعطاء تفسير آخر يمكن من فهم هذا السلوك بصورة واقعية تجلى في بروز ما يعرف بـ"نظرية التوقعات الرشيدة".

[1] Brian Snowdon and Howard Vane: « modern macroeconomics: its origins, development and current state », Edward Elgar publishing, UK, 2005, p 706.

ترجع أولى إسهامات نظرية التوقعات الرشيدة إلى "جون موث" سنة 1961، أين أوضح فيها أهمية أن تكون التوقعات رشيدة في ظل اقتصاد ديناميكي يتميز بتغير سلوك المتغيرات الإقتصادية والعلاقات التي تنشأ بينها. ويقصد بالتوقعات الرشيدة للأعوان الإقتصاديين استخدامهم لكافة البيانات والمعلومات المتاحة في تفسير سلوك المتغيرات الإقتصادية في المستقبل، حيث أن التوقع الرشيد يتمثل في أفضل توقع ممكن مبنى على أساس كامل المعلومات المتاحة عند بنائه، إذ أنه لا يعني بالضرورة أن يكون صحيحا بحيث يمكن أن تكون هنالك انحرافات عن التوقع الصحيح، لكن هذه الإنحرافات تزول في المتوسط عادة بشكل يظهر فيه التوقع الرشيد على أنه التوقع الصحيح المطابق للواقع الفعلي[1].

وقد أبرزت دراسات كل من "روبرت لوكاس" و "طوماس سارجانت" في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين والمرتكزة على نظرية التوقعات الرشيدة تحولا كبيرا في الفكر الإقتصادي ومن ثم في آلية عمل السياسة الإقتصادية، حيث حق أن تسمى تلك الفترة بـ"ثورة نظرية التوقعات الرشيدة"[2]، لأنها أدت إلى عدة تحولات في النظرية الإقتصادية ساهمت بشكل كبير في تفسير واقع عمل السياسة الإقتصادية.

يشير كل من "سارجانت" و "والاس" إلى أهمية نظرية التوقعات الرشيدة للأسباب التالية[3]:

_تتلائم والفكر الإقتصادي الذي يقول أن الأعوان الإقتصاديين يتصرفون وفق أفضل مصلحة ممكنة لهم؛
_ أنها جد هامة في توضيح الآثار المستقبلية للسياسة الإقتصادية والأفق الزمني لقدرة الأعوان الإقتصاديين على التنبؤ بها؛
_ فشل النماذج القياسية للإقتصاد الكلي التي لا تعتمد على الرشادة في التوقعات في تقدير أثر التغيرات الهيكلية الديناميكية للسياسة الإقتصادية.

وقد ساهم الإقتصادي "روبرت لوكاس" من خلال ارتكازه في التحليل على نظرية التوقعات الرشيدة في إحداث تحول هام فيما يخص قضية استعمال النماذج القياسية للإقتصاد الكلي في تقييم أثر السياسة الإقتصادية المتبعة. إذ يشير إلى أن النماذج القياسية التقليدية للإقتصاد الكلي لا يمكن استعمالها لتقدير أثر حقيقي مستقبلي لسياسة اقتصادية قيد التطبيق، لأن هذه النماذج تضم جملة من العلاقات الثابتة بين عديد المتغيرات الإقتصادية تم بنائها على أساس بيانات في الماضي، وبالتالي فإن السياسة الإقتصادية قيد التطبيق سوف تؤثر على بنية نموذج الإقتصاد الكلي القياسي، لأنها تؤثر على توقعات الأعوان الإقتصاديين بخصوص سلوك المتغيرات الإقتصادية الكلية مستقبلا وهذا ما يعني تغير العلاقات القائمة

[1] Fréderic Mishkin : « monnaie, banque et marche financier », 7eme édition, nouveaux horizon, France, 2004, p147.
[2] Ibid, p 658.
[3] Thomas J. Sargent and Neil Wallace: « rational expectations and the theory of economic policy », Working Papers N° 29, Federal Reserve Bank of Minneapolis, 1974, pp 209, 210.

بين مختلف المتغيرات الإقتصادية، ومن ثم فإن العلاقات الثابتة بين المتغيرات الإقتصادية في النماذج القياسية التقليدية هي غير صحيحة للإعتماد عليها في توقع أثر مستقبلي للسياسة الإقتصادية[1].

تعتبر السياسة الإقتصادية قيد التطبيق بالنسبة للأعوان الإقتصاديين بمثابة بيانات ومعلومات متاحة تستعمل للتنبؤ بسلوك المتغيرات الإقتصادية والعلاقات التي تنشأ بينها مستقبلا والتي على أساسها يبنون سلوكهم في المستقبل، وبالتالي فإن أي تغيير في السياسة الإقتصادية المطبقة سوف يغير من توقعات الأعوان الإقتصاديين بخصوص سلوك المتغيرات الإقتصادية والعلاقات التي تنشأ بينها مستقبلا وبالتالي تغير سلوك الأعوان الإقتصاديين في المستقبل، وبالتالي فإن "لوكاس" يشير إلى أن بنية أي نموذج قياسي تتغير حسب تغير السياسة الإقتصادية المتبعة بحكم أنها تؤثر على توقعات الأعوان الإقتصاديين مستقبلا ومن ثم في العلاقات التي تنشأ بينها.

ب_ مكانة الإقتصادي في رسم السياسة الإقتصادية

تعتبر مسألة اختيار الجهة التي تتكفل برسم وتخطيط السياسة الإقتصادية الأنسب مسألة على قدر كبير من الأهمية، إذ أنها تعكس إلى حد كبير جدلا قائما بين رجال السياسة من جهة ورجال الإقتصاد من جهة أخرى حول ارتكاز السياسة الإقتصادية على اعتبارات سياسية بالدرجة الأولى أم على اعتبارات اقتصادية محضة، ومن ثم فإن هذا الموضوع يؤثر بشكل كبير في مدى فعالية السياسة الإقتصادية المطبقة ويحدد معالم سير النشاط الإقتصادي.

يقوم التحليل الإقتصادي بدورين رئيسيين في رسم السياسة الإقتصادية[2]: فهو من جهة يطرح جملة من الفرضيات التي من شأنه إثبات مدى صحتها في الواقع الإقتصادي بعد إخضاعها للتجربة والتطبيق، ومن جهة أخرى وانطلاقا من هذه الفرضيات يساعد في التوصل إلى جملة من الإستنتاجات التي تمكن من رسم تصور واضح لمعالجة المشاكل الإقتصادية وبالتالي آلية سير النشاط الإقتصادي.

وانطلاقا مما سبق فإنه يبرز وبشكل واضح أن دور الإقتصادي ينحصر بشكل رئيسي في إعداد مقترح السياسة الإقتصادية، من خلال دراسة مختلف اتجاهاتها وتحليلها واستخلاص عديد النتائج حولها سواء حول أدواتها أو أهدافها المستقبلية، بشكل يعطي صورة واضحة وجلية حول مختلف الإختيارات المتاحة للسياسة الإقتصادية وما يمكن أن يترتب عن كل اتجاه منها في الواقع الإقتصادي.

وبما أن السياسة الإقتصادية تعتبر محل حكم على مدى قدرة الهيئات المسؤولة والمنتخبة على تسيير الأوضاع الإقتصادية وبالتالي تعتبر ورقة جد هامة في رسم وتقوية المكانة السياسية داخل البلد،

[1] Robert E. Lucas: « Econometric policy evaluation: A critique », Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy, Elsevier, Vol. 1(1), 1976, pp 41, 42.

[2] سلوي علي سليمان: "السياسة الإقتصادية"، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973، ص 27.

فإن مسألة اختيار السياسة الإقتصادية الأنسب تعود في الأخير إلى رجال السياسة المسؤولين أصحاب القرار في الدولة نظرا إلى أن[1]:

_هناك جملة من الإعتبارات غير الإقتصادية التي يتوجب مراعاتها عند تطبيق أي سياسة اقتصادية كانت، إذ لا يمكن معالجة المسائل الإقتصادية المتعددة بمعزل عن المسائل الإجتماعية والسياسية المترابطة بها والتي لا تقل أهمية، بشكل يجعل من اختيار السياسة الإقتصادية الأنسب مسألة قائمة على عدة اعتبارات يتوجب التوفيق فيما بينها تجنبا لأية اختلالات.

_ التحليل الإقتصادي يتسم وخلافا للتحليل في العلوم الأخرى بنوع من الرؤية القائمة على الأحكام الشخصية التي قد تقبل الصحة كما تقبل الخطأ، وبالتالي فهي تفتقد الدقة والتأكيد سواء بين مختلف البلدان أو مختلف الفترات الزمنية بحكم أن الظواهر الإقتصادية هي ظواهر نسبية وليست مطلقة، مما يجعل الأخذ بها أمرا غير ملزم خصوصا وأن التحليل الإقتصادي يتميز بتعدد اختلاف وجهات النظر بين الإقتصاديين أنفسهم فيما يخص عديد الظواهر الإقتصادية، ومن ثم فإنه من الواضح أن انفراد رجال السياسة باختيار السياسة الإقتصادية سيكون في الأخير بلا شك متماشيا ورؤية مجموعة من الإقتصاديين رغم أنه سيكون متعارضا ورؤية مجموعة أخرى منهم.

وعليه يمكن القول أن رجال الإقتصاد لهم دور كبير سواء في إعداد مقترحات السياسة الإقتصادية وحتى في اختيار تطبيقاتها، إذ لا يوجد اختلاف في ضرورة إسناد مهمة رسم وتحديد الخطوط العريضة للسياسة الإقتصادية لرجال الإقتصاد دون غيرهم بحكم درايتهم وانطلاقا من الظروف الإقتصادية السائدة وإمكانيات الإقتصاد المحلي بكيفية توجيه السياسة الإقتصادية، أما مسألة اختيار السياسة الإقتصادية المطبقة فرغم انفراد رجال السياسة بهذا القرار إلا أن ذلك لا يجب أن يأخذ في شكله ابتعادا عن ما رسمه رجال الإقتصاد من خطوط عريضة لها، لأن ذلك سيكون بمثابة تجاهل للدور الكبير للتحليل الإقتصادي في صنع إعداد السياسة الإقتصادية، وقد تنجر عنه عديد الإختلالات التي من شأنها التسبب في تدهور النشاط الإقتصادي و بروز أزمات اقتصادية واجتماعية.

ويبرز تدخل الإقتصادي في آلية إعداد السياسة الإقتصادية من خلال اتجاهين رئيسيين:

[1] المرجع السابق، ص ص 29-32.

1_ الإتجاه العملي

يشير هذا الإتجاه إلى أن الإقتصادي يأخذ صفة ملاحظ خارجي لآلية عمل السياسة الإقتصادية، حيث ينحصر دوره فقط في وصف آلية سير النشاط الإقتصادي في ظل القرارات الإقتصادية المتخذة، كتحليل آثار ارتفاع الإنفاق العام، آثار انخفاض معدلات الضرائب أو آثار زيادة كمية النقود[1].

وتكمن أهمية هذا الدور في كونه يحدد مدى فاعلية القرارات الإقتصادية المتخذة وبالتالي تحقيقها للأهداف المرغوبة، خصوصا في ظل نشاط اقتصادي يتميز بالديناميكية المستمرة في ظل الظروف المحيطة من جهة، وللدور الذي تلعبه توقعات أعوان القطاع الخاص التي تتغير وتغير القرارات الإقتصادية المتخذة بخصوص سير النشاط الإقتصادي من جهة أخرى.

ويشهد الفكر الإقتصادي في هذا الصدد على الكثير من الجدل بين الإقتصاديين فيما يخص فعالية العديد من أدوات السياسة الإقتصادية، سواء في استهدافها للنمو، البطالة، التضخم أو توازن ميزان المدفوعات، حيث لا تزال الأدبيات الإقتصادية في هذا الصدد تشهد مثلا على الكثير من الأبحاث والدراسات حول أثر كل من السياستين المالية والنقدية على النشاط الإقتصادي، والسبب في ذلك هو ما يتميز به النشاط الإقتصادي من ديناميكية تمس سواء مختلف الأسواق سواء سوق العمل، سوق رؤوس الأموال أو سوق السلع والخدمات، أو تمس مختلف المتغيرات كمعدل التضخم، سعر الفائدة وغيرها.

وعليه فإنه من الواضح أن دور الإقتصادي في وصف وتحليل أثر القرارات الإقتصادية المتخذة ليس هينا خصوصا وأنه يؤثر بدرجة كبيرة على مستقبل القرارات الإقتصادية المتخذة تبعا لتأثيراتها الحالية، وهو ما يتطلب الإلمام الكبير بأدوات التحليل الإقتصادي سواء بجانبه النظري أو التطبيقي، وتبرز في هذه الصدد ما يسمى بـ"نماذج الإقتصاد الكلي القياسية" التي تتشكل من جملة معادلات رياضية تربط بين عديد المتغيرات الإقتصادية وتستعمل في قياس أثر القرارات الإقتصادية المتخذة.

وقد شهدت "نماذج الإقتصاد الكلي القياسية" العديد من التطورات كان أهمها ما جاء به الإقتصادي "روبرت لوكاس" في ثمانينات القرن العشرين، لما أشار إلى أن هذه النماذج وجب أن تتوفر على جملة من الشروط حتى تكون فعالة في توضيح الآثار الحقيقية المترتبة عن القرارات المتخذة بخصوص السياسة الإقتصادية وهي [2]:

_ توضيح قيود الميزانية بالنسبة للمستهلك وقيود استخدام الموارد الخاصة بالمنتج والإقتصاد ككل؛

[1] Gregory Mankiw :op-cit, p 29.
[2] Narayana Kocherlakota : « Modern Macroeconomic Models as Tools for Economic Policy », 2009 Annual Report Essay, the federal reserve bank of Minneapolis, pp 7-9.

_ توضيح تفضيلات المستهلك وأهداف المنتج؛

_ افتراض النظرة الأمامية كسلوك يتميز به الأعوان الإقتصاديون مستهلكين كانوا أو منتجين؛

_ الأخذ بعين الإعتبار للصدمات التي يتعرض لها أعوان القطاع الخاص والتي تؤثر في سلوكياتهم؛

_ أن تكون هذه النماذج شاملة لجميع جوانب الإقتصاد الكلي بحكم تداخلها وترابطها.

والجدير بالذكر هو أن "النماذج القياسية للإقتصاد الكلي" تختلف باختلاف الفرضيات التي تبنى على أساسها والتي ترجع إلى تعدد إتجاهات الفكر الإقتصادي، حيث أن تحليل الآثار المترتبة عن مختلف أدوات السياسة الإقتصادية يكون مختلفا بين هذه التوجهات الفكرية مما يعقد دور الإقتصادي ضمن الإتجاه العملي في التحديد الدقيق للآثار المترتبة عن قرارات السياسة الإقتصادية.

2_ الإتجاه المعياري

يشير هذا الإتجاه إلى بروز الإقتصادي في شكل مستشار لصناع القرار بخصوص طبيعة السياسة الإقتصادية المطبقة والتي يتوجب الأخذ بها لتحقيق الأهداف المرجوة، إذ أنه مثلا وبخصوص موضوع الحد من البطالة فإنه وعلى عكس الإتجاه العملي الذي يعطي للإقتصادي دورا في وصف آلية تأثير الزيادة في الإنفاق العام على تطورات حجم العمالة، فإنه وفي ظل الإتجاه المعياري يتولى الإقتصادي تحديد أي الأدوات والسياسات الأكثر فعالية للحد من البطالة، وبالتالي فإن الإقتصادي وفي ظل هذا الإتجاه يتمتع بمسؤوليات أوسع وتأثير أكبر من خلال دوره الكبير في تحديد السياسة الإقتصادية المطبقة ومن ثم في كيفية سير النشاط الإقتصادي، انطلاقا مما يقترحه من سياسات وأدوات يراها فعالة في تحقيق ما هو مرغوب من أهداف اقتصادية.

ويترابط الإتجاه العملي مع الإتجاه المعياري في كون أن الأول يعتبر عاملا مساعدا على تطور الإتجاه الثاني، إذ أن صحة اعتقاد الإقتصادي في إطار الإتجاه العملي على أن الإنفاق العام مثلا يؤثر إيجابا على النمو الإقتصادي يدفع بالإقتصادي في إطار الإتجاه المعياري إلى التأكيد على أن الإنفاق العام هو السياسة الأمثل لتحقيق النمو والإزدهار الإقتصادي[1]. ومن ثم لتحديد أي الإجراءات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة يتوجب على الإقتصادي أن يكون عمليا في قراراته، بمعنى أن يكون ملما بآثار مختلف أدوات السياسة الإقتصادية على مختلف المتغيرات بما يعطيه صورة حقيقية دقيقة عن حقيقة الأدوات والسياسات المناسبة لتحقيق ما هو مرغوب من أهداف.

[1] Gregory Mankiw :op-cit, pp 29, 30.

ويبرز في إطار اختيار الأدوات المناسبة عدة قيود يواجهها صناع القرار والإقتصاديين أهمها[1]:

_ الحاجة إلى تحديد مستويات الأهداف بشكل دقيق وكذا آلية المفاضلة بينها إن استلزم ذلك؛

_ اللايقين وعدم التأكد بخصوص طبيعة القرارات الإقتصادية المتخذة خصوصا في ظل الديناميكية التي يتميز بها النشاط الإقتصادي؛

_ الديناميكية التي يتميز بها النشاط الإقتصادي والتوقعات الرشيدة التي يتميز بها أعوان القطاع الخاص تتطلب تحليلا متواصلا ومتجددا لآلية تأثير مختلف الأدوات والسياسات، لأنه وفي إطار ذلك فإن أي أداة يتم تطبيقها في الوقت الحالي لتحقيق هدف معين لا يعني بالضرورة أنها فعالة لتحقيق نفس الهدف في فترة زمنية لاحقة.

_ نقص البيانات بين صناع القرار من جهة وأعوان القطاع الخاص من جهة أخرى يخلق نوعا من التضارب في السلوك بما يؤثر سلبا على فعالية القرارات المتخذة.

جـ_ المفاضلة بين المتغيرات الهدفية

يواجه صناع قرار السياسة الإقتصادية إشكالية تميز المتغيرات الهدفية الكبرى للسياسة الإقتصادية بعدم الملائمة فيما بينها من حيث استحالة تحقق القيم المستهدفة منها في آن واحد، خصوصا إذا كان عدد الأدوات أقل من عدد الأهداف المرجوة كما هو شائع في إدارة السياسة الإقتصادية. إذ أن تحقق القيم المستهدفة لمتغير هدفي نهائي معين لا تكون إلا بمقابل التضحية بالقيم المستهدفة من متغير هدفي نهائي آخر، وهذا ما يدفع بصناع القرار حسب الإقتصادي "كالدور" إلى ضرورة المفاضلة بين هذه المتغيرات لاستهدافها عن طريق أدوات السياسة الإقتصادية، حيث أن عملية المفاضلة تختلف من اقتصاد لآخر ومن فترة زمنية لأخرى تبعا للظروف المحيطة [2].

ونجد في هذا الصدد مثلا ما تعلق بالمفاضلة ما بين الحد من معدل التضخم من جهة والإنخفاض في حجم الناتج من جهة أخرى، حيث يبرز ما يسمى بـ"معامل التضحية" الذي يحدد النسبة من حجم الناتج الحقيقي التي يضحى بها من أجل الحد من معدل التضخم بنقطة مئوية سنويا، ومن خلال قانون "أوكن" الذي يشير إلى أن الزيادة بنقطة مئوية سنوية في معدل البطالة يؤدي إلى الإنخفاض بنقطتين مئويتين في حجم الناتج الحقيقي، وكذا ما توصل إليه الباحثون من أن الحد من معدل التضخم بنقطة مئوية سنويا يؤدي إلى انخفاض حجم الناتج الحقيقي بـ 5 نقاط مئوية سنويا، فإنه يتوضح لنا أن

[1] Agnès bénassy-quéré et autres : « politique économique », édition de Boeck université, Belgique, 2004, pp 15-18.
[2] Ibid, p 57.

الحد من معدل التضخم بـ1% يؤدي إلى انخفاض حجم الناتج الحقيقي بـ 5% وارتفاع معدل البطالة بـ 2,5%.[1]

د_عدم استقرار أدوات السياسة الإقتصادية

إن الديناميكية التي يتميز بها النشاط الإقتصادي تجعل في الغالب بعض أدوات السياسة الإقتصادية فعالة في الفترة الحالية وغير فعالة في الفترة المستقبلية، من خلال الآثار التي تسببها حتى على المدى الطويل والتي قد تؤثر سلبا على النشاط الإقتصادي تبعا لتغير الظروف السائدة، وهذا ما يعني أن صناع قرار السياسة الإقتصادية ملزمون عند اختيار أي أداة في الوقت الحالي لتحقيق مستوى معين من متغير هدفي، العمل أولا على إزاحة الآثار الحالية التي تسببت فيها هذه الأداة عند تطبيقها في الماضي مما يتطلب تغيرا كبيرا في قيمة هذه الأداة مستقبلا وباستمرار، وهذا يبرز ما يسمى بـ "عدم استقرار أدوات السياسة الإقتصادية"[2].

يمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي[3] :

إذا كان لدينا نموذج من الشكل:

$$Y_t = 4X_t + 6X_{t-1} + 10$$

حيث: Y_t = المتغير الداخلي (الهدفي)

X_t = الأداة

فإذا كان الهدف هو تحقيق $Y = 10$ فإن ذلك يكون كما يلي:

$$10 = 4X_t + 6X_{t-1} + 10$$

$$\rightarrow \quad 4X_{t+}6X_{t-1} = 0 \quad \rightarrow \quad X_t = -\frac{3}{2}X_{t-1}$$

وهذا ما يعني أن $X_t \neq X_{t-1}$ مما يوضح ان أدوات السياسة الإقتصادية تتميز بعدم الإستقرار في قيمها من فترة زمنية لأخرى، وعلى هذا الأساس يجد صناع قرار السياسة الإقتصادية أنفسهم أمام حتمية القبول إما بتحركات غير مرغوب فيها في قيمة المتغير الهدفي على أمل تحقيق الإستقرار في قيمة الأداة المستخدمة، أو القبول بتحركات واسعة غير مرغوب فيها في قيمة الأداة المستعملة حتى يتم تحقيق الإستقرار في قيمة المتغير الهدفي.

---

[1] Gregory Mankiw : «Macroéconomie», 3eme édition, De Boeck édition, Belgique, 2003, p 436.

[2] Robert S. Holbrook: « Optimal Economic Policy and the Problem of Instrument Instability », the American Economic Review, Vol. 62, No. 1/2 (Mar. 1, 1972), p 57.

[3] لإطلاع أوفر، انظر: المصدر السابق.

هـ_ اللايقين في النشاط الإقتصادي

إن تزايد الإعتقاد بأهمية دور "اللايقين الإقتصادي" في إحداث وتوجيه الدورات الإقتصادية في النشاط الإقتصادي، دفع العديد من الإقتصاديين إلى التأكيد على أن المخرجات الإقتصادية هي على درجة كبيرة من الحساسية اتجاه سلوك الأعوان الإقتصاديين، حيث يعتبر الإقتصادي "بن برنانكي" أول من أشار سنة 1983 إلى التأثيرات السلبية لحالة عدم التأكد الإقتصادي، أين أشار إلى أن المؤسسات ونتيجة لعدم تأكدها من الوضع الإقتصادي في المستقبل فإنها تلجأ إلى إلغاء أو تأجيل العديد من مشاريعها الإستثمارية تجنبا لأية خسائر مستقبلية محتملة قد تنتج عن قرارات تتخذ حاليا وتثبث عدم صحتها في المستقبل [1]. حيث ساهمت نظرية التوقعات الرشيدة في تعزيز أهمية دراسة هذه الظاهرة في النشاط الإقتصادي كونها تحدد بصفة مباشرة سلوك الأعوان الإقتصاديين ومن ثم لاتجاه تطور النشاط الإقتصادي.

وتتميز توقعات الأعوان الإقتصاديين بالمرونة الكافية التي تمكنها من التطابق للإستجابة للتغيرات الدائرة في المحيط الإقتصادي، وهذا يؤدي بدوره إلى التأثير في سلوكهم المستقبلي في النشاط الإقتصادي ومن ثم في سلوك النظام الإقتصادي الذي يتميز بقلة العلاقات الثابتة بين المتغيرات الإقتصادية في ظل الديناميكية التي يتميز بها النشاط الإقتصادي[2]. وباعتبار أن "اللايقين الإقتصادي" يتعلق بتوقعات الأعوان الإقتصاديين، فإنه يظهر بشكل جلي عند أية صدمات سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو سياسية، لأنها تؤثر على توقعات الأعوان الإقتصاديين المستقبلية سواء كان ذلك بخصوص طبيعة السياسة الإقتصادية واتجاهها أو بخصوص اتجاه المؤشرات الإقتصادية الكلية.

و_ تقييد أو عدم تقييد السياسة الإقتصادية

تبرز الأدبيات الإقتصادية وجود تضارب فيما تعلق بكيفية تسيير السياسة الإقتصادية، إذ أنه في حين يشير الفكر الكينزي إلى أهمية تميز السياسة الإقتصادية بعدم التقييد لإضفاء المرونة على آلية عملها ومن ثم سرعة الإستجابة للتطورات في النشاط الإقتصادي، فإن العديد من الإقتصاديين أبرزوا التأثيرات السلبية لعدم تقييد السياسة الإقتصادية كما يبرز فيما يلي:

[1] Scott R.Baker et al: « measuring economic policy uncertainty», University of Chicago Booth School of Business, 2011, p 1.
[2] Mervyn King et al: « uncertainty in macroeconomic policy making», The Royal Society Conference on "Handling Uncertainty in Science", 22nd March 2010, London, pp 6-10.

1_ توجيه السياسة الإقتصادية لأغراض غير اقتصادية

يرى معارضو عدم تقييد السياسة الإقتصادية بقواعد ثابتة أن ذلك يتيح لصناع القرار استخدامها لتحقيق أغراض غير اقتصادية تتمثل أساسا في خدمة مصالحهم السياسية بما يدعم موقعهم في السلطة، ويبرز في هذا الإطار ما يسمى بـ"الدورات الإقتصادية الإنتخابية" والتي تعتبر الإنتخابات سببا في نشوئها من جهة وفيصلا بين دوراتها من جهة أخرى، حيث وأنه ولدواعي انتخابية تتميز فترات ما قبل الإنتخابات بعمل صناع القرار على التوسع في الإنفاق العام لتحسين صورتهم أمام أفراد المجتمع، على عكس فترات ما بعد الإنتخابات التي تتميز بالحد من الإنفاق العام[1].

2_ "عدم الإتساق الزمني" للسياسة الإقتصادية

يتسبب عدم اعطاء صناع قرار السياسة الإقتصادية للأهمية الكبيرة لتوقعات الأعوان الإقتصاديين في النشاط الإقتصادي في بروز مشكل "عدم الإتساق الزمني" للسياسة الإقتصادية، وهو ما يساهم حسب "كيدلاند وبريسكوت"(1974) بعدم تميزها بالمصداقية وبالتالي التسبب في اختلال الإستقرار الإقتصادي[2].

فالأعوان الإقتصاديون يبنون توقعاتهم على أساس ما يتم إعلانه كأهداف صريحة للسياسة الإقتصادية والتي على أساسها يكيفون سلوكياتهم في النشاط الإقتصادي مستقبلا، لكن عدم تقييد السياسة الإقتصادية قد يدفع لأسباب ما صناع القرار لتغيير ما سبق وأعلن عنه من أهداف رئيسية للسياسة الإقتصادية، وهو ما سينعكس سلبا على سير النشاط الإقتصادي باعتبار أن ذلك سيؤثر على نشاط الأعوان الإقتصاديين الذين يكونون بذلك قد بنوا سلوكياتهم الإقتصادية على أساس معلومات خاطئة، وبالتالي فقدان الثقة في قرارات السياسة الإقتصادية مستقبلا بشكل يعزز من تزايد حالة اللايقين وعدم التأكد بخصوص السياسة الإقتصادية[3].

[1] Gregory Mankiw : «Macroéconomie», op-cit, p 463.
[2] Finn E. Kydland and Edward C. Prescott: « Rules rather discretion: the inconsistency of optimal plans », the journal of political economy, Vol 85, Issue 3, June 1977, p 474
[3] Gregory Mankiw : «Macroéconomie», op-cit, p 465.

الفرع الثاني: أهداف السياسة الإقتصادية

إن أهداف السياسة الإقتصادية باعتبارها جملة متغيرات يسعى صناع القرار لاستهدافها تتميز بالتنوع سواء باختلاف النظام الإقتصادي التي يسير وفقه النشاط الإقتصادي أو باختلاف الأفق الزمني لهذه الأهداف، ورغم هذه الإختلافات والتعددات في أهداف السياسة الإقتصادية فإنها على العموم تشترك في توليفة من المتغيرات الرئيسية التي تعكس تطور الجانب الإقتصادي والإجتماعي للدولة بشكل حقيقي.

أ_ تحقيق النمو الإقتصادي

يعتبر ارتفاع معدل النمو الإقتصادي الهدف الرئيسي لأغلب السياسات الإقتصادية للدول وذلك انطلاقا من أنه يعبر عن تطور المقدرة الإنتاجية في الإقتصاد، حيث أنه يعتبر المؤشر الأكثر دلالة على مدى فعالية السياسة الإقتصادية خصوصا إذا ما تمت مقارنته مع معدل النمو الممكن وبالتالي توضيح ما حققه الإقتصاد المحلي مقارنة ما مع يتوفر عليه من موارد.

ولم يكن للسياسة الإقتصادية دور كبير في التأثير على النمو الإقتصادي إلا من خلال ظهور نظرية النمو الداخلي، التي أشارت إلى أن آلية النمو الإقتصادي على المدى الطويل تتحقق بفعل عوامل داخلية تتأثر بقرارات السياسة الإقتصادية بشكل كبير مما يجعل لهاته الأخيرة دورا رئيسيا في تحقق نمو مطرد على المدى الطويل، وقد كان النموذج النيوكلاسيكي للنمو الذي ساد نظرية النمو الإقتصادي سنوات الستينات والسبعينات من القرن العشرين لم يعط أهمية كبرى للسياسة الإقتصادية في تحقيق النمو، حيث أنه أشار إلى أن كل اقتصاد يتقارب لمستوى الحالة المستقرة، وأن أي نمو انطلاقا من تلك المستوى يتم بفعل العامل التكنولوجي الذي يعتبر عاملا خارجيا[1].

ولا تكمن أهمية النمو الإقتصادي في ارتفاع معدلاته وفقط، وإنما تتركز بصورة أكبر فيما يعكسه من قيم تراكمية لحجم الناتج الحقيقي ومن ثم لنصيب الفرد منه بشكل يعكس إلى حد كبير درجة التفاوت الإقتصادي بين الدول، ونظرا لتلك الأهمية التي يحوزها النمو الإقتصادي كهدف رئيسي للسياسة الإقتصادية، فقد شهد الفكر الإقتصادي على العديد من النظريات والنماذج التي تسعى إلى تفسير عملية النمو الإقتصادي بإبراز عواملها ومحدداتها، وهو ما سنستعرضه بالتفصيل في المبحث الثالث.

[1] Philippe Darreau : « croissance et politique économique»,1er edition, deboeck edition, Belgique, 2003, pp 25_27.

ب_ ارتفاع حجم العمالة

تعتبر البطالة من أهم الظواهر المهددة للتطور الإقتصادي والإستقرار الإجتماعي في أي دولة، و ذلك يدفع إلى ضرورة أن تستهدف السياسة الإقتصادية بشكل رئيسي الحد من معدلات البطالة في المجتمع، خصوصا وأن زيادة حجم العمالة يعمل من جهة في الجانب الإقتصادي على تدعيم المقدرة الإنتاجية وتعظيم معدلات النمو الإقتصادي، كما يعمل من جهة أخرى في الجانب الإجتماعي على الحد من التفاوت في حجم الدخول وبالتالي تدعيم الإستقرار الإجتماعي.

يعتبر نجاح السياسة الإقتصادية في الحد من معدل البطالة مرهونا بمدى دقة قياساتها ومراعاتها لتطورات سوق العمل، ومنها على وجه التحديد حجم العمالة النشطة في المستقبل الذي قد يضعف من نتائج السياسة الإقتصادية في الحد من معدل البطالة إذا لم يتم تقديره بشكل حقيقي، إذ يتوجب في هذا الصدد تصحيح معدل البطالة وذلك بأن يضاف لحجم العمالة العاطلة حاليا ما يسمى بـ"حجم العمالة غير الظاهرة" قصد الحصول على الحجم الفعلي للعمالة العاطلة عن العمل وبالتالي تعزيز فعالية السياسة الإقتصادية في الحد من معدل البطالة.

تعرف البطالة غير الظاهرة بأنها البطالة التي تنتج عن تزايد مستقبلي في حجم العمالة النشطة خلال الفترة التي تستغرقها السياسة الإقتصادية لخفض معدل البطالة المقدر سابقا، والتي لا يتم أخذها بعين الإعتبار عند التخطيط الأولي للسياسة الإقتصادية لاستهداف معدل البطالة. إذ أن استهداف السياسة الإقتصادية لزيادة حجم العمالة المشغلة بنسبة معينة من جهة يقابلها في تلك الفترة تغيرات في سوق العمل ومن ثم يزيد حجم العمالة النشطة غالبا مقارنة بما قد سبق وأن تم تقديره سابقا، وهذا ما يعني التوصل إلى تقدير لمعدل البطالة أقل من قيمته الحقيقية بما يشير إلى عدم فعالية السياسة الإقتصادية المتبعة في الحد من معدل البطالة[1].

جـ_ استقرار المستوى العام للأسعار

يتفق الإقتصاديون وصناع القرار بأن التضخم يعتبر ظاهرة غير مرغوب فيها للسير الحسن للنشاط الإقتصادي بسبب ما يترتب عنها من تكاليف إقتصادية وإجتماعية، حيث أنه يساهم إذا كان غير متوقع في الحد من الإدخار والإستثمار ومن ثم النمو الإقتصادي لما يتسبب فيه من حالة اللايقين حول مستقبل تطورات الأسعار وتزايد الرغبة للإحتفاظ بالنقود بدل إدخارها، كما أنه يساهم إذا كان متوقعا في

[1] سلوى علي سليمان: مرجع سبق ذكره، ص ص 126- 129.

الحد من السيولة والتأثير سلبا على آلية السعر ومن ثم خفض الكفاءة الإقتصادية[1]، وهذا ما يدفع البنوك المركزية إلى ضبط الجانب النقدي بما يضمن إبقاء معدلات التضخم عند مستويات منخفضة.

ولا يعني الحد من معدل التضخم بناء على ما سبق ذكره من نتائج سلبية تترتب عليه، أن يتم العمل على خفضه إلى مستويات تساوي الصفر، وذلك للأسباب التالية[2]:

1_ أخطاء القياس: يتميز "مؤشر أسعار المستهلك" وهو المؤشر المعتمد لقياس معدل التضخم بنوع من المبالغة في التقدير نتيجة عديد الإنحرافات التي تغلب على تقديره للتغيرات في المستوى العام للأسعار، إذ نجد منها الإنحرافات المتعلقة بظهور سلع وخدمات جديدة متاحة للمستهلك تساهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد لا يتم أخدها بعين الإعتبار في هذا المؤشر، كما نجد الإنحرافات المتعلقة بعملية الإحلال بين مختلف السلع والخدمات بالنسبة للمستهلك التي لا تأخد بعين الإعتبار في حساب قيمة هذا المؤشر، إضافة للإنحرافات المتعلقة بظهور سلع وخدمات ذات تحسينات وتعديلات تساهم في تطوير جودتها رغم بقاء أسعارها ثابتة، بحيث أن حصول المستهلك عليها يظهر في الحقيقة وكأنه تحصل عليها بسعر منخفض. وعلى هذا الأساس فإن تقديرات مؤشر أسعار المستهلك تبرز في شكل مبالغ فيه، إذ يؤكد العديد من الإقتصاديين إلى أن استقرار المستوى العام للأسعار لا ينعكس في معدل تضخم مساو للصفر، لأن ذلك يشير في حقيقة الأمر إلى انخفاض في المستوى العام للأسعار وليس استقرارا فيه، بحيث تتراوح الإنحرافات والمبالغة في تقديرات معدل التضخم بين 0% و 1%، ومن ثم فإن استقرار المستوى العام للأسعار ينعكس في معدل تضخم موجب ومنخفض يتراوح في حدود 1%[3].

2_ جمود الأجور نحو الأسفل: يعتبر جمود الأجور الإسمية نحو الأسفل من بين العوامل التي تدفع إلى ضرورة تحقيق معدلات تضخم منخفضة وموجبة، إذ أن العمال وعن طريق نقاباتهم يرفضون خفض الأجور الإسمية التي تتجه دائما للإرتفاع، وبالتالي ففي ظل جمود الأجور الإسمية نحو الأسفل من جهة وثبات المستوى العام للأسعار عند معدل تضخم مساو لـ 0% من جهة أخرى، فإن المؤسسات ستجد صعوبة في خفض مستوى الأجر الحقيقي إلى مستواه التوازني تماشيا وانخفاض الطلب الكلي، وهذا ما يدفع بها قصد الحد من التكاليف إلى تسريح العمال ومن ثم زيادة معدلات البطالة. وعليه فإنه للحد من هذه الإختلالات على مستوى سوق العمل الناتجة عن معدل تضخم مساو لـ 0%، يتوجب أن يكون معدل التضخم منخفضا وموجبا عند المستوى الذي لا يكبد المؤسسات تكاليف في شكل زيادة للأجر الحقيقي تحتم عليها اللجوء لتسريح العمالة.

[1] Roberto M. Billi and George A. Kahn: «What Is the Optimal Inflation Rate? », federal reserve bank of Kansas city, economic review,2nd quarter, 2008, p 7.
[2] Ibid, pp 7-12.
[3] Guy Debelle: « Inflation targeting in practice», IMF working paper N° 35, 1997, p 10.

3_ الآثار الإنكماشية: يتسبب معدل تضخم يقارب مستوى 0% في العديد من الآثار الإقتصادية السلبية الحادة انطلاقا من دلالاته على دخول الإقتصاد في مرحلة انكماش اقتصادي، حيث يرى الإقتصاديون على أن تكاليف الإنكماش أكبر من تكاليف التضخم وهو ما يدعو إلى ضرورة تحقيق معدل تضخم منخفض لكن يكون موجبا بحيث يجنب ظهور أية بوادر قد تؤثر سلبا على توقعات الأعوان الإقتصاديين ومن ثم سلوكهم المستقبلي بما يتسبب في حالة اللاإستقرار الإقتصادي.

د_ العدالة في توزيع الدخل

أشار "آرثر أوكن" إلى أن هناك مفاضلة ضرورية بين العدالة في توزيع الدخل من جهة والكفاءة الإقتصادية من جهة أخرى، حيث أكد على أن تزايد مستوى العدالة في توزيع الدخل يؤدي إلى الحد من الكفاءة الإقتصادية، وذلك من حيث أن السياسات المتبعة في ذلك تستنفذ الموارد التي يتوجب أن توجه للإستثمار وتحد من التحفيزات للعمل والإجتهاد، كما دعمه في ذلك "كينيث أراو" لما أكد على أن تراكم رأس المال المادي يتناقص مع ازدياد التوجه نحو تحقيق العدالة في توزيع الدخل[1].

ويرى العديد من الإقتصاديين في هذا الصدد أن تحقيق العدالة في توزيع الدخل يصطدم بعائق المساس بالحرية الفردية من حيث سعي الأفراد إلى التملك وزيادة الأرباح، كما أن العامل يتوجب أن يتحصل على دخل يقابل قيمة العمل الذي يؤديه والذي بلا شك يختلف من عامل لآخر مما يعني أن الدخول لا يجب أن تكون متساوية، زيادة على أن الفرد الذي يود الإجتهاد أكثر وتطوير مهاراته في العملة الإنتاجية يحتاج إلى حوافز للقيام بذلك أهمها الدخل، وبالتالي فلا يجب أن يتساوى مستوى الدخل لهذا النوع من العمالة مع النوع الآخر الذي لا يجتهد في عمله[2]. وعلى هذا الأساس فقد كان من المنطقي اعتبار اللاعدالة في توزيع الدخل أمرا ضروريا في تطور النشاط الإقتصادي، والسبب في ذلك يعود إلى أن نظريات النمو آنذاك كانت ترى في تراكم رأس المال المادي العنصر الرئيسي في تحريك عجلة النمو الإقتصادي، وبالتالي كان من الضروري أن يكون هنالك فوارق في الدخل تسمح بوجود طبقة من الأغنياء تدخر أكثر مما تستهلك مقارنة بطبقة الفقراء بما ينعكس إيجابا على معدلات الإستثمار.

لكن العقدين الأخيرين شهدا تحولا كبيرا فيما يخص طبيعة العلاقة ما بين العدالة في توزيع الدخل والكفاءة الإقتصادية، حيث أنها تحولت من علاقة عكسية إلى علاقة طردية، بحيث أن سبب ذلك يعود إلى تزايد أهمية رأس المال البشري واعتباره مصدرا رئيسيا في عملية النمو الإقتصادي، فرأس المال البشري لا يتراكم إلا عن طريق التعليم والبحث العلمي والنفسية المرتاحة والإستقرار الإجتماعي، وهي

[1] Lane Kenworthy: « equality and efficiency: the illusory tradeoff », European journal of political research, Vol 27, Issue 2, 1995, p 227,228.
[2] Ibid, p 226.

الأمور التي لا تتحقق إلا بوجود عدالة في توزيع الدخل بين فئات المجتمع[1]. وعلى هذا الأساس فقد تزايد الإهتمام في أوساط صناع قرار السياسة الإقتصادية في عديد الدول بموضوع تحقيق العدالة في توزيع الدخل واعتباره من بين الأهداف الرئيسية للسياسة الإقتصادية.

هـ_ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

إن أهمية تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات كهدف من ضمن الأهداف الكبرى للسياسة الإقتصادية يعود إلى كونه يعتبر مقياسا للتوازن الخارجي الذي يعتبر جانبا رئيسيا ضمن التوازن الإقتصادي العام للإقتصاد الوطني. حيث أن ميزان المدفوعات _الذي يمثل سجلا منتظما للتعاملات التجارية والمالية التي تتم بين المقيمين في الإقتصاد المحلي وغير المقيمين فيه خلال سنة من الزمن_ يعتبر مرآة عاكسة لوضعية الإقتصاد المحلي مع الإقتصاديات العالمية، ومن ثم فإن السياسة الإقتصادية للدولة لا يكفيها فقط تحقيق معدلات نمو موجبة وانخفاض في معدل البطالة مع استقرار في المستوى العام للأسعار إذا لم ينتج عن ذلك وجود نوع من التوازن النسبي على الأقل في تعاملاتها مع بقية الإقتصاديات العالمية والذي يعتبر مقياسا حقيقيا لتطور الإقتصاديات خصوصا في ظل عصر العولمة الإقتصادية.

إن دلالة توازن المبادلات التجارية والمالية للدولة لا تكمن فقط فيما توفره من رؤية لحقيقة مستوى مؤشرات التوازن الداخلي في الإنعكاس على مستوى علاقتها مع القطاع الخارجي، بل إنها تعكس حقيقة توازن سعر صرف العملة الوطنية واتجاه تطور احتياطاتها المالية، وبالتالي فإنه كما تركز السياسة الإقتصادية على تحقيق التوازن الداخلي فإن التوازن الخارجي يعتبر موضع استهداف رئيسي أيضا لها نظرا لما يمثله من عامل مكمل لتشكل صورة توزان الإقتصاد ككل.

[1] Branko Milanovic: « More or Less», Finance & Development, Vol 48, N° 3, September 2011, p 4.

المبحث الثاني: مدخل إلى النمو الإقتصادي والدورات الإقتصادية

يعتبر موضوعا النمو الإقتصادي والدورات الإقتصادية من أكثر اهتمامات السياسة الإقتصادية وصانعي قرارها في أي دولة، حيث أنه وبعد ارتكاز الفكر الإقتصادي على موضوع النمو على المدى الطويل وآليات تحقيقه منذ كتابات المدرسة الكلاسيكية، برز موضوع الدورات الإقتصادية مع مجيء الفكر الكينزي الذي دحض فكرة التشغيل الكامل للإقتصاد "الكلاسيكية" مرتكزا على تطورات النشاط الإقتصادي على المدى القصير، ليتشكل بذلك الجدل بعدها حول أولوية السياسة الإقتصادية ما بين التركيز على تطوير النشاط الإقتصادي على المدى الطويل أو التركيز على الحد من تقلباته على المدى القصير.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي

إن الوصول إلى قراءة حقيقية بخصوص اتجاه تطور النشاط الإقتصادي يتطلب الربط والمقارنة بين قيمة كل من النمو الإقتصادي الفعلي المحقق والنمو الإقتصادي الممكن، حيث أن ذلك يمكن من الوصول لاتخاذ قرارات إقتصادية سليمة تساهم في تعزيز التطور الإقتصادي.

الفرع الأول: النمو الإقتصادي الفعلي

يعتبر النمو الإقتصادي الفعلي المرآة العاكسة لاتجاه تطور النشاط الإقتصادي في أي دولة، ونتيجة القرارات الإقتصادية التي تعكس في بنيتها الإتجاه الذي يختاره صناع قرار السياسة الإقتصادية للتأثير في سير النشاط الإقتصادي.

أ_ مفهوم النمو الاقتصادي الفعلي

عرف "سيمون كوزنتس" النمو الإقتصادي بأنه[1]:" الإرتفاع في نصيب الفرد أو في نصيب عنصر العمل من حجم الناتج"، حيث أن الزيادة في حجم الناتج غالبا ما يصاحبها ارتفاع في حجم السكان، وبالتالي فإن التقدير الحقيقي لمدى تحقق الإزدهار الإقتصادي يتطلب الإرتكاز في حساب معدلات النمو الإقتصادي على مؤشر نصيب الفرد من حجم الناتج. ومن جانب آخر يقصد بالتنمية الإقتصادية أن يصاحب النمو الإقتصادي تحسن في توزيع الدخل وتركيبة النشاط الإقتصادي[2]، وعلى هذا الأساس يبرز النمو الإقتصادي كمؤشر كمي في حين أن التنمية الإقتصادية هي مؤشر نوعي.

[1] Daron Acemoglu: « introduction to modern economic growth», Princeton university press, USA 2009, p 693.
[2] Wayne Nafziger: « Economic development », 4th edition, Cambridge university press, USA, 2006, p15.

وتتوضح أهمية النمو الإقتصادي على وجه الخصوص من خلال ما يعرف بـ "قاعدة 70" والتي تشير إلى عدد السنوات التي يتوجب أن تمر حتى يتضاعف حجم الناتج المحلي في لحظة معينة انطلاقا من تسجيله لمتوسط معدل نمو سنوي ما، إذ أنها تعطى بالعلاقة التالية [1]:

$$n = \frac{70}{g}$$

حيث أن : n = عدد السنوات

g = متوسط معدل النمو السنوي المسجل

فإذا كان الناتج المحلي ينمو بمتوسط معدل نمو سنوي يقدر بـ 3% فإنه سوف يحتاج 23 سنة وربع حتى تتضاعف قيمته، في حين أنه لو كان ينمو بمتوسط معدل نمو سنوي يقدر 4% فإنه سوف يحتاج 17 سنة ونصف حتى تتضاعف قيمته، وهذا ما يوضح لنا أن أي تغير في قيمة معدل النمو الإقتصادي له تأثير تراكمي في المدى الطويل على تطور النشاط الإقتصادي.

ولا يعتبر الإختلاف في معدلات النمو الاقتصادي معبرا في الغالب عن تخلف أو تقدم اقتصادي، فالملاحظ أن الدول المتقدمة مثلا مقارنة بالدول النامية تكاد مستويات معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في اقتصادياتها تنخفض وذلك يرجع بالأساس إلى اقترابها من حالة التشغيل الكامل، عكس الدول النامية وبحكم حالة التخلف الاقتصادي فإنها تسجل معدلات نمو اقتصادية عالية في المراحل الأولى لتطورها الإقتصادي، كما أن النمو الاقتصادي هو متغير كمي يقيس التغير في حجم الناتج القومي من سنة لأخرى بغض النظر عن كون أن حجم هذا الناتج يلبي الاحتياجات العامة أم لا.

ويمكن تبرير فروقات معدلات النمو الإقتصادي بين الدول المتقدمة والنامية كما يلي[2]:

_ جزء كبير من السلع والخدمات في الدول النامية يتم انتاجها على مستوى القطاع المنزلي ويتم توجيهها للإستهلاك الشخصي بدل تسويقها دون أن يتم حسابها وأخذ قيمتها بعين الإعتبار؛

_ احتواء الناتج الوطني الخام في الدول المتقدمة على سلع وسيطية؛

_ الناتج الوطني الخام في الدول النامية مقيم بأقل من قيمته الحقيقية نظرا لأن العديد من السلع و الخدمات المنتجة فيها لا تخضع للتبادل التجاري و بالتالي فهي لا تؤثر في سعر الصرف، الذي يستخدم في تحويل قيمة الناتج الوطني الخام للسلع القابلة للتبادل الدولي بالعملة المحلية إلى العملة الدولية الدولار الأمريكي؛

[1] Brian Snowdon and Howard Vane: op-cit, p589.
[2] Ibid, pp 27-29.

_ لجوء العديد من الدول النامية إلى تقييم عملاتها بأقل من قيمتها الحقيقية لدعم صادراتها، وذلك يؤدي عند تحويل قيمة الناتج الوطني الخام إلى العملة الدولية إلى بروزه مقيما بأقل من قيمته الحقيقية.

ب_ مصادر النمو الإقتصادي

تتمثل مصادر النمو الإقتصادي في نوعين أساسيين هما:

1_ مصادر النمو المباشرة: وهي المصادر المرتبطة بتراكم مدخلات العملية الإنتاجية والتأثير في إنتاجيتها[1]، وتتمثل في:

_ **عنصر العمل:** يعتبر عنصر العمل عاملا مؤثرا بشكل كبير في عملية الإنتاج وذلك من ناحيتين : الأولى وتتمثل في أثر النمو الديموغرافي الذي يزيد من حجم العمالة النشطة وبالتالي زيادة مورد من الموارد الإقتصادية، والثانية تتمثل من خلال الحجم الساعي للعمل الذي كلما زاد حجم العمالة النشطة ومن ثم زيادة الحجم الساعي للعمل أمكن ذلك من ارتفاع حجم الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الإنتاج[2]، لكن وفي النصف الأخير من القرن 20 زاد التوجه نحو الحد من الحجم الساعي للعمل، لكن ما أدى إلى تدعيم مساهمة عنصر العمل في عملية الإنتاج هو تفعيل مشاركة المرأة في العمل وهو ما ساهم في رفع حصة عنصر العمل في حجم الناتج.

_ **عنصر رأس المال:** يعتبر عنصر رأس المال بمثابة عامل تراكمي، يتكون من آلات وتجهيزات ومباني وأراضي وغيرها من الأصول المادية التي تدخل في عملية الإنتاج، إذ كلما زاد حجم مخزون رأس المال بوجه عام ونصيب الفرد من رأس المال بوجه خاص أدى ذلك إلى الرفع من حجم الناتج، لكن تعرض رأس المال إلى الإهتلاك مع مرور الزمن يتوجب وجود مستوى معين من الاستثمار يغطي ما اهتلك من رأس المال ويزيد عليه، كما أن زيادة حجم العمالة يتطلب أيضا الرفع من مستوى الاستثمار قصد الحفاظ على مستوى نصيب الفرد من رأس المال[3]، وهذا يكون بالأساس انطلاقا من أهمية التراكم الرأسمالي في عملية الإنتاج التي برزت منذ بدايات اهتمام الفكر الإقتصادي بعملية النمو الإقتصادي.

_ **عنصر التكنولوجيا:** في الواقع العملي تتغير دالة الإنتاج مع مرور الزمن نتيجة تأثير العامل التكنولوجي، إذ أنه يمكن بتواجد نفس الكمية من عنصري الإنتاج: العمل ورأس المال إنتاج كمية أكبر بإضافة العامل التكنولوجي[4]، وذلك وفق دالة الإنتاج على الشكل التالي:

$$Y = Af(K,L) \ldots\ldots(1)$$

حيث أن A : يمثل المستوى الحالي للتكنولوجيا .

[1] Brian Snowdon and Howard Vane: op-cit, p 596.
[2] Stanley Fisher et al: « Macroeconomics », 3rd edition, McGraw-hill economics, USA, 2007, p 293.
[3] Ibid, p 293.
[4] Gregory Mankiw: « Macroéconomie », op-cit, p 274.

فحجم الناتج لا يرتفع فقط نتيجة ارتفاع حجم عنصري العمل ورأس المال، وإنما نتيجة تطور العامل التكنولوجي من خلال ما يسمى بـ "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج"، والتي تقدر قيمتها من خلال حجم الناتج المتبقي الذي لا يفسره لا عنصر العمل ولا عنصر رأس المال.

وتتأثر "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج" بعدة عوامل، حيث أن التحكم الجيد والمهارة العالية في إدارة وتنظيم عملية الإنتاج يعتبر عاملا رئيسيا في تحسينها، إضافة إلى أهمية التعليم والبحث العلمي الذي يرفع من المستوى المعرفي والتأهيلي لليد العاملة. وبشكل عام فإن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تتأثر بجميع العوامل المؤثرة في العلاقة بين عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) وحجم الناتج[1].

وعلى هذا الأساس فإن معدل النمو الإقتصادي يحدد حسب العلاقة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \alpha \frac{\Delta K}{K} + (1-\alpha)\frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta A}{A} \dots\dots (2)$$

2_ مصادر النمو الأساسية: يرى العديد من الإقتصاديين أن الفهم الصحيح لآلية النمو الإقتصادي لا يقتصر على دراسة المصادر المباشرة له فقط، إذ يشير واقع النمو الإقتصادي في دول العالم إلى أن هنالك العديد من الدول تعاني من عدم القدرة على تجميع أكبر قدر من المدخلات والتأثير في إنتاجيتها إيجابا[2]، وذلك بسبب جملة عوامل تعتبر أساسية في تحقيق النمو الإقتصادي تبرز أهمها في[3]:

_ **الإطار المؤسساتي:** يرى "نورث" أن الإطار المؤسساتي سواء كان اقتصاديا اجتماعيا أو سياسيا يتمثل في القواعد التي تحكم النشاط في مجتمع معين، حيث أن له دورا كبيرا في التأثير في عملية النمو الإقتصادي، سواء من خلال ما يوفره التأطير الإقتصادي من تحفيزات لأفراد المجتمع لمزاولة النشاط الإقتصادي، من خلال جانب حماية حقوق الملكية التي تخلق الرغبة والدافع للإستثمار والتجديد والإبتكار، أو من خلال ما يوفره من تخصيص أمثل للموارد الإقتصادية. كما أن التأطير السياسي يزيد من فاعلية القرارات الإقتصادية المتخذة ويعزز من الشفافية في اتخاذ القرارات.

_**الثقافة:** إن اختلاف الثقافات بين المجتمعات من جهة واعتبار أن الثقافة عاملا محددا لقيم وتفضيلات واعتقادات الأفراد والمجتمعات من جهة أخرى، يفسر إلى حد كبير إختلاف الأداء الإقتصادي بين المجتمعات. حيث أن الثقافة تعتبر الموجه الرئيسي لسلوك الأعوان الإقتصاديين ومن ثم فهي تحدد كيف ومتى ولماذا تتم عملية الإنتاج، وهذا ما يفسر لماذا تتطور دول مقابل بقاء دول أخرى متخلفة.

[1] Ibid, p 275.
[2] Brian Snowdon and Howard Vane: op-cit, p 596.
[3] Daron Acemoglu et al : « institutions as a fundamental cause of long-run growth », NBER Working Paper N° 10481, 2004, pp 12-16.

_ **الجغرافيا:** يعتبر العامل الجغرافي محددا رئيسيا لتفضيلات الأعوان الإقتصاديين ولمجموعة الفرص التي يحوزونها في النشاط الإقتصادي حسب فرضية الجغرافيا لتفاوت الدخل بين الدول، والتي تشير في أحد اتجاهاتها إلى أهمية المناخ في التأثير على جانب التحفيز وبذل الجهد ومن ثم على مستوى الإنتاجية في النشاط الإقتصادي، أما الإتجاه الثاني فيشير إلى دور الجغرافيا في التأثير على تطور الجانب التكنولوجي خصوصا في القطاع الزراعي، في حين أن الإتجاه الثالث يشير إلى أن الجغرافيا لها تأثير على نوعية حياة الأفراد من حيث تفشي الأمراض ومن ثم تؤثر على درجة التطور الإقتصادي.

الفرع الثاني: النمو الإقتصادي الممكن

يرتكز علم الاقتصاد بالأساس على كيفية استغلال الموارد المتاحة لتلبية الاحتياجات المتعددة، حيث أن كل اقتصاد يسعى إلى الوصول لحالة التشغيل الكامل وهي حالة عرضية كون الواقع الاقتصادي يثبت أن التشغيل الناقص هو الحالة التي تسود في الاقتصاد كما قال بذلك "كينز"، الذي خالف بهذه الفكرة الكلاسيك بالخصوص الذين بنوا تحاليلهم على أساس وقوع الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل بشكل دائم وأن الاختلال هو حالة عرضية.

أ_ مفهوم النمو الاقتصادي الممكن

يعتبر النمو الاقتصادي الممكن بأنه التغير النسبي السنوي المسجل في قيمة الناتج الممكن، حيث أن تعدد تقديرات الناتج الممكن و ارتباطه بقضية مدى واقعية حالة التشغيل الكامل من عدمها أدت إلى اختلاف التعاريف حوله.

يعرف الناتج الممكن بأنه أقصى مستوى من حجم الناتج يمكن تحقيقه مع شرط ثبات معدلات التضخم[1]، كما يمكن تعريفه على أساس المدى الذي يقدر فيه، بحيث يعرف على المدى القصير حسب نظرة الكينزيين الجدد على أنه حجم الناتج الممكن تحقيقه إذا لم يكن هناك أي جمود للمتغيرات الإسمية، بمعنى أن الأجور والأسعار تكون مرنة ومستقرة في الحالة التوازنية، في حين أنه يعرف على المدى الطويل على أنه حجم الناتج الذي يشير إلى مستوى الحالة المستقرة للإقتصاد التي يتقارب إليها والتي تعتبر الحالة التوازنية على المدى الطويل، حيث أن أغلبية نماذج الإقتصاد الكلي تشير إلى أن الناتج الممكن في المدى القصير يتقارب على المدى الطويل ليتطابق مع مستوى الحالة المستقرة للإقتصاد.[2]

[1] Raymonde Torres and John P. Martin: « Mesure de la croissance potentielle dans les sept grands pays de l'OCDE », Le revue économique de l'OCDE, N °14, 1990, p143.
[2] Susanto Basu and John G Ferland: « what do we know and not know about potential output? », federal reserve bank of san Francisco, working paper N° 05, 2009, pp 2,3.

وتظهر الفجوة الإنتاجية في شكل الفارق المسجل بين قيمة كل من الناتج الفعلي والناتج الممكن، وهي نتيجة الفجوة في الطلب بين الطلب الفعلي المحقق والطلب التوازني الذي يساوي أقصى حجم ممكن من الناتج، حيث أنها تكون سالبة في حال ما إذا كان النمو الفعلي أقل من النمو الممكن، وهذه الحالة تطابق ما يراه الكينزيون الجدد من حيث أنه و نتيجة لجمود الأسعار والأجور فإن الناتج الفعلي ينحرف عن الناتج الممكن مما يتطلب تطبيق سياسات الإستقرار الإقتصادي، في حين أنها تكون موجبة في حال ما إذ كان النمو الفعلي أكبر من النمو الممكن مما قد يسبب ضغوطا تضخمية، وهذه هي النقطة التي تعني أن تعريف الناتج الممكن على أساس أنه الناتج الممكن تحقيقه بالإستغلال الكامل للموارد غير واقعي، لأن هذا التعريف يعني أن الفجوة الإنتاجية تكون دائما سالبة ولا يمكن أن تكون موجبة بمعنى استحالة أن يتجاوز النمو الفعلي النمو الممكن.

ويتأثر حجم الناتج الممكن بتطورات حجم الناتج الفعلي المحقق، إذ أن فشل الإقتصاد في استغلال موارده بشكل كفء وبطريقة مثلى يؤدي إلى بروز فجوة انتاجية سالبة وبالتالي التأثير سلبا على التطورات المستقبلية للمساهمة الممكنة لعوامل الإنتاج بما يؤدي إلى التأثير سلبا على النمو في حجم الناتج الممكن، وهذا ما يوضح أن الناتج الممكن في هذه الحالة لا يمثل بالضرورة المسار الأمثل للنمو لأن حجم الناتج الممكن يتواجد في مستوى أدنى من المستوى الذي يمكن أن يصل إليه، مما يعني أن المسار الأمثل للنمو هو المسار الذي يبرز فقط في الحالة التي يتطابق فيها الناتج الفعلي مع الناتج الممكن والتي يكون عندها مستوى الناتج الممكن ثابتا وفي أعلى قيمة ممكنة له [1].

ب_ العوامل المفسرة للناتج الممكن

يعتبر الناتج الحقيقي الفعلي حصيلة مساهمة عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، لكن مجموع المساهمة الكلية الممكنة لهذه العوامل يشكل قيمة الناتج الممكن في الاقتصاد.

1_ حجم العمالة

إن حجم العمالة الذي يمكن استعماله بشكل أقصى في العملية الإنتاجية يعبر عن الفرق بين حجم العمالة النشطة الكلي وحجم العمالة الذي يشكل معدل البطالة التوازني، إذ تشير معظم الدراسات أنه في كل اقتصاد ولأسباب تتعلق بسوق العمل والمفاوضات حول الأجور، وجب أن يكون هناك معدل بطالة توازني يضمن على المدى المتوسط ثبات معدل التضخم وهو ما يسمى بـ : "معدل البطالة غير المعجل للتضخم" (NAIRU) وذلك حسب ما جاء به "فيليبس" ، الذي أوضح العلاقة العكسية بين معدلات البطالة ومعدلات الأجور، وبالتالي يرتبط معدل البطالة غير المعجل للتضخم فقط بالإنتاجية ترابطا

[1] سلوى علي سليمان: مرجع سبق ذكره، ص ص 154-156.

عكسيا ولا يكون لصدمات العرض أي تأثير عليه كما أثبتته الدراسات القياسية في أوروبا خلال الفترة من 1960-1973 والفترة 1982-1996، أين أدى تراجع إنتاجية عنصر العمل إلى ارتفاع معدل البطالة غير المعجل للتضخم. لكن النظريات الحديثة للبطالة ترى العكس، إذ أنها تفسر ارتفاع معدلات البطالة في العالم بعد سنة 1973 بارتفاع معدل البطالة التوازني، والذي يتأثر حسبهم بظروف سوق العمل إضافة إلى تأثر منحنى العرض بعدد من العوامل كسعر الفائدة الحقيقي وأسعار الطاقة[1].

2_ مخزون رأس المال

يعتبر تراكم رأس المال عاملا مهما في تحديد حجم الناتج الممكن على المدى القصير، فهو يعتبر عاملا خارجيا على المدى القصير وحتى على المدى المتوسط، حيث أن انخفاض معدلات الإستثمار في أوروبا بعد سنة 1973 كان من بين أهم العوامل المفسرة لتراجع معدلات النمو الممكن فيها، إذ باعتبار أن رأس المال عامل مهم في عملية الإنتاج، بالتالي فإن تزايد التوقعات التي توحي بتزايد التراكم الرأسمالي على المدى القصير يزيد من مساهمة عنصر رأس المال في قيمة الناتج الممكن.

ويعتبر التراكم الرأسمالي السبب الرئيسي في ضرورة أن تخصص الموارد الإقتصادية بين جانبي الإنتاج والإستهلاك، لأن توجيهها للإستهلاك فقط يحد من مخزون رأس المال(السلع الإنتاجية) الذي يسمح بإستمرارية النشاط الإقتصادي، وبالتالي فمن الضروري أن تحتل الزيادة في مخزون رأس المال حصة كبيرة من الزيادة في حجم الناتج بما يمكن من تعزيز القدرات الإنتاجية للإقتصاد في المستقبل.

3_ العامل التكنولوجي

تبرز مساهمة العامل التكنولوجي في الناتج الممكن على المدى الطويل من خلال "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج"، وهي عبارة عن حجم الناتج غير الظاهر والذي لا يفسره لا عنصر العمل ولا عنصر رأس المال، وإنما هو نتيجة العامل التكنولوجي.

ويعتبر العامل التكنولوجي كعامل خارجي في عملية الإنتاج في نظريات ونماذج النمو التقليدية، لكن نظرية النمو الداخلي وكما سنبرزه لاحقا في المبحث الثالث جاءت لتؤكد على أن العامل التكنولوجي هو عامل داخلي في عملية النمو، ويعبر عنه من خلال تطور التعليم وعمليات البحث العلمي. ويعتبر العامل التكنولوجي من أبرز العوامل المفسرة لاختلاف معدلات النمو الاقتصادي سواء الفعلية أو الممكنة بين الدول، حيث أن الدول التي ترتفع فيها نفقات البحث العلمي وبشكل خاص نصيب الفرد من الإنفاق

[1] Raymonde Torres and John P. Martin : op-cit, p155.

على البحث العلمي يرتفع فيها مستوى التطور التكنولوجي وهو ما يؤدي إلى الرفع من قيمة "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج"، هذه الأخيرة ترتبط ارتباطا عكسيا مع العمر الإنتاجي لرأس المال[1].

جـ_ تقديرات الناتج الممكن

إن تقدير قيمة الناتج الممكن من سنة لأخرى والتي على أساسها يظهر معدل النمو الاقتصادي الممكن تعني بالأساس تقدير مساهمة كل عامل من عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية عند مستوياتها التوازنية التي تضمن ثبات معدلات التضخم، حيث تختلف تقديرات النمو الاقتصادي الممكن باختلاف تقديرات الناتج الممكن التي تختلف باختلاف مدى التقدير.

1_ المدى القصير والمتوسط

تكون تقديرات الناتج الممكن في المدى القصير والمتوسط قائمة على أساس ثبات عوامل الإنتاج، باستثناء عنصر العمل الذي يعتبر العامل المؤثر في حجم الناتج الممكن على المدى القصير، أما على المدى المتوسط فيظهر عامل رأس المال ممثلا في التراكم الرأسمالي العامل الرئيسي في تحديد حجم الناتج الممكن. وتأتي تقديرات عنصر العمل بتقدير حجم العمالة النشطة وتقدير المعدل الساعي للعمل، حيث تكون معدلات النمو الاقتصادي الممكن في المدى القصير أقل منها في المدى الطويل وذلك بسبب ثبات عوامل الإنتاج، وتتراوح بين 1,5% و3%.[2]

2_ المدى الطويل

إن تغير عوامل الإنتاج على المدى الطويل يسمح بالتوسع في العملية الإنتاجية التي تكون غير محدودة، وبشكل رئيسي ترتفع مساهمة عنصر العمل عن طريق النمو الديموغرافي وازدياد حجم العمالة النشطة وكذا مساهمة العامل التكنولوجي. إذ أنه كلما زادت الآفاق كلما زاد احتمال تطور التكنولوجيا وبالتالي ارتفاع قيمة "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج"، وتجدر الإشارة إلى أن تأثير العامل التكنولوجي مرتبط بعامل الإحلال بين عنصر العمل وعنصر رأس المال والذي يرتبط هو الآخر بالأسعار النسبية لرأس المال، وتتراوح معدلات النمو الاقتصادي الممكن على المدى الطويل بين 2% و3,5%.[3]

[1] Ibid, p5.
[2] Christophe Cahn and Arthur Saint-Guilhem : « Comparaison internationale de croissance potentielle de long terme », Conseil d'analyse économique français, France, 2007, p117.
[3] Ibid, p 119.

د_ استعمالات الناتج الممكن

تساهم تقديرات الناتج الممكن في التعبير عن الآفاق الممكنة للنمو الاقتصادي وبالتالي تعطي صورة شاملة عن التطورات الممكنة في النشاط الإقتصادي، إذ أن تقدير المساهمة الممكنة لكل عنصر من عناصر الإنتاج تبرز الطاقات العاطلة عن العمل والموارد غير المشغلة، وهو ما يسمح بضبط سليم للسياسات الاقتصادية وتوجيهها بما يمكن من الإقتراب من حالة التشغيل الكامل.

كما أن تقديرات الناتج الممكن ومقارنتها مع حجم الناتج الحقيقي تبرز حجم الفجوة الإنتاجية في الاقتصاد، وهو ما يسمح بإدارة أكثر فعالية لحجم الطلب في الاقتصاد بشكل يجنب الوقوع في حالة تضخم أو انكماش اقتصادي، كما أن التقدير المتواصل للناتج الممكن يبرز مدى تطور الطاقات والموارد الاقتصادية التي يمكن التحكم في تطورها سواء من خلال النمو الديموغرافي أو تطوير عمليات البحث العلمي وبالتالي تحسين العامل التكنولوجي.

المطلب الثاني: الدورات الإقتصادية

رغم ظهور العديد من الكتابات القديمة حول موضوع الدورات الإقتصادية، إلا أن الإهتمام بهذا الموضوع لم يبرز إلا بعد مجيء الفكر الكينزي الذي جعل من موضوع "الدورات الإقتصادية" قضية رئيسية لصناع القرار والباحثين في السياسة الإقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم الدورات الإقتصادية

أبرز كل من "بورنز" و"ميتشل" سنة 1946 كيف أن الإقتصاديات الرأسمالية تتميز بتقلبات عديدة في جملة من المتغيرات الإقتصادية الكلية، حيث ميزا الدورات الإقتصادية عن التقلبات في النشاط الإقتصادي الكلي التي كانت قبل بروز الشكل الحالي للإقتصاديات الرأسمالية التي ترتكز في نشاطها على مؤسسات الأعمال وعن التقلبات الأخرى التي كانت في العصور الأولى، حيث عرفا الدورات الإقتصادية على أنها: " نوع من التقلب الملاحظ في النشاط الإقتصادي الكلي للدول التي ينتظم فيها سير الإقتصاد عن طريق مؤسسات الأعمال، حيث الدورة تتكون من التوسع الإقتصادي الذي يحدث في نفس الفترة تقريبا بالنسبة للعديد من الأنشطة الإقتصادية، والذي يتبع بركود عام مماثل، تقلص وانتعاش آخر يدمج في إطار مرحلة التوسع للدورة الموالية. حيث أن هذا التسلسل في التغيرات يكون متكررا وليس

دوريا، ومن ناحية المدة فإن الدورات الإقتصادية تمتد من سنة إلى حوالي عشرة أو اثنا عشرة سنة، حيث أنها لا تكون مقسمة إلى دورات قصيرة تتميز بنفس الخصائص مع سعة تقارب خاصة بها"[1].

تعتبر طريقة "المكتب الوطني للبحوث الإقتصادية" في أمريكا الطريقة الشائعة في تحديد بداية ونهاية الدورات الإقتصادية، حيث تعتمد على جانبين رئيسيين[2]: الأول وهو العمل على توضيح نقاط الذروة والقاع في شكل مجموعة معطاة من المتغيرات الإقتصادية، والثاني توضيح ما إذا كانت نقاط التحول هذه (نقاط القمة والقاع) مرتبطة على طول السلسلة المعنية. حيث أنه إذا كان هنالك ترابط إيجابي فيما بينها فإن ذلك يعني تحقق شكل معين لدورة اقتصادية ذات تاريخ بداية ونهاية معين تسمى بالدورة المرجعية، والتي انطلاقا منها يحدد التاريخ المرجعي الذي على أساسه يتم اختبار السلوك الدوري لأي سلسلة أخرى موالية يتم ملاحظتها ودراستها، وبالتالي فإن مدة وتوقيت وسعة أي دورة ما يتم مقارنتها مع الدورة المرجعية.

وتعتمد منهجية المكتب الوطني للبحوث الإقتصادية في تحديد الدورات الإقتصادية على تحركات الناتج القومي، وهذا ما يعرف بـ"الدورات الإقتصادية الكلاسيكية"، في حين تظهر مقاربة أخرى تعتمد على التحركات في السلاسل المقاسة بالإنحراف حول مسارها في المدى الطويل. فحسب رؤية "زارنوويتز" فإن هنالك من الدورات ما يسمى بـ"دورات النمو"، إذ أن من أهم مميزات استعمالها هو أن لها فترات توسع وتقلص تقريبا متساوية، في حين أن الدورات الإقتصادية الكلاسيكية تتميز بكون فترات الإنكماش أقل مقارنة بفترات التوسع نتيجة ما يسمى بـ"أثر النمو"[3].

يمر النشاط الإقتصادي في الأساس خلال الدورة الإقتصادية الواحدة باتجاهين رئيسيين هما: التوسع والتقلص، بحيث أن نقطة الذروة في الدورة الإقتصادية تحدد نهاية مرحلة التوسع وبداية مرحلة التقلص، في حين أن نقطة القاع تحدد نهاية مرحلة التقلص وبداية مرحلة التوسع. فاتجاه توسع النشاط الإقتصادي يتكون من مرحلة تسمى بـ"التعافي" والتي يقصد بها المرحلة التي تلي مباشرة الخروج من التقلص والبدء في مرحلة التوسع، ومرحلة "الإزدهار" التي يقصد بها المستويات الأعلى من التوسع

***** تم إعتماد معنى "الدورات الإقتصادية" كترجمة للمصطلح الأجنبي "business cycles" دون المعاني الأخرى التي يتم تداولها كـ"دورات الأعمال" أو "الدورات التجارية" _التي كانت بالأساس لأن هذا المصطلح يخص الإقتصاديات المرتكزة في نشاطها على مؤسسات الأعمال الخاصة_، وذلك لما يراه الباحث من أن مصطلح "الدورات الإقتصادية" هو الأنسب للدلالة على المعنى الحقيقي لمصطلح "business cycles" الذي يتعلق في الأول والأخير بتقلبات الناتج المحلي والذي يعتبر المؤشر العام الدال على الوضعية الإقتصادية لأي بلد، ومن هنا تم الأخذ بالترجمة المعنية.

[1] Arthur F. Burns and Wesley C. Mitchell: « Measuring Business Cycles », National Bureau of Economic Research, USA, 1946, p 1.

[2] Altug Sumru: « business cycles; fact, fallacy and fantasy », world scientific publishing, Singapore, 2010, p 8

[3] Ibid, p 9.

الإقتصادي والتي يتم فيها الإقتراب من حالة التشغيل الكامل، في حين أن اتجاه تقلص النشاط الإقتصادي يتكون من مرحلة "الإنكماش" والتي يقصد بها التقلص المعتدل في النشاط الإقتصادي لفترة لا تتجاوز السنة وتلي مباشرة الخروج من التوسع والبدء في مرحلة التقلص، ومرحلة "الكساد" التي يقصد بها التقلص الحاد في النشاط الإقتصادي لفترة تتجاوز السنة[1].

الفرع الثاني: خصائص الدورات الإقتصادية

يتفق الإقتصاديون في مختلف الدراسات والأبحاث على أن الدورات الإقتصادية تشترك في جملة من الخصائص والحقائق تبرز أهمها في[2]:

_ تغيرات حجم الناتج تكون على مستوى كل القطاعات وتكون في اتجاه واحد بحكم ارتفاع درجة ارتباطها، مع وجود استثناء في القطاع الزراعي الذي تكون عملية الإنتاج فيه غير دورية بالضرورة؛

_ الإستثمار والإستهلاك والمخزونات والواردات دورية بشكل قوي، حيث أن استهلاك السلع المعمرة أكثر تقلبا من استهلاك السلع غير المعمرة والخدمات، في حين أن الإستثمار في التجهيزات يكون دوريا مع وجود فترة تأخر والإستثمار في المباني السكنية يتميز بالدورية والتقلب الكبير ؛

_ الإنفاق العام يميل لأن يكون دوريا، في حين أن صافي الصادرات يميل لأن يكون ذو اتجاه معاكس باعتبار أن الواردات هي أكثر دورية مقارنة بالصادرات؛

_ تقلبات حجم العمالة تتماشى مع تقلبات حجم الناتج وعدد ساعات العمل، حيث أن العمالة الإجمالية وعدد ساعات العمل يتغيران دوريا بشكل قوي، كما نجد أن تطور العمالة يتأخر عن الدورة الإقتصادية بحوالي ربع السنة؛

_ الأجور الحقيقية والإنتاجية يتغيران بشكل دوري بدرجة أقل، مقابل درجة تقلب كبيرة فيما يخص الأرباح؛

_ معدلات الفائدة الإسمية تميل لأن تكون دورية، لأن منحنى المقبوضات على السندات يميل لأن يكون منحدرا إلى الأعلى في حالة التوسع الإقتصادي لأن التوقعات تشير إلى ارتفاع العوائد مستقبلا، ومنحدرا إلى الأسفل في حالة التقلص الإقتصادي لأن التوقعات تشير عكس ذلك؛

_ عرض النقود وسرعة تداولها يكون اتجاهها دوريا؛ في حين أن معدل التضخم يكون دوريا ويتأخر عن الدورة الإقتصادية.

[1] Arthur F. Burns: « The Business Cycle in a Changing World », National Bureau of Economic Research, USA, 1969, p 9.
[2] Altug Sumru: op-cit, pp 16-18.

المبحث الثالث: نظريات النمو الإقتصادي والدورات الإقتصادية

شهد الفكر الإقتصادي منذ بداياته تركيزا على كيفية تحقيق النمو والإزدهار الإقتصادي في المدى الطويل، لكن أزمة الكساد الكبير التي انبثق عنها الفكر الكينزي حملت معها تحولا في اهتمامات الباحثين الإقتصاديين نحو قضية النمو على المدى القصير أو ما يصطلح عليه بـ"الدورات الإقتصادية"، وهي الدراسات والأبحاث التي طغت على الأدبيات الإقتصادية حتى منتصف ثمانينات القرن العشرين التي شهدت عودة نظريات النمو على المدى الطويل باعتباره الأساس في تطور وازدهار اقتصاد أي دولة.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي

عرف النمو الاقتصادي باعتباره أهم المتغيرات الاقتصادية دلالة على الأداء الاقتصادي اهتماما كبيرا من طرف الإقتصاديين والباحثين، الذين طوروا في هذا الإطار عدة نماذج ونظريات مفسرة في مجملها لظاهرة النمو الاقتصادي من خلال إبراز عوامله ومحدداته. وجاءت هذه النظريات والنماذج المختلفة حول النمو الاقتصادي نتيجة التطور الذي يشهده الفكر الاقتصادي في إطار معالجة المشكلات الإقتصادية، إذ يقول "جيمس توبين" في هذا الصدد[1]: "إن مشكل النمو لم يطرأ عليه جديد، فالاقتصاديون دوما يعملون على مقارنة الحاضر والمستقبل"، وذلك يعني أن التطلع إلى مستقبل اقتصادي أحسن هو الذي يدفع إلى تطور نظريات النمو الإقتصادي.

الفرع الأول: نظرية النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي

ترجع إسهامات الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي إلى كل من "آدم سميث" (1776) "دافيد ريكاردو" (1817)، "توماس مالتوس" (1798) وصولا إلى كل من "فرانك رامزي" (1928) و"فرانك نايت" (1944)، والذي يرجع لهم الفضل في إبراز المفاهيم الأساسية لنظريات النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي الحديث كـ: قانون تناقص غلة الحجم وأثر ذلك على عملية تراكم رأس المال المادي والبشري، دور العامل التكنولوجي في عملية الإنتاج، فعالية الاحتكار في تطوير العامل التكنولوجي وغيرها من المفاهيم والمبادئ التي اعتبرت نقطة انطلاق لاتجاهات جديدة أخرى في تطور نظرية النمو الاقتصادي[2].

وكان "آدم سميث" قد أكد في كتابه "تحقيق في ثروة الأمم" سنة 1776 على أن النمو الإقتصادي هو آلية تتحد بفعل عوامل داخلية، حيث أشار إلى أن العامل الرئيسي في نمو انتاجية عنصر العمل التي لا حدود لها هو تقسيم العمل الذي يرتبط بدوره بمدى اتساع السوق ومن ثم بتراكم رأس المال المادي.

[1] Gregory Mankiw: « macroeconomie », op-cit, p 212.
[2] Robert Barro and Xavier Sala.I.Martin: « la croissance économique », édition internationale, France, 1996, p10.

وأشار "سميث" إلى أن تقسيم العمل يؤدي إلى تحقق خاصية ارتفاع العوائد لعنصر العمل، وذلك من خلال ما ينتج عنه من : تحسن في مهارة عنصر العمل، ادخار الوقت وتجنب تضييعه في الإنتقال من عمل لآخر و اختراع آليات جديدة، كما أكد على أن تقسيم العمل مرهون بمدى اتساع حجم السوق، حيث أنه كلما اتسع حجم السوق كلما أمكن ذلك من تقسيم أكبر للعمل ما بين الأفراد أو المؤسسات، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع في انتاجية عنصر العمل على مستوى كامل المؤسسات الناشطة[1].

وعلى خلاف "سميث" فإن "ريكاردو" لم يعط دورا كبيرا في تحليله لأثر التراكم الرأسمالي الناتج عن تقسيم العمل على الإنتاجية، إذ أشار إلى أن معدل الربح لا ينخفض بسبب المنافسة على رأس المال كما رأى "سميث"، بل أن ذلك يعود إلى تناقص العوائد الناتج عن ندرة الموارد الطبيعية وبالضبط الأراضي الخصبة، وينطلق ريكاردو في تحليله من الإشكالية المتعلقة بكيفية تأثير ندرة الموارد الطبيعية على الربحية في ظل تراكم رأس المال المادي، مشيرا إلى أن ذلك يعالج في إطار ما يسمى حسبه بـ"المسار الطبيعي للأحداث".

حيث يشير إلى أنه في ظل تراكم رأس المال ونمو السكان وثبات معدل الأجر الحقيقي عند مستوى معين، فإن معدل الأرباح لا بد أن ينخفض نتيجة تناقص عوائد عنصر الأرض. بمعنى أنه كلما أضيفت وحدة من رأس المال مستخدمة فيها كلما انخفض حجم الناتج الذي يقابلها، وباعتبار أن الربح يمثل الجزء من الدخل المتبقي بعد اقتطاع الريع وتكاليف وسائل الإنتاج، فإن انخفاض معدل نمو حجم الناتج يؤدي بالضرورة لانخفاض في الربحية. وبافتراض وجود مستوى منخفض لمعدل الإدخار فإن انخفاض الربحية يؤدي بدوره لانخفاض في التراكم الرأسمالي، ومن هنا فإن "ريكاردو" يرى بأن "المسار الطبيعي للأحداث" في الإقتصاد سوف يتوقف عند مرحلة معينة تمثل ما يسمى بـ"الحالة المستقرة للإقتصاد"، والتي يكون عندها مستوى الربحية عند الصفر مما يعني تحقق معدل نمو مساو للصفر. ويفسر ريكاردو ذلك من خلال الإشارة إلى أنه نتيجة لندرة الأراضي الخصبة كلما تزايد حجم عنصر العمل إلى رأس المال فإن الإنتاجية تنخفض بشكل يؤدي إلى انخفاض في الربحية بشكل تدريجي إلى غاية الوصول إلى مستوى معين من حجم عنصر العمل لرأس المال يكون عنده مستوى الربحية مساويا للصفر وبالتالي توقف معدل النمو[2].

[1] Neri Salvadori: «The Theory of Economic Growth: a ‘Classical’ Perspective », Edward Elgar publishing, UK, 2003, pp 3, 4.
[2] Ibid, pp 6-10.

الفرع الثاني: النموذج النيوكلاسيكي للنمو

يعتبر هذا النموذج من أهم نماذج النمو الإقتصادي تأثيرا في الأدبيات الإقتصادية والواقع الإقتصادي خصوصا خلال الفترة ما بين الخمسينات والثمانينات من القرن العشرين.

أ_ النموذج النيوكلاسيكي التقليدي للنمو "صولو -صوان"

جاء هذا النموذج بناءا على أبحاث كل من الإقتصادي "روبرت صولو" والإقتصادي "تريفور صوان"، وذلك في محاولة منهما لتفسير الشواهد التاريخية في الإقتصاد العالمي التي كانت تشير إلى الإختلاف الكبير بين دول العالم في مستويات المعيشة من خلال المعدلات المسجلة في نمو نصيب الفرد من حجم الناتج.

ويقوم النموذج النيوكلاسيكي "صولو -صوان" على جملة من الفرضيات كالتالي[1]:

_ الإقتصاد مغلق وبالتالي فالدخل يساوي الناتج والاستثمار يساوي الادخار؛

_ الإقتصاد متكون من قطاعين: قطاع العائلات وقطاع المؤسسات وتسوده المنافسة الكاملة بين المتعاملين الاقتصاديين؛

_ ثبات غلة الحجم واهتلاك رأس المال بقيمة δ حيث : $\delta > 0$؛

_ ثبات معدل نمو السكان، واعتبار معدل الادخار ثابت؛

_ الادخار وتكنولوجيا الإنتاج متغيران خارجيان.

1_ بنية النموذج:

يتشكل النموذج النيوكلاسيكي "صولو -صوان" من دالتين رئيسيتين تفسران آلية النمو الإقتصادي كما يبرز فيما يلي:

1_1 دالة الإنتاج:

ارتكز النموذج النيوكلاسيكي "صولو - صوان" على دالة الإنتاج النيوكلاسيكية والتي تأخذ شكل دالة "كوب -دوغلاس" من الشكل[2]:

$$Y = f(K, L) = K^{\alpha}L^{1-\alpha} \dots \dots . (3)$$

[1] Robert Barro and Xavier Sala-I-Martin: op-cit, pp 17, 18.

[2] Charles Jones: « introduction to economic growth », 1st edition, Norton & company, USA, 1998, p 20.

وهي دالة تتميز بالخصائص التالية[1]:

_الإنتاجية الحدية لكل من عاملي الإنتاج : العمل L ورأس المال K موجبة ومتناقصة حيث:

بالنسبة لرأس المال K : $\frac{\partial F}{\partial K} > 0$, $\frac{\partial 2F}{\partial 2K} < 0$

بالنسبة لعنصر العمل L: $\frac{\partial F}{\partial L} > 0$, $\frac{\partial 2F}{\partial 2L} < 0$

_ F(.) تدل على ثبات عوائد الإنتاج حيث :

$$F(\lambda K, \lambda L) = \lambda . F(K, L), \lambda > 0$$

_ تحقق "شروط إينادا" التي تعني:

$$\lim_{K \to 0} F(K) = \lim_{L \to 0} F(L) = \infty$$
$$\lim_{K \to \infty} F(K) = \lim_{L \to \infty} F(L) = 0$$

يمكن كتابة دالة الإنتاج على حسب نصيب الفرد من حجم الناتج ونصيب الفرد من رأس المال كما يلي:

$$\frac{Y}{L} = F\left(\frac{K}{L}, \frac{L}{L}\right) \rightarrow \frac{Y}{L} = F\left(\frac{K}{L}, 1\right) \dots\dots\dots (4)$$

وباعتبار العدد 1 ثابت لذا يمكن إهماله فنجد:

$$y = f(k) = k^{\alpha} \dots\dots\dots (5)$$

حيث:

y = نصيب الفرد من حجم الناتج

k = نصيب العامل من رأس المال

1_2 دالة التراكم الرأسمالي:

يستند النموذج النيوكلاسيكي "صولو -صوان" على دالة تشير إلى الآلية التي توضح كيفية تراكم رأس المال، والتي تتحدد من خلال ما يلي[2]:

$$I = s\,y \dots . (6)$$

وبالتالي بإحلال المعادلة (5) في المعادلة (6) يبرز لنا أن:

$$I = sf(k) = sk^{\alpha} \dots\dots\dots (7)$$

[1] Robert Barro and Xavier Sala-I-Martin: op-cit, pp 19, 20.
[2] Ibid, pp 18-21.

وباعتبار أن نصيب الفرد من رأس المال يهتلك بالمقدار δ، وأن عدد السكان ينمو بمعدل ثابت n، بالتالي فإن نصيب الفرد من رأس المال المهتلك الفعلي يقدر بالمقدار: (δ+n) k ، وأن التغير في نصيب الفرد من مخزون رأس المال يعبر عنه كما يلي :

$$\Delta k = I - (\delta+n)\, k \quad \ldots\ldots\ldots(8)$$

وبتعويض المعادلة (7) في المعادلة (8) نجد:

$$\Delta k = sf(k) - (\delta+n)\, k = sk^{\alpha} - (\delta+n)\, k \quad \ldots\ldots(9)$$

والمعادلة (9) هي معادلة التراكم الرأسمالي في النموذج النيوكلاسيكي "صولو - صوان"، وتشير إلى أن التغير في نصيب الفرد من رأس المال (في الجانب الأيسر من المعادلة) تتحدد على أساس عاملين (في الجانب الأيمن من المعادلة) وهما : حصة العامل من الاستثمار (sf(k))، والإهتلاك الفعلي لنصيب الفرد من رأس المال ((δ+n) k).

الشكل (1.1) : نموذج "صولو -صوان"

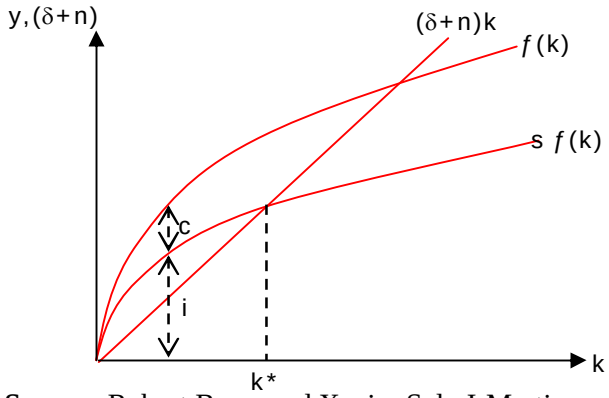

Source: Robert Barro and Xavier Sala-I-Martin : op-cit, p21.

2_ الحالة المستقرة للاقتصاد

يبرز الشكل (1.1) أنه يوجد مستوى واحد من نصيب الفرد من مخزون رأس المال وهو k* حيث يتساوى لأجله نصيب الفرد من الإستثمار ونصيب الفرد من الإهتلاك الفعلي لرأس المال، حيث يكون Δk=0 أي ثبات نصيب الفرد من مخزون رأس المال، وهذا المستوى التوازني من k يحدد ما يسمى بـ "**الحالة المستقرة للإقتصاد**"[1].

[1] Gregory Mankiw: « Macroeconomie », op-cit, p 219.

الشكل (2.1) : الحالة المستقرة للاقتصاد

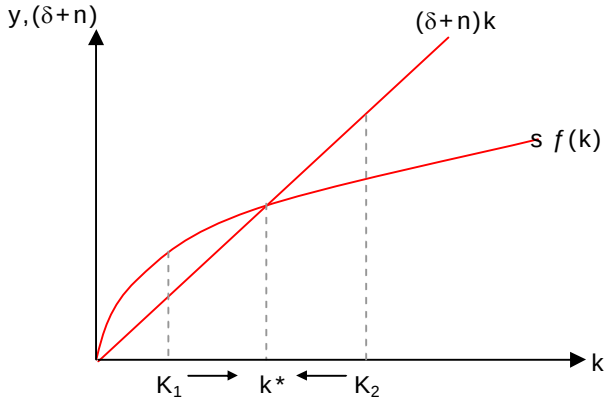

Source: Gregory Mankiw: « Macroeconomie », op-cit, p236.

فكما يشير الشكل (2.1) إذا كان مستوى نصيب الفرد من رأس المال k_1 أقل من مستوى نصيب الفرد من رأس المال الموافق للحالة المستقرة k^*، فذلك يعني وجود حالة تشديد على التراكم الرأسمالي في الاقتصاد، حيث يكون حجم الاستثمار أكبر من الاهتلاك الفعلي لرأس المال، وهذا ما يزيد من نصيب الفرد من مخزون رأس المال مع مرور الوقت يقابله زيادة في نصيب الفرد من حجم الناتج، حتى يصل إلى المستوى الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد k^* حيث يكون : $(n+\delta)\, k^* = sf(k^*)$، أما إذا كان مستوى نصيب الفرد من رأس المال k_2 أكبر من مستوى نصيب الفرد من رأس المال الموافق للحالة المستقرة k^* ، فذلك يعني وجود حالة توسع للتراكم الرأسمالي، ينتج عنها أن الإستثمار يكون أقل من الإهتلاك الفعلي لرأس المال مما يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من مخزون رأس المال يقابله انخفاض في نصيب الفرد من حجم الناتج حتى يصل إلى المستوى الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد k^* [1] .

يشير نموذج "صولو -صوان" إلى أنه عند مستوى الحالة المستقرة للإقتصاد، فإن كلا من نصيب الفرد من رأس المال (k) ونصيب الفرد من حجم الناتج (y) يكونان ثابتان، في حين أن حجم رأس المال الكلي (K) وحجم الناتج الكلي (Y) يرتفعان بمقدار معدل نمو السكان (n) [2]، والسبب في ذلك هو أن كل نمو للسكان بمعدل (n) يتطلب زيادة رأس المال (K) حتى يبقى نصيب الفرد من رأس المال (k) ثابتا عند مستوى الحالة المستقرة k^*، وهذا ما يعني أن زيادة حجم رأس المال الكلي (K) تؤدي إلى زيادة حجم الناتج الكلي (Y).

ويفسر نموذج "صولو -صوان" الإرتفاع الكبير غير المسبوق في معدلات النمو الاقتصادي في كل من ألمانيا و اليابان خلال الفترة من 1948 إلى 1972 أين بلغت 8,2% في اليابان و5,7% في ألمانيا مقابل 2,2% في أمريكا. إذ أنه وبسبب الحرب العالمية الثانية وتدمير مخزون رأس المال في كلا

[1] Charles Jones: op-cit, pp 26, 27.
[2] Gregory Mankiw: « Macroeconomie », op-cit, p 237.

البلدين، فإن ذلك أدى إلى انخفاض مستواه مقارنة بالمستوى الموافق للحالة المستقرة للإقتصاد في كلا البلدين، وهذا ما نتج عنه ارتفاع في حجم الاستثمار على حجم الإهتلاك الفعلي لرأس المال، مما دفع وكما جاء به نموذج "صولو -صوان" إلى تزايد مخزون رأس المال بمعدلات مرتفعة قابلها تزايد معدلات نمو نصيب الفرد من حجم الناتج إلى غاية الوصول لمستوى الحالة المستقرة للإقتصاد في كلا البلدين.[1]

ونجد انطلاقا من المعادلة (9) ما يلي :

$$k^* = \left(\frac{s}{\delta + n}\right)^{1/(1-\alpha)} \quad \ldots\ldots (10)$$

حيث توضح لنا المعادلة (10) كيفية تحديد مستوى نصيب الفرد من مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة للإقتصاد انطلاقا من جملة معطيات متوفرة، وبتعويض المعادلة (10) في المعادلة (5) نجد مستوى نصيب الفرد من حجم الناتج الموافق للحالة المستقرة للإقتصاد وذلك كما يلي:

$$y^* = \left(\frac{s}{\delta + n}\right)^{\alpha/(1-\alpha)} \quad \ldots\ldots (11)$$

حيث أن المعادلة (11) تجيب لنا عن التساؤل الدائر بخصوص أسباب ارتفاع معدلات النمو في دول معينة وانخفاضها في دول أخرى، حيث أن ارتفاع معدلات الإدخار يزيد من نصيب الفرد من رأس المال وبالتالي ارتفاع معدلات نموه مما يؤدي لارتفاع معدلات نمو نصيب الفرد من حجم الناتج، أما ارتفاع معدلات النمو السكاني فيؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من رأس المال وبالتالي تراجع معدلات نمو نصيب الفرد من حجم الناتج، وعلى هذا الأساس فإن الدول ملزمة على أن يتجاوز معدل الإدخار معدل نمو السكان حتى تكون الزيادة في نصيب الفرد من رأس المال الناتجة عن ارتفاع معدل الإدخار أكبر من الإنخفاض في نصيب الفرد من رأس المال الناتج عن تزايد عدد الأفراد العاملين، مما يسمح بتحقيق ارتفاع في نمو صافي نصيب الفرد من رأس المال يمكن من تحقيق ارتفاع في نمو نصيب الفرد من حجم الناتج[2].

3_ فرضية التقارب

تعتبر فرضية التقارب أهم ما توصل إليه النموذج النيوكلاسيكي "صولو -صوان" بحكم أنها تفسر إلى حد كبير الإختلاف في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول. حيث يشير النموذج النيوكلاسيكي "صولو - صوان" أنه في ظل ثبات معدل الادخار s ومعدل نمو السكان n، فإن الإقتصاد يتقارب حتى

[1] Ibid, p 222.
[2] Charles Jones: op-cit, pp 28,29.

الوصول إلى مستوى نصيب الفرد من مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة للإقتصاد والتي يكون عندها معدل نمو نصيب الفرد من رأس المال وكذا معدل نمو نصيب الفرد من الناتج مساويا للصفر.

الشكل (3.1): فرضية التقارب

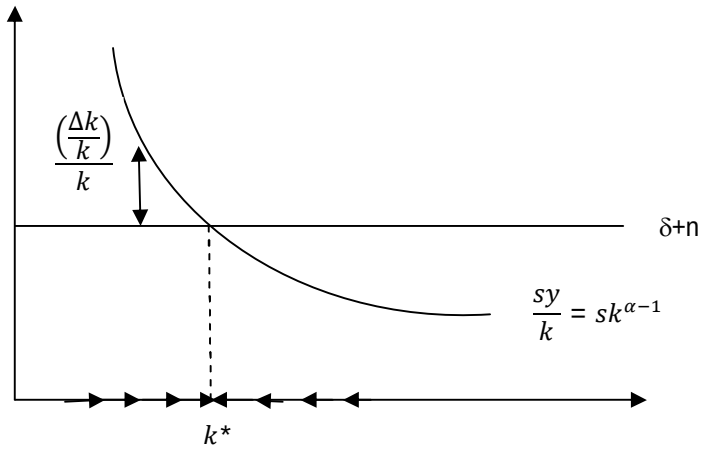

Source: Charles Jones: op-cit, p32.

فإذا كان الإقتصاد في مستوى يكون فيه نصيب الفرد من مخزون رأس المال أقل من مستوى نصيب الفرد من مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد ($k(0)<k^*$) فإنه تحدث عملية تقارب تلقائية يميزها ارتفاع في معدلات نمو نصيب الفرد من حجم الناتج التي تكون قيمتها موجبة، حيث أن نصيب الفرد من رأس المال يكون في مستوى أعلى من مستوى الإهتلاك الفعلي لرأس المال مما يؤدي إلى نمو نصيب الفرد من مخزون رأس المال حتى الوصول إلى مستوى الحالة المستقرة للإقتصاد. في حين إذا كان يملك مستوى نصيب الفرد من مخزون رأس المال أكبر من مستوى نصيب الفرد من مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد ($k(0)>k^*$) فإنه تحدث عملية تقارب تلقائية يميزها ارتفاع في معدلات نمو نصيب الفرد من حجم الناتج التي تكون قيمتها سالبة، حيث أن نصيب الفرد من رأس المال يكون في مستوى أقل من مستوى الإهتلاك الفعلي لرأس المال مما يؤدي إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من مخزون رأس المال حتى الوصول إلى مستوى الحالة المستقرة للإقتصاد [1].

إذ أنه بقسمة المعادلة (9) على (k) نجد:

$$\frac{\Delta k}{k} = sk^{\alpha-1} - (\delta + n) \dots\dots (12)$$

حيث أن هذه المعادلة توضح لنا معدل نمو نصيب الفرد من رأس المال، إذ أنه بما أن $\alpha < 1$ فكلما ارتفع (k) فإن معدل نمو نصيب الفرد من رأس المال ينخفض، وبالتالي انخفاض معدل نمو

[1] Alfonso Novales and others: « economic growth; theory and numerical solution methods », 1st edition, Springer, 2010, p70.

نصيب الفرد من حجم الناتج، وكما يبرزه الشكل (3.1) فإن الفجوة بين المنحنين تمثل معدل نمو نصيب الفرد من رأس المال، حيث يتوضح لنا أنه كلما كان اقتصاد ما في مستوى ما دون الحالة المستقرة، فإنه ينمو بشكل سريع، في حين أنه إذا تواجد في مستوى يتجاوز الحالة المستقرة، فإنه ينمو بمعدلات سالبة منخفضة.

3_1 التقارب المطلق

تشير فرضية التقارب إلى أن الدول الفقيرة تنمو بسرعة مقارنة بالدول الغنية نتيجة لأثر التراكم الرأسمالي[1]، إذ أن الدول الفقيرة ذات المستوى المنخفض من نصيب الفرد من مخزون رأس المال يرتفع فيها مستويات نصيب الفرد من الإستثمار على مستويات نصيب الفرد من الإهتلاك الفعلي لرأس المال مقارنة بالدول الغنية ذات المستوى المرتفع من نصيب الفرد من مخزون رأس المال التي ترتفع فيها مستويات نصيب الفرد من الإهتلاك الفعلي لرأس المال على مستويات نصيب الفرد من الإستثمار، وهي الحالة التي تنطبق على الدول التي يكون لها نفس معدل الإدخار، نفس معدل نمو السكان ونفس معدل اهتلاك رأس المال وبالتالي يكون لها نفس المستوى من نصيب الفرد من مخزون رأس المال الذي يشير إلى الحالة المستقرة للإقتصاد. لكن الإختلاف فقط يكون في مستوى مخزون رأس المال عند الانطلاق $k(0)$، إذ أن الدول التي يكون لها مخزون رأس مال عند الإنطلاق ($k(0_1)$) أقل من مخزون رأس المال عند الإنطلاق ($k(0)_2$) لدول أخرى تنمو بشكل أسرع منها، حيث يتوضح لنا من الشكل (4.1) أنه كلما اتجهنا إلى يسار المنحنى (أي كلما كان مخزون رأس المال عند الإنطلاق ($k(0)$ منخفضا)، فإن معدل نمو رأس المال سيكون أكبر و هذا بدوره يعني نموا أكبر في نصيب الفرد من حجم الناتج.

الشكل (4.1): التقارب المطلق

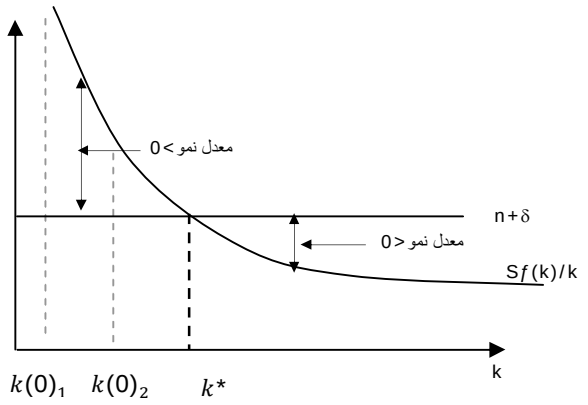

Source: Robert Barro and Xavier Sala-I-Martin: op-cit, p27.

[1] Stanley Fischer et autres : op-cit, p 301.

3_2 التقارب المشروط

لا تؤكد الوقائع الاقتصادية فرضية التقارب المطلق بسبب أن الدول تختلف في معدلات الادخار و نمو السكان واهتلاك رأس المال، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى الاختلاف في مستوى نصيب الفرد من مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة للإقتصاد بين الدول، مما ينتج عنه بروز مفهوم "التقارب المشروط" الذي يشير إلى أن كل بلد يتقارب إلى حالته المستقرة، وأن البلد الذي يبتعد عن حالته المستقرة يحقق معدل نمو أكبر من البلد الذي يكون قريبا منها[1]. إذ أن الدول ذات معدلات الإدخار في مستوى مرتفع تنمو بشكل أكبر من الدول ذات معدلات الادخار في مستوى منخفض، لأن ارتفاع معدل الادخار يجعل من مستوى نصيب الفرد من مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة بعيدا مقارنة بمستوى نصيب الفرد من مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة في حال انخفاض معدل الإدخار، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق الدول ذات معدلات الإدخار المرتفعة معدلات نمو مرتفعة في كل من نصيب الفرد من رأس المال ونصيب الفرد من حجم الناتج أكبر منها مقارنة بالدول ذات معدلات الإدخار المنخفضة.

الشكل(5.1): التقارب المشروط

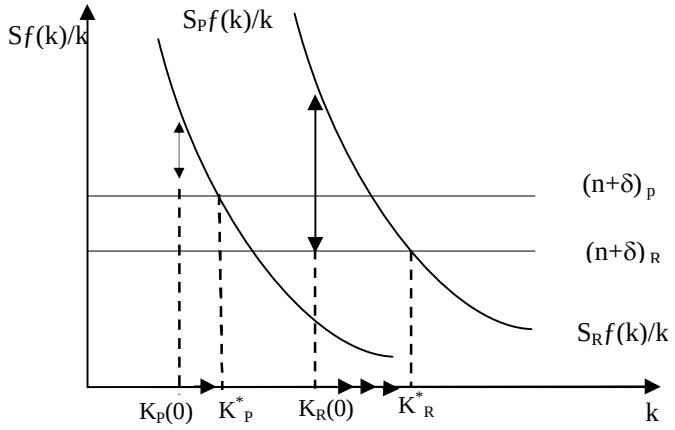

Source: Brian Snowdon and Howard Vane: op-cit, p619.

4- أثر العامل التكنولوجي:

يشير نموذج "صولو -صوان" إلى أن العامل التكنولوجي كعامل خارجي هو العامل الذي يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام على المدى الطويل[2]، حيث أن دالة الإنتاج (3) تتحول إلى الشكل:

$$Y = f(K, L.E) \ldots\ldots\ldots(13)$$

[1] Robert Barro and Xavier Sala-I-Martin: op-cit, p 34.
[2] Gregory Mankiw: « Macroeconomie », op-cit, p 250.

حيث:

E : توضح ما يسمى بـ "كفاءة عنصر العمل" والتي تبين إلى المستوى المعرفي والتأهيلي الذي يتمتع به عنصر العمل في إطار عملية الإنتاج.

(L.E) : يعبر عن حجم العمالة الكفأة.

وتبرز دالة الإنتاج الموضحة في المعادلة (13) أن حجم الناتج (Y) هو دالة في عنصر رأس المال (K)، وفي عدد العمال الأكفاء (L.E)، حيث أن أثر العامل التكنولوجي الذي يبرز من خلال كفاءة عنصر العمل (E) هو نفسه أثر ارتفاع وحدات عنصر العمل (L)، وبافتراض أن كفاءة عنصر العمل تنمو بالمقدار (g)، ومعدل نمو السكان يقدر بـ (n)، نجد أن عدد العمال الأكفاء ينمو بالمقدار (n + g)، وبالتالي فإن الإهتلاك الفعلي لرأس المال هو: (δ + n + g)k. ومنه لإيجاد الحالة المستقرة للاقتصاد بوجود العامل التكنولوجي كعامل خارجي: [1]

نقسم المعادلة (13) على المقدار (L.E) نجد :

$$\hat{y} = f(\hat{k}, 1) = f(\hat{k}) \dots\dots (14)$$

حيث:

$\hat{k}$= نصيب الفرد الكفء من رأس المال

$\hat{y}$ = نصيب الفرد الكفء من حجم الناتج

منه نجد أن:

$$\Delta\hat{k} = sf(\hat{k}) - (\delta + n + g)\hat{k} \dots\dots (15)$$

والمعادلة (15) هي المعادلة الأساسية لنموذج "صولو - صوان" بوجود العامل التكنولوجي كعامل خارجي، والتي من خلالها تتحدد الحالة المستقرة للإقتصاد التي تكون فيها المتغيرات y و k ثابتة، لكن نموذج "صوْلو - ^صوان" يشير إلى أن العامل التكنولوجي عند مستوى الحالة المستقرة للإقتصاد يكون له أثر إيجابي على كل من نصيب الفرد من حجم الناتج المعبر عنه بـ (y.E) الذي ينمو بمعدل نمو كفاءة عنصر العمل (g)، كما يكون له أثر إيجابي على حجم الناتج الكلي المعبر عنه بـ(Y) الذي ينمو بمعدل (n + g).[2]

وتفسير ذلك هو أن زيادة كفاءة عنصر العمل بمعدل (g) يدفع إلى ضرورة زيادة رأس المال الكلي (K) بنفس المعدل للحفاظ على نصيب الفرد الكفء من رأس المال الموافق لمستوى الحالة

[1] Robert Barro and Xavier Sala-I-Martin: op-cit, p 40.
[2] Gregory Mankiw: « Macroeconomie », op-cit, p 249.

المستقرة، وبالتالي فإن زيادة رأس المال الكلي بمعدل (g) تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من حجم الناتج (y.E) بنفس المعدل، كما أن زيادة كفاءة عنصر العمل و عدد السكان بمعدل (n + g) يؤدي إلى ضرورة زيادة رأس المال الكلي بالمقدار (n + g) للحفاظ على نصيب الفرد الكفء من رأس المال الموافق لمستوى الحالة المستقرة، وبالتالي فإن حجم الناتج الكلي سوف يزداد بمعدل (n + g).

وتبرز العديد من الدول في وضع لا يتطابق والحالة المستقرة التي يتوجب أن تتواجد عليها اقتصادياتها بسبب: التغير في معدلات الإستثمار، التغير في معدلات النمو السكاني والتعرض لحوادث تؤدي إلى تدمير مخزونها من رأس المال، وهي عوامل تساهم في تعميق الفجوة بين حجم الناتج الفعلي وحجم الناتج الموافق للحالة المستقرة للإقتصاد[1]، التي تكون فيها المتغيرات الاقتصادية: الناتج، رأس المال والإستهلاك تنمو بمستويات مستقرة، وأنه عند مستوى الحالة المستقرة للإقتصاد يعتبر العامل التكنولوجي _ وهو عامل خارجي _ المؤثر الوحيد في هذا المستوى من مخزون رأس المال، إذ أنه وفي غياب العامل التكنولوجي فإنه سيكون هنالك نمو في نصيب الفرد من حجم الناتج إلى غاية الوصول إلى مستوى الحالة المستقرة التي يكون عندها معدل النمو مساويا للصفر.

ولم يخل نموذج النمو الخارجي النيوكلاسيكي لـ"صولو -صوان" من الإنتقادات الي تمحورت بالأساس حول ما يلي[2]:

_ إن الفوارق في مستويات نصيب الفرد من حجم الناتج بين الدول الفقيرة والدول الغنية في الواقع الإقتصادي بعيدة كل البعد عن الفوارق التي يشير إليها هذا النموذج، حيث أنه أشار إلى أن الفوارق بين مستويات نصيب الفرد من الدخل لا تتجاوز الضعفين، في حين أن الواقع الإقتصادي يشير إلى أن الفارق وصل ليتجاوز العشرة أضعاف بين الدول الغنية والفقيرة فيما يخص نصيب الفرد من حجم الناتج.

_ يشير النموذج إلى ضرورة أن تكون الفوارق في انتاجية رأس المال كبيرة بعشرات المرات بين الدول الغنية والفقيرة، حيث أن كون مستوى نصيب الفرد من الدخل في الدول الغنية يتجاوز ما هو مسجل في الدول الفقيرة بعشرة أضعاف تقريبا، فإن ذلك يعني فوارق كبيرة جدا في مستوى مخزون رأس المال يؤدي إلى تسجيل فوارق بين انتاجية رأس المال بين كلا الجانبين بمئة مرة تقريبا، وبالتالي توقع تدفقات كبيرة جدا لرأس المال من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية ، لكن الواقع الإقتصادي لا يشير إلى ذلك، حيث لا يوجد فارق كبير في الإنتاجية كما لا يوجد تدفق كبير لرأس المال نحو الدول الفقيرة بما يعكس أن رأس المال فيها ذو انتاجية أكبر بكثير مما هي عليه في الدول الغنية.

[1] Charles Jones : op-cit, pp 62,63
[2] Gregory Mankiw: «The Growth of Nations», Brookings Papers on Economic Activity, Economic Studies Program, The Brookings Institution, vol 26, pp 282-289.

_ تشير الدراسات الإقتصادية بخصوص العلاقة بين معدل النمو ومستوى الدخل عند الإنطلاق إلى أن معدل التقارب المشروط المسجل يعادل نصف ما يتم تقديره عن طريق نموذج "صولو -صوان"، وهو ما يشير إلى أن شروط الإنطلاق في عملية التقارب نحو مستوى الحالة المستقرة لها تأثيرات وتفاعلات أكبر مما يشير إليه النموذج.

وزيادة على ذلك فإن نموذج "صولو -صوان" لم يعط أهمية لدور للسياسة الإقتصادية في التأثير على النمو الإقتصادي في المدى الطويل، حيث أن معدلات النمو الإقتصادي ترتفع بصفة مؤقتة عند عملية الإنتقال إلى وضع الحالة المستقرة للإقتصاد، أما خلاف ذلك فإنه لن يكون هنالك نمو مستمر على المدى الطويل إلا في حالة وجود تطور تكنولوجي بسبب ما يتميز به رأس المال من تناقص في الإنتاجية، حيث أن نموذج "صولو -صوان" يفسر آلية تحقيق النمو الإقتصادي انطلاقا من عامل خارجي هو العامل التكنولوجي، وبالتالي فهو لا يعط للسياسة الإقتصادية دورا في تحقيق نمو اقتصادي مطرد[1].

ب_ نموذج النمو النيوكلاسكيي المعدل لـ" مانكيو"، "رومر" و "ويل"

لقد دفع عدم تفسير نموذج النمو النيوكلاسيكي الخارجي التقليدي للإختلاف الحقيقي الموجود بين الدول في معدلات نمو نصيب الفرد من حجم الناتج ومن ثم في مستويات المعيشة، كلا من "قريقوري مانكيو"، "دافيد رومر" و "دافيد ويل" إلى العمل على تعديل هذا النموذج وإعادة إحيائه بما يتطابق والشواهد الإقتصادية الدولية، من خلال اعتبار أن تراكم راس المال يشمل كلا من رأس المال المادي ورأس المال البشري.

ينطلق كل من " مانكيو، رومر و ويل" (1992) من نقطة رئيسية في انتقاد نموذج النمو الكلاسيكي الخارجي وهي ما تعلقت بتحديده لاتجاه تأثير كل من معدلات الإدخار والنمو السكاني دون تحديده لنطاق وامتداد ذلك التأثير، وهو ما جعل الإختلاف في مستويات المعيشة واقعيا أكبر بكثير مما أشار إليه النموذج، وعلى هذا الأساس فإنهم يرون أن ذلك يعود نتيجة عدم الأخذ بعين الإعتبار لرأس المال البشري في بناء هذا النموذج، وذلك لسببين رئيسين هما[2]:

[1] Brian Snowdon and Howard Vane: op-cit, pp 622,623.
[2] Gregory Mankiw et al: « A contribution to the empirics of economic growth », The Quarterly Journal of Economics, Vol. 107, No. 2, 1992, pp 407, 408.

_ إن ارتفاع معدلات الإدخار أو انخفاض معدلات النمو السكاني يؤدي إلى ارتفاع في مستويات الدخل ومن ثم ارتفاع في مستويات رأس المال البشري، ومن ثم فإن النمو السكاني و تراكم رأس المال المادي لهما تأثير كبير على حجم الدخل عندما يأخذ بعين الإعتبار تراكم رأس المال البشري.

_وجود ارتباط بين تراكم رأس المال البشري من جهة ومعدلات الإدخار والنمو السكاني من جهة أخرى، وهذا ما يعني أن إهمال تراكم رأس المال البشري يؤدي إلى انحراف التقديرات الخاصة بالإدخار والنمو السكاني في التأثير على الدخل.

ويفترض هذا النموذج أن[1]:

_ دالة الإنتاج نفسها تطبق على كل من رأس المال المادي والبشري؛
_ اهتلاك رأس المال البشري بنفس معدل اهتلاك رأس المال المادي؛
_ $\alpha + \beta < 1$ مما يعني تميز المدخلات بتناقص العوائد.

وعلى هذا الأساس تتحول دالة الإنتاج في نموذج النمو النيوكلاسيكي التقليدي لتصبح على الشكل التالي:

$$Y = K^{\alpha} H^{\beta} (EL)^{1-\alpha-\beta} \dots\dots (16)$$

حيث أن: H: تعبر عن المخزون من رأس المال البشري

يعبر عن دالة الإنتاج حسب نصيب الفرد الكفء من حجم الناتج ورأس المال المادي والبشري كما يلي:

$$y = k^{\alpha} h^{\beta} \dots\dots (17)$$

يبرز لنا حجم التغير في مخزون رأس المال كما يلي:

$$\Delta k = s_k y - (n + g + \delta)k \dots\dots (18a)$$

حيث أن: s_k: معدل الإستثمار في رأس المال المادي

في حين يبرز التغير في مخزون رأس المال البشري كما يلي:

$$\Delta h = s_h y - (n + g + \delta)h \dots\dots (18b)$$

حيث أن s_h: معدل الإستثمار في رأس المال البشري

[1] Ibid, p 416.

ويتوضح من المعادلتين (18a) و (18b) أن الإقتصاد يتقارب إلى وضعية الحالة المستقرة التي تعرف كما يلي:

$$k^* = \left(\frac{s_k^{1-\beta} s_h^{\beta}}{n+g+\delta}\right)^{\frac{1}{1-\alpha-\beta}} \qquad \text{.....(19)}$$

$$h^* = \left(\frac{s_k^{\alpha} s_h^{1-\alpha}}{n+g+\delta}\right)^{\frac{1}{1-\alpha-\beta}}$$

وبتعويض المعادلة (19) في دالة الإنتاج نجد:

$$y^* = \left(\frac{s_k^{1-\beta} s_h^{\beta}}{n+g+\delta}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha-\beta}} \left(\frac{s_k^{\alpha} s_h^{1-\alpha}}{n+g+\delta}\right)^{\frac{\beta}{1-\alpha-\beta}} \quad \ldots\ldots (20)$$

ويتوضح من خلال المعادلة (20) أن نصيب الفرد الكفء من حجم الناتج الموافق لمستوى الحالة المستقرة يتأثر بكل من نمو السكان وكذا مخزون رأس المال المادي والبشري[1].

وزيادة على ذلك فإن ونتيجة لأن ارتفاع معدلات الإستثمار في رأس المال المادي يؤدي إلى زيادة الدخل، فإنه يؤدي لارتفاع مستوى نصيب الفرد الكفء من رأس المال البشري الموافق لمستوى الحالة المستقرة، حتى ولو كان حجم الدخل الموجه للإستثمار في رأس المال البشري ثابتا، وبالتالي فإن الأخذ بعين الإعتبار لرأس المال البشري في تفسير آلية النمو يزيد من تأثير تراكم رأس المال المادي على حجم الدخل والناتج، كما أن الإرتفاع في معدلات نمو السكان يؤدي إلى انخفاض نمو نصيب الفرد الكفء من حجم الناتج بسبب أن حجم رأس المال سواء المادي أو البشري يستوجب أن يتوزع على حجم السكان المتزايد مما يخفض من نصيب الفرد الكفء الواحد من رأس المال المادي و البشري.

وعلى هذا الأساس فإنه من الواضح أن كلا من معدلات الإستثمار والنمو السكاني لها تأثير واضح على رأس المال البشري، وبالتالي يتوضح كيف أن إهمال رأس المال البشري في إطار تحليل وتفسير آلية النمو الإقتصادي يؤدي إلى انحرافات واضحة في تقديرات مساهمة كل من معدلات الإدخار والنمو السكاني في نمو حجم الناتج والدخل، ومن ثم فإن هذا النموذج أوضح كيف أن تصحيح نموذج

[1] Ibid, pp 416, 417.

النمو النيوكلاسيكي عن طريق إضافة رأس المال البشري إلى رأس المال المادي أمكن من تفسير حوالي 80% من الإختلافات في مستويات نصيب الفرد من حجم الناتج[1].

لقد ساهمت التعديلات التي أدخلها كل من "قريقوري مانكيو"، "دافيد رومر" و "دافيد ويل" على النموذج التقليدي للنمو النيوكلاسيكي بتوسعة مفهوم رأس المال ليشمل كذلك رأس المال البشري في إعطائه أكثر دلالة على الواقع الإقتصادي، حيث أن إضافة رأس المال البشري سمح بتفسير تلك الفروقات الكبيرة التي نتجت بين تقديرات نصيب الفرد من حجم الناتج من خلال استخدام نموذج النمو النيوكلاسيكي التقليدي و تقديرات نصيب الفرد من حجم الناتج التي يعكسها الواقع الإقتصادي المعاش بين الدول، ورغم ذلك فإن ما يعاب على النموذج المعدل للنمو النيوكلاسيكي الخارجي هو أنه لا يمكن من الإشارة إلى آلية لتحقيق النمو الإقتصادي على المدى الطويل[2]، مادام أنه يشير إلى أن الإقتصاد يتقارب إلى مستوى معين من نصيب الفرد من حجم الناتج يحدد وضعية الحالة المستقرة للإقتصاد.

الفرع الثالث: نظرية النمو الداخلي

شهدت نظرية النمو الإقتصادي تحولا كبيرا مع بداية الثمانينات من القرن العشرين، حيث برزت منذ ذلك الحين تفسيرات عديدة لآلية النمو الإقتصادي تقوم بالأساس على النقائص التي تميز بها نموذج النمو الخارجي النيوكلاسيكي، حيث أن هذه التفسيرات جاءت لتؤكد أن النمو الإقتصادي يتحدد وفق عوامل داخلية تسمح بتحقيق نمو اقتصادي على المدى الطويل. وزيادة على ذلك فإن نظرية النمو الداخلي تهدف لتوضيح فكرة أن العامل التكنولوجي هو عامل داخلي مساهم في عملية النمو الإقتصادي التي تتشكل من داخل النموذج المعبر عنها وليس من خارجه، حيث أنها بدأت تأخذ حيزا واسعا ضمن اهتمامات الباحثين فيما يخص تفسير عملية النمو الإقتصادي منذ ثمانينات القرن العشرين بعد أبحاث كل من " بول رومر" (1986) و "روبرت لوكاس" (1988)[3].

إن النقطة المشتركة لنماذج النمو الداخلي هي التخلي عن فكرة تناقص عوائد الحجم لعوامل الإنتاج والإرتكاز على فكرة أن النمو الإقتصادي قابل للإستمرار في المدى الطويل. حيث تقوم التصورات العديدة المشكلة لنظرية النمو الداخلي على مفهوم واسع لرأس المال امتد ليشمل الإستثمار في عوامل الإنتاج التي يتجدد انتاجها كـ: تراكم رأس المال البشري عن طريق التدريب، تطوير المعارف عن طريق

[1] Ibid, pp 417-421.
[2] Brian Snowdon and Howard Vane: op-cit, p 633.
[3] Philip Arestis et al: « economic growth: new directions in theory and policy », Edward Elgar publishing limited, UK, 2007, pp 15-17.

البحث والتطوير، تطوير البنى التحتية عن طريق الإنفاق....الخ[1]، إذ يمكن من خلاله اعتبار عوائد الحجم ثابتة وحتى متزايدة ومن ثم الوصول إلى تفسير حقيقي لإمكانية تحقيق نمو في المدى الطويل.

أ_ نموذج AK

يعتبر نموذج **AK** من أبسط النماذج المعبرة عن مفهوم نظرية النمو الداخلي، من خلال إبراز كيف أن بعض أدوات السياسة الإقتصادية الحكومية تلعب دورا كبيرا في تحقيق معدل نمو على المدى الطويل، حيث جاء هذا النموذج بناء على أبحاث "ريبيلو" (1991) والذي استمده من نموذج النمو الخارجي لـ"صولو -صوان" من خلال دالة انتاج معدلة سمي انطلاقا منها، تتميز بثبات عوائد الحجم والإرتباط الخطي لحجم الناتج مع رأس المال المادي، تبرز كما يلي:

$$Y = AK \ldots\ldots (21)$$

حيث أن: A: متوسط ثابت يشير للإنتاجية الحدية لرأس المال.

يعتبر افتراض ثبات عوائد الحجم من الشروط الرئيسية في نماذج النمو الداخلي وهي في ذلك تختلف عن شروط إينادا لدالة الإنتاج النيوكلاسيكية التي تشير إلى افتراض تناقص عوائد الحجم، حيث يتحدد التراكم الرأسمالي في إطار هذا النموذج كما يلي:

$$\Delta K = sY - \delta K \ldots\ldots (22)$$

الشكل(6.1): نموذج AK

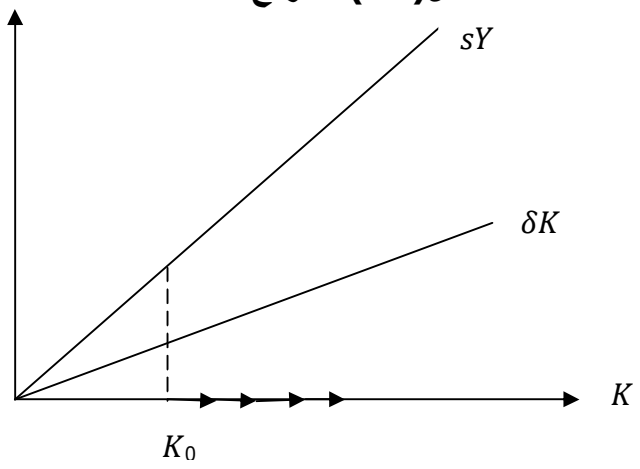

Source: Charles Jones: op-cit, p 149.

فبافتراض عدم وجود نمو سكاني للتبسيط، فإنه وكما يشير الشكل (6.1) فإن منحنى sY يشير إلى حجم الإستثمار الكلي، في حين أن منحنى δK يشكل حجم الإستثمار الموجه لتعويض اهتلاك رأس

[1] Frederick Van Der Ploeg and Paul Tang: « The macroeconomics of growth; an international perspective », Oxford review of economic policy, Vol 8, N° 4,1992 , p 17.

المال، وبالتالي فكما هو ملاحظ فإن منحنى sY هو عبارة عن خط مستقيم لأن Y دالة خطية في رأس المال K، وهذا ما يشكل الميزة الرئيسية في هذا النموذج مقارنة بنموذج النمو الخارجي[1].

فإذا انطلق الإقتصاد من الوضعية K_0 فإن مخزون رأس المال يستمر في النمو بما أن الإستثمار الكلي sY هو في مستوى أعلى من اهتلاك رأس المال δK، وهذا ما يشير بدوره إلى استمرار نمو حجم الناتج الذي يعتبر دالة خطية في مخزون رأس المال K. ومن الواضح أن هناك اختلافا واضحا بين ما جاء به نموذج AK مقارنة بما جاء به نموذج النمو الخارجي، وذلك يبرز بالأساس من خلال قيمة α التي تشير إلى مرونة عنصر رأس المال، حيث أنه في إطار نموذج النمو الخارجي نجد: $\alpha < 1$، والتي تشير إلى أن رأس المال يتميز بتناقص عوائد الحجم بمعنى أن كل وحدة إضافية من رأس المال في النشاط الإقتصادي تتميز بانتاجية أقل من الوحدة السابقة لها، وهذا ما يعني أن الإستثمار الكلي سيتناقص ليصل إلى مستوى اهتلاك رأس المال منهيا تراكم رأس المال بالنسبة للفرد الواحد وبالتالي توقف عملية النمو والوصول لما يسمى بـ"الحالة المستقرة للإقتصاد".

أما فيما يخص نموذج AK فإنه ينطلق من اعتبار أن $\alpha = 1$ والتي تشير إلى أن رأس المال يتميز بثبات عوائد الحجم، أي أن الإنتاجية الحدية لأي وحدة من رأس المال تكون ثابتة وتساوي A، بما يؤدي إلى استمرارية تراكم مخزون رأس المال وتزايد حجم الناتج. وبالتالي فإن هذا النموذج يوضح كيف أن عملية النمو تتم بتأثير عوامل من داخل النموذج وليس من خارجه.

فمن الناحية الرياضية نجد من المعادلة (17) :

$$\frac{\Delta K}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta \dots\dots\dots (23)$$

وانطلاقا من أن المعادلة (16) تشير إلى أن $A = \frac{Y}{K}$ نجد:

$$\frac{\Delta K}{K} = sA - \delta \dots\dots\dots (24)$$

والمعادلة (24) تشير إلى أن معدل نمو حجم الناتج يتطابق ومعدل نمو مخزون رأس المال، وهذا ما يشير إلى الفكرة الرئيسية لنموذج AK بأن معدل النمو هو دالة متزايدة في معدل الإستثمار، وبالتالي فإن أي سياسات حكومية مدعمة لتراكم رأس المال وتساهم في رفع مستمر لمعدل الإستثمار في النشاط الإقتصادي ستؤدي بالضرورة إلى تحقيق معدلات نمو مستمرة على المدى الطويل[2].

[1] Charles Jones : op-cit, pp 148, 149.
[2] Ibid, pp 150,151.

ولم يخل نموذج AK من التضاربات بخصوص مدى تطابقه والواقع الإقتصادي، حيث أشارت الدلائل التجريبية من خلال دراسة أجراها "جونز" حول 15 دولة في منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي خلال الفترة 1950-1989، أنه رغم ارتفاع معامل رأس المال إلى حجم الناتج فإن النتائج المحققة لا تتطابق مع ما يشير إليه نموذج AK، بحيث أن معدل نمو نصيب الفرد من حجم الناتج كان مستقرا وأحيانا متجها للإنخفاض، في حين رأى "ماك غراتن" في دراسة له حول عدد كبير من الدول خلال الفترة 1870-1989 أن هنالك علاقة موجبة بين كل من معدلات الإستثمار ومعدلات النمو الإقتصادي بما يؤكد تطابق تحليل نموذج AK والواقع الإقتصادي لآلية النمو الإقتصادي[1]، ويعود هذا الإختلاف بشكل رئيسي بين نتائج الدراستين إلى مفهوم الإستثمار المستند إليه في تقييم مدى صحة النموذج، حيث أن دراسة "جونز" ارتكزت على أساس الإستثمار المادي القابل للإهتلاك مما نتج عنه عدم وجود علاقة طردية على المدى الطويل بين الإستثمار والنمو الإقتصادي، في حين أن شمولية دراسة "ماك غراتن" للإستثمار بشكل عام بما فيه الإستثمار البشري أيضا أمكن من تأكيد ما جاء به نموذج AK من أن الإستثمار يرتبط طرديا على المدى الطويل مع النمو الإقتصادي على الأقل في عدد معين من الدول بما لا يمكن من رفض ما جاء به هذا النموذج من تفسير لأسباب النمو الإقتصادي[2].

كما لم يخل نموذج AK من القصور المتعلقة من جهة بكونه تجاهل تفسير كيفية تحول الدور الإيجابي الذي لعبته السياسات المطبقة مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية في النمو الكبير المحقق في الإقتصاد العالمي إلى دور سلبي بداية من تسعينيات القرن العشرين، والمتعلقة من جهة أخرى بعدم تفسيره لعملية التقارب لأنه يشير إلى أن معدل نمو اقتصاد دولة ما مستقل عن وضعية مخزون رأس المال السائدة فيه، أي أن الدول ذات مخزون رأس المال الأقل تنمو بمعدلات أقل من الدول ذات مخزون رأس المال الأعلى وهو ما يتنافى مع فرضية التقارب التي أبرزها من قبل نموذج النمو النيوكلاسيكي لـ"صولو - صوان"[3].

ب_ نموذج تنوع المنتوج لـ"رومر"

يرتكز النمو من خلال هذا النموذج على الإبتكارات التي تؤدي لتقديم أنواع جديدة من المدخلات، حيث يكون نمو الإنتاجية مدعوما من جهة بتخصص عنصر العمل الذي يتوفر على أنواع متزايدة من المدخلات الوسيطة للعملية الإنتاجية، ومن جهة أخرى بالآثار غير المباشرة للأبحاث انطلاقا من أن كل باحث يستفيد من التزايد في حجم الإبتكارات والمعارف التي تتولد عنها، فالأفكار هي سلعة غير تزاحمية

[1] Brian Snowdon and Howard Vane: op-cit, p 627.
[2] Dajin Li: « Is the AK Model Still Alive? The Long-Run Relation between Growth and Investment Re-Examined », the Canadian Journal of Economics, Vol 35, N° 1, 2002, p 111.
[3] Philippe Aghion and Steven Durlauf: « From Growth Theory to Policy Design », World Bank, Commission on Growth and Development, working paper N°, 2009, p 11.

لكنها سلعة استثنائية باعتبار أن كل ابتكار جديد عنها يمكن من تحصيل عوائد احتكارية تعتبر الدافع للقيام بالأنشطة البحثية التي تهدف لاكتشاف أنواع جديدة للمنتوج المعني.

يشير هذا النموذج إلى أن الإبتكار يؤدي إلى نمو الإنتاجية من خلال خلق منتجات جديدة لا تعتبر متطورة بالضرورة، إذ انبثق بنائه انطلاقا من النظرية الجديدة للتجارة الدولية* مؤكدا على أهمية الدور الذي تلعبه الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا[1].

ينطلق هذا النموذج من دالة انتاج على النحو التالي:

$$Y_t = \int_0^{N_t} K_{it}^{\alpha} \, di \quad \text{... ... ... (25)}$$

حيث: N_t: تمثل أنواع متعددة للمنتوج الوسيط بحيث أن كل نوع يستعمل في إنتاجه K_{it} وحدة من رأس المال، وبالتالي فإن المخزون الكلي لرأس المال K_t يوزع بالتساوي على عدد أنواع المنتوج N_t، ومن ثم يعبر عن دالة الإنتاج السابقة كما يلي:

$$Y_t = N_t^{1-\alpha} K_t^{\alpha} \text{.....(26)}$$

وحسب هذه الدالة فإن درجة تنوع المنتوج N_t تمثل مستوى الإنتاجية الإجمالية للإقتصاد المعني، وأن معدل نموها يمثل معدل النمو على المدى الطويل لنصيب الفرد من حجم الناتج في الإقتصاد المعني. إذ أن تزايد تنوع المنتوج في الإقتصاد يزيد من قدرته الإنتاجية لأنه يتيح توزيع مستوى معين من مخزون رأس المال على عدد معين من الإستخدامات التي يختبر كل منها على حدى تناقص غلة الحجم، وبالتالي فإن تزايد تنوع المنتوج هو ما يعمل على ديمومة النمو على المدى الطويل. إذ أنه يعني ابتكارات جديدة هي بالأساس ناتجة عن الإستثمار في عمليات البحث والتطوير التي يتولى القيام بها باحثون ومبادرون انطلاقا من حافز تحصيل عوائد احتكارية في حال نجاح عملية الإبتكار.

جـ_ نموذج "التدمير الخلاق" لـ "أغيون " و"هوويت"

عمل كل من "فيليب أغيون" و"بيتر هوويت" على إحياء ما جاء به "جوزيف شومبيتر" سنة 1942 من خلال كتابه "الرأسمالية، الإشتراكية والديموقراطية" فيما يخص دور التجديد والإبتكار في عملية النمو الإقتصادي، إذ أبرزا أن عمليات البحث والتطوير لها أهمية كبيرة في عملية النمو الإقتصادي

* تشير النظرية الجديدة للتجارة الدولية إلى أن نمط التجارة الدولية يتحدد بالأساس من خلال: وفورات الحجم التي تعني إنخفاض متوسط التكلفة الكلية في الأجل الطويل كلما ارتفع حجم الإنتاج، والآثار الشبكية المتمثلة في تزايد قيمة منتوج ما بالنظر إلى زيادة الطلب عليه من قبل أطراف أخرى.

[1] Philippe Aghion and Peter Howitt: « The economics of growth », MIT press, Cambridge, UK, 2009, pp 14, 15.

انطلاقا من تأثيراتها الإيجابية على تطور عمليات التجديد والإبتكار في النشاط الإقتصادي وهو ما يساهم في خلق ديناميكة للنمو الإقتصادي في المدى الطويل.

1_ أساس النموذج

يقوم هذا النموذج على اعتبار النمو كنتيجة لسلسلة عشوائية من الإبتكارات المتطورة، وذلك انطلاقا من خلفية فكرية لـ"شومبيتر" تسمى بـ"التدمير الخلاق" والذي يقصد به أن الإبتكارات تؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي تصاحبه ظهور ابتكارات جديدة كنتيجة لذلك تساهم في زوال وإهمال ما سبقها من ابتكارات سابقة وهكذا دواليك تستمر الإبتكارات في التطور عن طريق تدمير وإهمال بعضها البعض مسببة نموا اقتصاديا في المدى الطويل[1].

ويعتبر هذا النموذج المؤسسات والمنظمين أساس عملية النمو الإقتصادي، بحيث يشير إلى أن الإبتكارات تساهم في النمو الإقتصادي على المدى الطويل من خلال تأثيراتها على انتاجية عوامل الإنتاج (عنصري العمل ورأس المال) أو من خلال تقديم منتجات جديدة أو من خلال توفير طرق تنظيمية جديدة للموارد الإنتاجية، وتعتبر هذه الإبتكارات نتيجة للإستثمارات في البحث والتطوير، أو نتيجة لاستثمارات المؤسسات في المهارات، أو نتيجة لعملية البحث عن أسواق جديدة الحافز الأساسي فيها هو الوصول إلى تحقيق عوائد احتكارية للمبتكرين الناجحين في السوق[2].

ينطلق هذا النموذج في صيغته القاعدية من دالة انتاج ترتكز على فكرة أن المجتمع يستهلك سلعة واحدة تسمى "السلعة النهائية"، تنتج في ظل سوق تنافسي باستخدام عنصرين من المدخلات هما: عنصر العمل ومنتوج وسيط، حيث تبرز كما يلي:

$$Y_t = (A_t L)^{1-\alpha} x_t^{\alpha} \dots \dots . (27)$$

حيث أن Y_t: تمثل مخرجات السلعة النهائية في الفترة t؛

A_t: عبارة عن معلم للدلالة عن انتاجية عنصر العمل في الفترة t؛

X_t: يمثل حجم المنتوج الوسيط المستخدم في العملية الإنتاجية في الفترة t؛

α: معامل تتراوح قيمته بين 0 و1؛

$A_t L$: عرض عنصر العمل الكفء.

وحسب هذا النموذج فإن المنتوج الوسيط ينتج من قبل محتكر في كل فترة باستخدام السلعة النهائية، حيث أنه من أجل كل وحدة من المنتوج الوسيط فإن المحتكر يتوجب عليه أن يستخدم وحدة

[1] Ibid, pp 15, 16.
[2] Philippe Aghion: « From Growth Theory To Growth Policy Design », Commission on growth and development, Working Paper N° 57, 2009, pp 3, 4.

واحدة من السلعة النهائية كمدخلات، ومن ثم فإن السلعة النهائية غير المستخدمة في انتاج المنتوج الوسيط تبقى متاحة للإستهلاك والبحث مشكلة في مجملها قيمة الناتج الداخلي الخام الذي يبرز كما يلي:

$$X_t - Y_t = GDP_t \ldots\ldots (28)$$

2_ الإنتاج والأرباح:

يتحقق النمو الإقتصادي نتيجة الإبتكارات التي تؤدي إلى تحسين نوعية المنتج الوسيط في العملية الإنتاجية ومن ثم رفع انتاجية المعلم A_t، حيث أنه عند المستوى التوازني كلا من ربح المحتكر والناتج المحلي الإجمالي للإقتصاد المحلي يرتبطان طرديا بعرض العمل الكفء A_tL[1].

يعمل المحتكر على تعظيم أرباحه Π في الفترة t كما يلي:

$$\Pi_t = p_t x_t - x_t \ldots\ldots (29)$$

حيث أن: p_t عبارة عن سعر المنتوج الوسيط نسبة إلى السلعة النهائية؛

وباعتبار أن التوازن في ظل اقتصاد تنافسي يتحقق من خلال التساوي ما بين أسعار عوامل الإنتاج وقيم انتاجيتها الحدية، فإن سعر المحتكر هو عبارة عن الإنتاجية الحدية للمنتوج الوسيط فيما يخص السلعة النهائية، والتي تبرز كما يلي:

$$p_t = \frac{\partial y_t}{\partial x_t} = \alpha (A_t L)^{1-\alpha} x_t^{1-\alpha} \ldots\ldots (30)$$

ومن ثم فإن المحتكر يختار الكمية x_t التي تسمح بتعظيم الربح كما يلي:

$$\Pi_t = \alpha (A_t L)^{1-\alpha} x_t^{\alpha} - x_t \ldots\ldots (31)$$

إذ أنها تشير إلى الكمية التوازنية كما يلي:

$$x_t = \alpha^{\frac{2}{1-\alpha}} A_t L \ldots\ldots (32)$$

في حين أن الربح التوازني هو:

$$\Pi_t = \pi A_t L \ldots\ldots (33)$$

حيث:

$$\pi = (1-\alpha)\alpha^{\frac{1+\alpha}{1-\alpha}} \ldots\ldots (34)$$

[1] Philippe Aghion and Peter Howitt: « The economics of growth », op-cit, p 86.

بتعويض المعادلة (32) في المعادلة (27) و (28) نجد:

$Y_t = \alpha^{\frac{2\alpha}{1-\alpha}} A_t L$ ..... (35)

و $A_t L\,(1-\alpha^2)\;\; \alpha^{\frac{2\alpha}{1-\alpha}} = GDP_t$ .....(36)

3_ الإبتكار:

يبرز هذا النموذج أنه عند كل فترة فإن طرفا واحدا متمثلا في "المنظم" هو من يملك الفرصة لتجربة ابتكار ما، ففي حالة نجاحه فإن الإبتكار سيسمح سيخلق نوعية جديدة من المنتوج الوسيط أكثر انتاجية من النوعية السابقة، وبالتحديد فإن انتاجية المنتوج الوسيط سوف تنتقل من قيمتها السابقة وهي A_{t-1} إلى قيمة أعلى وهي $A_t = \gamma A_{t-1}$ حيث أن $\gamma > 1$، أما في حال فشله فإنه لن يكون هنالك ابتكار في الفترة t مع بقاء المنتوج الوسيط بنفس النوعية المستخدمة سابقا في الفترة $t-1$ [1]، ومن ثم نجد أن: $A_t = A_{t-1}$.

وفي هذا الإطار فإن عملية الإبتكار تتطلب من المنظم القيام بأنشطة بحثية مكلفة تستخدم السلعة النهائية كمدخل وحيد للعملية الإنتاجية، وعلى الرغم من أن هذه الأنشطة تتميز بعدم اليقين حول نجاحها إلا أن الزيادة في حجم الإنفاق عليها له دور كبير في تطوير العملية الإبتكارية، حيث أن الإحتمال μ_t حول تحقق الإبتكار في أي فترة t يتعلق بشكل إيجابي بحجم السلعة النهائية R_t المنفقة على الأنشطة البحثية حسب دالة الإبتكار التالية:

$\mu_t = \emptyset\left(\frac{R_t}{A_t^*}\right)$.....(37)

حيث أن: $A_t^* = \gamma A_{t-1}$ هي عبارة عن انتاجية المنتوج الوسيط الجديد الذي يبرز في حال نجاح النشاط البحثي، فالسبب وراء العلاقة العكسية بين احتمال الإبتكار و A_t^* هو أن تطور التكنولوجيا يزيد من تعقيدها ومن ثم صعوبة تطويرها إلى مستوى أعلى[2]، وعليه فإن الأهم ليس القيمة المطلقة للأنشطة البحثية R_t لنجاحها بل الإنتاجية المعدلة بالإنفاق والتي يعبر عنها بـ $n_t = \frac{R_t}{A_t}$.

4_ النمو

يشير "أغيون" و"هوويت" إلى أن معدل النمو الإقتصادي حسب هذا النموذج هو عبارة عن معدل النمو النسبي في نصيب الفرد من حجم الناتج الداخلي المحلي $\left(\frac{GDP_t}{L}\right)$ والذي يتحدد كما توضحه المعادلة (37) بأنه معدل النمو النسبي في معلم الإنتاجية A_t كما توضحه المعادلة التالية:

[1] Ibid, pp 87, 88.
[2] Ibid, p 88.

$$g_t = \frac{A_t - A_{t-1}}{A_{t-1}} \text{.....(38)}$$

حيث أن معدل النمو يكون عشوائي، وذلك انطلاقا من أنه في كل فترة يعمل المنظم على الإبتكار وفق الإحتمال μ ينتج معدل نمو:

$$g_t = \frac{\gamma A_t - A_{t-1}}{A_{t-1}} = \gamma - 1 \text{.....(39)}$$

وفي ظل احتمال $1-\mu$ الذي يشير إلى عدم نجاح الأنشطة البحثية في الوصول لابتكار جديد، فإن معدل النمو سوف يساوي 0 كما يلي:

$$g_t = \frac{A_{t-1} - A_{t-1}}{A_{t-1}} = 0 \text{.....(40)}$$

وبالتالي فإن معدل النمو مرتبط في كل فترة باحتمال نجاح الأنشطة البحثية في الوصول لابتكارات جديدة تخص المنتوجات الجديدة في العملية الإنتاجية، ومن ثم فإن معدل النمو في المدى الطويل سيكون في المتوسط حسب العلاقة التالية[1]:

$$g = \mu(\gamma - 1) \text{ ... . (41)}$$

[1] Idem, p 90.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للدورات الإقتصادية

إن تميز الدورات الإقتصادية بالتعقيد وتعدد الإختلافات فيما بينها كان السبب الرئيسي في بروز الجدل بين الإقتصاديين حول الخصائص التي تميزها والأسباب التي تقف وراءها، حيث ساهم غياب الإحصائيات خصوصا قبل الحرب العالمية الأولى في تزايد عدم اليقين حول فعلية الدورات الإقتصادية[1].

الفرع الأول: النموذج الكينزي للتفاعل بين المضاعف والمعجل

برز نموذج التفاعل بين "المضاعف والمعجل" بناء على أبحاث الإقتصادي "بول ساموبلسون" الذي ارتكز فيه على اعتبار الزمن كعامل أساسي في بناء نموذجه الذي يعتبر بذلك نموذجا ديناميكيا. حيث يقوم على الربط بين مفهوم المضاعف الذي يشير للعلاقة بين الإنفاق والدخل الوطني ومبدأ المعجل الذي يشير إلى ارتباط الإستثمار تناسبيا مع الإرتفاع في الإستهلاك. فالزيادة في الإستثمار تؤدي للزيادة في الدخل الوطني عن طريق آلية المضاعف، في حين أن الزيادة في الدخل الوطني والتي تدفع للزيادة في الإستهلاك يترتب عنها زيادة في الإستثمار عن طريق مبدأ المعجل. ومن ثم فإن استمرار هذه الآلية يولد سلوكا متذبذبا في الناتج المحلي.

فبافتراض نموذج كينزي يرتكز على كون الإستهلاك تابع للدخل المتبقي، وأن الإستثمار متناسب مع الإرتفاع في الإستثمار مع ثبات مستوى الإنفاق العام، نجد:

$$C_t = \alpha Y_{t-1} \ldots\ldots\ldots (42)$$

$$I_t = \beta(C_t - C_{t-1}) \ldots\ldots\ldots (43)$$

$$Y_t = C_t + I_t + G_t \ldots\ldots\ldots (44)$$

وبإحلال المعادلتين (42) و (43) في المعادلة (44) نحصل على معادلة فروق غير متجانسة من الدرجة الثانية كما يلي:

$$Y_t = \alpha(1+\beta)Y_{t-1} - \alpha\beta Y_{t-2} + G_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (45)$$

فاختلاف قيم كل من الميل الحدي للإستهلاك والمعجل يدفع إلى بروز أشكال مختلفة للدورات الإقتصادية كما يبرز فيما يلي[2]:

[1] Arthur F. Burns: op-cit, p 10.
[2] T.R. Jain et al : « macroeconomics », V.K. publications, New Delhi, 2007, p 210.

_ **دورة التوازن:** يشير ساموبلسون إلى أن حجم الدخل فيها يكون تابعا فقط لأثر المضاعف، وهذا ما يؤدي إلى انتقال الدخل إلى مستوى توازني جديد، وإذا لم يستمر تزايد الإنفاق العام المؤدي إلى تزايد في الاستثمار المستقل فإن الدخل يعاود الانخفاض إلى مستواه التوازني السابق.

_ **الدورات الخامدة:** تتميز بكون الدخل يتقلب من خلال سلسلة دورات صغيرة حتى تختفي تماما، حيث يكون مستوى الدخل مرتفعا في الدورات الأولى ثم يبدأ ارتفاعه في الانخفاض.

_ **الدورات غير الخامدة:** في هذه الحالة فإن الدخل يتقلب من خلال سلسلة دورات بموجات واسعة، حيث أن الدخل يرتفع في البداية بشكل كبير ثم يتجه للإنخفاض ليعود للإرتفاع بعدها مجددا.

_ **دورة النمو المنفجر:** إن ارتفاع قيم كل من المضاعف والمعجل يدفع إلى تقلب مستوى الدخل صعودا وهبوطا بمعدلات مرتفعة.

الفرع الثاني: النظرية النقدوية للدورات الإقتصادية

ارتبطت النظرية النقدوية للدورات الإقتصادية بدراسة "ميلتون فريدمان" و"آنا شوارتز" التي أكدا فيها على ارتباط التغيرات في معدل نمو الدخل النقدي بالتغيرات في معدل نمو المعروض النقدي، حيث ارتكزا على ثلاثة أدلة لتأكيد التفسير النقدي للدورات الإقتصادية كما يبرز فيما يلي[1]:

_ **التأثير المنتشر للنقود:** أبرز "فريدمان" و"شوارتز" أن النقود وعلى عكس المتغيرات الإقتصادية الأخرى المعرضة لنمط دوري للنمو لها تأثير على مجموعة واسعة من المجاميع الإقتصادية. فالنمو في عديد المتغيرات يشكل في مجمله الدورة الإقتصادية، بحيث يكون السلوك الدوري لأغلبية هذه المتغيرات راجعا للتغير في المستوى الإجمالي للنشاط الإقتصادي بدلا من أن يكون هو السبب في ذلك التغير.

_ **استمرارية العلاقة بين النقود والدورات الإقتصادية:** أوضح "فريدمان" و "شوارتز" أنه توجد استمرارية فيما يخص علاقة نمو المعروض النقدي بالتقلبات الدورية للنشاط الإقتصادي، حيث تبقى هذه العلاقة هي نفسها على الرغم من التغير الكبير في المؤسسات المالية والإقتصادية، وهو ما دفعهما لاعتبار هذا كدليل قوي على صحة التفسير النقدي للدورات الإقتصادية.

_ **توقيت العلاقة:** إن كون التغيرات في معدل نمو عرض النقود تسبق عادة التغيرات في النشاط الإقتصادي والتضخم، دفع بـ"فريدمان" و"شوارتز" إلى اعتبار هذا النمط الزمني يؤكد أن العلاقة بين النمو النقدي والدورات الإقتصادية تعكس في المقام الأول التأثير المستقل للنمو على الإقتصاد. حيث أنه إذا كان النمط الدوري للنمو النقدي مجرد رد فعل لاإرادي للتطورات في الإقتصاد، فإن ذلك يدفع لتوقع أن يتبع ذلك بتغير في معدل نمو النقود بدلا من أن تسبق التغيرات في بقية المتغيرات الإقتصادية. واعتبارا

[1] Bryon Higgins: « Monetary Growth and Business Cycles », economic review, April 1979, pp 6-8.

من أن ذلك لم يكن ملاحظا في التطور التاريخي للإقتصاد الأمريكي، فإن "فريدمان" و"شوارتز" استنتجا أن النمو النقدي يمارس تأثيرا مستقلا كبيرا لتحديد التغيرات الدورية في حجم العمالة والدخل والتضخم.

وقد أشار النقدويون إلى أن حالات الإنكماش الإقتصادي منذ سنة 1914 كانت مسبوقة بسياسات نقدية حذرة للبنك المركزي نتج عنها انخفاض في نمو المعروض النقدي. ومن هذا المنطلق فإن النقدويين يؤكدون على أن البنك المركزي في أي اقتصاد مطالب بضرورة الحفاظ على معدل ثابت لنمو العرض النقدي لتجنب تقلبات غير مرغوب فيها في النشاط الإقتصادي، باعتبار معدل النمو النقدي هو أحسن مؤشر للتعبير عن أثر السياسة النقدية مقارنة بالتحركات في سعر الفائدة أو التغيرات في شروط الإقراض.

الفرع الثالث: نظرية الدورات الإقتصادية الحقيقية

كان لكل من "فين كيدلاند" و"إدوارد بريسكوت" سنة 1982 الفضل في أولى الإسهامات الخاصة بنظرية الدورات الإقتصادية الحقيقية، من خلال تقديم نموذج يوضح كيف أن الأسباب المفسرة للدورات الإقتصادية هي أسباب متعلقة أساسا بجانب العرض الكلي في النشاط الإقتصادي، حيث اعتبر هذا التفسير بمثابة ثورة على ما سبق من التيارات الفكرية المتعلقة بتفسير الدورات الإقتصادية على أنها نتاج اختلالات في جانب الطلب الكلي وبالخصوص المرتكزة منها على الصدمات النقدية[1].

تقوم نظرية الدورات الإقتصادية الحقيقية على فرضية أنه توجد تقلبات عشوائية كبيرة في معدل التطور التكنولوجي، بحيث أن صدمات جانب العرض الناتجة عن ذلك والمؤثرة على عملية الإنتاج تولد تقلبات في حجم الناتج الكلي وحجم العمالة، وذلك ناتج أساسا إلى أن الأفراد العقلانيين يستجيبون للتغير في هيكل الأسعار النسبية بتغيير قراراتهم الإستهلاكية وما يخص رغبتهم في طلب العمل[2]، وبالتالي فهي تؤكد على أن العوامل المسببة للتقلبات الإقتصادية هي العوامل التي تمس بتوازن الإقتصاد حسب مفهوم "والراس" والذي يعني مجموع تلك الكميات والأسعار النسبية التي تضمن معا التوازن بين العرض والطلب على مستوى كل الأسواق في النشاط الإقتصادي[3].

وتؤكد نظرية الدورات الإقتصادية الحقيقية بشكل رئيسي على مفهوم "الإزدواجية الكلاسيكية" من خلال الإشارة إلى عدم الملائمة الكاملة للسياسة النقدية، وتفترض أن المتغيرات الإسمية كعرض النقود والمستوى العام للأسعار لا دور لها في التقلبات التي تمس المتغيرات الحقيقية[4]. ورغم أن الجزء الأكبر

[1] Brian Snowdon and Howard Vane: op-cit, p 294
[2] Ibid, p 297
[3] Gregory Mankiw: « Real Business Cycles: A New Keynesian Perspective », Journal of Economic Perspectives, Vol 701, N° 3, 1989, p 81.
[4] Ibid, p 81.

من هذه النظرية يعتبر كرد فعل على التفسير النقدي، إلا أنها تمثل عودة الإهتمام بجانب العرض الكلي في النشاط الإقتصادي الذي تراجع التركيز حوله منذ أزمة الكساد الكبير وبروز اقتصاديات جانب الطلب.

إن فكرة تفسير الدورات الإقتصادية على أنها نتاج تأثير قوى حقيقية وليست نقدية ليست بالفكرة الجديدة في الفكر الإقتصادي، حيث أن ما جاء به كل من "فين كيدلاند" و"إدوارد بريسكوت" سنة 1982 كان بارزا بالأساس قبل هيمنة الفكر الكينزي على الفكر الإقتصادي بداية من نشر "كينز" لمؤلفه الشهير سنة 1936، حيث كان قد أبرز كل من "جوزيف شومبيتر"، "دينيس روبرتسون" و"كنيت ويكسل" أن القوى الحقيقية هي المحرك الرئيسي للتقلبات الإقتصادية، ففي حين أن "دينيس روبرتسون" لم يدحض في أبحاثه إمكانية تأثير القوى النقدية على الدورات الإقتصادية، إلا أنه أبرز تأثير التطورات التكنولوجية على اتجاهاتها في تحليل مشابه لتحليل نماذج الدورات الإقتصادية الحقيقية، كما أن التطور التكنولوجي اعتبر من المحاور الرئيسية التي ارتكز عليها "جوزيف شومبيتر" في تحليل حالة اللااستقرار الإقتصادي على المدى القصير وتحليل ديناميكة المدى الطويل للتنمية الإقتصادية، وزيادة على ذلك فإن "شومبيتر" يشترك مع أصحاب نماذج ونظرية الدورات الإقتصادية الحقيقية في التأكيد على الإرتباط ما بين النمو الإقتصادي والدورات الإقتصادية من خلال تأكيده على أن التكنولوجيا الجديدة كما تأثر على نمو الإنتاجية في المدى الطويل، فإنها تساهم في خلق تأثيرات غير توازنية في المدى القصير، أما "كنيت ويكسل" فقد أبرز كيف أن الدورات التجارية تفسر بالقوى الحقيقية المتمثلة في صدمات جانب العرض التي تؤدي لارتفاع المعدل الطبيعي للفائدة وهي في معزل عن تغيرات أسعار السلع في السوق[1].

وكان قد أبرز كل من "نيلسون" و"بلوسر" سنة 1982 أن نماذج الإقتصاد الكلي التي ترتكز على اعتبار الإضطرابات النقدية هي السبب الرئيسي في التقلبات المؤقتة في النشاط الإقتصادي لا تعبر بشكل فعال عن التغير في جزء كبير من حجم الناتج، وأن التغيرات العشوائية الناتجة عن قوى العرض تمثل عنصرا رئيسيا في أي نموذج للتقلبات الإقتصادية الكلية، حيث أنه إذا ما سبقت العوامل الحقيقية التقلبات الكلية فإنه لا يمكن اعتبار الدورات الإقتصادية على أنها ظاهرة مؤقتة. ومن هذا المنطلق أوضح "نيلسون" و"بلوسر" وجود ترابط ما بين التقلبات الإقتصادية في المدى القصير ومسار النمو طويل الأجل للناتج الوطني، حيث أن غالبية التقلبات في حجم الناتج الوطني هي تقلبات مستمرة، ومن ثم فلا وجود لاتجاه عودة الناتج الإجمالي إلى مستوياته السابقة ما قبل حدوث الصدمة، وإنما يبرز حجم الناتج في عملية تطورية تسمى بـ"المشي العشوائي"، تبرز في المعادلة التالية [2]:

$$GNP_t = g_t + 1.0GNP_{t-1} + z_t \ldots\ldots\ldots\ldots (46)$$

[1] Brian Snowdon and Howard Vane: op-cit, p 298

[2] Mark Rush: « Real business cycles », Federal Reserve Bank of Kansas city, economic review, Vol 72, N° 2, 1987, p 25.

حيث أنه وانطلاقا من أن: z_t: يمثل الإنزياح والتغير في حجم الناتج الوطني؛

g_t : يمثل معدل النمو السنوي في حجم الناتج الوطني؛

فإن عملية "المشي العشوائي" تشير إلى أن أي صدمة تؤثر على z_t تؤدي إلى رفع حجم الناتج الوطني بشكل مستمر وبقيمة مساوية لقيمة الناتج في الفترة $t-1$، إذ يفسر ذلك بمعامل قيمة الناتج الوطني للفترة $t-1$ والذي يساوي 1، حيث أنه إذا كان هذا المعامل أقل من 1 فإن ذلك يشير إلى نمو الناتج الوطني في الفترة t بقيمة أقل مقارنة بالفترة $t-1$، ومن ثم فإن هذا التغير في قيمة الناتج الوطني هو تطور مؤقت.

خلاصة الفصل:

إن إبراز السياسة الإقتصادية للنهج الذي يختاره صناع القرار في تحقيق جملة الأهداف الإقتصادية التي تؤسس للتطور الإقتصادي ورفاهية المجتمع جعل منها موضوعا رئيسيا في اهتمامات الإقتصاديين ورجال الإعلام والسياسة، ينطلق من جوهر الجدل المتعلق بجدوى تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية من عدمه، ليمتد إلى تناول جملة المبادئ التي يتوجب الإرتكاز عليها في إعداد السياسة الإقتصادية وأهمية الأخذ بعين الإعتبار للتحديات التي يصطدم بها صناع القرار في ذلك الإطار.

ويعتبر النمو الإقتصادي الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية كانت باعتبار أنه يشير إلى اتجاه تطور النشاط الإقتصادي، حيث أن النظر إلى تقلباته على المدى القصير يشير إلى مفهوم الدورة الإقتصادية الذي برز الإهتمام به بشكل كبير مع ظهور الفكر الكينزي منتصف الثلاثينات من القرن العشرين، في حين أن النظر لامتداده على المدى الطويل يشير لمفهوم الإزدهار الإقتصادي الذي غلب على اهتمامات الباحثين منذ ظهور الفكر الإقتصادي.

ومن هذا المنطلق فإن سعي السياسة الإقتصادية لتحقيق النمو الإقتصادي كهدف رئيسي لها أبرز جدلا في الفكر الإقتصادي ما بين التركيز على النمو على المدى القصير وبالتالي الحد من تقلبات الدورة الإقتصادية في إطار ما يسمى بـ"اقتصاديات جانب الطلب"، أو التركيز على النمو على المدى الطويل لتحقيق الإزدهار الإقتصادي في إطار ما يعرف بـ"اقتصاديات جانب العرض"، وهو ما جعل من توجيه السياسة الإقتصادية لتحقيق النمو الإقتصادي موضوعا على قدر كبير من الأهمية في التأثير على فعاليتها.

الفصل الثاني

تمهيد:

يعتبر تحفيز جانب الطلب الكلي أحد الخيارات المتاحة أما صناع قرار السياسة الإقتصادية للتأثير في تطور النشاط الإقتصادي، حيث يعتبر هذا الخيار كينزيا من حيث الخلفية الفكرية الإقتصادية يعود ظهوره كتوجه جديد للفكر الإقتصادي كرد فعل على فشل الفكر الكلاسيكي في معالجة التداعيات السلبية لأزمة الكساد الكبير سنة 1929.

ونحاول في هذا الفصل التطرق من خلال المبحث الأول إلى ماهية سياسات جانب الطلب والمبادئ التي ترتكز عليها، ثم نبرز الآليات التي من خلالها تؤثر سياسات جانب الطلب في النشاط الإقتصادي، ثم نستعرض الإيجابيات والسلبيات التي تنتج عن تطبيق هذا النوع من السياسة الإقتصادية كتوجه رئيسي للتأثير في سير النشاط الإقتصادي.

المبحث الأول: سياسات جانب الطلب: رؤية الفكر الكينزي لتوجه السياسة الإقتصادية

إن الفكر الكينزي الذي ظهر مع بروز الإقتصادي البريطاني "جون مايناردكينز" ومؤلفه الشهير الذي صدر سنة 1936 "النظرية العامة للاستخدام النقود والعمالة" جاء بالأساس للنظر في مشكلة البطالة التي شهدها الاقتصاد العالمي كنتيجة لتداعيات أزمة الكساد الكبير سنة 1929، والعمل على إيجاد حلول لها انطلاقا من رفض مبادئ الفكر الكلاسيكي الذي كان مهيمنا على الفكر الإقتصادي منذ بروز فكر "آدم سميث" وكتابه الشهير "تحقيق في ثروة الأمم" سنة 1776 والذي اعتبر المنطلق الرئيسي للفكر الكلاسيكي.

أبرز "كينز" في الفصل الأخير من كتابه الشهير أن الاقتصاد الرأسمالي يعاني من اختلالين رئيسيين [1]: الأول يتمثل في اللاعدالة في توزيع الدخل من خلال درجة تركز الدخل العالية، والثاني يتمثل في عدم قدرة النظام على تحقيق الاستخدام الكامل لموارده الإنتاجية، مبرزا أن هذا الأخير هو الإختلال الأكثر سلبية على النشاط الإقتصادي.

وعلى هذا الأساس ارتكز اهتمام "كينز" بالأساس على موضوع البطالة نظرا لارتباطه من جهة أخرى أساسا بالتوازن الإقتصادي العام ولا يقتصر فقط على توازن سوق العمل، حيث أن أدبيات الفكر الإقتصادي تعبر عن حالة التوازن الإقتصادي العام بـ"حالة التشغيل الكامل"، وعلى هذا الأساس فإن الفكر الكينزي وانطلاقا من اعتباره للاقتصاد على أنه دون حالة التشغيل الكامل في الغالب، فإنه يرى في فهم وإيجاد الحلول لمعالجة مشكل البطالة ستتأتى بالضرورة معالجة التوازن الإقتصادي العام. واعتبر "كينز" أن الفكر الكلاسيكي بما يقوم عليه من مبادئ قابل للتطبيق فقط في حالة واحدة وهي وقوع الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل وهي حالة استثنائية، في حين أن نظريته العامة قابلة للتطبيق عند وقوع الاقتصاد في مستوى مادون التشغيل الكامل وهي الحالة التي يتواجد فيها الاقتصاد إلى أجل غير مسمى[2].

وكان لنجاح الفكر المالي الكينزي في إخراج الاقتصاد العالمي من تداعيات أزمة الكساد الكبير لسنة 1929 الأثر الكبير على الفكر الإقتصادي منذ تلك الفترة، حيث أن ما جاء به من مبادئ وافتراضات ارتكزت عليها السياسات الإقتصادية المتبعة آنذاك مؤسسة بذلك لما يعرف بـ"اقتصاد جانب الطلب"، كانت العامل الرئيسي في تحول الاقتصاد العالمي من مرحلة كساد إلى مرحلة ازدهار اقتصادي اعتبرت سابقة في تاريخ الاقتصاد العالمي على امتداد ثلاثة عقود تقريبا، حيث اعتبر الفكر الكينزي

[1] Fernando J.Cardim de Carvalho: « Economic policies for monetary economies; Keynes's economic policy proposals for unemployment-free economy », Revista d'economica politica, Vol 17, N° 4(68), 1997, p 37.
[2] Mark Skousen: « Big three in economics », M.E. Sharpe, England, 2007, p 150.

بمثابة ثورة شكلت نقطة تحول في الفكر الإقتصادي من التركيز على المدى الطويل وكيفية تحقيق الازدهار الإقتصادي إلى التركيز على المدى القصير وكيفية تحقيق الاستقرار الإقتصادي.

تعتبر سياسات جانب الطلب الشكل الرئيسي المعبر عن تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، والذي يراه الفكر الكينزي أكثر من ضرورة ملحة في ظل ما يعانيه القطاع الخاص من اختلالات عديدة تساهم في بقاء الاقتصاد في وضعية ما دون الاستخدام الكامل للموارد ومن ثم تدهور النشاط الإقتصادي. إذ تعكس "سياسات جانب الطلب" مبادئ الفكر الكينزي وتصوراته التي أحدثت ثورة في عملية إعداد وبناء السياسة الإقتصادية خصوصا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف السبعينات من القرن العشرين.

المطلب الأول: ماهية سياسات جانب الطلب

يرى الفكر الكينزي أن القطاع الخاص يعاني من عدم القدرة على الاستخدام الكامل للموارد في النشاط الإقتصادي، وأنه من الضرورة تدخل الدولة عن طريق سياسات اقتصادية كلية نشطة كنتيجة لذلك من أجل تحقيق الاستقرار الإقتصادي وتصحيح الإختلالات التي يتميز بها نشاط القطاع الخاص، حيث أن الصدمات التي تمس جانب الطلب وليس جانب العرض هي المسؤولة عن مختلف التقلبات في النشاط الإقتصادي.

وعلى هذا الأساس يؤكد الفكر الكينزي على ضرورة استخدام ما يسمى بـ"سياسات جانب الطلب"، وهي أدوات للسياسة الإقتصادية تقوم على فكرة أنه لتحقيق نمو اقتصادي في ظل اقتصاد يعاني من انكماش اقتصادي واستخدام غير كامل للموارد، يتوجب على الدولة التدخل لرفع الطلب الفعال عن طريق اللجوء لزيادة العجز في الميزانية العامة سواء برفع الإنفاق العام أو بخفض الضرائب دون أن ينتج عن ذلك أية ضغوط تضخمية مادام الناتج الفعلي ما دون مستوى الناتج الممكن. أما في حالة ما إذا كان الاقتصاد في وضعية اقتصادية يتجاوز فيها الطلب الكلي المقدرة الإنتاجية للإقتصاد، فإنه يتوجب على الدولة أن تتدخل لتجنب أية ضغوط تضخمية عن طريق اللجوء إلى خلق فائض في الميزانية العامة سواء بالحد من الإنفاق العام أو بزيادة الضرائب. وفي هذا الصدد وحسب الفكر المالي الكينزي، فإن الدولة غير مجبرة على ضمان التوازن المالي للميزانية بشكل سنوي، لكن التوازن يتحقق حسبه على مدار الدورة الإقتصادية بحيث أن العجز في الميزانية العامة وقت الانكماش الإقتصادي سوف يعوض بالفائض في الميزانية العامة وقت الازدهار الإقتصادي[1].

[1] Dwight R. Lee: « The Keynesian Path to Fiscal Irresponsibility », Cato Journal, Vol 32, N° 3 (Fall 2012), p 473.

وزيادة على تأثير السياسة المالية، فإن الفكر الكينزي لا يلغي دور السياسة النقدية في التأثير على الطلب الكلي، حيث أن السياسة النقدية ومن خلال توجيهات البنك المركزي تؤثر على توجهات الطلب الكلي ارتفاعا وانخفاضا انطلاقا من تأثيراتها على حجم العرض النقدي ومستوى معدل الفائدة، لكن "كينز" يؤكد على دورها الثانوي مقارنة بالسياسة المالية التي لها فعالية أكبر، والسبب في ذلك يعود إلى أن كتابة "كينز" لكتابه الشهير المنشور سنة 1936 تزامن ووصول معدل الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى مستوياته الدنيا دون أن يساهم ذلك في انتعاش الاقتصاد من التداعيات السلبية لأزمة الكساد الكبير، حيث رأى "كينز" أن التوسع النقدي من طرف الاحتياطي الفدرالي قابلته زيادة في رغبة الاحتفاظ بالنقود وذلك فيما سماه "كينز" بـ"مصيدة السيولة"، ومن ثم أشار إلى التأثير المحدود للسياسة النقدية في حالات الانكماش الإقتصادي[1].

ويرى الفكر الكينزي أن الأنظمة الإقتصادية نوعان[2]: الأول وهو نظام اقتصادي يعاني من تقييد في جانب الطلب وليس في جانب العرض، حيث أنه نظام يتميز من جهة بوجود ما يجب من مدخلات العملية الإنتاجية كعنصر العمل، رأس المال وعوامل أخرى يمكن استخدامها وفق مستوى معين من: السعر والأجر والعائد بما يضمن تحصيل انتاجية في المقابل، ومن جهة أخرى يتميز بغياب المستهلكين وفقط، وبالتالي فإن الزيادة في الطلب الفعال على السلع والخدمات ستكون كافية لتحقيق التوازن الإقتصادي. أما الثاني فهو نظام اقتصادي يعاني من تقييد في جانب العرض وهو كما أشار به الفكر الكلاسيكي، حيث أن الطلب الفعال الإضافي لن يكون كافيا لتحقيق التوازن الإقتصادي في ظل المقدرة الإنتاجية الحالية للإقتصاد، فالموارد الإنتاجية الضرورية غير متوفرة بأسعار وأجور معقولة ومن ثم يتوجب العمل على رفع العرض الكلي بما يؤدي عن طريق حركة الأجور والأسعار إلى زيادة في الطلب الكلي بما يضمن تحقيق التوازن الإقتصادي.

ومن هذا المنطلق كانت بداية بروز الفكر المالي لـ "كينز" وانتقاده للفكر الكلاسيكي مع بروز بوادر أزمة الكساد التضخمي في بريطانيا سنة 1925، لكنه لم يلق الاهتمام والصدى الواسع إلا بعد نشره لكتابه الشهير سنة 1936 الذي أبرز فكرا بديلا للفكر الكلاسيكي، حيث ارتكز على فكرة أن الإقتصاديات الرأسمالية لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية تعاني من تقييد في جانب الطلب الكلي وليس في جانب العرض الكلي كما أشار بذلك الفكر الكلاسيكي. حيث أن نجاح ما جاء به من حلول في الخروج من تداعيات أزمة الكساد الكبير دفع بالفكر الإقتصادي إلى تبني الفكر الكينزى بعد ذلك لأكثر

[1] Mark Skousen: op-cit, p 160.
[2] James Tobin: «An old Keynesian counterattack », Eastern economic journal, Vol 18, N° 4, fall 1992, p 387.

من عقدين من الزمن، تجلى ذلك في تطبيق غالبية الدول الرأسمالية آنذاك لسياسات جانب الطلب الكينزية كأداة لتحقيق النمو والإزدهار الإقتصادي[1].

ويجدر بالذكر أن هنالك اتجاها فكريا يؤكد على وجود اختلاف ما بين رؤية كينز الأصلية لتوجه السياسة الإقتصادية من خلال السياسة المالية للتأثير في النشاط الإقتصادي وبين رؤية صناع قرار السياسة الإقتصادية ومن خلفهم الباحثين الإقتصاديين اللاحقين ذوو التوجه الكينزي لطبيعة ذلك التوجه، حيث تمثل تصور كينز للسياسة المالية _ باعتبارها أداة السياسة الإقتصادية الأكثر فعالية في التأثير على النشاط الإقتصادي _ في شكل أداة لخلق فرص العمل المباشرة من خلال توفير فرصة عمل لكل فرد لا يجد عملا سواء في حالات الانكماش أو الازدهار الإقتصادي، وبالتالي تعمل الدولة على استهداف زيادة الطلب على عنصر العمل لا أن تستهدف زيادة الطلب على المخرجات الإنتاجية. وتكمن أهمية هذا النهج في النشاط الإقتصادي من خلال ثلاثة أسباب رئيسية هي[2]:

_ أنه يعتبر أكثر ملائمة من حيث خلق فرص العمل الأولية والثانوية في النشاط الإقتصادي؛

_ يساعد على توجيه الطلب الكلي في محيط النشاط الإقتصادي بكل حرية؛

_ يمكن من إضفاء الجانب الإجتماعي على الاستثمارات المحققة بما يمكن من تحقيق وضمان الاستخدام الأمثل على المدى الطويل.

وفي هذا الإطار أبرز "مينسكي" (1986) واقتصاديون آخرون كـ "قالبرايث (1970)، "روبينسون" (1972) و"ستانفيلد" (1999) أن سياسات دعم الطلب الكلي تعمل بشكل فعال عند وجود بنية اقتصادية معينة تمكن من تحول الطلب الكلي إلى طلب خاص بمنتجات معينة تنتجه مؤسسات وعمال معينون، حيث يشير "مينسكي" إلى أنه من الصدفة فقط يمكن للطلب الكلي أن يوفر ما يكفي من الوظائف في الأماكن والقطاعات اللازمة لجميع أولئك الذين يحتاجونها بأجور مرتفعة تكفي لإعالتهم وإعالة عائلاتهم. ومن ثم توافق "مينسكي" في هذا الصدد مع ما أبرزه "كينز" من ضرورة تطبيق إجراءات تمس عنصر العمل تساهم في تدعيم مهاراته وكفاءته وتعليمه بما يمكن من الوصول إلى تأثير إيجابي أكبر في النشاط الإقتصادي لسياسات دعم الطلب الكلي التي تركز أساسا على رفع الطلب على عنصر العمل[3].

ومن جانب آخر فإن الكتابات اللاحقة للباحثين الإقتصاديين ذوو التوجه الكينزي من جهة وطبيعة سياسات جانب الطلب في الواقع الإقتصادي من جهة أخرى تبرز تصورا آخر لسياسات جانب الطلب الكينزية، حيث أنها أبرزت تعاظما كبيرا للدولة في النشاط الإقتصادي من خلال ارتفاع حجم إنفاقها العام

[1] Ibid, p 392.
[2] Pavlina R. Tcherneva: « Fiscal policy: why aggregate demand management fails and what to do about it », Levy economics institute, Working paper N° 650, 2011, pp 3, 4.
[3] Ibid, pp 5, 6.

الذي يستهدف بدرجة أولى الطلب على المخرجات الإنتاجية بغض النظر عن كون ذلك يساهم في توفير فرص عمل من عدمه، وهو ما يبرز اختلافا عن تصور كينز لطبيعة السياسة المالية كأداة لدعم الطلب الكلي في النشاط الإقتصادي.

إذ تحولت سياسات جانب الطلب إلى اعتبار الدولة فاعلا رئيسيا في الحياة الإقتصادية عن طريق زيادة طلبها الكلي من خلال إنفاقها العام الذي يعتبر مكونا رئيسيا من مكونات الطلب الكلي وبالتالي التركيز على طلب السلع والخدمات، والذي حتى وإن كان له تأثير إيجابي لاحق على طلب عنصر العمل كما توضحه آلية المضاعف لاحقا*، إلا أن فعاليته لا تعتبر مضمونة بالأساس لأنه يبقى مرهونا بتركيبة الإنفاق العام للدولة من جهة وبآلية تمويله من جهة أخرى. وقد توسع مفهوم الفكر الكينزي لسياسات جانب الطلب ليشمل السياسة النقدية التي تمثل لدى البعض من الباحثين الإقتصاديين وكذا صناع قرار السياسة الإقتصادية كأداة فعالة في دعم الطلب الفعال ومن ثم تنشيط الحياة الإقتصادية، إذ أنه ورغم اعتبار عديد الباحثين أفضلية السياسة المالية على السياسة النقدية في التأثير إيجابا على النمو الإقتصادي، إلا أن العديد من الدراسات الأخرى ترى أن السياسة النقدية لها دور كبير في تحقيق الانتعاش الإقتصادي من جهة انطلاقا من أهمية الدور الذي يلعبه النظام المالي في الحياة الإقتصادية، ومن جهة أخرى لأن التوجه نحو التوسع في استخدام السياسة المالية لا يعود إلى تزايد فعاليتها مقارنة بالسياسة النقدية بقدر ما يعود إلى أنها تساعد على خدمة مصالح أصحاب السلطة والسياسيين من خلال توجيههم للإنفاق العام والضرائب بما يخدم مكانتهم لدى أفراد المجتمع، وهو الأمر الذي لا يمكن القيام به من خلال السياسة النقدية التي تعتبر من صلاحيات البنك المركزي الذي يتمتع في الغالب بالاستقلالية.

وقد شهدت سياسات جانب الطلب صدى كبيرا وقبولا واسعا لدى صناع قرار السياسة الإقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لسببين رئيسيين هما[1]:

_ حدة وطول استمرار التداعيات السلبية لأزمة الكساد الكبير ساهمت في تأكيد ما جاء به كل من "كينز" و "ماركس" من أن اقتصاد السوق يتميز بعدم الاستقرار ومن ثم تواجده في حالة اللاتوازن دون مستوى التشغيل الكامل إلى أجل بعيد؛ مما يعني ضرورة تدخل الدولة لإعادة تحقيق الاستقرار الإقتصادي؛
_ مجيء الحرب العالمية الثانية بعد نشر "كينز" لمؤلفه الشهير، حيث سمحت بتوفر دلائل تجريبية قوية على صحة وواقعية سياسات جانب الطلب الكينزية، حيث ارتفع الإنفاق العام وعجز الميزانية بعد الحرب العالمية الثانية مما أدى إلى تراجع كبير في معدلات البطالة وارتفاع الناتج القومي.

---

*انظر الصفحة 93.

[1] Mark Skousen: op-cit, p163.

المطلب الثاني: مبادئ سياسات جانب الطلب

يرتكز الفكر المالي الكينزي في تبيان مدى أهمية وفعالية سياسات جانب الطلب في تحقيق الاستقرار الإقتصادي على المبادئ التالية:

الفرع الأول: الطلب يخلق العرض

ينطلق "كينز" في تحليله للنشاط الإقتصادي من مبدأ أن الطلب هو الذي يؤثر في جانب العرض رافضا بذلك ما جاء به الكلاسيك من خلال ما يسمى بـ"قانون ساي" الذي يشير حسب "كينز" إلى أن "العرض يخلق الطلب الخاص به"، حيث أشار "كينز" إلى أن هذا القانون يشير إلى أن كل ما يتم انتاجه يباع بالسعر الذي يغطي تكاليف الإنتاج، وأن رفض الكلاسيك لإمكانية وجود فائض في الناتج هو بمثابة رفض لإمكانية حدوث انكماش اقتصادي، وبالتالي فإن الخلل في النظرية الكلاسيكية حسبه هو في تجاهلها ورفضها لاحتمال حدوث نقص في الطلب[1]، ومن ثم فإن "كينز" أشار إلى عدم واقعية الفكر الكلاسيكي في افتراضه لديمومة حالة التشغيل الكامل وعدم إمكانية حدوث انكماش اقتصادي.

وانتقد "كينز" الكلاسيك لتجاهلهم لما أسماه بـ"البطالة غير الإرادية" وهي النوع الثالث حسبه من أنواع البطالة إلى جانب البطالة الإرادية والبطالة الإحتكاكية، حيث تزامن وقوعها حتى في زمن انتشار الفكر الكلاسيكي نتيجة تمسكهم بصحة "قانون الأسواق" ومن ثم اعتبارهم لوجود الاقتصاد في حالة تشغيل كامل دائمة، وكان ذلك التمسك هو نفسه السبب الذي رأى "كينز" أنه الدافع الرئيسي لاعتقاد الكلاسيك بمبدأ الحرية الإقتصادية كأساس للسياسة الإقتصادية[2]، ومن ثم فإنه عمل على إبراز أن النظرية الكلاسيكية لا تملك تفسيرا للبطالة، حيث يقول في مقدمة النسخة الفرنسية من كتابه الشهير [3]: " أعتقد أن الاقتصاد في كل مكان حتى الآونة الأخيرة هيمنت عليه مذاهب مرتبطة أساسا باسم جون بابتيست ساي، حيث أن قانون الأسواق كان بالفعل مهجورا من طرف غالبية الإقتصاديين، لكنهم لم يقدروا على انتشال أنفسهم من افتراضاته الرئيسية وبالضبط من مغالطته الرئيسية التي تدور حول أن الطلب هو نتيجة للعرض....، وبالتالي فإن النظرية المستندة لذلك هي نظرية غير كفأة بشكل واضح في معالجة مشكلة البطالة والدورة الإقتصادية...".

1 Steven Kates, « Economic management and the Keynesian revolution: The policy consequences of the disappearance of Say's Law » in Steven Kates (ed.) Two Hundred Years of Say's Law: Essays on Economic Theory's Most Controversial Principle, Edward Elgar Publishing, Cheltenham, UK, 2004, p 69.

2 Steven Kates: « Say's law and the Keynesian revolution », a chapter in « *Say's Law and the keynesian revolution: how macroeconomic theory lost its way* », Edward Elgar publishing, 2008, pp 11-17.

3 Mark Skousen: op-cit, p185.

وعلى هذا الأساس أشار "كينز" إلى أن القبول بـ"قانون ساي" يعني رفض إمكانية وجود عائق في سبيل تحقق التشغيل الكامل، لأن القبول بصحة هذا القانون يعني القبول بفكرة أن إجمالي الدخل المتحصل عليه من العملية الإنتاجية يوجه بالكامل للإنفاق على السلع المنتجة، ومن ثم فإن الكلاسيك يفترضون نظريا عدم وجود سلع وخدمات غير مباعة، ولا وجود للبطالة باعتبار أن ما يتوقع رجال الأعمال انتاجه سيباع، وبالتالي فحالات الانكماش الإقتصادي نظريا غير ممكنة الحدوث. وهذا حسب "كينز" غير واقعي بتاتا مما يدفع إلى ضرورة عدم الأخذ بصحة "قانون ساي" وضرورة إيجاد تفسير للبطالة التي يشهدها النشاط الإقتصادي، وهو ما عمل عليه "كينز" من خلال توضيح كيف أن ضعف رغبة الإنفاق التي تمثل الطلب الفعال هي السبب الأساسي في انكماش النشاط الإقتصادي ومن ثم ارتفاع معدل البطالة، حيث أبرز أن "قانون ساي" يصح فقط في حالة ما إذا كانت السلع المنتجة هي نفسها السلع المطلوبة[1].

وقد اعتبر أن الفكر الكينزي جاء ليعيد الجدل حول مدى اعتبار الإنكماش الإقتصادي هو نتيجة للنقص في الطلب أم لا*، والذي كان قائما في القرن التاسع عشر بين "طوماس مالثوس" الذي كان يعتبر الفائض في الإنتاج هو سبب انكماش النشاط الإقتصادي و"دافيد ريكاردو" الذي كان يرى أنه لا إمكانية لوجود فائض في الناتج يتسبب في تراجع النشاط الإقتصادي، حيث انطلق "كينز" في تحليله مما جاء به "مالثوس" من أن الإقتصاد يمكن أن يتواجد في حالة ينتج فيها أكبر من رغبته في الإنفاق (الطلب)، حيث تبرز أهم النقاط المشتركة بين ما جاء به "مالثوس" وما أكده "كينز" في النقاط التالية[2]:

_ التمسك بـ"قانون ساي" كان سببا رئيسيا في الفهم الخاطئ للإقتصاديين لآلية سير النشاط الإقتصادي؛

_ النقص في الطلب الفعال هو المسؤول عن انكماش النشاط الإقتصادي؛

_ النقص في الطلب الفعال ناتج بالأساس عن قرارات الإدخار، حيث أنه بالنسبة لـ"مالثوس" قرار الزيادة في الإدخار يؤدي إلى تناقص استهلاك السلع والخدمات، وهو ما يؤدي إلى تناقص في الطلب على مستوى الإقتصاد ككل ومن ثم حدوث تراجع في عملية الإنتاج، أما بالنسبة لـ"كينز" فإن فشل الإدخار في التحول كلية إلى استثمار هو الذي يؤدي إلى انكماش النشاط الإقتصادي، ومن ثم يتوجب دعم الإستهلاك والحد من الإدخار.

يشير "كينز" إلى أنه كلما ارتفع مستوى الدخل في حالات الرواج الإقتصادي كلما أدى ذلك لزيادة الإدخار نتيجة ما يسمى بـ"الميل الحدي للإدخار"، وذلك ما يعتبر سببا فيما بعد لتراجع النشاط

[1] Steven Kates: « Say's law and the Keynesian revolution », op-cit, p 222.
[2] Ibid, p 135.

*النقص في الطلب الفعال يعني وجود فائض في الناتج وهو الموضوع الأساسي للجدل الذي كان قائما بين "مالثوس" و "ريكاردو".

الإقتصادي إذا لم يتم استثمار كل ما تم ادخاره، لأنه باعتبار الإدخار يمثل تسربا من الدخل فإن ذلك ينتج عنه نقص في إجمالي الطلب الكلي ومن ثم تراجع في حجم الناتج الكلي.

وزيادة على ذلك فإن النظام الإقتصاي الرأسمالي يعاني من عدم الإستقرار الناتج أساسا للسلوك السيء للمستثمرين، حيث أبرز في كتابه الشهير نموذجا اقتصاديا كليا يرتكز على فرضية عدم الإستقرار المالي، حيث أن هدفه الأساسي هو توضيح كيفية تأثير التوقعات وعدم اليقين المتعلق بالإستثمار والأسواق المالية على الإنتاج والإستهلاك وبالتالي على معدلات النمو والبطالة[1].

وأوضح "كينز" كيف أن الأزمات الإقتصادية تشهد فترات طويلة من النفسية غير الرشيدة للأعوان الإقتصاديين، ومن ثم فإن الطلب الكلي على المدى القصير بالخصوص الطلب على الإستهلاك والطلب على الإستثمار يتأثر بتفضيلات الأعوان الإقتصاديين من خلال ما يسمى بـ"الأرواح الحيوانية"، وهو مصطلح جاء به كينز في كتابه الشهير "النظرية العامة...." قاصدا به أن نفسية المستهلكين والمستثمرين وتوقعاتهم المستقبلية سواء كانت تفائلية أم تشاؤمية اتجاه النشاط الإقتصادي هي المحددة لسلوكياتهم ومن ثم لاتجاه الطلب على الإستهلاك الخاص والطلب على الإستثمار الخاص.

وعلى هذا الأساس فإنه ركز على ضرورة دعم الطلب الكلي من خلال التحفيز على الإستهلاك ودعوة الدولة لزيادة الإنفاق العام حتى لو تطلب الأمر تهديم الجسور وإعادة بنائها من جديد مادام ذلك يسمح بتوفير مناصب عمل تولد دخولا جديدة في النشاط الإقتصادي.

وقد شهد الفترة اللاحقة لنشر "كينز" مؤلفه الشهير سنة 1936 العديد من النماذج التحليلية التي أبرزت فعلا كيف أن التقلبات في الطلب الكلي هي التي تؤثر في النشاط الإقتصادي، حيث أن ذلك تجلى في نموذج "IS-LM" الذي قدمه "هيكس" والذي يربط فيه ما بين النمو في الإنفاق والنمو في الناتج الوطني، إضافة إلى نموذج الطلب الكلي من خلال معادلة: $C + I + G + (X - M)$، التي تعتبر المفسر الرئيسي للتغير في مستوى الناتج الوطني.

[1] Mark Skousen: op-cit, pp 153,154.

الفرع الثاني: الطلب الفعال

يشير مبدأ الطلب الفعال إلى أنه في ظل اقتصاد مغلق ووجود موارد عاطلة، فإن حجم الناتج ومن ثم حجم العمالة يتحددان من خلال الطلب الكلي المخطط الذي يتكون من: الطلب الإستهلاكي والطلب الإستثماري[1]، إذ يتأثر الإستهلاك حسب الفكر الكينزي بمستوى الدخل أكثر من تأثره بسعر الفائدة كما أشار بذلك الكلاسيك، في حين أن الإستثمار يرتكز أساسا على مستوى الكفاءة الحدية لرأس المال مقارنة بمستوى سعر الفائدة.

ويعبر الطلب الفعال عن إجمالي الطلب على الإستهلاك من الأفراد نتيجة ما يتلقونه فعلا من دخول نظير مشاركتهم في عملية الإنتاج، إضافة إلى الطلب على الإستثمار الذي يكون من طرف المستثمرين بناء على توقعاتهم لاتجاه الطلب والذي على أساسه يتحدد حجم العمالة الذي يقع عليه الطلب الذي يحدد كما ذكر سابقا حجم الطلب الإستهلاكي[2]، وبالتالي فإن الطلب الفعال يعبر عن الطلب الذي يتحول فعلا إلى قوة شرائية ولا يعني إطلاقا الطلب على الإستهلاك من الأفراد في حال تلقيهم ما يطلبونه من أجور ولا الطلب على الإستثمار من طرف المستثمرين في حال كانت التوقعات إيجابية.

وباعتبار وجود تبعية لحجم الناتج الكلي وحجم العمالة اتجاه الطلب على الإستهلاك والطلب على الإستثمار، فإن احتمال وجود لا استقرار اقتصادي أمر ممكن انطلاقا من أن الطلب على الإستثمار يتميز بعدم الثبات بحكم أنه يرتكز على توقعات المستثمرين للتطورات في المستقبل المتميز بعدم التأكد واللايقين والذي يزيد من الرغبة والدافع لامتلاك السيولة، وبالتالي فإن ما ينتج عن ذلك من تغيرات في الطلب على النقود وعرض النقود لها تأثيراتها على كل من حجم الناتج والعمالة بخلاف ما اعتقد بذلك الكلاسيك من قبل حول حيادية النقود.

وعلى هذا الأساس فإنه من الواضح أن حالة عدم التأكد بخصوص المستقبل بالنسبة للمستثمرين إضافة إلى افتراض بناء توقعات غير إيجابية بخصوصه تأثر سلبا على الإنفاق الإستثماري الذي يتوجه إلى الإنخفاض ومن ثم تراجع الطلب على العمالة، وهذا ما يعني بدوره انتقال الأثر السلبي إلى الطلب الإستهلاكي الذي يتجه للإنخفاض باعتباره ناتجا بالأساس عن دخول العمالة التي توظف بناء على توجهات الطلب الإستثماري، هذه الآلية المترابطة تساهم في دخول الإقتصاد مرحلة انكماش سببها الأساسي انخفاض الطلب الفعال في النشاط الإقتصادي، ولهذا فإن الفكر الكينزي يدعو لضرورة تدخل الدولة للرفع من الطلب الفعال عن طريق سياسات جانب الطلب سواء إما عن طريق الرفع من الإنفاق العام أو عن طريق خفض الضرائب[3].

[1] Brian Snowdon and Howard Vane: op-cit, p 59.
[2] James Tobin: op-cit, p 392.
[3] Brian Snowdon and Howard Vane: op-cit, p 63.

أ_ الإستهلاك في المنظور الكينزي

يعتبر الإستهلاك عاملا محوريا ورئيسيا في الفكر الكينزي، حيث أنه وعلى عكس الفكر الكلاسيكي وبقية التيارات الفكرية فإنه يرى بأن الإستهلاك هو دالة في الدخل الجاري. ويرى الفكر الكينزي أن الإستهلاك هو عبارة عن مجموع الإستهلاك المستقل الثابت الذي لا ارتباط له بالدخل والإستهلاك الذي يتحقق كلما زاد الدخل عن طريق ما يسمى بـ"الميل الحدي للإستهلاك" والذي عبر عنه "كينز" من خلال "القانون السيكولوجي للإستهلاك"، حيث أن قيمة الميل الحدي للإستهلاك ترتفع لدى أصحاب الدخول المنخفضة وتقل قيمته لدى أصحاب الدخول المرتفعة الذين يزداد ميلهم للإدخار بدل الإستهلاك.

ومن خلال تحليله لدالة الإستهلاك فقد أبرز "كينز" أهمية الدور الذي يلعبه الميل الحدي للإستهلاك في تحديد قيمة المضاعف التي تعتبر الآلية التي من خلالها تؤثر السياسة المالية كإحدى سياسات جانب الطلب في استقرار النشاط الإقتصادي، ومن ثم فقد أبرز كيف أن الإستهلاك يعتبر أكثر انتاجية من الإدخار[1]. إذ أنه وانطلاقا من مبدأ "الطلب يخلق العرض" فإن أي أثر سياسة تستهدف التأثير في النشاط الإقتصادي من خلال التغير في أحد مكونات الطلب الكلي لا بد وأن يمر من خلال الإستهلاك الذي يعتبر دالة في الدخل الجاري عن طريق الميل الحدي للإستهلاك، في حين أن الميل للإدخار يمثل تسربا عن دائرة الطلب الكلي ومن ثم التأثير سلبا على النشاط الإقتصادي.

ب_ الإستثمار وتفضيل السيولة

عمل "كينز" على توضيح كيف أن التوازن الإقتصادي الكلي يتوافق ووجود البطالة اللاإرادية، حيث أبرز كيف أنه وعلى خلاف النظرية الكلاسيكية، ليس للإستهلاك والإدخار علاقة بسعر الفائدة بقدر ما يرتبطان بمستوى الدخل، في حين أن الإستثمار يرتبط أساسا بالعائد المتوقع المتمثل فيما اسماه بـ"الكفاية الحدية لرأس المال" بالمقارنة مع تكلفة الحصول على الأموال المتمثلة في سعر الفائدة.

ويقوم النموذج الكينزي على افتراض أن حجم الناتج ومعدل البطالة يقومان بالأساس على حجم الإستثمار الذي يعتبر متغيرا غير مستقر باعتباره متعلقا بمستوى الكفاية الحدية لرأس المال مقارنة بسعر الفائدة مما يجعله عرضة لتقلبات واسعة ومفاجئة، ومن ثم فإن ارتباط حجم الناتج والعمالة بالإستثمار يعتبر أمرا غير مهم إذا كان الإنفاق الإستثماري مستقرا من سنة لأخرى، لكن الواقع يشير إلى القرار الإستثماري جد صعب ومعقد باعتباره يدور حول عملية انتاج سلع وخدمات يقع عليها الطلب في المستقبل الذي يتميز بعدم اليقين، ومن ثم الإنفاق الإستثماري يتميز بعدم الإستقرار لأن التوقعات حول

[1] Mark skousen: op-cit, p 175.

التكاليف والعائد هي العامل الرئيسي في تحديد توجه الإستثمار وبالخصوص من خلال ما اسماه "كينز" بـ"الأرواح الحيوانية" وهي توقعات غير مستقرة ومتقلبة، حيث أن توقع المستثمرين للعائد المستقبلي يعتبر أهم رابط ما بين الحاضر والمستقبل بالنسبة لـ"كينز"[1].

وأشار "كينز" أن سعر الفائدة هو عبارة عن ظاهرة نقدية يتحدد تبعا لتفضيل السيولة لدى الأعوان الإقتصاديين رافضا بذلك ما أكده الكلاسيك بأن سعر الفائدة هو ثمن الإدخار، حيث أكد أن سعر الفائدة هو ثمن التخلي عن السيولة وأنه نتاج التوازن بين عرض النقود من طرف السلطات النقدية والطلب على النقود المتكون حسبه من الطلب على النقود للمعاملات والطلب على النقود للإحتياط إضافة للطلب على النقود للمضاربة الذي يعتبر على درجة كبيرة من الحساسية لسعر الفائدة، إذ أن أي اقتصاد يتميز بوجود حالة من عدم اليقين يتميز بالمقابل بتزايد دافع المضاربة للإحتفاظ بالنقود على شكل سائل بدل الإحتفاظ بها على شكل أصول مالية، وهو ما جعل سعر الفائدة في النموذج الكينزي على ارتباط بمستوى الثقة في الإقتصاد من جهة وعرض النقود من جهة أخرى، وبالتالي فإن تغير تفضيل الأعوان الإقتصاديين للسيولة يترتب عنه بالضرورة تغير في الطلب على النقود ومن ثم تغير سرعة تداول النقود[2]، زيادة على أن ذلك يؤدي إلى تغير في حجم الناتج والعمالة مما يبرز النقود على أنها غير حيادية وهو ما ينافي ما أبرزه الكلاسيك من قبل.

الفرع الثالث: الجمود الإسمي

يؤكد الفكر الكينزي على أن كلا من الأجور والأسعار لا تتطابق بسرعة استجابة للإضطرابات في النشاط الإقتصادي، حيث أنها تتميز بالجمود والبطء في الإستجابة نظرا لعوامل عديدة مما يفسر وجود ما يسمى بـ"البطالة غير الإرادية"، وهذا ما يشير إلى عدم صحة ما افترضه الفكر الكلاسيكي من تحقق التوازن التلقائي للسوق دون أي تدخل من طرف الدولة.

أ_ جمود الأسعار

ينطلق الفكر الكينزي من فرضية أن الأسعار على المدى القصير تتميز بالجمود النسبي وليس بالجمود المطلق، ويقصد بذلك أن استجابة الأسعار للتغيرات الحاصلة في السوق تعتبر بطيئة جدا ولا يعني بتاتا أنه لا توجد استجابة لتلك التغيرات[3]، وعلى هذا الأساس فإن هذا الجمود يعزز من الدور الذي تلعبه الصدمات التي تمس جانب الطلب الكلي في إحداث التقلبات على مستوى النشاط الإقتصادي. إذ أن الجمود في الأسعار يؤدي إلى الحد من التغيرات في مستوى سعر الفائدة الحقيقي سواء نتيجة التوسع

[1] Ibid, p 59.
[2] Brian Snowdon and Howard Vane: op-cit, pp 62, 63.
[3] James Tobin: op-cit, p 394.

في السياسة النقدية أو السياسة المالية بما يشير إلى فعالية كلا السياستين في التأثير على النشاط الإقتصادي.

وتبرز في هذا الصدد العديد من النظريات المفسرة لجمود الأسعار في السوق يبرز فيما يلي:

1_ نظرية الفشل في التنسيق

تستجيب المؤسسات العاملة في النشاط الإقتصادي بشكل كامل للصدمات الكلية في الوهلة الأولى التي تملك فيها الفرصة لتغيير مستويات أسعارها بعد الصدمة، وهذا ما يعني أن استجابة المستوى العام للأسعار لصدمة ما تكون كاملة عند تغير الأسعار على مستوى المؤسسات استجابة للصدمة مرة واحدة على الأقل، ومن ثم فإن أثر صدمات السياسة المالية والنقدية في النشاط الإقتصادي يكون محدودا بالفترة التي تستغرقها الأسعار لتتغير كاملة على الأقل مرة واحدة.

وفي هذا الإطار يحدث وأن المؤسسات التي تمتلك الفرصة لتغيير مستويات أسعارها في فترة ما نتيجة تستجيب فقط بشكل جزئي للصدمة التي مست النشاط الإقتصادي، والسبب في ذلك هو أن المستويات المثلى لأسعارها مرتبطة بمستويات الأسعار في مؤسسات أخرى لم تتغير بعد، وبالتالي فإن الفشل في التنسيق فيما يخص إعداد مستويات الأسعار يعتبر عاملا رئيسيا في تفسير دور جمود الأسعار في النشاط الإقتصادي[1].

ويتميز الفشل في التنسيق بمكونين رئيسيين[2]:

_ الوقت الذي تأخذه قرارات الأسعار في التأرجح بين اتجاه وآخر: تشير العديد من الدراسات إلى أن القرارات التي تخص تحديد مستويات الأسعار تتميز بدرجة تمايل كبيرة بين واضعي السعر في السوق، ويعود ذلك بشكل كبير إلى ما يعتبرونه بالغرابة التي تتميز بها الصدمات التي تمس النشاط الإقتصادي؛

_ التكامل الإستراتيجي بين واضعي السعر: حيث أنه إذا كان مستوى السعر الأمثل للمؤسسة "أ" منخفضا كلما كان مستوى سعر المؤسسة "ب" أكثر انخفاضا وكانت قرارات وضع الأسعار تتميز بالتأرجح، فإن المؤسسات التي تملك الفرصة لتغيير مستوى سعرها بعد حدوث الصدمة سوف تستجيب بشكل ضعيف وجزئي باعتبار أن بقية المؤسسات لم تغير أسعارها بعد، ومن ثم فإن هذه الإستجابة الجزئية لأولى المؤسسات المستجيبة سوف تدفع بالمؤسسات التي تستجيب لاحقا إلى الإستجابة بشكل جزئي وأقل.

[1] Emi Nakamura and Jón Steinsson: « Price Rigidity: Microeconomic Evidence and Macroeconomic Implications », NBER Working Paper N° 18705, 2013, p 28.
[2] Ibid, p 29.

ومن هذا المنطلق فإن الترابط ما بين التأرجح في قرارات الأسعار من جهة والتكامل الإستراتيجي بين واضعي الأسعار يؤدي إلى حدوث الفشل في التنسيق، بحيث تتجه كل مجموعة من مغيري الأسعار لاحقا إلى التريث في الإستجابة بسبب التأخر الذي أبدته بقية المؤسسات في تغيير مستويات أسعارها في فترة سابقة. لكن "ألان بليندر" في دراسته التي شملت 200 مؤسسة أمريكية أبرز أن المؤسسات تتأخر في تغيير أسعارها في اتجاه الإرتفاع أكثر من تأخرها في تغيير أسعارها في اتجاه الإنخفاض، باعتبار أن الإتجاه لرفع الأسعار يحد من تنافسية المؤسسة عكس الإتجاه لخفض الأسعار الذي يعتبر دعما لها، ومن هذا المنطلق فإن أثر صدمات السياسة النقدية والمالية التوسعية ستكون أكبر من أثر صدمات السياسة المالية والنقدية الإنكماشية[1].

2_ نظرية تكاليف الإستجابة

إن من أبسط تفسيرات عدم مرونة الأسعار هو أن المؤسسات تتحمل تكاليف بسبب تغيير أسعارها، حيث تتمثل هذه التكاليف في[2]: الوقت المستغرق في تحديد سعر أمثل جديد، تكلفة طبع قوائم أسعار جديدة، تكلفة الإعلان والإشهار للأسعار الجديدة والخطر المتعلق بخسارة الزبائن في المدى الطويل عند ارتفاع الأسعار.

وتؤثر تكاليف الإستجابة للصدمات في النشاط الإقتصادي من خلال تغيير مستويات الأسعار على قرارات المؤسسات فيما يخص تحديد الأسعار من جانبين[3]:

_التأثير المباشر: إذ أن توقع المؤسسة لتجاوز قيمة تكاليف الإستجابة قيمة العوائد المتوقعة من عملية تغيير مستويات أسعارها، يدفعها إلى الإبقاء على مستويات أسعارها السائدة حتى في حال توجه بقية المؤسسات بتغيير مستويات أسعارها؛

_ التأثير غير المباشر: إن توقع المؤسسة لأن تؤدي تكاليف الإستجابة ببقية المؤسسات المنافسة إلى الحفاظ على أسعارها ثابتة، يجعلها تعرض عن أي عملية تغيير لمستويات أسعارها خوفا من فقدان قدرتها التنافسية ولمكانتها في السوق.

[1] Alan Blinder: « On Sticky Prices: Academic Theories Meet the Real World», a chapter on "*monetary policy*", the university of Chicago Press, USA, 1994, p 147.
[2] Pinelopi Goldberg and Rebecca Hellerstein : « Sticky Prices: Why Firms Hesitate to Adjust the Price of Their Goods», current issues in economics and finance, New York federal reserve, Vol 13, N° 10, 2007, p 1.
[3] Ibid, p 1.

3_ نظرية التسعير على أساس التكلفة مع التباطؤ

جاءت هذه النظرية من قبل "روبرت جوردون" سنة 1981 الذي ارتكز في بنائها على الربط بين فكرة قديمة مفادها أنه في ظل ارتباط التسعير بالتكلفة فإن الأسعار تتميز بالتباطؤ في الإستجابة للصدمات في السوق إذا كانت التكاليف ممثلة في التكاليف الحدية ثابتة، والفكرة التي تشير إلى وجود فترة تأخر زمني مرتبطة بكون العملية الإنتاجية لمختلف السلع تمر بعديد المراحل قبل وصولها في شكلها النهائي إلى المستهلك.

حيث أوضح أنه في ظل وجود العديد من الروابط في السلسلة الإنتاجية، فإن التأخر الزمني القصير ما بين تغيرات التكلفة وتغيرات السعر على مستوى المؤسسة الواحدة يمكن أن يتراكم ليتحول إلى تأخر زمني طويل ما بين حدوث الصدمة على مستوى العرض النقدي مثلا ورد الفعل في نهاية المطاف للمستوى العام للأسعار، وقد أتبع "أوليفيير بلانشار" في دراسة له سنة 1983 ما جاء به "جوردون" من قبل من خلال نموذج معبر عن سلسة خطية بسيطة للإنتاج، أوضح فيه أن التأخير الزمني على المستوى الكلي من أجل استجابة أسعار السلع النهائية للصدمات في النشاط الإقتصادي متعلق بالتأخير الزمني على مستوى كل مؤسسة وبعدد المراحل التي تمر بها السلعة النهائية في عملية انتاجها[1].

ومن هذا المنطلق فإنه من الواضح أنه وباعتبار السلعة النهائية تمر بعديد المراحل في عملية إنتاجها، فإن ذلك يشير إلى أن تكاليف إنتاجها تنقسم على دفعات حسب عدد تلك المراحل، وبالتالي وانطلاقا من انعكاس سعر السلعة لتكاليفها، فإن أي تغير في قيمة التكاليف في مرحلة من مراحل انتاجها، لن ينعكس في سعر السلعة النهائية إلا بعد الفترة الزمنية اللازمة للمرور على المراحل المتبقية لعملية الإنتاج وهو ما يشير بالتالي إلى وجود فترة تأخر زمني حتى يستجيب سعر السلعة للصدمة التي تؤثر على تكاليف الإنتاج، وهذا ما يؤكد ما توضحه النظرية من أنه كلما زاد عدد مراحل عملية الإنتاج كلما زاد ذلك من فترة التأخير الزمني ومن ثم بطئ استجابة الأسعار للصدمات في النشاط الإقتصادي.

4_ نظرية تباطؤ التسليم

أشار "دينيس كارلتون" سنة 1989 إلى أن الإختلالات في السوق لا تصحح فقط من خلال آلية السعر، بل أن ذلك يتم أيضا وفق آليات أخرى كـ: آجال التسليم، نوعية المنتوج وقوى البيع. حيث تشير النظرية النيوكلاسيكية إلى أن المؤسسة في السوق تستجيب للفائض في الطلب برفع أسعارها، لكنه في المقابل هنالك اختيارات أخرى للمؤسسة تعتبر أكثر جاذبية من خيار السعر، إذ يمكنها أن: تفضل خيار

[1] Alan Blinder et al: « Asking about prices: A new approach to understanding price stickiness », Russell Sage foundation, USA, 1998, pp 197-199.

الإطالة في آجال التسليم، تفضل خيار الحد من تكاليف عملية البيع أو تفضل خيار الحد من نوعية منتجاتها، وبالتالي عموما تفضيل الخيار الذي يسمح بتخفيض تكاليف إنتاجها[1].

وتتحدد التوليفة المثلى للخيارات السابقة الذكر بالنسبة للمؤسسة على أساس اعتبارات عملية تتمثل خصوصا في طبيعة ما تتحمله من تكاليف وكذا خصائص الطلب على منتجاتها، حيث أشار "كارلتون" إلى أنه لا يوجد سبب للإعتقاد بأن كل أعباء تصحيح الإختلالات في السوق تتلاشى من خلال الأسعار، ومن ثم فهو يشير إلى أنه من الضروري اعتبار الأساليب غير السعرية في السوق على أنها القاعدة وليست الإستثناء في عملية تصحيح اختلالات السوق.

فمن خلال دراسته التي أجراها حول 200 مؤسسة أمريكية، أبرز "بليندر" أن حوالي 77% من المؤسسات موافقة على أنها تلجأ إلى استخدام آليات المنافسة غير السعرية كـ: آجال التسليم، نوعية المنتوج وقوى البيع عند تراجع الطلب في السوق بدل التوجه لخفض أسعار منتجاتها، وأن حوالي 57% من المؤسسات الموافقة تؤكد على أن آليات المنافسة غير السعرية تلك لها دور كبير في تأخير عملية تكيف الأسعار مع الصدمة في الطلب في السوق، حيث سجلت هذه النظرية قبولا في مختلف قطاعات الإقتصاد الأمريكي التي شملتها المؤسسات المعنية بالدراسة[2].

ب_ جمود الأجور الإسمية

إن من بين أهم مرتكزات الفكر الكينزي سواء في جانبه التقليدي أو الحديث فيما يعرف بـ"الكينزيين الجدد" هو الإستدلال على عدم صحة افتراض الكلاسيك للتوازن التلقائي للسوق ومن ثم اشتغاله دون حالة التشغيل الكامل من خلال افتراض حالة الجمود على مستوى الأجور الإسمية نحو الأسفل، حيث أن ذلك يدفع إلى عدم توافر المرونة التي تسمح لها بالتكيف مع تطورات سوق العمل والمساهمة وتحقيق التوازن فيه، وبالتالي الوصول إلى ما يسمى بـ"البطالة اللاإرادية" في سوق العمل.

إذ أنه وبافتراض أن اقتصاد ما يتواجد في مستوى التشغيل الكامل بحيث أن مستوى العمالة هو L_e وحجم الناتج هو Y_F، فإن انخفاضا في مستوى الطلب الكلي ممثلا بتحول منحنى AD_0 إلى منحنى AD_1 في ظل تميز الإقتصاد بمرونة في الأسعار وجمود في الأجور، يؤدي إلى انتقال الإقتصاد من الوضعية e_0 إلى الوضعية e_1 كما يوضحه الجزء "ب" من الشكل (1.2).

حيث أن انخفاض الطلب الكلي الذي يسبب انخفاضا في مستوى الأسعار إلى P_1 مع بقاء مستوى الأجور الإسمية ثابتا عند W_0 ينتج عنه ارتفاع في مستوى الأجر الحقيقي إلى W_0/P_1 كما هو

[1] Ibid, p 283.
[2] Idem, pp 283-285.

موضح في الجزء "أ" من الشكل، حيث يكون عندها عرض العمل أكبر من الطلب على العمل وبالتالي بروز البطالة اللاإرادية في سوق العمل والممثلة في الشكل بـ "L_cL_d" في الجزء "أ" من الشكل أدناه.

ويعرف كينز البطالة اللاإرادية على أنها[1]: "الحالة التي حتى عند حدوث ارتفاع صغير في أسعار المنتجات نسبة إلى مستويات الأجور، فإن كلا من عرض العمل للأفراد الراغبين في العمل عند المستوى الجاري من الأجر الإسمي والطلب عليه عند ذلك المستوى من الأجر يكونان في مستويات أكبر من مستويات العمالة السائدة". بمعنى أنه في ظل البطالة اللاإرادية نجد أفرادا يريدون العمل (عرض العمل) بمستوى الأجر السائد لكنهم لا يجدون عملا لأن المؤسسات ترفض توظيف عمال بذلك المستوى المرتفع من الأجر الحقيقي وبالتالي فإن طلبها على عنصر العمل يكون ضعيفا، ومن ثم أي ارتفاع طفيف في الأسعار مقارنة بالأجور الإسمية يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي سوف يدفع بالمؤسسات إلى زيادة طلبها على عنصر العمل مقارنة بحجم العمالة الموظفة سابقا، يقابله أيضا زيادة في عرض العمل مقارنة بالعمالة الموظفة سابقا رغم انخفاض مستوى الأجر الحقيقي بحكم استعداد الأفراد للعمل عند مستوى منخفض من الأجر الحقيقي على الأقل حتى مستواه التوازني W_0/P_0 ، حيث أنه انطلاقا من الجزء "أ" فإن حجم العمالة التي تعاني من البطالة اللاإرادية "L_cL_d" عند مستوى الأجر الحقيقي W_0/P_1 هو على استعداد للعمل عند مستوى الأجر التوازني W_0/P_0، وبالتالي فإن انخفاض مستوى الأجر الحقيقي من W_0/P_1 إلى W_0/P_0 يعتبر أمرا مقبولا بالنسبة لهم وهو ما ينعكس في الجزء "أ" من الشكل أدناه من خلال الجزء "be" الذي يشير إلى زيادة كلا من عرض العمل والطلب على العمل إلى مستوى L_e مقارنة بالمستوى السائد سابقا L_c، حيث أن أن الإنخفاض في مستوى الأجر الحقيقي يحث الشركات الباحثة عن تعظيم الأرباح إلى طلب عمالة أكبر من المستوى السائد سابقا.

[1] Brian Snowdon and Howard Vane: op-cit, pp 65, 66.

الشكل(1.2): جمود الأجور والبطالة اللاإرادية في الفكر الكينزي

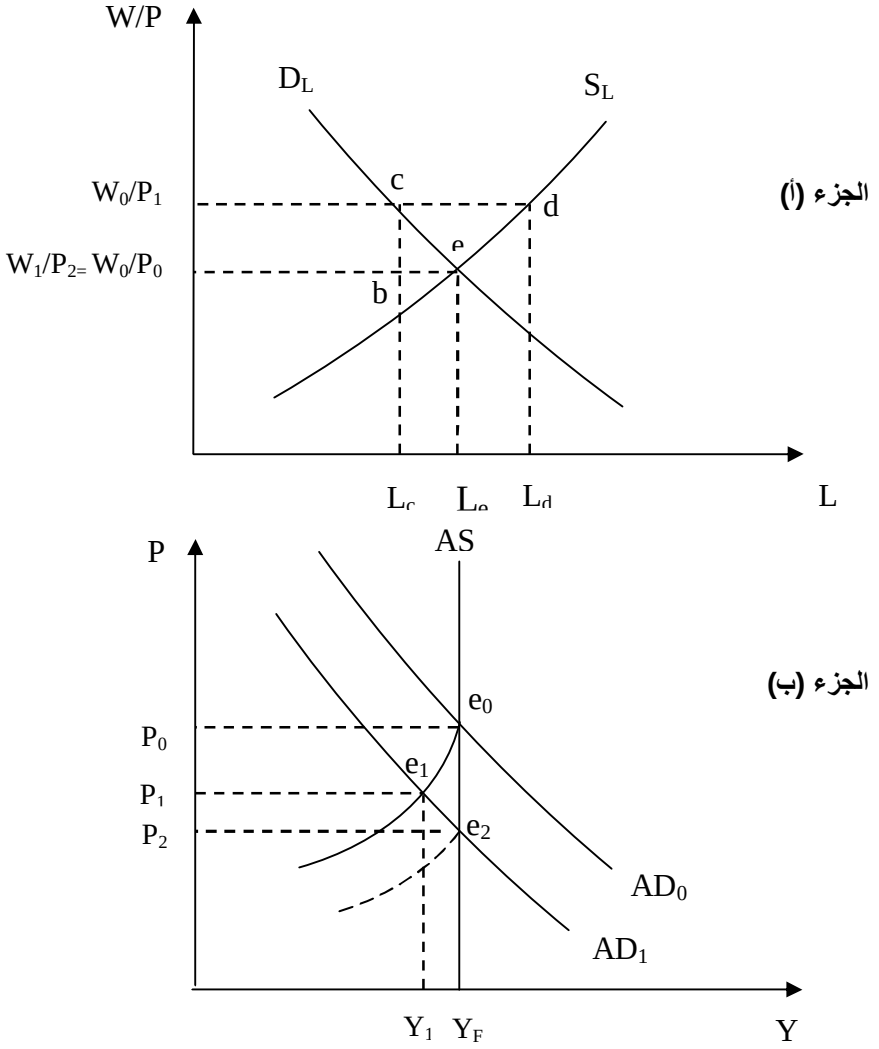

Source: Brian Snowdon and Howard Vane: op-cit, p 67.

ومنذ سبعينات القرن العشرين، برزت العديد من النظريات التي تحاول تفسير سلوك المؤسسات في فترات الإنكماش الإقتصادي، والتي ترى أنه من الرشادة أن لا تلجأ إلى الحد من مستوى الأجور رغم ما يتميز به النشاط الإقتصادي من ارتفاع في معدلات البطالة ورغم ما سينتج عن ذلك القرار من انخفاض في تكلفة عنصر العمل، إذ تبرز أهم النظريات في هذا الخصوص كما يلي:

1_ نظرية العقود طويلة الأجل

أبرز الكلاسيك الجدد في السبعينات من القرن العشرين أنه وانطلاقا من نظرية التوقعات الرشيدة فإن أي سياسة نقدية متوقعة هي سياسة غير فعالة، لكن الفكر الكينزي يرى أن الإقتصاديات المتقدمة تتميز بتحديد مستويات الأجور وفق عقود طويلة الأجل، وأن سريان هذا النوع من العقود من شأنه أن يخلق جمودا في الأجور الإسمية يكون كافيا للسياسة النقدية لاستعادة فعاليتها في النشاط الإقتصادي،

حيث أبرز "فيلبس" و"تايلور" و"فيشر" أن الإختلالات الإسمية التي تتسبب فيها السياسة النقدية من شأنها إحداث تغيرات حقيقية في حجم الناتج والعمالة حتى في حالة افتراض التوقعات الرشيدة للأعوان الإقتصاديين وذلك انطلاقا من تباطؤ في استجابة الأجور الإسمية لتلك الإختلالات الإسمية[1].

ويرى "فيلبس" أنه ورغم ما تسببه العقود طويلة الأجل للأجور ما بين العمال وأرباب العمل إلا أن كلا الطرفين يرغبان فيها للأسباب التالية[2]:

_ التكلفة العالية من ناحية الوقت بالنسبة للمفاوضات حول الأجور بالنسبة للعمال وأرباب العمل، زيادة على أن إدارة المؤسسة تفضل مسار محدد مسبقا للأجور على أن تدخل في قضايا ذات تعقيدات كبيرة تخص عملية التفاوض حول الأجور؛

_ ارتفاع احتمال توجه العمال لخيار الإضراب والتوقف عن العمل للمطالبة بالأجور المرتفعة وهو ما يعتبر أمر ذو تكلفة للطرفين، وبالتالي من مصلحتهما الإتفاق على عقود طويلة؛

_ توجه المؤسسة لتغيير مستويات أجورها في حال وجود صدمة طلب سلبية يعتبر استراتيجية خاطئة إذا ما أخذ بعين الإعتبار عدم وجود خطوة مشابهة من طرف باقي المؤسسات، لأن ذلك يعني تراجع أجورها النسبية ومن ثم ارتفاع إمكانية انتقال عنصر العمل فيها وهو ما يعتبر أمرا مكلفا لها.

2_ نظرية العقود الضمنية

تقوم هذه النظرية أساسا على الفرضية التي مفادها أن العمال يتميزون بالميل إلى تجنب المخاطر وعدم المجازفة بدخولهم خصوصا مع امتلاكهم لفرص محدودة للتعامل في الأسواق المالية، حيث أنهم وانطلاقا من ذلك يرغبون في الحصول على ضمانات لتجنب أية تقلبات في ما يحصلون عليه من دخول، باعتبار أنه لا يمكنهم الحصول على ذلك النوع من الضمان من شركات التأمين التقليدية، في حين أن أرباب العمل يتميزون بميل أقل إلى تجنب المخاطر وقدرة أكبر على التعامل في للأسواق المالية. ونتيجة لذلك فإن أرباب العمل يوفرون للعاملين جزءا من الأجر كتأمين على العمالة ضمن إجمالي الأجر المتحصل عليه، وبعبارة أخرى فإن المؤسسة التي توفر ضمانات ما ضمن إجمالي الأجر الذي تقدمه لها القدرة على استقطاب عاملين بمتوسط أجر منخفض مقارنة بالمؤسسات التي لا توفر ذلك النوع من الضمانات[3]، حيث أن العمال وعلى هذا الأساس يفضلون الحصول على مستوى أجر حقيقي يتميز

[1] Brian Snowdon and Howard Vane: op-cit, p 367.
[2] Ibid, p 370.
[3] Joseph E. Stiglitz: «theories of wage rigidity», NBER working paper N° 1442, 1984, pp 5, 6.

بالإستقرار على طول مراحل الدورة الإقتصادية أفضل من الحصول على أجر حقيقي يرتفع في حالة الإزدهار الإقتصادي وينخفض في حالة التراجع الإقتصادي[1].

ويرى اقتصاديون أنه على الرغم من وجود تقلبات طفيفة في مستوى الأجور، فإن العقود الضمنية لا تعتبر دافعا رئيسيا لارتفاع البطالة بقدر ما تعتبر تفسيرا فقط لحركة الأجور، حيث أن المعدل الحدي للإحلال لكل فرد ما بين العمل والراحة سيكون متساويا مع المعدل الحدي للإستبدال* وبالتالي لن يكون هنالك أي تسريح للعمالة.

3_ فرضية الأجر العادل للمجهود

تقوم هذه الفرضية التي جاء بها كل من "أكرلوف" و"يالين" سنة 1990 على اعتبار أن مجهود العاملين في المؤسسة هو على ارتباط وثيق بما يتلقونه من أجور منها، حيث أشارا إلى أن مجهود العاملين مرتبط بما يكنونه من امتنان وولاء للمؤسسة والذي يرتبط بدوره بمستوى الأجور التي تقدمها لهم المؤسسة. وعلى هذا الأساس فإن المؤسسات تمتنع عن تخفيض مستوى الأجور حتى في حال تراجع النشاط الإقتصادي وذلك لتجنب التأثير السلبي لذلك القرار على مجهودات العاملين فيها ومن ثم تجنب التراجع في إنتاجيتهم.

ففي دراسة لهما حول 184 مؤسسة، أوضح "كامبل" و"كاملاني" أن استبيانهما الذي استهدف نواب المدراء التنفيذيين المستجوبون في تلك المؤسسات مكن من التوصل إلى أن[2]:

_ خوف المؤسسات من تأثير خفض الأجور على مجهودات العاملين يرجع إلى ما يسببه ذلك التخفيض من تأثير على نفسية العاملين ومن ثم على امتنانهم وولائهم للمؤسسة المعنية، كما أبرز أن نسبة الإنخفاض في مجهودات العاملين تكون أكبر من نسبة الإنخفاض في مستوى الأجور؛

_ التأثير على مجهودات العاملين يمس بدرجة أكبر فئة العاملين ذوي المهارات المتوسطة والأدنى، لأن فئة العاملين ذوي المهارات العليا والمتقدمة يتحفزون للعمل بعوامل كـ: التحدي والإستمتاع بالعمل أكثر من عامل الأجر؛

_ نفسية المتعاملين وما يبذلونه من مجهودات في العملية الإنتاجية يتأثر بخفض الأجور أكثر من تأثره بوجود الأجور في مستوى منخفض؛

---

[1] Carl M. Campbell III and Kunal S. Kamlani: «The Reasons for Wage Rigidity: Evidence from a Survey of Firms», the Quarterly Journal of Economics, Vol 112, N° 3 1997, p 760.

* يقصد به عدد الوحدات من سلعة ما التي يتوقف المنتج عن انتاجها لانتاج وحدة واحدة من سلعة أخرى دون أي تغيير في الموارد المستخدمة.

[2] Ibid, pp 761-780.

_ المؤسسات التي تعتمد على النشاط التقني ترتفع فيها حساسية مجهودات العاملين اتجاه خفض مستوى الأجور.

4_ نظرية أجور الكفاءة:

تقوم هذه النظرية على فرضية أساسية مفادها أن الإنتاجية الصافية للعامل هي دالة في الأجر المدفوع له، ومن ثم فإنه على المؤسسة أن تكون حذرة فيما يخص خفضها للأجور الإسمية حتى في حالة الزيادة في عرض العمل، لأن ذلك من شأنه التسبب في خفض انتاجية العامل بشكل أكبر من انخفاض الأجر الإسمي ومن ثم التسبب في ارتفاع تكلفة عنصر العمل، وبالتالي فإنه وفقا لهذه النظرية فإن قانون العرض والطلب في سوق العمل يلغى باعتبار أن الزيادة في عرض العمل لا يكون لها تأثير على تكلفة عنصر العمل[1].

ومن هذا المنطلق فإنه من الجلي ارتكاز هذه النظرية على أهمية التحفيز ودوره في التأثير على تطور العملية الإنتاجية، حيث أن أي رغبة للمؤسسة في المساس بمستوى الأجور الإسمية للعمال هو في حد ذاته مساس بالتحفيز الذي يشجع العمال على العمل والإجتهاد أكثر، وبالتالي التسبب في انخفاض الإنتاجية وتدهور العملية الإنتاجية، وهذا ما يعتبر عاملا رئيسيا في تفسير عدم جمود الأجور خصوصا في اتجاه الإنخفاض.

وقد برزت في هذا الإطار عدة نظريات مفسرة لظاهرة جمود الأجور، ترتكز في مضمونها على العلاقة الموجودة بين مستوى الأجر من جهة ومستوى إنتاجية العامل من جهة أخرى، حيث تبرز أهمها فيما يلي:

4_1 نظرية الإختيار المعاكس

تشير هذه النظرية إلى أن توجه المؤسسة إلى الحد من مستوى الأجور يؤدي بالعاملين ذوي الإنتاجية الأعلى إلى المغادرة بحكم أن ذلك المستوى من الأجور الممنوح لهم لا يعبر عن ما يقدمونه من انتاجية، خصوصا مع افتراض وجود علاقة ارتباط قوية ما بين انتاجية العاملين وميلهم للمغادرة نحو مؤسسات أخرى. وبالتالي فإن ذلك القرار سوف يبقي في المؤسسة فقط العاملين ذوي الإنتاجية المنخفضة وهو ما يؤثر سلبا على نشاطها، ولهذا السبب تتراجع المؤسسات عن تخفيض مستوى الأجور مما يفسر التباطؤ في حركتها وعدم استجابتها للصدمات في النشاط الإقتصادي، لكنها تلجأ إلى خيار بديل للحد من

[1] Joseph E. Stiglitz: «theories of wage rigidity», op-cit, p 42.

تكاليف عنصر العمل وهو تسريح العمال مما ترى أنهم ذوو انتاجية منخفضة مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة.

وترتكز هذه النظرية في تبيان مدى صحتها على فرضية أجر المجهود العادل، حيث أن المؤسسات تعمل على وضع مستويات أجور للعاملين فيها تكون الفروقات بينها أقل من الفروقات الموجودة بين انتاجية العاملين المعنيين، وذلك تجنبا لما قد تسببه الفروقات الكبيرة بين أجور العاملين على نفسياتهم ومن ثم على مجهوداتهم في العملية الإنتاجية، وبالتالي وانطلاقا من أن مستويات الأجور لا تعبر عن انتاجية العاملين بشكل حقيقي، فإن المؤسسات تفضل اللجوء إلى تسريح العاملين الذين ترى أن انتاجيتهم ضعيفة بدل اللجوء إلى قرار خفض الأجور الذي يسبب لها هجرة العاملين ذوي الإنتاجية المرتفعة[1].

وفي هذا الإطار أشار "ويس" أنه في سنة 1975 مثلا، أعلن مركز ستانفورد للدراسات والأبحاث المتقدمة في الطاقة نيته في تسريح 10% من العمالة المتواجدة فيه، لكن العاملين فيه طلبوا تخفيض رواتبهم بـ 10% مقابل توقيف عملية تسريح العمال، ورغم ذلك فإن إدارة المؤسسة رفضت ذلك بحجة أن تخفيض مستوى الأجور سيؤدي إلى مغادرة أفضل العاملين فيها[2].

4_2 نظرية التخلي من العمل

تشير هذه النظرية التي جاء بها كل من "ستيغليتز" و"شابيرو" سنة 1984 إلى أن المؤسسات ترفض خفض أجور العمال خوفا من أن يدفعهم ذلك إلى التهرب من العمل والتخلي عن مسؤوليتهم فيه اتجاه المؤسسة وما لذلك من انعكاسات سلبية على انتاجيتهم فيها.

حيث أكدا على أنه في حال اعتبار أن:

V_E^S : تعبر عن المنفعة المتوقعة للعامل المتخلي عن عمله؛

V_E^N : تعبر عن المنفعة المتوقعة للعامل غير المتخلي عن عمله؛

V_U : تعبر عن المنفعة المتوقعة للشخص البطال.

فإن العامل لن يختار التخلي عن عمله إلا في حالة يكون فيها: $V_E^N \geq V_E^S$ وهي تسمى بـ"شرط عدم التخلي"، وهذا ما يشير إلى أنه لتجنب تخلي وتهرب العاملين عن العمل وما لذلك من تأثير سلبي

[1] Carl M. Campbell III and Kunal S. Kamlani: op-cit, pp 761-785.

[2] Andrew Weiss: « Job Queues and Layoffs in Labor Markets with Flexible Wages », Journal of Political Economy, Vol 88, N° 3, 1980, p 1.

على نشاط المؤسسات يجب أن تكون تكلفة البطالة مرتفعة، لأنه إن كان $V_U = V_E^S$ فإن ذلك سيدفع بالعاملين إلى التخلي عن العمل ومن ثم التأثير سلبا على أداء المؤسسات[1].

وعلى هذا الأساس فإن المؤسسات تعمل على الرفع من مستوى أجور العاملين ولا مجال أمامها للتفكير في تخفيض مستوى أجورهم في حال حدوث تراجع في الطلب الكلي في النشاط الإقتصادي، لأن في ذلك دافعا للتخلي عن العمل خصوصا مع ما يحصلون عليه من إعانات البطالة التي تزيد من المنفعة المتوقعة للشخص البطال.

4_3 نظرية الداخلون والخارجون من سوق العمل:

تعود هذه النظرية إلى كل من "ليندباك" و"سنوور" سنة 1984 والتي أوضحا فيها أن المؤسسة لن تلجأ إلى تخفيض الأجور بما يؤدي إلى مغادرة العاملين فيها (الداخلون) الرافضين لذلك القرار وتوظيف من هم في حالة بطالة (الخارجون) مقابل مستويات أجور منخفضة بسبب ارتفاع تكلفة الدوران المتمثلة في تكلفة توظيف عمال جدد وتدريبهم، إضافة إلى التخوف من مضايقة العاملين الموجودين فيها للعمال الجدد وعدم تعاونهم معهم بالشكل الكافي، والتراخي في أداء عملهم تعاطفا من زملائهم المغادرين بما يؤثر سلبا على أداء المؤسسة[2].

ومن هذا المنطلق فإن ارتفاع تكلفة استبدال العاملين في المؤسسة (الداخلون) بعاملين جدد (الخارجون) تعطي للداخلين قدرة على التأثير في مستويات الأجور الممنوحة لهم من طرف المؤسسات التي يشتغلون فيها، وهذه القدرة على التأثير في مستويات الأجور تبرز بشكل أكبر في الإقتصاديات التي يرتفع فيها التمثيل النقابي للعمال مقارنة بالإقتصاديات التي يقل فيها التمثيل النقابي للعمال، كما أن فعالية هذه النظرية تبرز بشدة في المؤسسات التي تعتمد على رأس المال البشري المتميز الذي يمثل ميزتها التنافسية، بحيث ترتفع في هذا النوع من المؤسسات تكلفة تدريب عاملين جدد[3]، وبالتالي فإن هذه القيود هي التي تحد من قدرة المؤسسات في فترات الإنكماش الإقتصادي على الحد من الأجور ومن ثم تساهم في تزايد معدلات البطالة غير الإرادية، باعتبار أن ضغط الداخلين على المؤسسات لرفع مستويات الأجور يدفع إلى الحد من الطلب على العمالة.

---

[1] للمزيد حول تفسير هذه النظرية لجمود الأجور من خلال سلوكيات كل من عنصر العمل والمؤسسة في سوق العمل، انظر:
Carl Shapiro and Joseph E. Stiglitz: « Equilibrium Unemployment as a Worker Discipline Device », the American Economic Review, Vol. 74, No. 3, 1984.

[2] Laurence Ball: « insiders and outsiders; a review essay », journal of monetary economics, Vol 26, Issue 3, 1990, pp 459-461.

[3] Carl M. Campbell III and Kunal S. Kamlani: op-cit, pp 770-785.

المبحث الثاني: آلية تأثير سياسات جانب الطلب في النشاط الإقتصادي

تسعى سياسات جانب الطلب إلى الحد من تقلبات الدورة الإقتصادية وبالتالي تحقيق الإستقرار الإقتصادي، حيث أنها سياسات تستهدف المدى القصير للنشاط الإقتصادي وهو ما يجعلها تبرز على أنها "سياسات اقتصادية ظرفية".

المطلب الأول: آلية تأثير السياسة المالية

إن تفسير آلية تأثير السياسة المالية على استقرار النشاط الإقتصادي يرتكز بالأساس على وجهة نظر أنصار السياسة المالية التقديرية _التي أشار لها الفكر الكينزي_ وهي آلية المضاعف.

الفرع الأول: مفهوم المضاعف

تعتبر آلية المضاعف الركيزة الأساسية في إبراز آلية تأثير سياسات جانب الطلب في النشاط الإقتصادي، حيث كانت ولا زالت هذه الآلية محل دراسة واهتمام الإقتصاديين خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي شهدت توجه العديد من الدول لتطبيق سياسات دعم الطلب الكلي خصوصا من خلال رفع الإنفاق العام بغرض تحفيز اقتصادياتها، وهو ما جعل من موضوع المضاعف موضوعا محوريا في دراسات الباحثين باعتباره يمثل الآلية التي توضح مدى فعالية سياسات جانب الطلب في تحقيق الإستقرار الإقتصادي من عدمها.

يعتبر الإقتصادي الإنكليزي "ريتشارد كاهن" أول من أشار إلى فكرة المضاعف، وذلك في مقال له بعنوان "العلاقة بين الإستثمار المحلي والبطالة" المنشور سنة 1931، حيث جاء هذا المقال كرد فعل منه على اعتراض الخزانة الأمريكية على نفقات تخص مشاريع عامة تمول عن طريق الإقتراض كآلية للحد من البطالة بدعوى وجود ما يسمى بـ"أثر إزاحة"، وتركز بالأساس حول دراسة أثر الإنفاق الحكومي الإستثماري على العمالة من خلال افتراضه: وجود فائض في الموارد الإنتاجية، وجود متابعة من طرف السلطات النقدية ووجود استقرار في الأجور الإسمية[1].

وباعتبار أن الزيادة في حجم الإنفاق تؤدي إلى الزيادة في حجم الناتج، فإن هذا الأخير يتطلب المزيد من العمالة ومن ثم فإن التضاعف كما يشمل حجم الناتج فإنه أيضا يشمل حجم العمالة التي ترتفع بشكل طردي مع زيادة حجم الناتج، حيث يمكن في هذا الصدد التفرقة بين الوظائف الأولية وهي الوظائف الناتجة عن الإنفاق الحكومي الإستثماري الجديد، في حين أن الوظائف الثانوية هي التي تنتج عن إنفاق أصحاب الوظائف الأولية الجدد، حيث أن كل عامل إضافي يوظف نتيجة استثمار جديد

[1] Brian Snowdon and Howard Vane: op-cit, p 61.

يحصل على دخل يوجه جزء أكبر منه إلى الإستهلاك ومن ثم فهو يساهم في توظيف عمال جدد وخلق دخول جديدة، ولخص "كاهن" هذه العملية المتسلسلة و التراكمية بما سماه "مضاعف التوظيف" والذي يسمح حسبه بقياس أثر الإستثمارات الجديدة على حجم التوظيف.

واستنادا إلى ذلك بنى "كينز" تحليله حول المضاعف والذي يعرف بأنه: "ذلك التغير في حجم الناتج الحقيقي نتيجة التغير بوحدة واحدة في أحد مكونات الطلب الكلي"، حيث أنه وانطلاقا من افتراضه لكون الإستهلاك دالة في الدخل الجاري فإن الإنفاق الاستهلاكي ممثلا في الميل الحدي للإستهلاك هو أساس عملية المضاعف، وهو ما دفع به إلى ربط قيمة المضاعف بالدوافع النفسية للأفراد التي تؤثر على حجم استهلاكهم، وبالتالي كلما ارتفع الميل الحدي للإستهلاك كلما زادت قيمة المضاعف.

ويتجلى تأثير التغير في أحد مكونات الطلب الكلي على حجم الناتج الذي يعبر عنه من خلال آلية المضاعف، باعتبار أن ذلك التغير في الطلب الكلي ما هو إلا "تغير أولي" وليس تغيرا إجماليا في الطلب الكلي، لأن التغير الإجمالي في الطلب الكلي هو عبارة عن التغير الأولي الذي مس أحد مكونات الطلب الكلي مضافا إليه التغير الثانوي في الطلب الكلي، هذا الأخير هو نتيجة تفاعل الميل الحدي للإستهلاك مع التغير في الدخل الذي تسبب فيه التغير الأولي في أحد مكونات الطلب الكلي.

وينقسم مضاعف السياسة المالية عموما تبعا للإطار الزمني المرتكز عليه في تقديره كما يلي[1]:

_ **مضاعف الأثر:** هو عبارة عن قيمة المضاعف التي تقدر مباشرة عند حدوث الصدمة الإيجابية عند تطبيق الدفعة المالية الناتجة عن السياسة المالية، ويقدر وفق العلاقة التالية: $m = \frac{\Delta Y(t)}{\Delta G(t)}$.

_ **المضاعف عند الأفق N:** هو عبارة عن قيمة المضاعف بعد مرور فترة زمنية معينة من تطبيق الدفعة المالية تقدر في الغالب وفق عدد مرات أرباع السنة، ويقدر وفق العلاقة التالية: $m = \frac{\Delta Y(t+n)}{\Delta G(t)}$.

_ **مضاعف الذروة:** هو عبارة عن قيمة المضاعف الأكبر عند أي أفق محدد، ويقدر وفق العلاقة التالية: $m = max_N \frac{\Delta Y(t+N)}{\Delta G(f)}$.

_ **المضاعف التراكمي:** وهو عبارة عن قيمة المضاعف التي تبرز التغير التراكمي عبر الزمن في قيمة الناتج طوال التغير الديناميكي في أحد مكونات الطلب الكلي عند فترة زمنية معينة t، حيث يعطى وفق العلاقة التالية: $m = \frac{\sum_{J=0}^{N} \Delta Y(t+j)}{\sum_{J=0}^{N} \Delta G(t+j)}$.

وتعتبر سياسة رفع الإنفاق العام أكثر فعالية من سياسة خفض الضرائب بحكم أن مضاعف الإنفاق العام يرتفع عن مضاعف الضرائب بحوالي 0،3 إلى 0،4 وحدة، وفي هذا الإطار يبرز مضاعف

[1] Antonio Spilimbergo et al: « Fiscal multipliers », IMF position note, 2009, p 2.

الإستثمارات العامة أعلى مقارنة بمضاعف الإنفاق العام الإستهلاكي أو الإنفاق العام العسكري بما يقارب 0،5 وحدة، كما أن الأفق الزمني المراد تقدير قيمة المضاعف خلاله يؤثر على قيمة المضاعف بحيث نجد أن مضاعف الذروة يرتفع بـ 0،3 وحدة مقارنة بالمضاعف التراكمي ومن ثم فكلما زاد الأفق الزمني للقياس كلما ارتفعت قيمة المضاعف[1].

ومن جهة أخرى فقيمة المضاعف تختلف باختلاف طريقة القياس التي تعتبر من أهم العوامل التي أدت إلى الجدل القائم حول مدى فعالية سياسات جانب الطلب في التأثير على استقرار النشاط الإقتصادي، حيث أن التقديرات التي ترتكز على التوقعات العلانية للأعوان الإقتصاديين (النظرة الأمامية) تختلف اختلافا كبيرا على التقديرات التي ترتكز على اعتبار الأعوان الإقتصاديين لوضعيتهم في الماضي (نظرة خلفية)، وزيادة على ذلك فإن التقديرات تختلف باختلاف الأساس الذي يعبر من خلاله عن التغير في الطلب الكلي نتيجة التوسع في الإنفاق العام، وذلك بين من يأخذه في شكل إنفاق العام ككل، أو بين من يعبر عنه بالإستثمار العام أو بالإنفاق العسكري أو بالتحويلات أو بالإنفاق الإستهلاكي.

الفرع الثاني: محددات قيمة المضاعف

تشير الأدبيات الإقتصادية إلى أن قيمة المضاعف عموما تختلف من اقتصاد لآخر تبعا للعديد من العوامل التي تؤثر في قيمته ومن ثم تؤثر في فعالية سياسات جانب الطلب كما يبرز فيما يلي:

أ_ معدل الفائدة:

يرتفع مضاعف السياسة المالية بشكل كبير عندما تكون معدلات الفائدة الإسمية ثابتة ومنخفضة قريبة من الصفر، حيث أن عدم وجود استجابة من قبل سعر الفائدة للإرتفاع في الإنفاق العام يؤدي إلى ارتفاع استجابة حجم الناتج في النشاط الإقتصادي، في حين أن قيمة المضاعف تنخفض في ظل الإقتصاد الذي يتبع في تسيير سياسته النقدية ما يسمى بـ "قاعدة تايلور".

وقد أبرز "كريستيانو و آخرون"(2010) أن الإنخفاض الكبير في معدل الفائدة الإسمية حتى مستويات تلامس الصفر والذي يسبب آثارا سلبية كبيرة على النشاط الإقتصادي من حيث التراجع في حجم الناتج، يكون له تأثيرات على الأعوان الإقتصاديين الذين يتوجهون لزيادة الإدخار وتخفيف الإستهلاك الجاري مما يعني تراجع الطلب الخاص، وهو ما يدفع إلى تزايد التوقعات حول انخفاض الأسعار في المستقبل. وعليه فإنه ومع ثبات معدل الفائدة الإسمي عند مستويات منخفضة تلامس الصفر

[1] Sebastian Gechert: « what fiscal policy is most effective? A meta regression analysis », macro-economic policy institute, working paper N° 117, 2013, pp 1-3.

والتراجع في معدل التضخم في المستقبل فإن معدل الفائدة الحقيقي يرتفع مما يزيد من الدافع نحو الإدخار والتراجع في الطلب الخاص.

وانطلاقا مما سبق فإن نفس الآلية التي تفسر التأثير السلبي لمعدل الفائدة الإسمي هي التي تفسر التأثير الإيجابي الكبير للإرتفاع في الإنفاق العام على النشاط الإقتصادي، حيث أن الزيادة في الطلب الخاص الناتج عن التوسع في الإنفاق العام يدفع إلى ارتفاع الأسعار وتزايد التوقعات باستمرار ارتفاعها مستقبلا. وبالتالي ففي ظل مستويات تلامس الصفر لمعدل الفائدة الإسمي فإن معدل الفائدة الحقيقي يصبح ذو قيمة سالبة مما يدفع بالأعوان الإقتصاديين للمزيد من الإنفاق بدل الإدخار وهو ما يزيد من ارتفاع قيمة المضاعف وبالتالي التأثير الإيجابي لسياسة التوسع في الإنفاق العام.

وفي حال تطبيق البنك المركزي في تسيير سياسته النقدية لقاعدة معينة كـ"قاعدة تايلور" فإن الزيادة في الإنفاق العام التي تدفع إلى تزايد الطلب الخاص وتزايد التوقعات بارتفاع الأسعار، سوف تدفع بالبنك المركزي في إطار تلك القاعدة إلى رفع معدل الفائدة الإسمي وهو ما يزيد من ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي مما يدفع إلى تزايد الرغبة في الإدخار والحد من الإستهلاك الجاري، مما يؤثر سلبا على الإرتفاع الأولي في الطلب الكلي ومن ثم تراجع قيمة مضاعف السياسة المالية[1].

ب_ نوع نظام سعر الصرف المتبع:

إن نظام سعر الصرف المتبع يؤثر بدرجة كبيرة على قيمة المضاعف تبعا لما يوضحه نموذج "منديل – فليمينغ"، إذ ترتفع قيمة مضاعف الإنفاق العام في ظل نظام سعر صرف ثابت وتنخفض في ظل نظام سعر صرف مرن، ويفسر ارتفاع قيمة مضاعف الإنفاق العام في ظل نظام سعر الصرف الثابت إلى أن أية ضغوط على سعر الصرف للإرتفاع نتيجة التوسع في الطلب الكلي عن طريق الإنفاق العام، يتم إزالتها عن طريق تدخل البنك المركزي باتباع سياسة نقدية توسعية ومن ثم تجنب التأثير السلبي لتغيرات سعر الصرف على قيمة الصادرات. في حين أنه في ظل نظام سعر الصرف المرن أين لا توجد إمكانية لتدخل البنك المركزي للتأثير في توجه قيمة سعر صرف العملة المحلية، فإن التوسع في الطلب الكلي يؤدي إلى ارتفاع في قيمة العملة مما يساهم في التأثير سلبا على تنافسية الصادرات ومن ثم تراجع حجم الناتج الذي سبق وأن ارتفاع نتيجة أثر المضاعف مما يعني عدم تغير إجمالي حجم الناتج.

[1] Lawrence Christiano et al: « when is the government spending multiplier large? »,NBER working paper N° 15394, 2010, pp 2-18

جـ_ الأسواق المالية: تؤثر الأسواق المالية على قيمة المضاعف وطبيعته في الحالات التالية [1]:

- درجة تطور الأسواق المالية: تؤثر درجة تطور الأسواق المالية على قيد السيولة لدى الأفراد، إذ أن الأسواق المالية الناشئة لا تسمح بتخفيف الإستهلاك بحكم قلة كفاءتها، وبالتالي انخفاض توجه الأفراد إلى الإستثمار فيها و هذا ما يرفع من قيمة المضاعف في الإقتصاديات الناشئة.

- مدى قدرة الحكومة على تمويل العجز الحكومي: هنالك العديد من الدول التي لا تستطيع تمويل عجزها المالي إلا باللجوء إلى طرح سندات حكومية في السوق المالي، وهذا ما يرفع من أسعار الفائدة ويحد من أثر المضاعف، كما أنه هناك دول تلجأ إلى تمويل عجزها عن طريق ادخاراتها المحلية وهو ما يساعد على رفع قيمة المضاعف بحكم أن ذلك يعني عدم توجه أسعار الفائدة نحو الإرتفاع وبالتالي تجنب أثر الإزاحة.

د_ الإحلال بين عنصر العمل وعنصر رأس المال:

تتأثر قيمة المضاعف التراكمي على المدى الطويل بشكل كبير بدرجة الإحلال أو التكامل بين عنصر العمل وعنصر رأس المال وذلك فيما يتعلق خاصة بأثر الإنفاق العام الإستثماري، إذ أنه إذا لم يكن هناك إحلال بين عنصري الإنتاج العمل ورأس المال أي أنهما عنصري انتاج متكاملان، فإن زيادة الإستثمارات العامة التي تؤدي إلى تراكم مخزون رأس المال على المدى الطويل يقابله زيادة في حجم العمالة وبالتالي ارتفاع قيمة المضاعف بحكم أن ذلك يزيد من خلق دخول جديدة وعن طريق الإنفاق الاستهلاكي تستمر الزيادة في حجم الناتج، أما إذا كان هناك إحلال بين عنصر العمل وعنصر رأس المال باتجاه هذا الأخير بمعنى أنهما بديلان، فإن أي ارتفاع في الإستثمارات العامة سيؤدي إلى ارتفاع مخزون رأس المال في المستقبل وزيادة حجم البطالة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أثر المضاعف التراكمي على المدى الطويل[2].

هـ_ أثر الإحلال وأثر الثروة:

يقصد بأثر الثروة أن ارتفاع الإنفاق العام يؤدي إلى إحساس الأعوان الإقتصاديين بتراجع الثروة نتيجة توقع ارتفاع الضرائب مستقبلا، مما يعني تراجع الإستهلاك الخاص الذي يدفع بذلك إلى ارتفاع القيمة الحدية له ومن ثم توجه الأعوان الإقتصاديين لإحلال العمل مكان الراحة. في حين أن أثر الإحلال يقصد به درجة الإحلال بين الإستهلاك الخاص والإستهلاك العام من جهة، والإحلال بين الإستهلاك العام والراحة من جهة أخرى.

[1] Antonio Spilimbergo et al: op-cit, p 4.
[2] Louis Corchon: « The long-run Keynesian multiplier », economics bulletin, Vol 5, N° 416, 2003, p 2.

فإذا كان هنالك تكامل بين الإستهلاك العام والراحة، فإن ارتفاع الإنفاق العام سوف يرفع من قيمة الراحة وبالتالي يحد من رغبة الأعوان الإقتصاديين في عرض العمل، وهذه القناة تعتبر جزءا من أثر الإحلال وتحد من قيمة المضاعف. لكن الواقع يشير أنه إذا كانت درجة الإستبدال بين الإستهلاك العام والإستهلاك الخاص كبيرة وكان هنالك تكامل تام بين الإستهلاك العام والراحة، فإن قيمة المضاعف تبدو كقيمة سالبة، وهذا نتيجة ارتفاع أثر إحلال العمل بالراحة الذي يخفض من عرض العمل مقارنة بأثر الثروة الذي يولد تزايدا في عرض العمل[1].

و_ حجم الدين العام: يؤثر حجم الدين العام بشكل كبير على قيمة المضاعف ومن ثم على مدى فعالية سياسة دعم الطلب الكلي على شكل التوسع في الإنفاق العام، من خلال الدور الذي يلعبه في التأثير على مصداقية السياسة الإقتصادية المتبعة. حيث تبرز علاقة سلبية ما بين حجم الدين العام والإنفاق الخاص على وجه الخصوص إذا كانت الدولة ذات سجل ضعيف فيما يخص الحذر المالي والعكس صحيح[2]، إذ أن تواجد الدين العام في مستويات منخفضة يساهم في تفاؤل أعوان القطاع الخاص بما ينعكس إيجابا على الطلب الخاص ومن ثم على قيمة مضاعف الإنفاق العام، أما ارتفاع حجم الدين العام فهو يبعث إشارات على ارتفاع حجم الضرائب مستقبلا للحد من اللجوء إلى التمويل بالدين، وهو ما يدفع أعوان القطاع الخاص إلى الحد من الطلب الخاص مما يتسبب في انخفاض قيمة مضاعف الإنفاق العام.

ي_ التباطؤ الداخلي والخارجي

إن فترات التباطؤ الطويلة تؤثر سلبا على قيمة المضاعف في المدى القصير(مضاعف الأثر). حيث أن التباطؤ الداخلي ينعكس في الوقت اللازم من جهة لإدراك أن السياسة المالية يتوجب أن يمسها تغيير، ومن جهة أخرى لإقرار الترتيبات اللازمة لذلك، حيث تتأثر فترات التباطؤ الداخلي بالعملية السياسية ومدى فعالية عملية إدارة الميزانية. أما التباطؤ الخارجي فيعرف على أنه الوقت اللازم لتأثير الترتيبات التي تم إقرارها في إطار السياسة المالية على الطلب الكلي في النشاط الإقتصادي[3].

وتؤثر فترات التباطؤ بالأساس من خلال أنها لا تسمح بسرعة ردة الفعل اتجاه التراجع الإقتصادي، وأن ما يمكن أن يستفاد منه في ما يخص تخفيض فترة التباطؤ الداخلي من خلال تسريع إجراءات إقرار الترتيبات المالية الجديدة يمكن أن تزول فائدته إذا ما كانت فترة التباطؤ الخارجي طويلة.

[1] Juha Tervala: « The fiscal multiplier: positive or negative? », Aboa centre for economics, discussion paper N °54, 2009, pp 2-5.
[2] Giancarlo Corsetti et al: « what determines government spending multipliers? », IMF working paper N° 150, 2012, p 7.
[3] Richard hemming et al : « The Effectiveness of Fiscal Policy in Stimulating Economic Activity--A Review of the Literature », IMF working paper N° 208, 2002, p10.

ومن جهة أخرى يرى عديد الإقتصاديين أن فترات التباطؤ الطويلة خصوصا إذا ما واجهت السياسة المالية فترات تباطؤ داخلية وخارجية طويلة على حد سواء، قد تجعل من أثر السياسة المالية آنذاك أثرا سلبيا مخلا بالإستقرار الإقتصادي[1]، باعتبار أن ذلك التأخر قد يجعل من الإجراءات الجديدة التي تم إقرارها في إطار السياسة المالية إجراءات غير مناسبة في الوضع الجديد بعد مرور فترة التأخر مقارنة بالوضع السابق الذي تم في إطاره التفكير في إقرار تلك الترتيبات. وعلى هذا الأساس تتزايد الإنتقادات الموجهة للسياسة المالية التقديرية وتتزايد الدعوة للسياسة المالية المقيدة والتي تبنى على أساس قواعد وترتيبات محددة سابقا تمكن من سرعة الإستجابة للتغيرات غير المرغوب فيها في النشاط الإقتصادي والتي تخل باستقراره عن طريق ما يعرف بالموازن الأوتوماتيكي.

الفرع الثالث: آلية الموازن الأوتوماتيكي

تعتبر آلية الموازن الأوتوماتيكي من الآليات التي تساعد على تحقيق الإستقرار في النشاط الإقتصادي بشكل فعال، لكنها تخص السياسة المالية المقيدة وليس السياسة المالية التقديرية التي أشار بها الفكر الكينزي، حيث تطبق فقط في أوقات الأزمات على عكس السياسة المالية التقديرية التي تطبق حتى في الحالات التي يشهد فيها النشاط الإقتصادي نوعا من الرواج الإقتصادي.

يعرف الموازن الأوتوماتيكي على أنه: "تلك الترتيبات في الميزانية التي تساعد على دعم الإنتاج دون تدخل صريح من السلطة المالية الممثلة في الحكومة"، كما يعبر أيضا عن: "بنود المداخيل والإنفاق العام التي يتم ضبطها آليا وتلقائيا بالتماشي مع التطورات الدورية في النشاط الإقتصادي التي تتسبب فيها صدمات جانب الطلب". حيث أنه مثلا إذا تراجع النشاط الإقتصادي فإنه يحصل تلقائيا تراجع في المداخيل الضريبية وزيادة في الإنفاق العام في شكل إعانات بطالة مما يجعل لهذه التغيرات تأثيرا مباشرا على دخول الأعوان الإقتصاديين.

ويرتبط تأثير الموازن الأوتوماتيكي طرديا بحجم التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي، كما يرتبط بالعوامل المؤثرة على الإنفاق الجاري، فإذا كان الطلب الجاري قائما على أساس الدخل الدائم وبإمكان الأعوان الإقتصاديين الإقتراض أو استخدام مدخراتهم، فإن الطلب الكلي لن يتغير وهذا ما يعني أن قيمة الموازن الأوتوماتيكي في هذه الحالة تساوي 0. أما إذا كانت الظروف مختلفة بمعنى أن هنالك من الأعوان الإقتصاديين من يعاني من "القيد في السيولة" فإن إنفاقهم الجاري مرتبط بالدخل المتاح وهو ما يعني أن الموازن الأوتوماتيكي له دور فعال في إحداث الإستقرار الإقتصادي[2].

[1] Gregory Mankiw : « macroeconomics », op-cit, 382.
[2] Mathias Dolls et al: « Automatic stabilizers and economic crises: US vs. Europe », NBER working paper N° 16275, 2010, p 7.

ومن جهة أخرى فإن نجاح الموازن الأوتوماتيكي مرتبط بكون الصدمات التي تمس النشاط الإقتصادي هي صدمات في جانب الطلب وليست صدمات في جانب العرض، حيث أنه إذا تعرض الإقتصاد لصدمات في جانب العرض فإن مواجهتها بتطبيق سياسات تستهدف جانب الطلب من خلال الموازن الأوتوماتيكي ينتج عنه تعرض النشاط الإقتصادي لضغوط تضخمية.

المطلب الثاني: آلية تأثير السياسة النقدية

إن تأثير السياسة النقدية على النشاط الإقتصادي الحقيقي من خلال التأثير على حجم الطلب الكلي يكون من خلال قنوات عديدة شهدت اهتماما كبيرا من الباحثين لسببين رئيسيين هما[1]:

_ إن معرفة كيفية تأثير السياسة النقدية في النشاط الإقتصادي يمكن من تقييم موقف السياسة النقدية في لحظة زمنية ما، حيث أنه إذا كان سعر الفائدة منخفضا فإن ذلك قد يعني أن السياسة النقدية مقيدة وليست توسعية انطلاقا من تأثيرات ذلك الإنخفاض على أسعار الأصول وحجمها؛

_ إن اتخاذ قرار اختيار الأداة الأفضل يتطلب من السلطة النقدية إجراء تقييم دقيق لتوقيت وتأثير السياسة النقدية في النشاط الإقتصادي، ومن ثم فإجراء هذا التقييم الدقيق يتطلب معرفة الآليات التي من خلالها تؤثر السياسة النقدية على الطلب الكلي في النشاط الإقتصادي والتي تبرز فيما يلي:

الفرع الأول: قناة سعر الفائدة التقليدية

تعكس قناة سعر الفائدة في تفسير أثر السياسة النقدية على الطلب الكلي ومن ثم النشاط الإقتصادي تصورات الفكر الكينزي، حيث أن التوسع النقدي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ومن ثم تحفيز الإنفاق الإستثماري، والذي يؤدي عن طريق آلية المضاعف إلى زيادة أكبر في الطلب الكلي والعكس في حالة التقلص النقدي. إذ ترتكز هذه القناة على فكرة أنه وبوجود نوع من الجمود في الأسعار فإن ارتفاع سعر الفائدة الإسمي يدفع إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي أي ارتفاع تكلفة رأس المال، وهو ما يدفع إلى تأجيل الإستهلاك أو التراجع عن الإنفاق الإستثماري[2].

ويرتكز عمل قناة سعر الفائدة على المدى الطويل باعتبار أن الأعوان الإقتصاديين سواء كانوا مستهلكين أو مستثمرين يبنون سلوكياتهم على أساس قيمة سعر الفائدة الحقيقي طويل الأجل، إذ أن سعر الفائدة الحقيقي المنخفض قصير الأجل يدفع إلى تزايد التوقعات بانخفاض سعر الفائدة الحقيقي طويل

[1] Jean Boivin et al: « How has the monetary transmission mechanism evolved over time? », NBER working paper N° 15879, 2010, p 1.
[2] Kenneth N. Kuttner and Patricia C. Mosser: « The Monetary Transmission Mechanism; some answers and further questions », Federal Reserve Bank of New York, Economic Policy Review, May 2002, p 16.

الأجل ومن ثم يؤدي إلى تزايد الإنفاق الإستهلاكي والإنفاق الإستثماري بما ينعكس بالإيجاب على النشاط الإقتصادي.

وتسمح قناة سعر الفائدة باستخدام السياسة النقدية لدعم النشاط الإقتصادي حتى في حالة اقتراب سعر الفائدة من المستوى الصفري في أوقات التراجع الإقتصادي، إذ يمكن التوسع النقدي من تزايد التوقعات بارتفاع المستوى العام للأسعار وهو ما يعني انخفاض سعر الفائدة الحقيقي حتى في حال بقاء سعر الفائدة الإسمي ثابتا عند مستوى يقترب من الصفر، وبالتالي تحفيز الإنفاق سواء كان استهلاكيا أو استثماريا[1].

الفرع الثاني: قنوات أسعار الأصول

كان الإنتقاد الذي وجهته المدرسة النقدوية للمدرسة الكينزية من حيث ارتكازها على أصل واحد فقط وهو السندات ومن ثم على سعر أصل واحد فقط وهو سعر الفائدة، عاملا رئيسيا في بروز آليات أخرى لتوضيح كيفية انتقال أثر السياسة النقدية للنشاط الإقتصادي عبر التأثير في الطلب الكلي، تبرز فيما يلي:

أ_ قنوات أسعار الأسهم

تؤثر أسعار الأسهم على أثر السياسة النقدية على الطلب الكلي في النشاط الإقتصادي من خلال[2]:

1_ قناة "Q":

أبرز "توبين" من خلال نسبة "Q" كيفية تأثير السياسة النقدية على النشاط الإقتصادي من خلال تأثيراتها على أسعار الأسهم، حيث عرف "توبين" "Q" على أنها: " النسبة ما بين القيمة السوقية للمؤسسات والشركات و تكلفة استبدال رأس المال". حيث أنه إذا ارتفعت نسبة "Q" فذلك يعني أن تكلفة القيام باستثمارات جديدة منخفضة مقارنة بالقيمة السوقية للشركات، ومن ثم يمكن للشركات طرح أسهم جديدة في السوق بأسعار مرتفعة مقارنة بتكلفة الإستثمارات التي تقوم بها، وهذا ما يعني ارتفاع الإنفاق الإستثماري باعتبار أن الشركات بإمكانها تنفيذ العديد من الإستثمارات مقابل عدد قليل من الأسهم المطروحة.

[1] Frederic S. Mishkin: « The channels of monetary transmission; Lessons for monetary policy », NBER working paper N° 5464, 1996, pp 2, 3.
[2] Ibid, pp 6, 7.

وانطلاقا من العلاقة الموجودة ما بين نسبة "Q" والإنفاق الإستثماري، وباعتبار أن التوسع في السياسة النقدية يؤدي إلى جعل الأسهم أكثر جاذبية من السندات وبالتالي ترتفع أسعارها السوقية، نجد أن التوسع في السياسة النقدية يؤدي إلى رفع أسعار الأسهم ومن ثم ارتفاع نسبة "Q" مما ينتج عنه تزايد الإنفاق الإستثماري والزيادة في حجم الناتج.

2_ قناة الثروة

يقوم هذا التفسير على أساس نموذج دورة الحياة للإستهلاك لـ"مودجيلياني" سنة 1971، حيث يشير إلى أن ثروة المستهلكين هي المفتاح الرئيسي للإنفاق الإستهلاكي الذي تعتبر الأسهم المكون الرئيسي له. وكما أشرنا إليه سابقا فإن التوسع النقدي الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم يمكن من تزايد الثروة المالية للمستهلكين وهو ما يدفعهم إلى المزيد من الإنفاق الإستهلاكي وبالتالي التأثير إيجابا على النشاط الإقتصادي.

ب_ قناة سعر الصرف

إن التدويل المتزايد للإقتصاديات العالمية أعطى لقناة سعر الصرف أهمية كبيرة في تفسير أثر السياسة النقدية على النشاط الإقتصادي، حيث أنه انطلاقا من علاقة سعر الصرف بسعر الفائدة الحقيقي، فإن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال بحثا عن توظيفات ذات ربحية أعلى، مما يؤدي إلى تراجع قيمة العملة وإعطاء تنافسية أكبر لصادرات الدولة المعنية التي يزيد الطلب عليها، وهو ما يسبب تزايدا في فائض الحساب الجاري وارتفاعا في حجم الناتج الكلي.

وتتوقف فعالية السياسة النقدية في التأثير على الطلب الكلي عبر قناة سعر الصرف على عاملين رئيسيين هما[1]:

_ حساسية سعر الصرف لتقلبات سعر الفائدة: حيث أنه كلما ارتفعت مرونة سعر الصرف لتغيرات سعر الفائدة كلما أعطى ذلك أهمية أكبر لقناة سعر الصرف في آلية عمل السياسة النقدية؛

_ درجة الإنفتاح الإقتصادي: كلما زادت أدى ذلك إلى فعالية أكبر للسياسة النقدية عبر قناة سعر الصرف.

[1] Jean Boivin et al : op-cit, p 15.

الفرع الثالث: قنوات القرض

إن عدم الإتفاق حول مدى تأثير التوسع النقدي من خلال أسعار الفائدة على أسعار الأصول المالية مع بروز ما يعرف بمشكل "عدم تماثل المعلومات"، دفع إلى بروز قنوات جديدة تأخذ مشكل عدم كمال أسواق القروض من ناحية توافر المعلومات للفاعلين فيها، حيث تبرز في هذا الصدد قناتين رئيسيتين هما[1]:

أ_ قناة الإقراض البنكي:

تقوم هذه القناة على اعتبار الدور الرئيسي للبنوك في النشاط الإقتصادي، حيث أن التوسع في السياسة النقدية يزيد من احتياطات البنوك وما تتلقاه من ودائع مصرفية مما يزيد من قدرتها على منح القروض، وهو ما يدفع إلى تزايد الطلب الإستثماري ومن ثم التأثير في الناتج الكلي.

حيث أن نجاح هذه القناة في إضفاء الفعالية على عمل السياسة النقدية مرهون بمدى ضعف قدرة طالبي القروض على طرح الأوراق المالية للحصول على التمويل في سوق رأس المال، ولهذا فإن السياسة النقدية عبر هذه القناة يكون لها تأثير كبير على الطلب الكلي للمؤسسات الصغيرة التي ترتبط بشكل أكبر بالتمويل عن طريق القروض مقارنة بالتمويل عن طريق الأوراق المالية، على عكس الشركات الكبرى التي تتميز بمصادر تمويل بديلة للتمويل بالقرض.

ب_ قناة الميزانية:

إن انخفاض صافي القيمة للشركات يعتبر عاملا رئيسيا في بروز مشكل الإختيار المعاكس والخطر الأخلاقي في أسواق القروض التي تتميز بعدم تماثل المعلومات، حيث أن انخفاض صافي القيمة يعني أن المقرضين يمتلكون أقل الضمانات فيما يخص قروضهم وهو ما يرفع الخسائر الناتجة عن الإختيار المعاكس ومن ثم تراجع الإقراض الموجه للإنفاق الإستثماري.

ومن جهة أخرى فإن الإنخفاض في صافي القيمة للشركات يزيد من مشكل الخطر الأخلاقي لأنه يعني أن الملاك في الشركات يمتلكون حصة أقل فيها، مما يعطيهم حافزا أكبر للدخول في استثمارات ذات مخاطرة عالية، مما يعزز شعور البنوك المقرضة بعدم قدرتها على استرداد قروضها نتيجة المخاطرة العالية لاستثمارات ذلك النوع من الشركات، وبالتالي فهي تعمل على الحد من القروض الممنوحة للإستثمار ومن ثم تراجع الطلب الإستثماري بما يؤثر سلبا على النشاط الإقتصادي.

[1] Frederic S. Mishkin: « The channels of monetary transmission; Lessons for monetary policy », op-cit, pp 9- 12.

وعلى هذا الأساس فإن التوسع في السياسة النقدية يمكنه التأثير في ميزانية المؤسسات من خلال أوجه عديدة:

_ يمكن أن ترفع من أسعار الأسهم في سوق رأس المال وبالتالي تزيد من صافي القيمة للشركات، الأمر الذي ينجر عنه تراجع كل من خطر الإختيار المعاكس والخطر الأخلاقي مما يؤدي إلى تزايد القروض الموجهة لتمويل الإنفاق الإستثماري ومن ثم التأثير إيجابا في النشاط الإقتصادي؛

_ يمكن أن تخفض من سعر الفائدة الذي يتسبب في تحسين التدفقات المالية للشركات ومن ثم تحسين صافي قيمتها، وهو ما يعزز من تراجع خطر الإختيار المعاكس والخطر الأخلاقي بما يؤدي إلى تزايد الإقراض لتمويل الإنفاق الإستثماري.

المبحث الثالث: فعالية سياسات جانب الطلب في تحقيق النمو الإقتصادي على المدى القصير

شهد موضوع فعالية سياسات جانب الطلب في تحقيق الإستقرار الإقتصادي العديد من التطورات في الأدبيات الإقتصادية، حيث أنه ورغم الإنتقادات التي تعرض لها هذا النوع من السياسات بعد أزمة الكساد التضخمي، إلا أن الفكر الكينزي الجديد أعاد ضبط مرتكزاته بما مكن من عودة الإهتمام بسياسات جانب الطلب كأساس في توجيه السياسة الإقتصادية.

المطلب الأول: التأثير الإيجابي لسياسات جانب الطلب

يرى الفكر الكينزي بشكل عام أن سياسات جانب الطلب على قدر كبير من الفعالية في التأثير على حجم الناتج ومن ثم تحقيق الإستقرار الإقتصادي، إذ أنه وانطلاقا من افتراض تواجد الإقتصاد في وضعية مادون التشغيل الكامل وفي ظل عجز آلية السوق عن دفع الإقتصاد لتحقيق التوازن، فإن السياسات التي تستهدف التأثير الإيجابي في الطلب الكلي تمكن من تحقيق النمو الإقتصادي بما يمكن من تجاوز الفجوة ما بين الناتج الفعلي والناتج الممكن في ظل معدلات تضخم وبطالة مستقرة ومعتدلة.

الفرع الأول: فعالية السياسة المالية

يعتبر موضوع فعالية السياسة المالية في التأثير على حجم الناتج من أهم الموضوعات التي كانت ولا زالت تحتل صدارة اهتمام الباحثين في المجال الإقتصادي. إذ يشير الواقع الإقتصادي إلى أن تطبيق سياسات جانب الطلب في النشاط الإقتصادي في الدول المتقدمة كتوجه رئيسي للسياسة الإقتصادية كان في الغالب في الفترات التي تلي الأزمات المالية والإقتصادية عموما، حيث أنه يكثر اللجوء في أوقات الأزمات الإقتصادية إلى تحفيز الطلب الكلي كخيار لاستعادة النمو الإقتصادي انطلاقا من اعتبار تأثيرها على المدى القصير، في حين أن ذلك لا يكون في الأوقات العادية لسير النشاط

الإقتصادي إلا في الدول النامية التي تعتمد على التوسع في سياساتها المالية خصوصا كخيار للسياسة الإقتصادية انطلاقا من مجموعة عوامل أهمها: النفوذ الكبير للقطاع العام في النشاط الإقتصادي، انتشار سلوك البحث عن الريع، تراجع مكانة القطاع الخاص وضعف البنية المؤسساتية وانتشار الفساد.

وقد يعتبر هذا الإهتمام بسياسات دعم جانب الطلب الكلي في فترات الأزمات الإقتصادية راجعا إلى أن قيمة مضاعف السياسة المالية في فترات التوسع الإقتصادي تقل عن قيمته في فترات التقلص الإقتصادي، حيث أبرزت دراسة "باتيني وآخرون"(2012) إلى أن قيمة المضاعف في فترات التقلص الإقتصادي تقدر بـ2.2 مقابل قيمة 0.3 في فترات التوسع الإقتصادي، في حين أن دراسة "بوم وآخرون"(2012) أشارت إلى أن قيمة المضاعف تقدر بـ1.3 و 1.7 في فترات التوسع والتقلص الإقتصادي على الترتيب[1]. وهو ما يتوافق مع ما جاءت به دراسة كل من "كريستيانو وآخرون"(2009) و"وودفورد"(2010) ودراسات حديثة أخرى من أن قيمة مضاعف الإنفاق العام تكون كبيرة عندما تكون معدلات الفائدة في مستويات قريبة من الصفر وهو ما يتحقق فقط في فترات التقلص الإقتصادي.

وتؤكد الدراسات التجريبية أن ظروف المالية العامة التي تسبق التوسع في السياسة المالية تلعب دورا رئيسيا في التعافي من الأزمات الإقتصادية على حد سواء في الإقتصاديات المتقدمة والناشئة، حيث أن الدول يمكنها اللجوء إلى السياسة المالية كخيار فعال للتعافي من الأزمة إذا كانت تتميز بحيز مالي كاف في فترة ما قبل الأزمة. كما تتوقف فعالية الأزمة في استعادة نمو النشاط الإقتصادي على الدور التكميلي الذي تلعبه السياسات الإقتصادية الكلية وخصوصا السياسة النقدية إضافة إلى مكونات السياسة المالية التوسعية باعتبار أن مضاعف الإنفاق يختلف عن مضاعف الضرائب. وتختلف تقديرات قيمة المضاعف أساسا نتيجة اختلاف الإفتراضات التي تقوم عليها نماذج الإقتصاد الكلي المستخدمة في دراسة التقدير، إذ أنه في حين أن النماذج ذات الخلفية الكينزية التقليدية ترتكز على التوقعات ذات النظرة الخلفية أو ما يعرف بالتوقعات التكييفية، فإن أغلبية النماذج الحديثة تتضمن قيود الميزانية الزمنية والتوقعات العقلانية في بنائها، مما يعزز من اختلاف تقديرات قيمة المضاعف.

[1] للمزيد من التفصيل أنظر:

Nicoletta Batini et al : « successful austerity in the United States, Europe and Japan », IMF working paper N° 190, 2012.

Anja Baum and Gerrit B. Koester : « The impact of fiscal policy over the business cycle : evidence from a threshold VAR analysis », Deutsche Bundesbank discussion paper N° 03, 2011.

أ_ فعالية سياسة الإنفاق العام

حاز الإنفاق العام على الإهتمام الأكبر في دراسات الباحثين لموضوع فعالية السياسة المالية في التأثير على دعم النمو الإقتصادي، نظرا إلى كونه أهم أدوات السياسة المالية استخداما لتحفيز الطلب الكلي مقارنة بالسياسة الضريبية.

ويتعلق تزايد الإهتمام بسياسة الإنفاق العام في فترات التقلص الإقتصادي بارتفاع قيمة مضاعف الإنفاق العام حسب ما تبرزه النماذج الكينزية ونماذج "التوازن العام الديناميكي العشوائي" (DSGE) نتيجة ما يتميز به الإقتصاد خلال هذه الفترة من ميلان كبير لمنحنى العرض الكلي نحو الأسفل (مستو) نتيجة وجود موارد عاطلة غير مشغلة، عكس فترات التوسع الإقتصادي التي يكون فيها منحى العرض الكلي منحدرا تصاعديا بشكل حاد نتيجة وجود الإقتصاد على مقربة من حالة التشغيل الكامل. وهذا ما دفع عديد الدراسات كدراسة "كريستيانو وآخرون"(2009) ودراسة "وودفورد"(2011) إلى التأكيد على أن فعالية سياسة الإنفاق العام تبرز أكثر فأكثر في حالات اقتراب سعر الفائدة من المستوى الصفري، بما يؤدي إلى عدم وجود أثر الإزاحة للإستهلاك وللإستثمار ومن ثم ارتفاع قيمة المضاعف بشكل كبير أين يمكن أن تصل إلى مستوى ما بين 3 و 5، لكن نماذج الدورات الإقتصادية الحديثة تبرز أن الإرتفاع في الإنفاق العام يؤدي إلى إزاحة الإستهلاك الخاص في فترات التوسع أو التقلص الإقتصادي على حد سواء، مما يعني انخفاض قيمة المضاعف إلى مستوى يقارب 0.5[1].

1_مضاعف الإنفاق في الدول المتقدمة

سمحت العديد من الدراسات المرتكزة على نماذج الإقتصاد الكلي المختلفة في الوصول لتقديرات قيمة مضاعف السياسة المالية لتوضيح مدى فعاليتها في تحفيز النشاط الإقتصادي، حيث توصلت غالبية الدراسات التي تناولت الإقتصاديات المتقدمة إلى أن قيمة المضاعف على المدى القصير تكون موجبة ضمن مجال واسع ما بين 0,3 و 3,1، حيث يكون مضاعف الإنفاق في مجال ما بين 0,6 و 1,4، ومضاعف الضرائب غالبا في مجال ما بين 0,3 و 0,8. وبمقارنة مضاعف الإنفاق في دول مجموعة السبعة، تم التوصل إلى أن قيمته ترتفع في اليابان مقارنة بالولايات المتحدة وأوروبا، إذ أوضحت دراسة "داسجارد و آخرون" (2001) سبب ذلك إلى ارتفاع حساسية الإستثمار على المدى القصير للتغيرات في حجم الناتج في اليابان مقارنة ببقية الدول[2].

[1] Alan J. Auerbach and Yuriy Gorodnichenko : « Measuring the Output Responses to Fiscal Policy », NBER Working Paper N° 16311, 2010, pp 1-10.
[2] Richard hemming et al : op-cit, p 13

وتؤكد معظم نماذج الإقتصاد الكلي على ارتفاع مضاعف الإنفاق على المدى القصير مقارنة بمضاعف الضرائب في الإقتصاد الأمريكي والياباني والألماني، حيث أشار صندوق النقد الدولي (1996) إلى تقدير مضاعف الإنفاق على المدى القصير في أمريكا عند مستوى 1.1 مقارنة بمستوى 0.7 بالنسبة لمضاعف الضرائب. وعلى العكس من ذلك فإن قيمة المضاعف على المدى الطويل تنخفض مقارنة بقيمته على المدى القصير وذلك نتيجة التداعيات السلبية لأثر الإزاحة، حيث توصلت في هذا الصدد العديد من النماذج إلى تقدير قيم سلبية تخص قيمة المضاعف على المدى الطويل.

وفي دراسة "إلزتزكي وآخرون"(2010) التي شملت 45 دولة منها 20 دولة صناعية خلال الفترة 1960- 2007، قدر مضاعف الأثر بـ 0.24 مع وجود إستجابة الناتج للتغير في الإنفاق الإستهلاكي موجبة طوال فترة 24 ربعا، في حين قدر المضاعف التراكمي عند مستوى 1.04[1].

الشكل(2.2): مضاعف الإنفاق في الدول المتقدمة

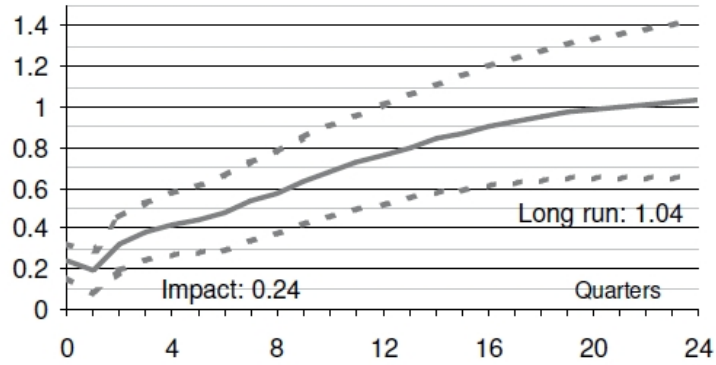

Source: Ethan Ilzetzki et al: « How big are fiscal multipliers », center for economic policy research, policy insight N° 39, p1.

ومن جهة نماذج التوازن العام المعايرة (calibrated general equilibrium models) فإن حجم الناتج يتأثر إيجابا بالزيادة في الإنفاق العام، مفسرة ذلك على أن تلك الزيادة تتسبب في تراجع الثروة التي تخفض من الإستهلاك بما يدفع إلى الزيادة في عدد ساعات العمل وبالتالي انخفاض مستوى الأجر الحقيقي بما يعني ارتفاعا في مستوى الناتج الحدي لرأس المال. حيث أن ذلك على المدى الطويل يعني ازدياد حجم التراكم في مخزون رأس المال، في حين أنه على المدى القصير يعني ارتفاعا في حجم الإستثمار والناتج كما يشير بذلك مبدأ المعجل، ومن ثم فقيمة المضاعف تتراوح ما بين 0.3 و 1.2 تبعا لقيمة مرونة عرض العمل ومدى ثبات الإرتفاع في الإنفاق العام. وعلى عكس دراسات سابقة كدراسة "روبرت بارو"(1981) فإن نماذج التوازن العام أبرزت أن التغير الدائم في الإنفاق الإستهلاكي له آثار جد كبيرة على حجم الناتج مقارنة بالتغير المؤقت، وذلك بسبب أن التغير الدائم في الإنفاق يرفع من

[1] Ethan Ilzetzki et al: « How big are fiscal multipliers », center for economic policy research, policy insight N° 39, 2009, p1.

مستوى مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة مما يتسبب في ارتفاع كبير في حجم الإستثمار حتى على المدى القصير، مقارنة بالتغير المؤقت الذي يتميز باستجابة أقل في حجم الناتج[1].

1_1_أثر الإزاحة في الدول المتقدمة

إن وجود أثر إزاحة لنشاط القطاع الخاص بسبب التوسع في السياسة المالية يرتبط أساسا بمدى تأثير ذلك التوسع على سلوك معدلات الفائدة الحقيقية التي تعكس بدورها مرونة الطلب على النقود للتغيرات في الفائدة والدخل. إذ أوضح "غولدفيلد وسيشل"(1990) أن مرونة الطلب على النقود للتغيرات في الفائدة في الدول المتقدمة سالبة ومنخفضة عند المجال ما بين 0,2-% و 0,5-% على المدى القصير وبثلاثة أضعاف أكبر على المدى الطويل، في حين أن مرونة الطلب على النقود للتغيرات في الدخل كانت موجبة ومرتفعة عند المجال ما بين 0,1% و 0,2% على المدى القصير و 1 على المدى الطويل. وهذا ما يشير إلى أن ارتفاع حساسية معدلات الفائدة للتغيرات في السياسة المالية من جهة وارتباط الإستثمار بمعدلات الفائدة من جهة أخرى، سوف ينتج عنه بروز أثر الإزاحة وبشكل مؤثر جدا.

وفي هذا الصدد فإن هنالك عديد الإختلافات بين الدراسات حول أثر السياسة المالية على سلوك معدلات الفائدة، إذ في حين أن دراسة "بلانشارد وسامرز"(1984) أشارت إلى أن الإرتفاع في معدلات الفائدة في الإقتصاد الأمريكي في بداية السبعينات يعود إلى الإرتفاع الكبير في عوائد سوق الأسهم، أشارت دراسة "بارو"(1992) إلى وجود أثر كبير على المدى القصير للدين الحكومي في الإقتصاد الأمريكي الذي يؤدي الإرتفاع فيه بنسبة 1% إلى ارتفاع معدل الفائدة بـ12 نقطة أساس. ونفس الأمر لوحظ عند التوسع لدراسة أثر السياسات المالية في مختلف الإقتصاديات على سلوك معدل الفائدة الدولي، أين توصلت عديد الدراسات كدراسة "تانزي و لوتز"(1993)، دراسة "فورد و لاكستون"(1995) ودراسة "هيلبلينغ و ويسكون"(1995)، إلى وجود تأثير لارتفاع الدين الحكومي على معدل الفائدة الدولي بنسب تجاوزت 15 نقطة أساس على الأقل.

وعلى الرغم من وجود تأثير للسياسة المالية على سلوك معدلات الفائدة باتجاه الإرتفاع، إلا أن أثر الإزاحة لا يمكن أن يبرز إلا إذا كان الإستثمار يرتبط بشكل حساس بتغيرات سعر الفائدة. وهنا تشير الدلائل التجريبية إلى ضعف ارتباط الإستثمار بمعدل الفائدة كما جاء في دراسة "شيرينكو"(1993) التي أبرزت أن الإستثمار يتحدد بسلوك الناتج ومتغيرات كمية أخرى أكثر من تأثره بتكلفة رأس المال. وهو ما أكدته دراسات كل من "كلارك"(1979) و"بلانشارد"(1986) بضعف الدلائل على ارتباط الطلب

[1] Richard hemming et al : op-cit, pp 12-18

الإستثماري بتكلفة رأس المال في الإقتصاد الأمريكي، ودراسة "فورد و بوري"(1990) بكون حساسية الإستثمار لتغيرات معدلات الفائدة غير مؤثرة في غالبية دول منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي[1].

1_2_ فرضية التكافؤ لريكاردو في الدول المتقدمة

تشير الإختبارات غير المباشرة لفرضية التكافؤ لريكاردو من خلال البحث عن مدى ثبوت مختلف الإفتراضات التي تشير إلى صحتها تجريبيا، إلى عدم صحة هذه الفرضية بالمطلق في مقابل ما يثبته سلوك الإستهلاك الخاص من ثبوتها بشكل جزئي، في حين أن الإختبارات المباشرة لمدى صحة هذه الفرضية توصلت إلى نتائج متباينة لم تمكن من الوصول إلى استنتاج واضح حول صحة واقع فرضية التكافؤ وحجم تأثيرها السلبي على فعالية السياسة المالية، بسبب أن عملية تقدير النتائج جد حساسة للجانب المنهجي والقياسي للعملية.

وفي هذا الصدد أشارت عديد الدراسات القطرية إلى عدم صحة فرضية التكافؤ كدراسة "ماسون وآخرون"(1995) التي شملت 21 دولة متقدمة وأكدت على أن العجز المالي يدعم الإستهلاك الخاص، وهو ما أكدته دراسة "جيافازي و آخرون"(2000) التي شملت 18 دولة من دول منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي، لكن دراسات أخرى أكدت على صحة هذه الفرضية مثل ما أكدته دراسة "إيفانز"(1991) لـ19 دولة شملتها الدراسة ثبت صحة الفرضية في 18 دولة منها، وهو نفس الأمر مع الدراسة القطرية لـ "كالن و ثيمان"(1997) لـ21 دولة، أين أبرزت كيف أن الإدخار الخاص يستجيب بشكل كبير للتغير في الإدخار العام.

ومن هذا المنطلق وكما أبرزه "ليديرمان وبليجر"(1988)، فإنه حتى في ظل اقتصاد يتميز بافتراضات فرضية التكافؤ لريكاردو وأساساها التوقعات العقلانية، فإن تأثير سياسة التمويل بالدين عن طريق خفض الضرائب يرتبط أساسا بالإشارة التي تبعثها هذه السياسة حول مستقبل الإنفاق الحكومي والضرائب في الدولة المعنية[2]، حيث أن اختلاف دلالة هذه الإشارة من اقتصاد لآخر ومن فترة زمنية لأخرى هو ما يفسر الإختلاف في مدى صحة أو عدم صحة فرضية التكافؤ لريكاردو.

[1] Ibid, pp 26-28.
[2] Idem, pp 29,30.

2_ مضاعف الإنفاق في الدول النامية

تصعب تقديرات المضاعف في الدول النامية على عكس الدول المتقدمة نتيجة غياب البيانات المتعلقة بالميل الحدي للإستهلاك والإستيراد من جهة، وعدم دقة البيانات المتعلقة بالإنفاق والضرائب من جهة أخرى. كما أنه لا توجد دلائل قوية على وجود أثر للسياسة المالية في المدى القصير على النشاط الإقتصادي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.

ففي دراسة لـ"هاك و مونتييل" (1991) ارتكزت على نموذج "منديل-فليمينغ" لاقتصاد صغير مفتوح ديناميكي وشملت 31 دولة نامية، توصلت إلى أن ارتفاع الإنفاق العام في شكل زيادة في المشتريات الحكومية للسلع المحلية على المدى القصير والمتوسط يكون انكماشيا في حين أنه لا توجد آثار على المدى الطويل. حيث يكون مسار النمو محددا بسلوك معدلات الفائدة الحقيقية التي تتسبب في إزاحة حجم الناتج.

وعلى صعيد آخر أوضح "قنديل"(1991) أن مضاعف الإنفاق في الدول النامية يرتفع مقارنة بالدول المتقدمة، ففي دراسته التي شملت 21 دولة نامية و18 دولة متقدمة أبرز أن الدول النامية تتميز بارتفاع قيم كل من الميل الحدي للإستهلاك والميل الحدي للإستثمار من جهة وانخفاض في مرونة سعر الفائدة للتغيرات في الطلب على النقود من جهة أخرى، في حين أنه لا يوجد فرق من حيث مرونة الدخل للطلب على النقود. ووفقا لذلك أبرز "أويو و آخرون"(1995) أن السياسة النقدية هي أكثر فعالية في تحفيز الطلب الكلي والتأثير على حجم الناتج مقارنة بالسياسة المالية في دراستهم لـ 8 دول آسيوية.

أما دراسة "إلزتزكي وآخرون"(2010) التي شملت 45 دولة منها 25 دولة نامية خلال الفترة 1960- 2007، فقد أوضحت أن مضاعف الأثر في الدول النامية تلامس قيمته الصفر عند مستوى 0،04، حيث أن إستجابة الناتج للتغير في الإنفاق الإستهلاكي في الدول النامية تتميز بعدم الثبات والإستمرارية وتصل للمستوى الصفري بعد 10 أرباع السنة، في حين أن المضاعف التراكمي قدرت قيمته بـ 0،79[1].

[1] Ethan Ilzetzki et al: op-cit, p1.

الشكل(3.2): مضاعف الإنفاق في الدول النامية

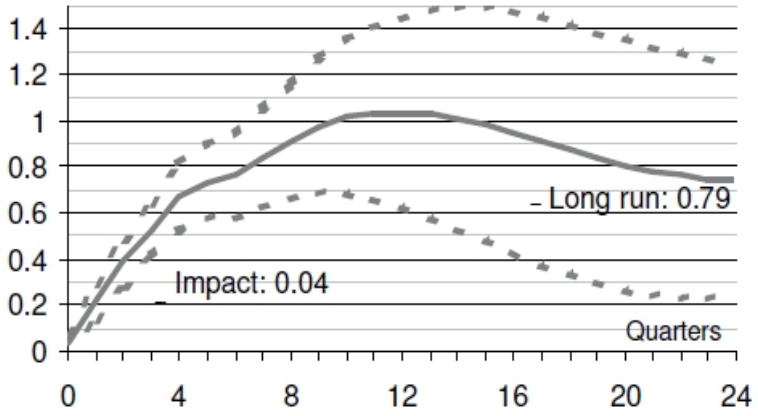

Source: Ethan Ilzetzki et al: op-cit, p1.

2_1_ أثر الإزاحة في الدول النامية:

أبرز "بليجر و خان"(1984) على أن العائق الرئيسي للإستثمار في الدول النامية هو حجم التمويل وليس تكلفته، إذ تشير الدلائل التجريبية على العموم على أن مرونة الإستثمار مع التغيرات في سعر الفائدة سالبة في مستويات منخفضة بما يشير إلى أن أثر الإزاحة الناتج عن تغيرات سعر الفائدة يكون منخفضا. حيث أبرز "راما" (1993) من خلال 31 دراسة تجريبية لمحددات الإستثمار في الدول النامية، أنه في الدول التي تقاس فيها تكلفة رأس المال بشكل دقيق فإن المعامل يكون ذا قيمة سلبية غير مؤثرة. وقد سارت على ذلك النهج دراسة "إيستيرلي و آخرون"(1994) التي شملت 10 دول نامية في فترة الثمانينات وأكدت على أن سعر الفائدة يؤثر بشكل ضعيف على الإستثمار. وعلى الرغم من وجود عديد الدلائل على ارتفاع مضاعف الإنفاق في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، إلا أن "قنديل"(1991) أبرز على وجود تأثير سلبي كبير لمعدلات الفائدة على الإستثمار في بعض الدول النامية[1].

2_2_ فرضية التكافؤ لريكاردو في الدول النامية

إن الشروط الضرورية لتحقق فرضية التكافؤ لريكاردو تكاد لا تبرز بشكل واضح كما هو الحال في الدول المتقدمة، والسبب في ذلك كما أبرزه "أقينور و مونتيل"(1996) هو عدم تطور الأسواق المالية في الدول النامية ومعاناة المستهلكين من عدم يقين واضح بخصوص الضرائب، إضافة إلى أن جوهر هذه الفرضية يبرز أساسا في فترات الأزمات أكثر من بروزه في حالات السير العادي للدورات الإقتصادية.

[1] Richard hemming et al : op-cit, p 34.

وقد أكد "هاك ومونتيل"(1989) في دراستهما لدالة الإستهلاك في 16 دولة نامية أن نسبة كبيرة من المستهلكين يعانون من قيودا في السيولة بما نسبته 40% كمتوسط بين الدول النامية على عكس الدول المتقدمة التي تسجل نسبة تتراوح بين 10% و 30% وهو ما يدحض صحة فرضية التكافؤ لريكاردو في 14 دولة من أصل 16 شملتها الدراسة. وعلى الرغم من اختلاف الدول النامية عن الدول المتقدمة من حيث درجة تطور الأسواق المالية فيها، إلا أن وجود تفاوت على مستواها في حد ذاتها من حيث تطور أسواقها المالية من جهة واختلاف الظروف الإقتصادية من جهة أخرى يعزز من إمكانية تلاشي قيد السيولة ومن ثم وجود بعض الدلائل على نوع من التأثير الجزئي لفرضية ريكاردو، حيث أكدت ذلك دراسة "قوربو وآخرون"(1991) التي أبرزت أن ارتفاعا مؤقتا في الإدخار العام من خلال خفض الإنفاق العام يؤدي إلى الإنخفاض في الإدخار الخاص بنسبة تتراوح مابين 16% إلى 50%، في حين أن ارتفاعا في الإدخار العام من خلال رفع الضرائب يؤدي إلى انخفاض الإدخار الخاص بنسبة تتراوح مابين 48% إلى 65%.[1]

ب_ فعالية السياسة الضريبية

إن مناقشة فعالية السياسة الضريبية كنوع من سياسات جانب الطلب يعني دراسة تأثيرها في النشاط الإقتصادي على أنها آلية لإعادة توزيع الدخل تؤثر على الطلب الكلي من خلال تأثيرها على حجم الدخل المتاح. وعلى الرغم من الإهتمام الكبير بفعالية السياسة المالية في التأثير على نمو النشاط الإقتصادي، إلا أن اهتمام الدراسات والأبحاث بتقييم فعالية السياسة الضريبية كأداة للتحفيز الإقتصادي من خلال قيمة المضاعف لم يكن القدر الكافي الذي كان عليه الحال مع سياسة الإنفاق العام، نتيجة ما يعكسه الواقع الإقتصادي من تركيز الدول والحكومات على التوسع في الإنفاق العام بدل خفض الضرائب في تحفيز الطلب الكلي ومن ثم التأثير إيجابا على نمو النشاط الإقتصادي.

وتتميز السياسة الضريبية بميزة أنها تستهدف مباشرة طلب القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي. وعليه فإن فالرغبة في خفض الإنفاق الكلي من خلال الحد من الإنفاق العام قد يقابله من جهة أخرى عدم انخفاض طلب القطاع الخاص، وبالتالي في حال رفع الضرائب فإن ذلك ينعكس مباشرة على طلب القطاع الخاص الذي ينخفض، في حين أن الرغبة في زيادة الطلب الكلي عن طريق خفض الضرائب تتميز بكونها تحول الموارد إلى القطاع الخاص الذي يتميز بالكفاءة في استخدامها عكس القطاع العام الذي يتميز بعدم الكفاءة.

[1] Ibid, pp 34,35.

ومن جهة أخرى فإن تأثير السياسة الضريبية على الطلب الكلي من خلال الدخل المتاح يعتبر أمرا سلبيا للسياسة الضريبية كون الدخل المتاح لا ينفق بالكامل بل أن جزءا منه يوجه للإدخار، ومن ثم فإن تلك الزيادة في الدخل المتاح عن طريق خفض الضرائب لا توجه كلية لتضاف إلى إجمالي الطلب الكلي الجاري في النشاط الإقتصادي، عكس سياسة الإنفاق العام التي يوجه فيها الإنفاق الأولي كلية ليضاف إلى الطلب الكلي الجاري، وهذا ما يخلق الفارق ما بين تأثير السياسة الضريبية وتأثير سياسة الإنفاق العام على الطلب الكلي ومن ثم على تغيرات حجم الناتج الكلي.

وتشير نماذج الإقتصاد الكلي القياسية إلى أن قيمة مضاعف الضرائب تتراوح غالبا ما بين 0.3 و 0.8، حيث تكون قيمته على المدى القصير أقل مقارنة بمضاعف الإنفاق العام كما تشير بذلك دراسة صندوق النقد الدولي (a1996) التي قدرتها على مستوى الإقتصاد الأمريكي بـ0.7 مقارنة بـ1.1 بالنسبة لمضاعف الإنفاق، في حين أبرزت دراسة "دالسجارد و آخرون"(2001) أن انخفاضا في معدل الضريبة على الدخل الفردي بـ1% من الدخل الفردي يؤدي في الإقصاد الأمريكي إلى ارتفاع حجم الناتج على المدى القصير 0.6% وعلى المدى الطويل بـ0.3%، في الإقتصاد الياباني بـ0.4% على المدى القصير والطويل، وفي الإقتصاد الألماني بـ0.5% على المدى القصير و0.3% على المدى الطويل[1].

أما دراسة "بلانشار وبيروتي"(2002) فقد جاءت لتبرز كيف أن التغيرات في معدلات الضرائب تؤدي إلى إحداث أثر إزاحة في الإستثمار وعلى وجه الخصوص في الإستهلاك الخاص، إذ أوضحت أن الإرتفاع في الضرائب بـ1 دولار يؤدي إلى تراجع حجم الإستهلاك الخاص عند الصدمة بشكل طفيف ثم يتراجع على أكثر تقدير بـ0.35 دولار بعد فترة 5 أرباع السنة، في حين أن الإستثمار يتراجع عند الصدمة بـ0.36 دولار ثم يتجه للإرتفاع بعد فترة سنتين[2].

ومن جانب آخر أشار "دوتسي"(1994) إلى أن تأثير السياسة الضريبية على نمو حجم الناتج مرتبط أساسا بتفاصيل هذه السياسة، حيث أن تأثير الإنخفاض في الضرائب على رأس المال يساهم بالإيجاب على نمو حجم الناتج على عكس خفض الضرائب على الدخل الذي يتسبب في تراجعه على المدى القصير. في حين أكد "لودفيجسون"(1996) أن تأثير خفض الضرائب يرتبط أساسا بمرونة عرض العمل ودرجة الثبات في صدمات الدين الموجبة، حيث أنه مع ارتفاع مرونة مدخلات عنصر العمل فإن خفض معدل الضريبة يكون له أثر إيجابي على نمو حجم الناتج، يتأثر سلبيا إذا ما ارتفعت درجة ثبات

[1] Richard hemming et al : op-cit, pp 13, 14.
[2] Olivier Blanchard and Roberto Perotti : « An empirical characterization of the dynamic effects of changes in government spending and taxes on output », the quarterly journal of economics, Vol 11, Issue 4, november 2002, p 1361.

صدمة التغير في معدلات الضرائب[1]، التي تعطي إشارة مستقبلية على أن المستقبل سوف يتبع بارتفاع كبير ومستمر في الضرائب لتمويل العجز.

وعلى عكس دراسات سابقة تؤكد على أفضلية سياسة الإنفاق العام مقارنة بالسياسة الضريبية في تحفيز النشاط الإقتصادي، إلا أن دراسة "أليسينيا و أردانيا"(2009) التي شملت 21 دولة من دول منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي خلال الفترة 1970-2007 أكدت على أن السياسة الضريبية لها تأثير توسعي إيجابي على تحفيز النشاط الإقتصادي أكبر مقارنة بسياسة الإنفاق، وهو ما أشارت إليه دراسة "رومر و رومر"(2007) التي ركزت على تأثير الإرتفاع في معدلات الضرائب _بسبب عوامل غير مرتبطة بالتأثير في معدل النمو الإقتصادي_ بـ1% يساهم في تراجع نمو النشاط الإقتصادي بما قيمته 3% تقريبا[2]، رغم أن ذلك من جهة قد لا يعني أن قيمة المضاعف ستكون هي نفسها في حال خفض معدل الضرائب. ومن جهة أخرى فإن قيمة المضاعف في هذه الحالة التي يتغير فيها معدل الضرائب قد تختلف عن قيمته في حالة ما إذا كان تغير معدل الضرائب مرتبطا بالأساس بالرغبة في التأثير على معدلات النمو الإقتصادي، حيث أن هذه الحالة قد ينتج عنها زيادة في قيمة الإدخار الخاص ومن ثم التأثير سلبا على تحفيز الطلب الكلي.

الفرع الثاني: فعالية السياسة النقدية

على الرغم من تركيز اهتمام الباحثين وصناع القرار على السياسة المالية كأهم أشكال سياسات جانب الطلب تحفيزا للنشاط الإقتصادي، إلا أن الإهتمام بالسياسة النقدية كسياسة تحفيز لم يكن على الهامش خصوصا في ظل تعاظم أهمية دور البنوك المركزية والبنوك التجارية في الحياة الإقتصادية. إذ تزايد بالخصوص بعد الأزمة المالية العالمية لـ2008 بعد بروز الفترة التي تلتها على أنها فترة لتطبيق السياسة النقدية كسياسة فعالة لتحفيز النشاط الإقتصادي أكثر منها فترة لتطبيق السياسة المالية، وذلك نتيجة تدهور أوضاع المالية العامة في عديد الدول بعدما سجلته من تراكمات كبيرة في الدين العام وارتفاع معدلات عجز الميزانية لمستويات كان من غير الممكن أن تسمح بالتوسع بالشكل المطلوب في السياسة المالية.

[1] Richard hemming et al : op-cit, p 18.
[2] Alberto Alesina and Silvia Ardagna: « Large changes in fiscal policy: taxes versus spending », NBER working paper N° 15438, 2009, pp 4, 5.

وقد شهدت فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية لـ2008 توجه عديد البنوك المركزية في الدول المتقدمة التي كانت أكثر الدول تضررا من الأزمة مقارنة بالدول النامية، إلى تطبيق سياسات نقدية غير تقليدية (سياسة التيسير الكمي) لتحفيز اقتصادياتها المتراجعة، حيث لم تعد السياسة النقدية التقليدية فعالة في تحفيز النشاط الإقتصادي خصوصا بعد وصول معدلات الفائدة لمستويات قريبة من الصفر.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول استخداما للسياسة النقدية غير التقليدية لتحفيز اقتصادها بعد الأزمة المالية العالمية نتيجة التداعيات السلبية التي لحقت بالإقتصاد الأمريكي، وتجلى ذلك من خلال إقرار 3 موجات من التيسير الكمي بداية من سنة 2009 ونهاية بسنة 2014 أدت إلى رفع أصول الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى ما قيمته 4.4 تريليون دولار نهاية جوان 2014، حيث تعددت الآراء حول مدى فعاليتها في تحفيز الطلب الكلي وإنعاش النشاط الإقتصادي خصوصا في ظل اختلاف طرق وأدوات القياس. إذ أشارت الأصوات الداعمة لسياسة التيسير الكمي أنها سمحت بخفض تكاليف الإقتراض لمؤسسات الأعمال من جهة والعائلات فيما تعلق بالقروض العقارية من جهة أخرى، وهو ما أدى حسب "مارتين فيلديشتاين" إلى زيادة الطلب الكلي خصوصا الطلب الإستهلاكي الذي ساهم بشكل رئيسي في انتعاش معدل النمو الإقتصادي، كما كانت قد ساهمت هذه السياسة وخصوصا الموجة الثانية منها نهاية سنة 2010 في تحسن في مؤشرات البورصة الرئيسية التي كانت دافعا أساسيا في تزايد ثروة الأفراد والعائلات التي نتج عنها تناقص الإدخار الشخصي الذي يفسر تلك الزيادة في الطلب الإستهلاكي[1].

وقد جاءت دراسة "قانيون و آخرون"(2011) لتؤكد على أن مشتريات الإحتياطي الفيديرالي الأمريكي من الأصول المالية ما بين ديسمبر 2008 ومارس 2010 كان لها آثار طويلة المدى على أسعار الفائدة المتعلقة بسندات الخزينة، السندات المدعومة بالرهن العقاري وسندات الشركات. حيث تم تقدير أن تلك السياسة النقدية التوسعية ساهمت في تراجع الفائدة على سندات الخزينة لـ10 سنوات بما يتراوح ما بين 30 إلى 100 نقطة أساس[2]، وهو ما يعتبر عاملا رئيسيا في الدفع نحو زيادة الإنفاق الكلي وزيادة الناتج الكلي التي تحققت خلال فترة تطبيق هذه السياسة كما أشار بذلك "فيلديشتاين". وفي نفس السياق أبرزت دراسة "جامباكورتا و آخرون"(2012) التي شملت 8 دول متقدمة للفترة ما بين جانفي 2008 وجوان 2011، أن السياسة النقدية غير التقليدية ساهمت في ارتفاع مؤقت كبير في حجم الناتج كان مصحوبا بارتفاع أقل في المستوى العام للأسعار، حيث وصل الإرتفاع المؤقت في حجم الناتج إلى

[1] Martin Feldstein : « Quantitative Easing and America's Economic Rebound », on : http://www.project-syndicate.org/commentary/quantitative-easing-and-america-s-economic-rebound/arabic, consulted on : 12/12/2014.
[2] Michael Joyce et al: « quantitative easing and unconventional monetary policy- an introduction », the economic journal, 122, november 2012, p 283.

ذروته بعد مرور فترة 6 أشهر. وبالمقارنة مع السياسة النقدية التقليدية، فإن السياسة النقدية غير التقليدية تبرز أكثر فعالية نتيجة ما يمثله الإرتفاع المؤقت في حجم الناتج من 3 أضعاف الإرتفاع في المستوى العام للأسعار مقارنة بالسياسة النقدية التقليدية التي تؤدي لارتفاع مؤقت في حجم الناتج يعادل 1.5 الإرتفاع في المستوى العام للأسعار[1].

ورغم عدم وضوح النتائج والتقديرات بخصوص فعالية سياسة التيسير الكمي في تحفيز النشاط الإقتصادي، إلا أن هنالك عديد الدلائل التي تشير إلى أن تطبيق هذه السياسة في الإقتصاد الأمريكي والياباني والإنجليزي والأوروبي كان له نتائج إيجابية على الرغم من تباينها بين الإقتصاديات المعنية. إذ أشار "روجرز وأخرون"(2014) أن تطبيق هذه السياسة سمح على مستوى الإقتصاد الأمريكي والأوروبي والياباني بانخفاض تكاليف الإقتراض للمؤسسات متمثلة في معدل الفائدة على سنداتها، في حين أنها أدت لارتفاع أسعار الأسهم المحلية في الإقتصاد الأمريكي والأوروبي دون أن يتحقق ذلك في الإقتصاد الإنجليزي والياباني. أما فيما تعلق بالتأثير على سعر صرف العملة المحلية فقد أوضحت الدراسة أن السياسة النقدية التوسعية للفيديرالي الأمريكي والمركزي الإنجليزي والياباني أدت لانخفاض مؤثر في قيم العملات المحلية على عكس اليورو الذي ساهمت السياسة النقدية التوسعية للمركزي الأوروبي في ارتفاع قيمته نتيجة ما مثله ذلك القرار من تعزيز للإستقرار المالي والثقة في بقاء الإتحاد النقدي الأوروبي[2].

[1] Leonardo gambacorta et al: « The effectiveness of unconventional monetary policy at the zero lower bound: A cross-country analysis », Bank for International Settlements, working paper N° 384, 2012, pp 12, 13.

[2] للمزيد حول تفاصيل السياسة النقدية التوسعية غير التقليدية المطبقة في الإقتصاديات الأربعة وآثارها، أنظر:

John H. Rogers et al: « Evaluating asset-market effects of unconventional monetary policy: A cross-country comparison », board of governors of the federal reserve system, international finance discussion paper N° 1101, 2014.

المطلب الثاني: التأثير السلبي لسياسات جانب الطلب

كانت ولا زالت سياسات جانب الطلب تواجه العديد من الإنتقادات التي تشير إلى عدم فعاليتها في التأثير الإيجابي على النشاط الإقتصادي، حيث ارتكزت هذه الإنتقادات على ما يلي:

الفرع الأول: فرضية التكافؤ لريكاردو وحيادية السياسة المالية

يشير التحليل الكينزي في تبيان مدى فعالية سياسات جانب الطلب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم في حجم الناتج إلى فكرة أن الإستهلاك هو دالة في الدخل الجاري، لكن هذه الفكرة جرى انتقادها من طرف عديد الإقتصاديين سواء "فريدمان" في نظرية الدخل الدائم أو "مودجيلاني" في نظرية دورة الحياة، وكيف أنه يجب الأخذ بعين الإعتبار لأهمية التطورات المستقبلية لحجم الدخل في بناء توقعات الأعوان الإقتصاديين بشكل يسمح بدراسة حقيقية لاستجابة النشاط الإقتصادي لتغيرات السياسة المالية.

و في هذا الصدد عمل عديد الإقتصاديين في العصر الحديث كـ"روبرت بارو" سنة 1974، "تانر" سنة 1979 و"كوشين" سنة 1974 وغيرهم على إحياء فرضية كان قد جاء بها من قبل "دافيد ريكاردو" في كتابه "مقال حول نظام التمويل" سنة 1820 والتي تتمحور حول التكافؤ بين العجز الحكومي الذي يسببه الزيادة في الإنفاق العام والضريبة، حيث أن ذلك يدفع إلى عدم وجود أي أثر للتوسع في الإنفاق العام الذي يسبب العجز الحكومي على الطلب الكلي[1]، وهو ما يبرز لنا ما يسمى بحيادية السياسة المالية.

تشير فرضية التكافؤ إلى "حيادية السياسة المالية" من خلال تأكيدها على أن أي زيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة العجز الحكومي تدفع بالمستهلكين إلى الحد من الإستهلاك، لأنه وانطلاقا من أن الإستهلاك هو دالة في الدخل الدائم للمستهلك فإن توقع المستهلكين بأنه سوف يكون هنالك ارتفاع مكافئ للضرائب مستقبلا قصد تغطية هذا الدين الحكومي سوف يؤدي إلى انخفاض الدخل الدائم الزماني مما يدفعهم للحد من الإستهلاك قصد الإحتياط للمستقبل الذي ترتفع فيه الضرائب. وعليه فإن الإنخفاض في الإستهلاك الخاص (أثر الزيادة في الضريبة) سيكافئ بالزيادة في الإنفاق العام (أثر الزيادة في الدين) ومن ثم فإن حجم الطلب الكلي لن يتغير وبالتالي لا وجود لتأثير السياسة المالية في النشاط الإقتصادي.

[1] Martin Feldstein: « government deficits and aggregate demand », NBER working paper N° 435, 1980, p 2.

ينقسم المستهلكون حسب هذه النظرية إلى نوعين[1]:

_**المستهلكون حسب مفهوم ريكاردو:** وهم المستهلكون الذين يقومون باستثمار جزء من دخولهم في الأصول المتداولة في السوق المالي قصد تعظيم ثرواتهم، وهم بذلك يتوجهون إلى التخفيف من الإستهلاك وتفضيل تراكم رأس المال المادي، والسبب هو أن ذلك يمثل تخوفا من الظروف المستقبلية الطارئة.

_**المستهلكون على عكس مفهوم ريكاردو:** وهم المستهلكون الذين لا يدخلون السوق المالي للإستثمار، وإنما يعملون فقط على استهلاك دخولهم المتاحة.

و الواقع يقول أن معظم المستهلكين هم حسب مفهوم ريكاردو، أما المستهلكين على عكس مفهوم ريكاردو فيشكلون نسبة قليلة من مجموع المستهلكين إلا في الدول النامية أين تقل درجة تطور الأسواق المالية، وهذا ما يشكل تهديدا لفعالية سياسة جانب الطلب الكلي لأن أي ارتفاع في الإنفاق العام يؤدي إلى إزاحة الإستهلاك الخاص كون معظم المستهلكين هم من مفهوم ريكاردو[2]. فهم يعتقدون أن هذا الإرتفاع في الإنفاق العام سوف يتبع مستقبلا بارتفاعات متتالية في معدلات الضرائب لتمويل الإرتفاع في الإنفاق العام، وهذا ما يدفعهم إلى الحد من الإستهلاك والتوجه نحو الإستثمار في السوق المالي لتعظيم الثروة، وبالتالي لن يكون لسياسة الإنفاق العام التوسعية أي أثر توسعي على الطلب الكلى[3]، إلا إذا كان الإنخفاض في الإدخار الوطني نتيجة زيادة العجز الحكومي (الزيادة في الإنفاق العام) أكبر من الزيادة في الإدخار الخاص نتيجة توجه الأفراد إلى الإدخار بدل الإستهلاك (الإنخفاض في الإستهلاك الخاص)[4].

والخلاصة من فرضية التكافؤ لريكاردو هي أن أثر سياسة جانب الطلب من خلال سياسة التوسع في الإنفاق العام يتوقف على حجم الإشارة التي يبعثها هذا الإجراء حول اتجاه معدلات الضرائب في المستقبل بناءا على ما قد يصاحب ذلك من تغيرات اقتصادية كحجم الدين الحكومي مثلا.

[1] Gunter Coenen and Roland Straub: « Does government spending crowd in private consumption», IMF working paper N°159, 2005, pp 6, 7.
[2] Ibid, p 24.
[3] Martin Feldstein: « government deficits and aggregate demand », op–cit, p 4.
[4] Ibid, p 3.

الفرع الثاني: أثر الإزاحة

تصطدم فعالية سياسات جانب الطلب في التأثير الإيجابي على حجم الناتج بالآثار السلبية التي تنتج عن ذلك التوسع المالي والتي قد تفوق أحيانا الأثر الإيجابي لها على حجم الناتج والدخل في النشاط الإقتصادي، ويعتبر أثر الإزاحة الجانب الأهم الذي يرتكز عليه معارضو سياسات جانب الطلب باعتباره يتعلق بنشاط القطاع الخاص الذي يعتبر أساس النشاط الإقتصادي في كل دولة. ويقصد بأثر الإزاحة إبعاد وإقصاء القطاع الخاص من النشاط الإقتصادي، والفكرة الرئيسية التي تفسر هذا التعريف هو مشكلة ندرة الموارد، إذ أن دعم الطلب الكلي عن طريق الرفع من الإنفاق العام يعني تحويل الموارد الإقتصادية خصوصا المالية التي تتميز بالندرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة[1]. حيث أن الزيادة في الإنفاق العام قصد تحفيز الإقتصاد عن طريق اللجوء إلى الإقتراض من سوق رأس المال بسندات حكومية مع ثبات المخزون النقدي وزيادة الطلب على النقود في ظل تفضيل السيولة، يدفع بالأفراد إلى طلب معدلات فائدة مرتفعة لحيازة السندات الحكومية غير السائلة بما يؤدي إلى انخفاض الإستثمار الخاص.

ومن جهة أخرى أشار كل من "ميلر"، "سكايدلسكي" و"ويلير" إلى أن تزايد المخاطر المتعلقة بالعجز عن التسديد أو ما تعلق بمخاطر ارتفاع معدل التضخم تزيد من مشكلة إزاحة القطاع الخاص من النشاط الإقتصادي عن طريق معدلات الفائدة التي تأخذ منحنى تصاعدي، إذ أنه انطلاقا من التأثير الكبير لمصداقية السياسة الإقتصادية لدى الأعوان الإقتصاديين، فإنه إذا تميزت الدولة بسوابق ماضية تدل على ضعف حذرها المالي، فإن علاوة المخاطرة ترتفع وتزيد من مستوى سعر الفائدة مفسرة بذلك العديد من الشواهد التجريبية الدالة على تسجيل مضاعف الإنفاق العام لقيم سالبة[2].

إن كلا من "فرضية الإزاحة" و "فرضية التكافؤ" تشتركان في كونهما تدلان على عدم فعالية سياسات جانب الطلب في التأثير الإيجابي على النشاط الإقتصادي. لكن الإختلاف هو أنه في حين أن "فرضية الإزاحة" تشير إلى وجود تأثير لسياسة الإنفاق العام التوسعية على الطلب الكلي بشكل ضعيف، نجد أن "فرضية التكافؤ" تؤكد على أن التوسع في الإنفاق العام بطرح سندات حكومية –أي زيادة عرض الأصول المالية- المؤدي إلى العجز الحكومي ليس له أي أثر على الطلب الكلي ولا على معدلات الفائدة، وذلك لافتراضها رشادة المستهلكين الذين يتوقعون ارتفاعا في الضرائب مستقبلا ومن ثم يخفضون من استهلاكهم (لا أثر على الطلب الكلي باعتبار تكافؤ الإنخفاض في الإستهلاك الخاص مع الزيادة في

[1] Leanne Ussher: « do budget deficits raise interest rates? a survey of the empirical literature», new school for social research , working paper N°3, 1998, p 3.
[2] Magda Kandil: « Demand-Side Stabilization Policies: What Is the Evidence of Their Potential? », IMF Working Paper N° 97, 2000, p 5.

الإنفاق العام) وإنما يتوجهون إلى السوق المالي قصد تعظيم ثرواتهم من خلال زيادة الطلب على الأصول المالية، وهو ما من شأنه إعادة التوازن بين العرض والطلب على الأصول المالية ومن ثم لا تتغير معدلات الفائدة.

الفرع الثالث: ارتفاع معدل التضخم

تشير مدرسة "الكلاسيك الجدد" إلى أن سياسات جانب الطلب سواء كانت السياسة المالية أو السياسة النقدية تؤدي إلى تعرض النشاط الإقتصادي لضغوط تضخمية في ظل عدم تأثيرها على حجم الناتج. حيث أنه وفي ظل اعتبار النشاط الإقتصادي يتميز بمرونة الأجور والأسعار وسعر الفائدة، فإن أي صدمة تدفع بالإقتصاد للإنحراف عن وضعية التشغيل الكامل سوف تدفع بشكل سريع إلى تعديل توازني في مستويات الأجور والأسعار وسعر الفائدة، بما يمكن من العودة إلى مستوى التشغيل الكامل دون الحاجة للتدخل عبر سياسات تقديرية. حيث أن أي دعم للطلب الكلي عن طريق السياسات التقديرية لخفض البطالة سوف يصطدم بعودة النشاط الإقتصادي لحالته التوازنية ومن ثم فنتيجته لن تكون إلا زيادة الضغوط التضخمية.

ويرتكز أنصار مدرسة "الكلاسيك الجدد" في ما سبق على اعتبار أن الأعوان الإقتصاديين وانطلاقا من تميزهم بالرشادة والعقلانية في سلوكياتهم، فإنهم يبنون توقعاتهم على أساس طبيعة القرارات الإقتصادية المتخذة مما يدفع إلى تغير سلوكياتهم الإقتصادية بما يظهر تلك القرارات على أنه ليس لها أي تأثير على المتغيرات الحقيقية، إذ يؤكدون على أن توقع الأعوان الإقتصاديين لاتجاه السياسة الإقتصادية المزمع تطبيقها للحد من البطالة والزيادة في حجم الناتج عن طريق التوسع في السياسة النقدية مثلا سيدفعهم إلى تكييف سلوكهم في النشاط الإقتصادي وفق تلك السياسة التي تعتبر بمثابة بيانات ومعلومات متاحة أمامهم سواء كانوا منتجين أو مستهلكين، ومن ثم فإن التوسع في السياسة النقدية يتوقع منه على المدى القصير ارتفاع في المستوى العام للأسعار كما يوضحه الشكل (4.2) إلى p_2 وانتقال منحنى الطلب الكلي إلى AD_2 ، مما يدفع العمال إلى المطالبة بأجور إسمية أعلى للمحافظة على أجورهم الحقيقية ثابتة نتيجة توقعهم لانخفاضها بسبب توقع الإرتفاع في المستوى العام للأسعار، وبالتالي ينتقل منحنى العرض الكلي إلى مستوى موافق لتوقعات الأعوان الإقتصاديين وهو AS_2. وعليه فإنه وكما يوضحه الشكل (4.2) فإن حجم الناتج Y يبقى ثابتا لكن عند مستوى مرتفع من الأسعار p_2 مما يؤكد أن سياسات جانب الطلب المتوقعة غير فعالة في التأثير على المتغيرات الحقيقية[1].

[1] Fréderic Mishkin: « Monnaie, banque et marche financier », op-cit, pp 660-665.

الشكل (4.2): فعالية السياسة الإقتصادية المتوقعة على المدى القصير في نموذج"الكلاسيك الجدد"

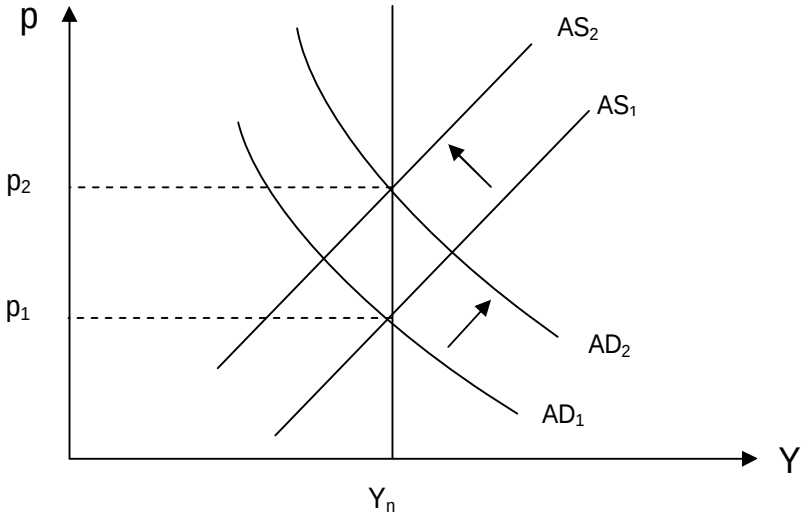

Source : Fréderic Mishkin : « Monnaie, banque et marche financier », op-cit, p 662.

ويرى الكلاسيك الجدد أن سياسات جانب الطلب التقديرية يمكن أن تؤثر على المتغيرات الحقيقية كالناتج والعمالة فقط في حالة ما إذا كانت فجائية غير متوقعة، لكنهم يشيرون إلى أن هذا النوع من السياسات الإقتصادية غير مرغوب فيه لأنه يخلق حالة من الشك واللايقين بين الأعوان الإقتصاديين ومن ثم التأثير سلبا على توقعاتهم وسلوكهم في المستقبل ويضفي اللامصداقية على السياسة الإقتصادية.

الفرع الرابع: التباطؤ

يعتقد منتقدو سياسات جانب الطلب أن ضعف فعالية هذا النوع من السياسات الإقتصادية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي هو نتيجة تميز آلية عمل هذه السياسات بنوعين من فترات التباطؤ كما يلي[1]:

_ **فترة التباطؤ الداخلية:** وهي الفترة الزمنية التي تفصل ما بين وقوع الصدمة في النشاط الإقتصادي وتحديد نوع السياسة الإقتصادية المناسبة، وتتكون من الزمن اللازم لإدراك حقيقة وقوع الصدمة مضافا إليه الزمن اللازم لتحديد وتنفيذ الأداة المختارة لمعالجة الوضع.

_ **فترة التباطؤ الخارجية:** وهي الفترة الزمنية التي تفصل ما بين تنفيذ الأداة المختارة وبداية تحقق آثارها في النشاط الإقتصادي.

ومن هذا المنطلق فإن سياسات جانب الطلب ونتيجة لفترتي التباطؤ التي سبق ذكرها تأتي متأخرة بالنظر إلى توقيت الصدمة في النشاط الإقتصادي، وهو ما يؤثر على قدرتها في تحقيق الإستقرار

[1] Gregory Mankiw: « Macroeconomics », op-cit, pp 454,455.

الإقتصادي، حيث أن السياسة المالية تتميز بفترة تباطؤ داخلية طويلة لأن أي مشروع قانون لتعديل قيمة الإنفاق العام أو الضرائب يتطلب مروره على السلطات التشريعية وهو ما يضعف من فعاليتها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، في حين أن السياسة النقدية تتميز بفترة تباطؤ خارجية طويلة لأن تطبيقها يمر عبر قناة سعر الفائدة التي تؤثر على الإستثمار، وباعتبار أن المستثمرين يبنون مشاريعهم وخططهم على المدى المتوسط والطويل، فإن السياسة النقدية حسب عديد الدراسات لا تؤثر على النشاط الإقتصادي إلا بعد مرور 6 أشهر من تنفيذها.

الفرع الخامس: اللامسؤولية المالية

إن من أهم الإنتقادات الموجهة لسياسات جانب الطلب والتي تعتبر في حد ذاتها من النقاط التي يرتكز عليها مدعمو هذا النوع من السياسات هو ما تعلق بغياب الإعتبار للإنضباط المالي والمسؤولية المالية، حيث ترتكز سياسات جانب الطلب في الجانب الرئيسي منها وهو السياسة المالية على الرفع من العجز الميزاني سواء برفع الإنفاق العام أو خفض الضرائب لدعم الطلب الفعال ومن ثم تحفيز النشاط الإقتصادي، وبالتالي فإنها سياسات تساهم في إطلاق العنان للمسئولين السياسيين للخروج من قيود الإنضباط المالي، من خلال ما توفره لهم من حرية أكبر في تسيير المال العام وهو ما يدفع إلى استغلال ذلك خدمة لمصالحهم الشخصية وكذا مواقعهم السياسية خصوصا مع اقتراب المواعيد الإنتخابية.

ومن جهة أخرى فإن مساهمة سياسات جانب الطلب في تزايد التوجه نحو اللامسؤولية المالية هي نتيجة أن الإدراك بعدم جدوى ذلك النوع من السياسات في التأثير إيجابا على النشاط الإقتصادي في المدى الطويل لن يمكن صناع القرار من التراجع عنها بقدر ما سيدفع نحو المزيد من العجز في الميزانية، لأن التوقف عن المسار الجاري للسياسة المالية التوسعية سيكون له آثار سلبية على النشاط الإقتصادي في المدى القصير.

فالمسار الجاري للسياسة المالية التوسعية يعتبر بمثابة الأساس الذي يرتكز عليه الأعوان الإقتصاديون في اتخاذ قراراتهم الإستثمارية، وبالتالي فإن التراجع عن هذا النوع من السياسة سوف يدفع إلى ضرورة إعادة انتشار وتخصيص الموارد، وهذا يعتبر بمثابة فترة انتقالية في النشاط الإقتصادي قد تطول، مما يجعلها فكرة غير مقبولة بالنسبة لصناع القرار السياسيين تدفعهم إلى استبعاد خيار التخلي عن سياسات دعم الطلب الكلي مما يزيد من التبعية والإرتباط بالعجز الميزاني ومن ثم تعزيز اللامسؤولية المالية وغياب الإنضباط المالي[1].

[1] Dwight R Lee: op-cit, p 489.

الفرع السادس: الحد من الإنتاجية

إن من أكبر الإنتقادات التي تواجهها سياسات جانب الطلب والتي تحد من فعاليتها في التأثير الإيجابي على النشاط الإقتصادي هو أنها تساهم بشكل تدريجي في انخفاض الإنتاجية في الإقتصاد المحلي على المدى الطويل[1]، وذلك كون أن هاته السياسات التي تعبر عن تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي والتي تكون في شكل توفير إعانات البطالة لا تعمل إلا على تقليل الرغبة في العمل لدى أفراد المجتمع، باعتبار أنهم يتحصلون على مستوى من الدخل دون أي مجهود وهذا ما يدفعهم للتفكير في إحلال العمل بالراحة، كما أنها سياسات تساهم في تراجع الحافز أثناء العمل خصوصا عند عدم وجود فوارق كبيرة بين قيمة إعانة البطالة وأجر عنصر العمل في سوق العمل.

ومن جهة أخرى فإن سياسات جانب الطلب المرتكزة على إعادة توزيع الدخل _التي تعتبر من أهدافها الرئيسية_ والتي تتجلى في رفع الضرائب المفروضة على طبقة الأغنياء من جهة وخفض الضرائب على الطبقة المتوسطة من جهة أخرى، تعمل على قتل روح الإبداع والإبتكار في النشاط الإقتصادي لأنها بالأساس تقوم بتغريم الجهود الإنتاجية، حيث أنها سياسات تعمل على إضفاء مساواة بين من يعمل ويجتهد ويحقق منفعته العظمى وينجح في نشاطه الإقتصادي من جهة وبين من يخفق في نشاطه الإقتصادي من جهة أخرى، وبالتالي فإن هذا النوع من السياسات يساهم في تراجع انتاجية عنصر العمل وكذا الدافع للإستثمار بما يساهم في التأثير السلبي على مسار تطور الإقتصاد في المدى الطويل.

الفرع السابع: الفساد المالي

يرى منتقدو سياسات جانب الطلب أنها تحظى بدعم أكبر من طرف السياسيين صناع قرار السياسة الإقتصادية لما توفره من تعظيم لمصالحهم الخاصة على حساب المصلحة العامة للإقتصاد والمجتمع، حيث أنهم يرتكزون في ذلك على الدلائل التي تشير بها التجارب الإقتصادية لسياسات جانب الطلب من حيث التشجيع على انتشار الفساد وتزايد العمل على كسب الريع إضافة إلى تأثيرات ذلك على تزايد العجز الميزاني.

حيث أن سعي أصحاب المصالح في السلطة إلى خدمة مصالحهم الخاصة عن طريق سياسات جانب الطلب يكون كما يلي:

[1] Ibid, p 439

_ العمل على توسيع التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي واستغلاله من خلال توجيه القوانين والتشريعات في السوق بما يتناسب ودعم وحداتهم الإقتصادية وتعزيز تنافسيتها على حساب نشاط القطاع الخاص، مما يؤثر بالسلب على تطور النشاط الإقتصادي؛

_ العمل على إقرار التوسع في الإنفاق العام بدعوى تنشيط الحياة الإقتصادية، لكن الحقيقة تشير إلى أن ذلك التوسع في الإنفاق العام يعتبر السياسة الأنسب لأصحاب المصالح في السلطة لتعظيم مصالحهم الخاصة، من خلال العمل على: تضخيم قيم المشاريع مقارنة بقيمتها الحقيقية والإستفادة من الفارق النقدي والإستحواذ على المشاريع دون المرور على المناقصات.

خلاصة الفصل:

جاءت سياسات جانب الطلب في إطار سعي الفكر الكينزي لإيجاد حلول لمواجهة التداعيات السلبية لأزمة الكساد الكبير سنة 1929، تكون بديلة عن ما ساد من قبل في إطار الفكر الكلاسيكي الذي وقف عاجزا أمام أزمة غير مسبوقة شهدها الإقتصاد العالمي ووضعت مبادئه محل شك كبير حول مدى واقعيتها، خصوصا بعد نجاح سياسات جانب الطلب الكينزية في تعافي الإقتصاد العالمي وتحولها للشكل الغالب على معظم السياسات الإقتصادية المطبقة في الإقتصاد العالمي لحوالي ثلاث عقود من الزمن بعد الأزمة.

إن الأساس الذي جاءت به سياسات جانب الطلب والذي شكل الفارق في تأثيرها على النشاط الإقتصادي تمثل في آلية المضاعف المتعلقة أساسا بتأثير السياسة المالية في النشاط الإقتصادي التي اعتبرها الفكر الكينزي على أنها الأداة الأكثر فعالية مقارنة بالسياسة النقدية في تحفيز جانب الطلب الكلي ومن ثم التأثير على جانب العرض الكلي، حيث يقتصر تأثير سياسات جانب الطلب على المدى القصير وهو ناتج عن استهدافها _عن طريق تحفيز جانب الطلب_ التأثير في مستوى الناتج الفعلي ومن ثم الحد من الفجوة الإنتاجية وتقلبات الدورة الإقتصادية.

إن التأثير الإيجابي لسياسات جانب الطلب لم يحجب تأثيراتها السلبية والتي برزت بالخصوص بعد أزمة الكساد التضخمي في السبعينات من القرن العشرين، حيث دفعت تلك الأزمة إلى بروز العديد من الشكوك حول مدى فعالية سياسات جانب الطلب كخيار رئيسي للسياسة الإقتصادية بسبب محدودية تأثيرها في المدى القصير وتسببها في التأثير على مسار التطور على المدى الطويل، وهو ما دفع لبروز خيار بديل للسياسة الإقتصادية هو خيار سياسات جانب العرض الذي اعتبر عودة لمبادئ الفكر الكلاسيكي الذي ينطلق من مبدأ أن التأثير في العرض الكلي وليس الطلب الكلي هو أساس عمل السياسة الإقتصادية وفعاليتها في التأثير على ازدهار النشاط الإقتصادي في المدى الطويل.

الفصـــــل الثالـــث

تمهيد:

إن الإهتمام الكبير الذي أعطاه الفكر الإقتصادي لسياسات جانب الطلب التي طغت على طبيعة السياسات الإقتصادية المطبقة في الإقتصاديات العالمية منذ بروز الفكر الكينزي سنوات الثلاثينات من القرن العشرين كرد فعل لأزمة الكساد الكبير سنة 1929، سمح بتجاهل أهمية الدور الذي تلعبه السياسات التي تستهدف التأثير في جانب العرض بدل جانب الطلب كخيار بديل للسياسة الإقتصادية في التأثير إيجابا على النمو الإقتصادي على المدى الطويل، حيث كان لأزمة الكساد التضخمي في سبعينات القرن العشرين دورا كبيرا في عودة الإهتمام بأهمية سياسات جانب العرض كخيار بديل لتوجه السياسة الإقتصادية.

إن القصور الذي ميز آلية عمل سياسات جانب الطلب في النشاط الإقتصادي من جهة والتطور الذي شهدته نظرية النمو الإقتصادي من جهة أخرى، أبرز أن النمو الإقتصادي على المدى الطويل هو دالة في عديد العوامل المرتبطة أساسا بجانب العرض في النشاط الإقتصادي، وبالتالي من الضروري أن ترتكز السياسة الإقتصادية على استهداف جانب العرض بدل جانب الطلب كخيار رئيسي لتحقيق التطور والإزدهار الإقتصادي.

ومن هذا المنطلق نشير في المبحث الأول من هذا الفصل إلى سياسات جانب العرض كخيار متاح لصانع قرار السياسة الإقتصادية كبديل لسياسات جانب الطلب، والتي برزت مع عودة ظهور اقتصاديات جانب العرض في ثمانينات القرن العشرين، ثم نستعرض في المبحث الثاني آليات تأثير سياسات جانب العرض في النشاط الإقتصادي، في حين نبرز في المبحث الثالث الآثار الإيجابية والسلبية التي تنتج عن تطبيق سياسات جانب العرض في النشاط الإقتصادي.

المبحث الأول: سياسات جانب العرض كخيار للسياسة الإقتصادية بديل لسياسات جانب الطلب

ساهمت أزمة الكساد التضخمي سنة 1929 في تحول الخطاب الإقتصادي حول العالم إلى التأكيد على عدم قدرة آلية السوق على تسيير النشاط الإقتصادي بصفة تلقائية، حيث يستوجب ذلك ضرورة تدخل الدولة عن طريق تشريعات ولوائح وحتى للقيام بالإنتاج في النشاط الإقتصادي، وذلك انطلاقا من قاعدة أن تدخل الدولة أمر ضروري وحتمي في الحياة الإقتصادية وأن الإستثناء هو في ترك الحرية للسوق للعمل دون أي تدخل أو قيود، لكن أزمة الكساد التضخمي في السبعينات من القرن العشرين أدت إلى تحول رئيسي جديد في الفكر الإقتصادي، إذ تحول الإهتمام من ضرورة تدخل الدولة كعنصر فاعل في النشاط الإقتصادي بحكم إخفاقات آلية السوق إلى ضرورة العودة إلى مبادئ السوق الحر والحد من تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، وهو ما يعني تحول القاعدة الإقتصادية إلى البروز في شكل أنه من الضروري ترك السوق يعمل بكل حرية دون أية قيود وأن تدخل الدولة هو الإستثناء لهذه القاعدة.

ونتيجة لذلك التحول شهد الفكر الإقتصادي مطلع الثمانينات من القرن العشرين بروز نظرية ما يسمى بـ"اقتصاديات جانب العرض" التي جاءت لتبرز كخيار بديل لـ"اقتصاديات جانب الطلب"، حيث كان لها الأثر الكبير في بناء السياسات الإقتصادية المتبعة لاحقا، واعتبر ذلك ثورة على مبادئ الفكر الكينزي التي هيمنت على الفكر الإقتصادي واعتبرت الأساس في بناء السياسة الإقتصادية منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

المطلب الأول: ماهية اقتصاديات جانب العرض

لقد عرف بروز نظرية "اقتصاديات جانب العرض" مطلع الثمانينات من القرن العشرين جدلا كبيرا في أوساط رجال الإقتصاد والسياسة والإعلام، وذلك بين معارضين اعتبروها مجرد رواية دجل وشعوذة وبدعة لا تصح لكونها نظرية اقتصادية، وبين مؤيدين اعتبروها نظرية قائمة في حد ذاتها تعوذ جذورها الفكرية للقرن الـ18 وتعكس إلى حد كبير ما يتوجب أن تتبعه السياسة الإقتصادية لتحقيق الإزدهار الإقتصادي[1].

[1] Robert E. Keleher: « the theoretical basis and historical origins of supply side economics », a chapter in « *supply side economics; pro and con* », studies in the social sciences, West Georgia college, Vol XXI, 1982, p 15.

الفرع الأول: مفهوم اقتصاديات جانب العرض

ساد ولا يزال اعتقاد لدى الكثير من الإقتصاديين بأن سياسات جانب الطلب الكينزية التي غلبت على السياسات الإقتصادية المطبقة خلال الفترة السابقة لأزمة الكساد التضخمي سنة 1973، ساهمت فيما تعرض له النشاط الإقتصادي آنذاك من : بطالة، تضخم، ضعف في الإستثمار وبالتالي انخفاض معدلات النمو الإقتصادي وتزايد ظاهرة "الإقتصاد الموازي"[1]، إذ أنه ونتيجة للفشل الذي واجهه هذا النوع من السياسات الإقتصادية في التصدي لتداعيات هذه الأزمة غير المسبوقة خصوصا بسبب تركيز صناع قرار السياسة الإقتصادية على زيادة جانب الطلب دون إعطاء أي اعتبار للحاجة لمبادرات تعمل على تطوير جانب العرض[2]، برز في الفكر الإقتصادي توجه جديد يخص سير السياسة الإقتصادية انبثق عن التحول نحو ما يسمى بـ"اقتصاديات جانب العرض".

برز مصطلح "اقتصاديات جانب العرض" لأول مرة سنة 1976 ليعبر عن السياسات الإقتصادية التي تستهدف التأثير في حجم الناتج والعمالة من خلال التأثير في جانب العرض من النشاط الإقتصادي[3]. حيث أن ذلك يكون من خلال استهداف التأثير في عملية تخصيص الموارد في النشاط الإقتصادي ومن ثم التأثير إيجابا على مستوى الناتج الممكن في المدى الطويل، وعلى هذا الأساس فهي تعتبر سياسات نمو على المدى الطويل على عكس سياسات جانب الطلب التي تستهدف الحد من الفجوة بين الناتج الفعلي والناتج الممكن ومن ثم فهي سياسات نمو على المدى القصير.

الشكل(1.3): الفرق بين سياسات جانب العرض وسياسات جانب الطلب

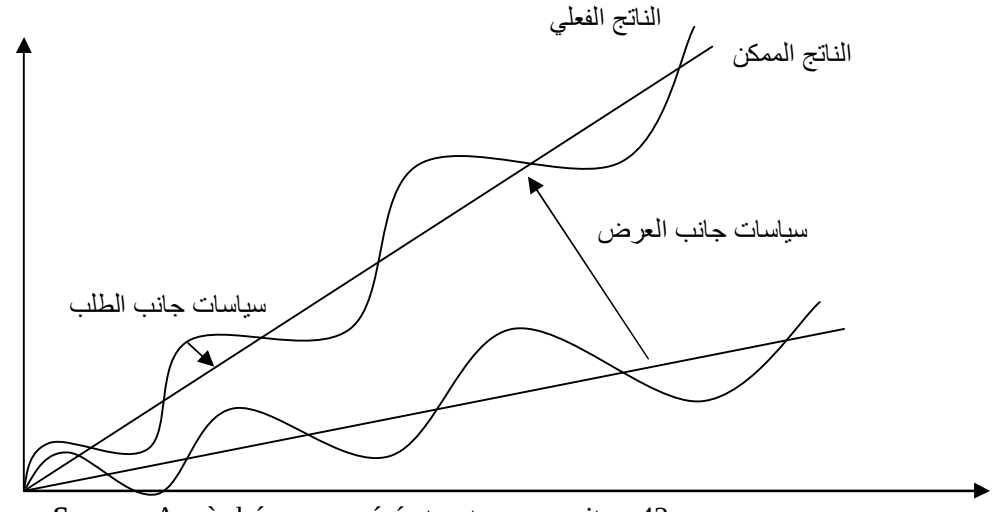

Source: Agnès bénassy-quéré et autres : op-cit, p 42.

[1] E.C. Pasour: « Supply side economics: A return to basic principles? », Modern Age edition, Vol 26, N° 1, 1982, p 57.
[2] M. G. Marshall and P. Arestis: « 'Reaganomics' and Supply-Side Economics: A British View », Journal of Economic Issues, Vol 23, N° 4, 1989, p 968.
[3] Mark Cook and Nigel Healey: « Supply Side Policies », 4th edition, studies in economics and business, Heinemann Educational publishers, Great Britain, 2001, p 1.

ومن جهة أخرى فإن "اقتصاديات جانب العرض" هي عبارة عن ذلك التوجه في الفكر الإقتصادي الذي يتعلق بجميع قرارات السياسة الإقتصادية التي تخص كيفية الإنتاج، وبالتالي فإن "اقتصاديات جانب العرض" لا تعتبر توجها جديدا في الفكر الإقتصادي باعتبارها شكلت أساس الفكر الإقتصادي منذ بداياته الذي تركز على مشكلة تخصيص الموارد النادرة وتطوير عملية الإنتاج، و برز منذ كتاب "تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" لـ"آدم سميث" سنة 1776.

تنطلق "سياسات جانب العرض" من فكرة أن سلوك الأعوان الإقتصاديين في النشاط الإقتصادي يتأثر بشكل رئيسي بالحوافز الإقتصادية، ومن ثم فإن تطور النشاط الإقتصادي في أي دولة مرتبط أساسا بحجم الحوافز المتوافرة للأعوان الإقتصاديين التي يتوجب أن تستهدف السياسة الإقتصادية توفيرها بما يدفعهم للعمل بدل الراحة والإدخار أكثر من الإستهلاك ومن ثم الإبتكار والإنتاج، حيث أن ذلك كله يعمل على انزياح منحنى العرض الكلي إلى اليمين ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي دون أن يواكبه ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

ترى اقتصاديات جانب العرض أن سياسات جانب الطلب الكينزية عملت على مدار عقود من الزمن على الحد من الحوافز التي تدفع الأعوان الإقتصاديين للعمل والإدخار والإبتكار، حيث أن تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي يحد من الحرية الإقتصادية ومن ثم تراجع الرغبة في الإبداع والإبتكار، كما أنها سياسات تساهم في دفع الأفراد إلى تفضيل الراحة على العمل خصوصا من خلال ما يتلقونه من إعانات للبطالة تقلل من الحافز لديهم في البحث عن العمل، وهو ما نتج عنه تراجع في الإنتاجية والعرض الكلي مقابل الزيادة في الطلب الكلي وهو ما ولد ضغوطا تضخمية وتراجعا في معدلات النمو الإقتصادي[1].

وتعبر سياسات جانب العرض عن عودة السياسة الإقتصادية للإرتكاز على مبادئ الإقتصاد الجزئي إلى جانب مبادئ الإقتصاد الكلي، إذ أنها تحاول التوفيق ما بين مبادئ الإقتصاد الكلي والجزئي من خلال اعتبار تحليل الأسعار النسبية الأساس في الإستنتاجات المتوصل لها على المستوى الكلي، إذ أنها تشير إلى أن الأسعار النسبية تحكم قرارات الأعوان الإقتصاديين فيما تعلق بكيفية تخصيص دخولهم ما بين الإدخار والإستهلاك وكيفية تخصيص أوقاتهم ما بين العمل والراحة[2]، وبالتالي فهي تبرز مدى تأثر النشاط الإقتصادي بالإشارات السعرية ومن ثم مدى أهمية تغير الأسعار النسبية في السوق في التأثير على سلوك الأعوان الإقتصاديين ومن ثم في جانب العرض الكلي في النشاط الإقتصادي، حيث أن "اقتصاديات جانب العرض" جاءت لتعيد ترسيخ مبدأ أساسي في الإقتصاد وهو أن الرفع في العائد

[1] Robert keleher: op-cit, pp 15-20.
[2] Paul Craig Roberts: « My time with supply side economics », The Independent Review, Vol 7, N° 3, winter 2003, p 393.

النسبي لأي نشاط سوف يؤدي إلى زيادة في ذلك النشاط، إذ أنها تركز بالأساس على العائد الناتج عن الراحة والإستهلاك نسبة إلى العائد الناتج عن الإستثمار والإنتاج، فارتفاع العائد الناتج عن الراحة والإستهلاك يؤدي إلى انخفاض حجم الإنتاجية وزيادة الإستهلاك وهو ما سيكون له تأثير إيجابي في النشاط الإقتصادي على المدى القصير فحسب، أما إذا تزايد العائد النسبي على النشاطات الإنتاجية فإن ذلك سوف يكون دافعا للأعوان الإقتصاديين قصد إحلال الإنتاج بدل الإستهلاك، وهو ما سيؤدي لتزايد الإستهلاك في المدى الطويل تماشيا وتطور الإنتاج[1].

فتكلفة تخصيص الفرد لدخله نحو الإستهلاك يتمثل في الدخل المستقبلي المتنازل عنه نتيجة عدم توجيهه للدخل نحو الإدخار ومن ثم الإستثمار، حيث أن القيمة الحالية لذلك الدخل تعتمد بالأساس على المعدل الحدي للضريبة، والذي كلما ارتفع كلما أدى إلى انخفاض القيمة الحالية للدخل المستقبلي الذي ينتج في حال وجه الفرد دخله للإدخار وليس للإستهلاك، وهذا ما سيدفع الفرد كنتيجة لذلك إلى الإستهلاك لانخفاض سعره وليس للإدخار الذي ينخفض العائد المحصل منه، ومن ثم فإن ارتفاع المعدل الحدي للضريبية يؤثر سلبا على الإستثمار ومن ثم الحد من معدل النمو الإقتصادي.

وفي نفس الإطار فإن تكلفة تخصيص الفرد لجزء من وقته إضافي للراحة يعتمد على ما سيحصل عليه من دخل في المستقبل، والذي يعتمد أساسا على معدل الضريبية الذي يفرض على الدخل المضاف (المعدل الحدي للضريبة)، وبالتالي فإن ارتفاع المعدل الحدي للضريبة سوف يدفع الأفراد إلى مزيد من الراحة بدل العمل بسبب انخفاض سعر الراحة مقابل انخفاض الدخل المتحصل عليه عند العمل، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض عرض العمل والرغبة في الإستثمار ومن ثم تراجع معدل النمو الإقتصادي[2].

ويرى "مارتين فيلديشتاين" أنه من الضروري التمييز بين الجانب الحديث والجانب التقليدي لاقتصاديات جانب العرض، حيث أن الجانب التقليدي حسبه يتمثل في التحليل الإقتصادي الذي طغى على الفكر الإقتصادي حتى أزمة الكساد الكبير لسنة 1929 والمتمثل في الفكر الكلاسيكي، والجانب الحديث الذي برز مع مطلع الثمانينات من القرن العشرين، حيث أن الفرق بين كلا الجانبين حسبه لا يتمثل في السياسات الإقتصادية التي يتوجب اتباعها بل في المطالبات وما يتوجب أن تستهدفه السياسات الإقتصادية.

ويشير "فيلديشتاين" أن الجانب الحديث لاقتصاديات جانب العرض مسرف في مطالباته بحيث أنه يتوقع نمو اقتصادي سريع، ارتفاع كبير في المداخيل الضريبية، ارتفاع حاد في حجم الإدخار وانخفاض

[1] Dwight R. Lee: « constitutional reform; A prerequisite for supply side economics», Cato Journal, Vol 3, N° 3, 1983, p 794
[2] Paul Craig Roberts: op-cit, p 393.

غير مضر اقتصاديا في معدل التضخم. فالمبالغة في توقعات الجانب الحديث لاقتصاديات جانب العرض والتأكيد على عدم استغراقها وقت طويل يعود بالأساس إلى ما يسمى بـ"فرضية منحنى لافر" التي تشير إلى أن خفض الضرائب سوف يؤدي في الحال إلى ارتفاع المداخيل الضريبية بسبب أن ذلك يؤدي إلى بذل الكثير من الجهد في جانب الإستثمار والإنتاج وبالتالي زيادة العرض الكلي.

ومن جهة أخرى يرى الجانب الحديث لاقتصاديات جانب العرض أنه حتى لو أدى خفض الضرائب إلى عجز الميزانية، فإن ذلك لن يؤثر سلبا على الموارد المتاحة للإستثمار، باعتبار أن خفض الضرائب يؤدي إلى رفع معدلات الإدخار إلى المستوى الذي يمكن من تمويل العجز في الميزانية. كما أن الإرتفاع السريع في حجم الناتج الحقيقي بسبب تزايد الحوافز الدافعة للعمل نتيجة خفض الضرائب سوف يعمل على خفض معدل التضخم دون الحاجة إلى ارتفاع في معدل البطالة لأن ارتفاع عرض السلع والخدمات بإمكانه امتصاص الزيادة في الطلب الكلي.

ويعتبر "فيلديشتاين" أن هذا الإتجاه الحديث في "سياسات جانب العرض" الذي يرتكز على خفض معدلات الضريبة يواجه نوعا من الشكوك والإنتقادات حول مدى واقعيته وفعاليته في التأثير على النمو الإقتصادي والعمالة، بخلاف الإتجاه التقليدي الذي يرتكز في ذلك على عوامل كـ: تراكم رأس المال المادي والفكري، التطور التكنولوجي، تحسين نوعية قوة العمل، تحرير الأطر التنظيمية وتطوير التحفيزات الفردية، إذ أنها عوامل تؤدي بالأساس إلى تطوير إنتاجية الفرد العامل وتشجيع الإدخار والإستثمار ومن ثم المساهمة على المدى الطويل في رفع معدلات النمو الإقتصادي والعمالة، كما يؤكد أن الكثير من الإقتصاديين المعتقدين من قبل بأهمية هذه العوامل في دعم النمو الإقتصادي والعمالة كانوا "اقتصاديي جانب عرض" حتى قبل بروز هذا الإتجاه الحديث لاقتصاديات جانب العرض في الفكر الإقتصادي نهاية السبعينات وبداية الثمانينات مؤسسا لبروز "مدرسة اقتصاديات جانب العرض" كفكر قائم في حد ذاته[1].

الفرع الثاني: الخلفية التاريخية لاقتصاديات جانب العرض

برزت اقتصاديات جانب العرض كنظرية قائمة بحد ذاتها نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، وذلك كرد فعل على الوضعية الإقتصادية الصعبة التي شهدها الإقتصاد العالمي عموما والإقتصاد الأمريكي خصوصا نتيجة أزمة الكساد التضخمي منتصف السبعينات، حيث جاءت لتبرز كبديل لاقتصاديات جانب الطلب التي هيمنت على الفكر الإقتصادي والسياسات الإقتصادية المتبعة منذ الحرب العالمية الثانية، والتي ارتكزت على فكرة أن مستوى الدخل الوطني وحجم العمالة يتأثران بحجم الطلب الكلي الذي يتأثر بدوره بعجز الميزانية والتوسع النقدي، فأزمة الكساد الكبير لسنة 1929

[1] Martin Feldstein: op-cit, pp 2-6.

وتداعياتها السلبية كانت كفيلة لتوجه الفكر الإقتصادي لإهمال عوامل العرض الكلي والتركيز على جانب الطلب الكلي بالخصوص بعد نشر "كينز" لمؤلفه الشهير سنة 1936 [1].

يعتبر "جود وانيسكي" أول من استعمل مصطلح "اقتصاديات جانب العرض" سنة 1976، حيث أنه عمل من خلال منصبه كرئيس تحرير صحيفة "وول ستريت" على نشر هذه النظرية وذلك رفقة كل من الإقتصاديين "روبرت مندل" و"آرثر لافر"، حيث تبنى الجمهوريون في الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة السيناتور "جاك كامب" هذه النظرية وارتكزوا عليها في بناء برنامجهم الإقتصادي في مواجهة الديموقراطيين المرتكزين على أساسيات "اقتصاديات جانب الطلب" تحسبا لانتخابات الرئاسة الأمريكية سنة 1980[2]، والتي اعتبر فوز الرئيس الأمريكي الجمهوري "رونالد ريغان" بها بداية عصر جديد للسياسة الإقتصادية الأمريكية هو عصر "سياسات جانب العرض"، والذي ارتكز بشكل كبير على الحد من تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي من خلال خفض الإنفاق العام، وكذا خفض الضرائب من خلال إقرار برامج إصلاحات ضريبية بداية من سنة 1981[3].

وقد امتدت موجة "اقتصاديات جانب العرض" في تلك الفترة لتصل المملكة البريطانية وذلك مع وصول "مارغاريت تاتشر" إلى رئاسة الوزراء سنة 1979، حيث أقرت جملة إصلاحات اقتصادية ارتكزت على:[4] الحد من صلاحيات النقابات العمالية، الخوصصة والحد من الإجراءات المنظمة للنشاط الإقتصادي، وذلك في إطار التوجه نحو خيار "سياسات جانب العرض" كخيار بديل لسياسات جانب الطلب للخروج من حالة الإنكماش الإقتصادي التي عانى منها الإقتصاد البريطاني بداية الثمانينات من القرن العشرين.

ولا تعتبر فكرة اقتصاديات جانب العرض بالجديدة إطلاقا، بل أن إعادة إحيائها في الثمانينات من القرن العشرين يعتبر عودة لمبادئ الفكر الكلاسيكي الذي يرتكز على فكرة رئيسية مفادها أن الأعوان الإقتصاديين يغيرون من سلوكياتهم تماشيا مع تغير الحوافز الإقتصادية، حيث أن تزايد الحوافز لأداء نشاط ما مقارنة بنشاطات أخرى سوف يدفع إلى مزيد من ذلك النشاط، والعكس في حالة ما إذا تزايدت

[1] Martin Feldstein: « supply side economics; old truths and new claims », NBER working paper N° 1792, USA, 1986, p 1.

[2] Robert Atkinson: « Supply-side Follies: Why Conservative Economics Fails, liberal economics falters, and innovation economics is the answer », Rowman & Littlefield publishers, USA, 2006, pp 49-52.

[3] سمي النهج الإقتصادي الذي أعقب انتخاب الرئيسي الأمريكي "ريغان" بـ"اقتصاديات ريغان"، ولمزيد من التفاصيل حوله انظر:
Olivier Jean Blanchard et al : « Reaganomics », Economic Policy, Vol. 2, No. 5, The Conservative Revolution, 1987.

[4] لمزيد من التفاصيل حول طبيعة السياسة الإقتصادية التي أقرت في عهد "مارغاريت تاتشر"، انظر:
Kent, M. et al: « Mrs Thatcher's economic policies 1979-1987 », Economic Policy journal, Vol 2, N° 5,1987.

المعوقات لأداء نشاط ما مقارنة بنشاطات أخرى سوف يقل أداء ذلك النشاط[1]، وانطلاقا من ذلك ترى مدرسة "اقتصاديات جانب العرض" أن إعانات البطالة فيها تحفيز على عدم العمل ولهذا فهي تؤثر سلبا على النشاط الإقتصادي كونها تزيد من معدل البطالة، في حين أن رفع معدلات الضرائب يعتبر عائقا أمام الإستثمار مما يؤثر بالسلب على النشاط الإقتصادي.

وقد جاء الفكر الكلاسيكي للرد على ما جاءت به "المدرسة التجارية" التي هيمنت على الفكر الإقتصادي حتى منتصف القرن الـ18، إذ كانت ترى أن ثروة الدولة تتمثل فيما تمتلكه من معادن ثمينة، وأن هذه الثروة تمتلك من خلال تحويلها من طرف معين لصالح طرف آخر دون الأخذ بعين الإعتبار لمفهوم خلق الثروة، ولهذا كانت تدعم من تدخل الدولة لتدعيم صادراتها وفرض رسوم على الواردات وبالتالي تحصيل أكبر قدر ممكن من المعادن الثمينة من الدول الأخرى، كما تميز النشاط الإقتصادي في فترة التجاريين بتدخل أكبر للدولة في النشاط الإقتصادي وتزايد النشاطات الإحتكارية وتراجع حدة المنافسة وارتفاع معدلات الضرائب، وهو ما نتج عنه تراجع كبير في معدلات النمو الإقتصادي[2].

ومن هذا المنطلق جاء "آدم سميث" من خلال كتابة الشهير "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" سنة 1776 ليبرز أهمية خلق الثروة من خلال عملية الإنتاج، وبالتالي أشار إلى أن رفع معدلات النمو الإقتصادي يكون من خلال التركيز على رفع العرض الكلي وتطوير عملية الإنتاج وليس من خلال زيادة مخزون المعادن الثمينة لدى الدولة كما جاءت بذلك المدرسة التجارية، وأشار إلى أن زيادة العرض الكلي يكون من خلال زيادة عناصر الإنتاج وهي العمل ورأس المال، وأن ذلك حسبه لا يتحقق إلا بتوافر حوافز تدفع الأعوان الإقتصاديين إلى ذلك.

وعلى هذا الأساس كان "سميث" قد دعى في كتابه الشهير إلى خفض الضرائب، لأن ارتفاع الضريبة على الدخل سوف يخفض الدخل المتاح للعامل مما يقلل من الحافز لديه للعمل ويقلل أيضا من الحافز لديه للإدخار، كما أن ارتفاع الضريبة على رأس المال أو الأرباح يقلل من جهة الحافز لدى رجال الأعمال للإدخار والإستثمار مما يؤثر سلبا على تطور عملية الإنتاج، ويؤدي من جهة أخرى إلى تزايد النشاطات الإقتصادية غير الرسمية كرد فعل إزاء الضرائب المرتفعة على رأس المال أو الأرباح، أو إلى هجرة رؤوس الأموال ومن ثم التأثير سلبا على النمو الإقتصادي. ومن ثم فإن "سميث" أشار إلى أن التغيرات في معدلات الضرائب لها آثار هامة في الإقتصاد المحلي من حيث تأثيراتها على الحوافز لدى الأعوان الإقتصاديين ومن ثم تأثر على الإختيار ما بين العمل والراحة، الإدخار والإستهلاك وما بين النشاطات الرسمية وغير الرسمية [3].

[1] Arthur B. Laffer: « Supply-Side Economics », Financial Analysts Journal, Vol 37, N° 5, 1981, p 32.
[2] Robert Kelleher: op-cit, p 18.
[3] Ibid, pp 18, 19.

كما أن ارتكاز اقتصاديات جانب العرض على ضرورة تفعيل الحرية الإقتصادية والتقليص من تدخل الدولة بالحد من الإجراءات المنظمة للنشاط الإقتصادي يعود بالأساس إلى ما جاء به الفكر الكلاسيكي المرتكز على مبدأ الحرية الإقتصادية التي تسمح بالإبداع والإبتكار دون أية قيود قد تترتب عنها ما يسمى بـ"الحرية السالبة"، فالكلاسيك ومن خلال "سميث" أكدوا على أن القطاع الخاص هو الأكفأ باعتباره يسعى لتحقيق الربح، وهو الدافع الذي يحتم عليه العمل على الإبداع والتجديد بما ينعكس إيجابا على تطور النشاط الإقتصادي.

المطلب الثاني: أساسيات حول اقتصاديات جانب العرض

إن أهمية سياسات جانب العرض مقارنة بسياسات جانب الطلب في النشاط الإقتصادي تكمن في ارتكاز نماذج ونظريات النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية على عوامل جانب العرض، حيث أن كتابات التنمية الإقتصادية تركزت حول جانب العرض في النشاط الإقتصادي وبالضبط حول كيفية قدرة الإقتصاد على تطوير حجم الناتج المحلي بشكل كفء، في حين أن نماذج ونظريات النمو الإقتصادي أبرزت كيف أن النمو الإقتصادي يتأثر بعوامل جانب العرض أكثر من تأثره بعوامل جانب الطلب.

وبالنظر إلى ما تم استعراضه من نماذج ونظريات النمو الإقتصادي في الفصل الثاني، فإن كلا من نموذج "هارود-دومار" و نموذج "صولو-صوان" أكدا على أهمية زيادة معدلات الإدخار في زيادة التراكم الرأسمالي ومن ثم ارتفاع معدل النمو الإقتصادي، كما جاءت نظريات النمو الداخلي لتؤكد على أن تطور رأس المال البشري و الإنفاق على البحث العلمي والتطوير وزيادة الإبتكار، هي عوامل جانب عرض تؤثر أساسا على النمو الإقتصادي في المدى الطويل. وتتميز اقتصاديات جانب العرض بجملة من الخصائص التي تميزها عن اقتصاديات جانب الطلب، كما ترتكز على جملة من المبادئ في تبيان آلية عمل سياسات جانب العرض وتأثيرها الإيجابي في النشاط الإقتصادي.

الفرع الأول: الميزات الأساسية لاقتصاديات جانب العرض

تتميز اقتصاديات جانب العرض في حقيقة الأمر بجملة من العوامل التي تجعلها مختلفة بشكل جذري عن اقتصاديات جانب الطلب، وذلك كما يبرز فيما يلي[1]:

أ_ التركيز على النمو في المدى الطويل: و يعتبر الأساس لازدهار وتطور النشاط الإقتصادي وليس إدارة الدورات الإقتصادية التي يرى اقتصاديو جانب العرض على أنه ليس من السهل التحكم فيها وتسييرها كما يشير بذلك اقتصاديو جانب الطلب.

ب_ دعم خلق الثروة أهم من دعم خلق فرص العمل: يرى اقتصاديو جانب العرض على أن المقياس الحقيقي للرفاهية هو في تراكم الثروة وليس في تراكم الدخل، لأن تراكم الثروة هو ضمان لاستمرار الرفاهية الإقتصادية من خلال ما توفره من ضمان لتواصل الإزدهار الإقتصادي.

جـ_ يتحقق النمو بالأساس انطلاقا من التركيز على عوامل جانب العرض في الإقتصاد: بدلا من التركيز على دعم الطلب الإستهلاكي، فإن اقتصاديات جانب العرض تركز على دعم الطاقة الإنتاجية للإقتصاد، حيث أن النمو يتحقق من خلال تحفيز العاملين على العمل أكثر وتحفيز المستثمرين على الإستثمار أكثر.

د_ السياسات المؤثرة على التحفيزات على المستوى الجزئي للأعوان الإقتصاديين أكثر أهمية من السياسات التي تؤثر على العوامل الإقتصادية الكلية: على عكس سياسات جانب الطلب الكينزية التي تركز على المتغيرات الإقتصادية الكلية كالإنفاق، فإن اقتصاديات جانب العرض تركز على المستوى الجزئي من خلال تحفيزات الأعوان الإقتصاديين والتي من أهمها نجد التحفيزات الضريبية.

هـ_ يمثل خفض المعدلات الحدية للضريبة التحفيز الأكبر للأعوان الإقتصاديين على تغيير سلوكياتهم في العمل: إذ أنه وباعتبار أن معدل الضريبة الحدية يرتفع عن كل وحدة نقدية مضافة من الدخل أو الأرباح، فإن اقتصاديي جانب العرض يؤكدون أن ذلك يمثل دفعا كبيرا للأعوان الإقتصاديين على عدم العمل أو الإستثمار أكثر بحكم أن تلك الجهود تقابل بمعدل ضريبة أكبر، من ثم فإن الوصول إلى تزايد انتاجية عنصر العمل وارتفاع مستوى الإستثمار لا يكون بتغريم الجهود الإنتاجية بل يكون من خلال خفض معدلات الضريبة الحدية.

[1] Robert D Atkinson: « supply-side follies: why conservative economics fails, liberal, liberal economics falters and innovation economics is the answer », Rowman and Littlefield publishers, USA, 2006, pp 23-28.

و_ عرض الموارد المالية (الإدخار) يمثل العامل الرئيسي للنمو: يعتبر رأس المال المادي عاملا رئيسيا للنمو الإقتصادي، إذ يعتبر اقتصاديو جانب العرض أن الإدخار هو أساس الإزدهار في النشاط الإقتصادي بحكم أنه يوفر الدافع لتطور الإستثمارات في التكنولوجيا الجديدة، وعليه يتوجب إصلاح الأنظمة الضريبية بما يساهم في تعزيزها للتوجه نحو الإدخار.

ي_ يؤدي الإنفاق العام إلى التأثير سلبا على النشاط الإقتصادي ومن ثم يتوجب خفضه إلى أدنى المستويات: حيث أن الإنفاق العام يؤدي إلى بروز سلوكيات غير انتاجية كإعانات البطالة التي تشجع على عدم العمل من جهة وعدم الإجتهاد فيه من طرف العاملين من جهة أخرى، كما يمثل تحويلا للموارد من جهة ذات كفاءة انتاجية أعلى (القطاع الخاص) إلى جهة ذات كفاءة انتاجية أقل (القطاع العام).

ز_ التخفيضات الضريبية على الدخل وعلى الإستثمار توفر مداخيل ضريبية أكبر للحكومة: حيث أنه وحسب ما يشير إليه "منحنى لافر"، فإن خفض معدلات الضريبية يشجع المتعاملين الإقتصاديين على العمل أكثر والإستثمار أكثر، وهو ما يزيد من عدد الخاضعين للضريبة ويدفع إلى تزايد المداخيل الضريبية للحكومة، أما ارتفاع معدلات الضريبة فسيساهم في تراجع الحافز للعمل والإستثمار مما يؤدي إلى تراجع عدد الخاضعين للضريبة في النشاط الإقتصادي ومن ثم تراجع المداخيل الضريبية.

الفرع الثاني: مبادئ اقتصاديات جانب العرض

ترتكز اقتصاديات جانب العرض في إثبات أهمية سياسات جانب العرض في التأثير على النمو الإقتصادي في المدى الطويل على المبادئ التالية:

أ_ قانون ساي

يعتبر "قانون ساي الذي جاء به الإقتصادي "جين بابتيست ساي"، المبدأ الرئيسي لاقتصاديات جانب العرض الذي ارتكز عليه لإبراز أهمية ومكانة سياسات جانب العرض كتوجه ضروري للسياسة الإقتصادية لتحقيق الإزدهار الإقتصادي، حيث أنه جاء في الأصل في سياق ما يسمى بـ"اقتصاد المقايضة" ويعني أن عرض سلعة ما يترتب عنه بالضرورة خلق طلب على سلعة أخرى، حيث أبرز الكلاسيك أن هذا القانون يسري حتى في إطار الإقتصاد القائم على التبادل النقدي، حيث تبرز النقود مجرد وسيط للتبادل يتيح للأعوان الإقتصاديين في السوق تجنب نقائص واختلالات نظام المقايضة[1].

ويعتبر "قانون ساي" محل جدل كبير بين الإقتصاديين خصوصا حول جوهر ما جاء به وكذا حول جذوره الفكرية بين من ينسبه في الأصل لـ"ساي" وبين من يعتبره نتاج ما توصل له الإقتصادي

[1] Brian Snowdon and Howard Vane: op-cit, p 46.

"جيمس ميل"، حيث أن "كينز" كان قد عبر عنه بصيغة "العرض يخلق الطلب الخاص به" وارتكز على هذه الصيغة في انتقاده له وتبيان عدم واقعيته، لكن حقيقة الأمر تشير إلى أن تعبير "كينز" عن " قانون الأسواق" بتلك العبارة لم يكن معبرا بالفعل عن حقيقة ما أراد "ساي" توضيحه، وذلك من حيث أنه ارتكز على جانب فقط مما أشار إليه "ساي" واعتبره المعنى الشامل لما يعرف أيضا بـ"قانون المنافذ"، إضافة إلى توصيفه الخاطئ بأن "ساي" يفترض عدم إمكانية حدوث انكماش أو بطالة في النشاط الإقتصادي[1].

واعتبر اقتصاديون أن ذلك الجدل راجع بالأساس إلى "ساي" نفسه الذي لم يكن واضحا في ما جاء به من جهة، ومن جهة أخرى لأن "ساي" أصلا لم يعبر عن ما جاء به في شكل قانون أو في صيغة محددة، واقتصر على إبراز جملة من الأفكار التي اعتبرها عديد الإقتصاديين بمثابة الجوهر الرئيسي لـ "قانون ساي" وهي تختلف عن الصيغة التي أبرزها "كينز"، حيث تبرز هذه الأفكار فيما يلي[2]:

_ العملية الإنتاجية تولد الدخل الضروري للمنتجات المنتجة، في حين أن النقود هي وسيط للتبادل؛

_ لا توجد إمكانية لعدم توجيه الدخل المتولد عن العملية الإنتاجية إلى الإنفاق خلال عملية التبادل، حيث أنه ينفق سواء لتلبية الحاجات الحالية في شكل استهلاك أو لتلبية الحاجات المستقبلية في شكل استثمار؛

_ الإدخار عامل ضروري للتوسع الإقتصادي؛

_ إمكانية حدوث فائض في الإنتاج لبعض السلع، لكن هذا الإختلال يصحح في ظل اقتصاد تنافسي من خلال مبدأ أن المنافسة تعادل ما بين الأرباح ما بين الصناعات؛

_ الإدخار المفرط غير محبذ؛

_ الإنكماش الإقتصادي لا يتسبب فيه النقص في الطلب الفعال.

يقوم "قانون ساي" على فكرة أن خلق القيمة المضافة هو أساس الإنفاق في النشاط الإقتصادي، حيث أن بيع السلع والخدمات في اقتصاد ما يعتبر المصدر الأساسي للدخل الذي يمول الإنفاق، حيث أن الإنفاق يمكن أن يمول عن طريق الإقتراض من أعوان اقتصاديين آخرين يتحصلون على دخول، أو كما بالنسبة للحكومة التي تفرض ضرائب على من يتحصلون على دخول وتنفق ما تحصله من إيرادات، لكن الفكرة الرئيسية تدور حول أن إيرادات المبيعات من العملية الإنتاجية هي التي تعطي القدرة للأفراد على الإنفاق فيما بينهم.

[1] William J. Baumol: « Retrospectives: Say's Law », the Journal of Economic Perspectives, Vol 13, N° 1, 1999, pp 195-200.
[2] Ibid, pp 196, 197.

ويتمحور "قانون ساي" حول جانبين رئيسيين: الجانب الأول وهو أن الإنكماش الإقتصادي إن حدث فهو ليس نتيجة للنقص في الطلب الفعال وبالتالي فإن دعم الطلب الكلي لا يعتبر حلا للإنكماش الإقتصادي، والجانب الثاني الذي يرتكز عليه الجانب الأول هو أن الطلب يعتبر نتيجة للعرض، ومن ثم فإن أي نقص في الطلب هو نتيجة بالأساس للإختلالات في جانب العرض التي تسببها عوامل تؤثر سلبا على عوامل الإنتاج، هذه العوامل تبرز أساسا في سوء تقدير احتياجات الإقتصاد المحلي بمعنى أن تقديرات المنتجين لما سينتج لم تتطابق مع ما هو مقدر أن يكون عليه الطلب، ومن ثم فإن عمليات الشراء والبيع ستكون أقل مما يجب أن تكون عليه، وبالتالي فإن الخطأ في التقدير على مستوى قطاع اقتصادي معين سوف ينتج عنه مستوى من الدخل أقل مما هو متوقع، ويؤدي إلى مستوى من الطلب أقل مما كان متوقعا مما يؤدي إلى انكماش الإقتصاد، ومن ثم فإن النقص في الطلب هو حالة عرضية وليس سببا رئيسيا للإنكماش الإقتصادي.

وعلى هذا الأساس يتبين لنا أن الإعتقاد بصحة "قانون ساي" لا يعني بتاتا إمكانية وجود فائض في الإنتاج ومن ثم لا إمكانية لوجود الطلب الكلي في مستوى أقل من العرض الكلي، ويكون التعافي حسب الكلاسيك المؤيدين لـ"قانون ساي" عند عودة الثقة للمنتجين ومن ثم انتعاش الإنتاج وارتفاع العمالة ومستوى الأجر الحقيقي[1].

ب_ مرونة الأجور والأسعار

على خلاف ما يشير إليه الفكر الكينزي من تميز الأجور الإسمية والأسعار بالبطئ في الإستجابة مع التغيرات الحاصلة في السوق، فإن الفكر الكلاسيكي التقليدي وما انبثق عنه من فكر الكلاسيك الجدد يرى أنه في ظل المنافسة التامة في السوق وعدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي سواء من حيث تحديد الأسعار أو تحديد مستويات الأجور الإسمية، فإنه لا وجود لما يعيق تغير مستويات الأجور الإسمية والأسعار سواء في اتجاه الإرتفاع والإنخفاض بالمرونة الكافية التي تمكنها من الإستجابة للتغيرات الحاصلة في السوق سواء على مستوى العرض أو الطلب، وهذا ما يضمن تحقق التوازن سواء على مستوى سوق السلع والخدمات أو على مستوى سوق العمل باعتبار أن تكلفة الإنتاج وهي سعر السلعة و تكلفة عنصر العمل وهي الأجر الإسمي تعكس التطورات الحاصلة في السوق ولا تتنافى معها.

[1] Steven Kates: « Say’s law and the Keynesian revolution », op-cit, pp 222, 223

جـ_ التحفيزات

إن من أهم معتقدات الفكر الكلاسيكي هو أن الأعوان الإقتصاديين يغيرون من سلوكياتهم في النشاط الإقتصادي عند تغير التحفيزات الإقتصادية[1]. حيث أنه إذا ما زادت التحفيزات للقيام بنشاط اقتصادي ما مقارنة بنشاطات أخرى فإن ذلك يزيد من التوجه للقيام بذلك النشاط، أما إذا زادت العوائق المفروضة على القيام بنشاط ما فإن ذلك سوف يدفع للحد من القيام بذلك النشاط في الحياة الإقتصادية، فتأثير الحوافز الإقتصادية يتجلى من خلال تأثيرها على الأسعار النسبية ما بين العمل والراحة من جهة والإستهلاك والإدخار من جهة أخرى وهو ما يؤثر أساسا على اتجاه تطور النشاط الإقتصادي.

ومن هذا المنطلق فإن سياسات جانب العرض تستهدف بالأساس العمل على توفير التحفيزات التي من شأنها التأثير إيجابا على الأسعار النسبية كما يلي:

_ أن تدفع بعنصر العمل للعمل أكثر وزيادة انتاجيته سواء أكان ذلك من خلال تحفيزات مالية من خلال الحد من الضرائب المفروضة على الدخل المضاف، أو من خلال تحفيزات غير مالية انطلاقا من توفير أفضل الظروف في سوق العمل التي تشجع عنصر العمل على عرض العمل بدل تفضيل الراحة؛

_ أن تدفع المستثمر للإستثمار أكثر وذلك من خلال التحفيزات المالية في شكل الحد من معدلات الضرائب على الأرباح أو تشجيع الإدخار الذي يؤدي إلى تراجع معدل الفائدة وبالتالي تراجع تكلفة عنصر رأس المال، أو من خلال التحفيزات غير المالية وذلك من حيث تطوير المناخ الإستثماري.

والجدير بالذكر أن التحفيزات لا تشمل فقط إقرار جملة من العوامل في الحياة الإقتصادية التي تعتبر مشجعة على القيام بأنشطة مستهدفة، بل أن التحفيزات تشمل أيضا الحد والتقليل من جملة عوامل يعتبر توفرها معرقلا لتطور الحياة الإقتصادية، إذ أن اللوائح التنظيمية والإعانات تعتبر من بين الأمور التي يتوجب الحد منها في إطار توفير الدافع للأعوان الإقتصاديين للعمل والإستثمار أكثر بما ينعكس إيجابا على النمو الإقتصادي. إذ أنه وانطلاقا من مبدأ أن "تغريم نشاط ما يدفع إلى الحد منه ودعم نشاط ما يدفع إلى الإكثار منه"، فإن ارتفاع الضرائب الحدية يعني أن هنالك توجها لتغريم الدافع للعمل والإدخار ومن ثم الإنتاج، في حين أن إعانات البطالة التي تمنح للعاطلين على العمل تعتبر عاملا مشجعا للأفراد على البطالة والراحة وعدم التفكير في العمل أكثر من دفعها لهم على البحث عن فرصة عمل.

[1] Robert E. Keleher: op-cit, p 15.

ومن هذا المنطلق فإن اقتصاديي جانب العرض يدعون إلى خلق مناخ تحفيزي في النشاط الإقتصادي من خلال فكرة مفادها:[1] "إذا كنت تريد نشاطا بكثرة في الحياة الإقتصادية فافرض عليه ضرائب أقل، وإن كنت تريد نشاطا بحدة أقل في الحياة الإقتصادية فادعمه بشكل ضعيف". حيث أنه إذا أردنا المزيد من انتاجية عنصر العمل وادخارا أكثر واستثمارا أكثر يتوجب خفض معدلات الضريبة الحدية، في حين إذا أردنا التقليل من البطالة يتوجب الحد من الإعانات الموجهة لها.

1_ الحد من الضرائب

يعتبر الحد من الضرائب الجانب الرئيسي في موضوع التحفيزات الذي يرتكز عليه اقتصاديو جانب العرض، خصوصا الجانب الحديث منهم الذي ظهر بداية الثمانينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يعتبر أن ارتفاع معدلات الضرائب وخصوصا معدل الضريبة الحدي* يحد من الحافز اتجاه الإدخار والإستثمار في النشاط الإقتصادي ومن ثم التراجع في معدل النمو الإقتصادي.

تعود هذه الفكرة إلى التي تعتبر الركيزة الأساسية لما يعرف بالجانب الحديث لاقتصاديات جانب العرض الذي برز بداية الثمانينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ما يسمى بـ"منحنى لافر"، الذي يشير إلى أن الإيرادات الضريبية ترتفع كلما ارتفع معدل الضريبة إلى غاية وصول هذا الأخير إلى مستوى معين تبدأ بعده الإيرادات الضريبية في التراجع والإنخفاض كلما استمر معدل الضريبة في الإرتفاع عن ذلك المستوى.

إن الفكرة الرئيسية لمنحنى لافر الذي يوضح العلاقة بين معدل الضريبة وحجم الإيرادات الضريبية هي أن التغير في معدل الضريبة له أثرين على الإيرادات الضريبية كما يلي[2]:

_ التأثير الحسابي: يشير إلى أنه في حال انخفاض معدل الضريبة فإن المداخيل الضريبية عن كل دولار عن القاعدة الضريبية ستنخفض بمقدار الإنخفاض في معدل الضريبة، والعكس في حال ارتفاع معدل الضريبة حيث سترتفع الإيرادات الضريبية عن كل دولار محصل من القاعدة الضريبة بمقدار الإرتفاع في معدل الضريبة.

[1] Robert E. Keleher: op-cit, p 15.

* معدل الضريبة الحدي هو عبارة عن معدل الضريبة المفروض على كل وحدة نقدية مضافة من الدخل أو الربح الخاضع للضريبة.

[2] Arthur B. Laffer: « The Laffer curve: Past, Present, and Future », Heritage Foundation, Backgrounder, N° 1765, June 2004, p 2.

_ التأثير الإقتصادي: يشير إلى التأثير الإيجابي الذي يسببه انخفاض معدل الضريبة على العمل والإستثمار والإنتاج، حيث إن انخفاض معدل الضريبة يوفر الحافز على المزيد من العمل والإستثمار مما ينعكس إيجابا على تطور حجم الناتج والعمالة في النشاط الإقتصاي، في حين أن ارتفاع معدل الضريبة يبرز بمثابة تغريم لجهود العمل والإستثمار مما يحد من تلك الأنشطة في الحياة الإقتصادية.

ومن هذا المنطلق فإنه في حال تخفيض معدل الضريبة فإن الزيادة في حجم الإيرادات الضريبية تكون عندما يرتفع التأثير الإقتصادي عن التأثير الحسابي، بمعنى أن التراجع في الإيرادات الضريبية الناتج عن تخفيض معدل الضريبة عن كل وحدة نقدية يعوض بشكل أكبر بالزيادة في عدد الوحدات النقدية الخاضعة للضريبة (القاعدة الضريبية)، أما في حال رفع معدل الضريبة فإن الزيادة في حجم الإيرادات الضريبية تكون في حال ما إذا كان التأثير الحسابي أكبر من التأثير الإقتصادي، أي أن الزيادة في معدل الضريبة المفروض عن كل وحدة نقدية يغطي النقصان في عدد الوحدات النقدية الخاضعة للضريبة (القاعدة الضريبية).

الشكل(2.3): منحنى لافر

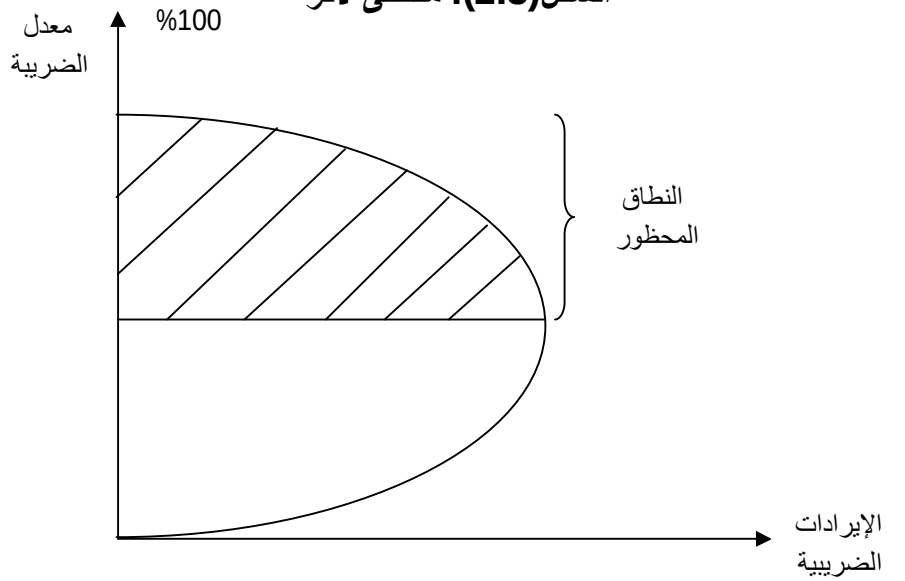

Source : Arthur B. Laffer: « The Laffer curve: Past, Present, and Future », Heritage Foundation, Backgrounder, N° 1765, June 2004, p 2.

ومن منطلق التأثير الإقتصادي لمنحنى لافر، يستند اقتصاديو جانب العرض في التركيز على أهمية انخفاض معدلات الضريبة على الأعوان الإقتصاديين باختلاف أنواعها إلى تأثيرات ذلك على سلوك الأعوان الإقتصاديين من خلال جانب التحفيزات، حيث أن ارتفاع معدلات الضريبة يحد من الحافز سواء لدى عنصر العمل للعمل والإجتهاد أكثر كما يحد من الحافز لدى المستثمرين للإستثمار والإبتكار أكثر، وعليه فإنه وللحصول على إنتاجية أكبر من عنصر العمل وتراكم أكبر في رأس المال وتطور في

الإبتكار والإبداع والتكنولوجيا يتوجب العمل على مكافأة أصحاب هذه الأنشطة من خلال الحد من الأعباء التي يتحملونها من ناحية الضرائب وبالتالي خفض معدلات الضريبة على الدخل و الأرباح.

2_ خفض معدل التضخم

يعتبر اقتصاديو جانب العرض أن ارتفاع معدل التضخم له تأثير سلبي على تطور جانب العرض في النشاط الإقتصادي من خلال تأثيراته السلبية على جانب الإستثمار كما يلي:

_ إن ارتفاع معدل التضخم يدفع حسب "فيشر" إلى الإرتفاع في معدل الفائدة الإسمي للحفاظ على ثبات معدل الفائدة الحقيقي، ومن ثم فإن ارتفاع تكلفة رأس المال يدفع إلى الحد من حجم الإستثمارات في النشاط الإقتصادي؛

_ إن ارتفاع معدل التضخم يشمل حتى المدخرين، حيث أن الضريبة الحدية على الدخل تشمل أيضا الفائدة الإسمية المرتفعة نتيجة ارتفاع معدل التضخم، ومن ثم فإن هذا يشكل دافعا سلبيا للحد من الإدخار ومن ثم التراجع في حجم الإستثمار والنمو الإقتصادي؛

_ إن ارتفاع معدل الضخم يجعل من تكاليف الشركات مقيمة بأقل من قيمتها الحقيقية في مقابل بروز الأرباح المحققة أكثر من قيمتها الحقيقية، وبالتالي فإن هذا يجعل من المستثمرين في شريحة خاضعة للضريبة أعلى من الشريحة التي من المفروض تعكسها التكاليف والأرباح المحققة في ظل ارتفاع معدل التضخم، حيث أن معدل الضريبة المفروض على القيمة الإسمية يزيد من الأعباء على الشركات مما يضعف من توجهها للإستثمار[1].

ومن هذا المنطلق فإن ارتفاع معدل التضخم يعتبر بالنسبة لاقتصاديي جانب العرض على أنه عامل غير محفز في النشاط الإقتصادي، ومن ثم فإنهم يؤكدون على ضرورة العمل على خفضه قصد توفير الحافز للأعوان الإقتصاديين من أجل الإدخار والإستثمار ومن ثم تحقق التراكم الرأسمالي للنمو الإقتصادي.

3_ الحرية الإقتصادية والحد من اللوائح التنظيمية

تطالب اقتصاديات جانب العرض بضرورة تشجيع الحرية الإقتصادية في النشاط الإقتصادي والحد من تدخل الدولة فيه، قصد إضفاء مناخ محفز للأعوان الإقتصاديين على الإبداع والإبتكار دون قيود وذلك عن طريق:

[1] John A. Tatom: « We Are All Supply-Siders Now! », Federal Reserve Bank of St. Louis Review, May 1981, p 21.

_الحد من الإنفاق العام في النشاط الإقتصادي، والسبب في ذلك يعود من جهة لما يسببه الإنفاق العام من تأثيرات على الأسعار النسبية خصوصا ما بين العمل والراحة والتي تأثر سلبا على النشاط الإقتصادي، إذ أن إعانات البطالة التي تقدمها الدولة للعاطلين عن العمل للحد من تكلفة البطالة تزيد من العائد الناتج لهم عن البطالة وتقلل الحافز لديهم للبحث عن عمل وهو ما ينتج عنه تزايد في معدلات البطالة[1]، كما أن الإنفاق العام يمثل تحولا للموارد من القطاع الخاص الكفء إلى القطاع العام الأقل كفاءة مما يعني التأثير سلبا على الكفاءة في تخصيص الموارد الإقتصادية.

_ الحد من اللوائح التنظيمية في الحياة الإقتصادية: يشدد اقتصاديو جانب العرض على أن اللوائح التنظيمية العديدة في الحياة الإقتصادية الخاصة بالأسعار والدخول للسوق سواء ما تعلق بعنصر العمل أو رأس المال تقف عائقا أمام التخصيص الكفء للموارد الإقتصادية، حيث أنها لا تسمح بخلق الحافز للإبداع والإبتكار ومن ثم تطور العملية الإنتاجية، كما أنها توجه في الغالب لتغليب مصلحة أصحاب القرار في السلطة تحت إطار ما يسمى بـ"سلوك البحث عن الريع" وكسب مزايا تنافسية على حساب القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي.

من جانب آخر يرتبط تزايد حجم الدولة في النشاط الإقتصادي بالإرتفاع في معدلات البطالة والتأثير سلبا على سوق العمل، حيث أن تزايد تدخل الدولة يؤدي إلى:

_إزاحة القطاع الخاص من النشاط الإقتصادي، وبالتالي الحد من التطور التكنولوجي وتنافسية الإقتصاد المحلي بما يساهم في ارتفاع معدلات البطالة؛

_ ارتفاع الإنفاق العام الذي يتطلب الإرتفاع في معدلات الضرائب كآلية تمويل، مما ينتج عنه تناقص ربحية إستثمارات القطاع الخاص وبالتالي تراجع الطلب على العمالة مما يدفع إلى ارتفاع معدل البطالة؛

_ تزايد التوقعات بارتفاع الضرائب في المستقبل لتمويل الإرتفاع في الإنفاق العام (في إطار ما يعرف بالتوقعات الرشيدة للأعوان الإقتصاديين)، يدفع إلى تراجع الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع البطالة.

[1] Dwight R. Lee: op-cit, p 794.

المبحث الثاني: آليات تأثير سياسات جانب العرض في النشاط الإقتصادي

تهدف سياسات جانب العرض إلى التأثير في نمو النشاط الإقتصادي على المدى الطويل الذي يقصد به نمو الإنتاجية _معبر عنها بنصيب الفرد من حجم الناتج الكلي_ خلال فترة تتجاوز الـ 5 سنوات التي تعبر في المتوسط عن النمو على المدى القصير أو ما يعرف بـ "الدورة الإقتصادية"[1]، حيث تتجلى هذه السياسات في جملة من الإجراءات التي تستهدف تغيير وتطوير الهيكل الإقتصادي للدولة من منظور جزئي وهو ما يجعلها تبرز على أنها "سياسات اقتصادية جزئية".

يتعلق إطار السياسات الإقتصادية الجزئية أساسا بالتأثير في ثلاثة جوانب رئيسية مرتبطة بجانب العرض والعملية الإنتاجية في النشاط الإقتصادي، إذ يبرز الجانب الأول في التراكم الرأسمالي سواء كان رأس مال مادي أو رأس مال بشري باعتبار أن رأس المال يمثل أحد المدخلات الرئيسية للعملية الإنتاجية والذي كلما تزايد تراكمه زادت قدرة الإقتصاد المحلي على الإنتاج، زيادة على التأثير الكبير الذي أحدثه بروز رأس المال البشري على إنتاجية رأس المال الكلية التي لم يعد ينظر لها على أنها إنتاجية متناقصة بقدر ما أصبح ينظر لها أنها إنتاجية متزايدة أو ثابتة على الأقل.

يمثل الجانب الثاني للسياسات الإقتصادية الجزئية في التطور التكنولوجي الذي يعتبر من العوامل الرئيسية الداعمة لتطور الإنتاجية على المدى الطويل، حيث أبرزت نظريات النمو الداخلي أهمية العامل التكنولوجي كعامل داخلي في العملية الإنتاجية ومن ثم لتحديد مسار النمو في المدى الطويل، وذلك في إعادة إحياء للتصور الشومبيتيري لآلية النمو والتي اعتبرت بديلا للتصور النيوكلاسيكي الذي اعتبر التطور التكنولوجي كعامل خارجي في عملية الإنتاج.

أما الجانب الثالث للسياسات الإقتصادية الجزئية فيمثل الإطار المؤسساتي الذي يضبط سير النشاط الإقتصادي في أي دولة، ويعتبر ذو تأثير كبير على فعالية بقية الآليات ومن ثم في تطور جانب العرض في النشاط الإقتصادي، حيث يعبر الإطار المؤسساتي حسب "دوغلاس نورث" عن مجموعة واسعة من الترتيبات التي تؤثر على التفاعلات الاقتصادية المختلفة بين الأفراد، وتشمل العلاقات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية القائمة بين الأفراد والعائلات والمؤسسات بما يحدد سلوكياتها في النشاط الإقتصادي.

[1] Johen B. Taylor: « Stabilization policy and the long-term economic growth », centre for economic policy research conference, June 3 and 4, 1994, p 2.

المطلب الأول: تحسين كفاءة سوق السلع والخدمات

تبرز الأدبيات الإقتصادية أن إصلاح سوق السلع والخدمات يهدف بالأساس إلى تطوير المنافسة والكفاءة في تخصيص الموارد فيه ومن ثم التأثير إيجابا على تطور الأداء الإقتصادي، حيث يتجلى ذلك عبر ثلاثة قنوات رئيسية كما يلي[1]:

_ **الكفاءة التخصيصية:** تؤدي الإصلاحات إلى الرفع من الكفاءة التخصيصية لأنها من جهة تساهم في الحد العوائد الإحتكارية من خلال تضييق الهامش بين أسعار السلع والخدمات وتكلفة إنتاجها الحدية مما يبرز عملية تخصيصها على أنها أكثر كفاءة، كما أنها تساهم من جهة أخرى في الحد من تواجد المؤسسات ضعيفة الإنتاجية في السوق الذي تغلب على التواجد فيه المؤسسات ذات الكفاءة الأعلى في تخصيص مواردها الإنتاجية والتي تتميز بالإرتفاع في الإنتاجية.

_ **الكفاءة الإنتاجية:** تؤدي الإصلاحات إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية من حيث أنها تدفع لمزيد من التنافسية في السوق، ومن ثم يتوجب من المؤسسات المزيد من الإجتهاد والإبتكار وتطوير تكنولوجيات جديدة تمكنها من رفع إنتاجيتها وبالتالي تعزيز موقعها في السوق.

_ **الكفاءة الديناميكية:** إن المكاسب المحققة من التحسن في الكفاءة التخصيصية والإنتاجية في سوق السلع والخدمات تساهم في تحقق ديناميكية تطور في هذا السوق، كونها تؤدي عن طريق عمليات الإبتكار في شكل منتجات وآليات عمل جديدة إلى قفزة كبيرة تولد تراكما كبيرا في مستوى الإنتاجية وحجم الناتج.

ومن هذا المنطلق فإنه ولأهمية عملية إصلاح سوق السلع والخدمات، يتوجب على صناع قرار السياسة الإقتصادية الأخذ بجملة من التدابير والإجراءات والآليات التي تمكن من جعل هذا السوق في وضعية تمكنه من تحقيق ما سبق ذكره من مكاسب ومن ثم التأسيس لمسار تطور اقتصادي على المدى الطويل.

الفرع الأول: الحد من اللوائح التنظيمية

إن أهمية الحد من اللوائح التنظيمية في سوق السلع والخدمات أساسا هو استهداف الرفع من المنافسة بين المتعاملين الإقتصاديين فيه، حيث أن تحقق المنافسة في السوق يدفع إلى ارتفاع المكاسب المتعلقة بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج التي تعتبر نتيجة للتخصيص الأمثل للموارد ومعدل الدوران

[1] Rachel Griffith and Rupert Harisson: « The link between product market reform and macro-economic performance », European economy, economic papers N° 209, August 2004, pp 11-19.

الأكبر في استخدامها وهما عاملان ينتجان أساسا عن تميز السوق بالمنافسة. كما أن المنافسة تحدد المدى الذي يمكن أن يصل إليه نمو الإنتاجية وبالتالي تحديد حجم الفجوة التكنولوجية بين الإقتصاد المعني وغيره من الإقتصاديات المتقدمة، إذ أن الإقتصاديات التي تتميز بانحسار الفجوة التكنولوجية هي الإقتصاديات التي تتميز بارتفاع المنافسة في أسواقها.

أ_ سياسة المنافسة

تشير الأدبيات الإقتصادية التقليدية إلى مدى أهمية المنافسة في تطور اقتصاد السوق من خلال ضمانها للتخصيص الأمثل للموارد وتحقيق الرفاهية الإجتماعية، حيث أن الأسواق التنافسية تمكن المستهلكين من استهلاك سلع ذات نوعية جيدة بأسعار منخفضة، كما أنها تحفز المؤسسات على تحسين جودة منتجاتها من سلع وخدمات لكسب حصص سوقية أكبر. غير أن تحقق المنافسة في السوق لا يكون تلقائيا بقدر ما يتطلب تدخلا للدولة لتطبيق مجموعة تشريعات وإجراءات تمكن من تعزيز المنافسة في النشاط الإقتصادي تبرز تحت إطار ما يسمى بـ"سياسة المنافسة".

تتعلق سياسة المنافسة عموما بجانبين من الإجراءات: الجانب الأول ويخص إجراءات عملية الدخول إلى السوق والبدء في النشاط الإقتصادي، والجانب الثاني يخص عملية التوسع والنمو في السوق.

1_ الدخول إلى السوق:

يرى "جوزيف شومبيتر " أن المقاولاتية التي تعتمد على روح المبادرة تعتبر محورا رئيسيا في عملية التدمير الخلاق التي تساهم في خلق ديناميكية تطور في النشاط الإقتصادي، حيث أن هذا النشاط الذي يقوم على عنصر المخاطرة يتجلى في وجود إرادة ورغبة في تحويل فكرة إلى مشروع قائم في شكل ابتكار جديد، وهو ما يجعل من مشاريع المقاولاتية في شكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النواة الرئيسية لتطور أي اقتصاد، باعتبارها مصدرا لخلق مناصب العمل وتطور عمليات الإبتكار والمنافسة في الإقتصاد الحديث.

وتخضع أنشطة المقاولاتية في مختلف الإقتصاديات إلى جملة من اللوائح التنظيمية التي تضعها الدولة والتي تشمل مختلف مراحل أنشطة الأعمال من مرحلة الإنطلاق مرورا بمرحلة التشغيل نهاية بمرحلة التوقف عن النشاط. وفي هذا الصدد يرى العديد من الإقتصاديين أن الحد من اللوائح المتعلقة بالبدء في النشاط والدخول إلى السوق لأنشطة المقاولاتية يساهم بشكل رئيسي ومحوري في تحسين وتطوير قدرتها على النمو والتوسع وبالتالي خلق ديناميكية تطور في النشاط الإقتصادي، وذلك يعود بالأساس إلى أهمية عملية دخول مؤسسات جديدة إلى السوق من حيث: التأثير على إعادة تخصيص

مدخلات ومخرجات العملية الإنتاجية، خلق الآثار غير المباشرة للمعرفة وكذا التأثير على حوافز الإبتكار للمؤسسات العاملة في السوق، وهي الأهمية التي تتعزز بشكل رئيسي بالنسبة لدخول المؤسسات الأجنبية على وجه الخصوص في الإقتصاديات التي تتميز بتراجع التطور التكنولوجي فيها[1].

إن أهمية عملية الدخول إلى السوق تدفع إلى ضرورة الحد من اللوائح التنظيمية التي تأطرها والتي تبرز بمثابة عقبات رئيسية أمام المستثمرين ورواد الأعمال، ولها العديد من الآثار السلبية سواء على المؤسسات التي ترغب في الدخول إلى السوق أو المؤسسات العاملة فيه والتي دخلت من قبل، إذ تشير نظرية "الإختيار العام" إلى أن التنظيم وبالأخص ما تعلق بعملية الدخول إلى السوق يؤدي إلى عدم الكفاءة اقتصاديا واجتماعيا، حيث ينتج عنه تراجع حدة المنافسة وبالتالي تراجع الدافع إلى الإبتكار وتراكم المعرفة مما يحد من تطور النشاط الإقتصادي في الإقتصاد المعني، كما ينتج عنه تعظيم عوائد المتعاملين الذين يشتغلون في السوق باعتبار أن التنظيم بما يتضمنه من لوائح وإجراءات يبرز بمثابة عائق أمام المتعاملين للدخول إلى السوق كونه يمثل تكلفة. كما تشير أيضا من جانب آخر إلى أن عملية تنظيم الدخول إلى السوق تكون في إطار السعي لتعظيم منفعة السياسيين والبيروقراطيين أصحاب السلطة، الذين يلجؤون إلى استغلال عملية التنظيم من أجل تعظيم عوائدهم سواء من خلال الحصول على رشاوى أو الدخول في رأس مال المشاريع الجديدة أو من خلال استغلالها في الحصول على أصوات انتخابية[2]، وهو ما يدفع إما إلى:

_وجود أطراف تقبل مرغمة بالواقع المفروض عليها وبتلك الشروط في إطار إصرارها على دخول السوق والقيام بمشاريعها مما يعزز من انتشار الفساد في الإقتصاد المعني؛

_ لجوء بعض الأطراف إلى عدم القبول بذلك الواقع والشروط وبالتالي التوجه للقيام بأنشطتها الإقتصادية بشكل غير مشروع مما يعزز من تزايد حجم الإقتصاد الموازي.

إن الحد من اللوائح التنظيمية المتعلقة بالدخول إلى السوق يتميز حسب وجهة نظر مستمدة من فكر "جوزيف شومبيتر" بآثار غير متجانسة، حيث أن تزايد فرص الدخول للسوق له آثار إيجابية على عملية الإبتكار ومعدل نمو الإنتاجية للمتعاملين المتواجدين في السوق الذين هم على مقربة من الحدود التكنولوجية، حيث أن امتلاكهم للقدرة على المنافسة يدفعهم إلى المزيد من عمليات الإبتكار في السوق بما ينعكس إيجابا على معل نمو الإنتاجية وهذا ما يسمى بـ " أثر الهروب" لعملية الدخول إلى السوق، في حين تؤثر سلبا على عملية الإبتكار ومعدل نمو الإنتاجية للمتعاملين المتواجدين في السوق الذين هم على

[1] Philippe Aghion et al: « The effects of entry on incumbent innovation and productivity », NBER working paper N° 12027, 2006, p 1.
[2] Simeon Djankov et al: « The regulation of entry », The Quarterly Journal of Economics, Vol 117, Issue 1, February 2002, pp 2, 3.

مسافة بعيدة من الحدود التكنولوجية، باعتبار عدم امتلاكهم للقدرة على المنافسة في السوق وبالتالي فإنها تدفعهم للإنسحاب تدريجيا من السوق بما ينتج عنه التراجع في عمليات الإبتكار ومعدل نمو الإنتاجية وهذا ما يسمى بـ " أثر التثبيط" لعملية الدخول إلى السوق[1].

2_ التوسع والنمو في السوق

لا يقتصر الأمر فقط على اللوائح التنظيمية المتعلقة بالدخول للسوق في الدفع لتنامي نشاط الإقتصاد الموازي، حيث أن اللوائح التنظيمية الصارمة أيضا المتعلقة بعنصر العمل من حيث التوظيف والفصل، وما تعلق أيضا بدفع الضرائب والحصول على المواد الأولية تبرز بمثابة أعباء تدفع بالعديد من المتعاملين إلى التوجه للقيام بمشاريعهم الإقتصادية في الظل بعيدا عن تلك القيود، مما ينعكس سلبا سواء على تطور نشاط الإقتصاد الرسمي من جهة وعلى إيرادات الدولة الضريبية وقدرتها على تمويل نفقاتها من جهة أخرى.

وزيادة على ذلك فإن خلق المنافسة في النشاط الإقتصادي والرفع من وتيرتها يكون من خلال جملة من الأدوات كما يبرز فيما يلي[2]:

_ **محاربة الإحتكار:** تعمل الدولة على ضرورة منع أية ممارسات احتكارية تهدف للسيطرة على السوق؛

_ **مراقبة عمليات الإندماج:** إن أية عمليات اندماج بين متعاملين متواجدين في السوق تتنافى ومبدأ المنافسة فيه، وبالتالي يتوجب مراقبة أية عمليات اندماج قد تؤدي لتشكل تكتلات احتكارية؛

_ **مساعدات الدولة:** تقدم الدولة بعض المساعدات لمعاجلة إخفاقات مؤقتة للمؤسسات العاملة في السوق تكون خارجة عن نطاقها.

[1]Philippe Aghion et al: op-cit, pp 9, 10.

[2]Katrine Ellersgaard et al: « The Contribution of Competition Policy to Growth and the EU 2020 Strategy », Policy Department A: Economic and Scientific Policy, European Parliament, Brussels, 2013, p 19.

ب_ المنافسة في السوق وتطور الإنتاجية

إن المنافسة بين المؤسسات التي تنتج عن عملية الحد من اللوائح التنظيمية في سوق السلع والخدمات تؤثر في النشاط الإقتصادي عبر 3 قنوات رئيسية هي[1]:

1_ قناة الكفاءة في استخدام الموارد:

تشير هذه القناة إلى كيفية دفع المنافسة للمتعاملين في النشاط الإقتصادي إلى تحسين كفاءة استخدمهم للموارد ومن ثم الرفع من مستوى الإنتاجية كما يبرز فيما يلي:

_ **وجود حافز أكبر للحد من التكاليف:** في ظل اقتصاد تنافسي تواجه المؤسسات تحدي النشاط بانتاجية على الأقل في مستوى المؤسسات المنافسة للحفاظ على حصتها السوقية، ففي ظل تحقق المنافسة في السوق فإن المستهلك يختار السلعة الأقل سعرا وفق ما يريده من جودة، وهذا ما يدفع المؤسسات في السوق إلى الحد من التكاليف والوصول إلى أفضل استخدام للموارد لأن خلاف ذلك يعني أنها معرضة لخسارة حصتها السوقية.

ومن جهة أخرى فإن ما توفره المنافسة من مخرجات في شكل منتوجات بأقل سعر يدفع إلى جعل المدخلات أيضا بأقل سعر انطلاقا من استخدام العديد من أشكال مخرجات العملية الإنتاجية كمدخلات في عملية انتاجية أخرى، وهذا ما يعني وجود تأثير امتدادي إيجابي لانخفاض سعر سلعة في سوق منتوج معين إلى سوق منتوج آخر وهو ما ينعكس بالإيجاب أيضا على تطور العملية الإنتاجية.

_ **السهولة في المقارنة بين المؤسسات في السوق:** إن المنافسة تساهم في تزايد عدد المؤسسات في السوق مما يوفر فرص المقارنة بينها من حيث السعر والجودة بالنسبة للمستهلك، وهو ما يشكل دافعا للمؤسسات في السوق للعمل على الرفع من الإنتاجية وبالتالي استخدام الموارد بشكل أكفأ.

_ **وجود استجابة أكبر للمستهلك:** إن المؤسسات التي تواجه مستويات عالية من المنافسة تختبر استجابة أكبر من طرف المستهلك للتغيرات في سعر أو جودة المنتوج، وهو ما يعني أن المنافسة في النشاط الإقتصادي توفر حافزا أكبر لارتفاع مستوى الإنتاجية.

2_ قناة الدخول/الخروج من السوق:

إن الأداء الذي يحرك عملية دخول وخروج المؤسسات من السوق يساهم في رفع مستوى الإنتاجية على المستوى الكلي، حيث أنه في ظل تميز السوق بالمنافسة فإن عدم تميز المؤسسة بالقدرة على رفع

[1] Ibid, pp 15-17.

إنتاجيتها بكفاءة سوف يدفع إلى خروجها من السوق وتعويضها بالمؤسسة الأكثر كفاءة، وبالتالي ومع مرور الوقت وتتابع عمليات الإبتكار فإن البقاء في السوق سوف يكون فقط للأكثر كفاءة وإنتاجية وبالتالي فإن الدخول للسوق سوف يكون للمؤسسات الأكثر إنتاجية التي لها القدرة على المنافسة، وهذا على عكس السوق الذي ينشط في غياب المنافسة والذي سوف يتميز ببقاء المؤسسات الأقل كفاءة وانتاجية وهذا ما سينعكس سلبا على تطور الإنتاجية في الإقتصاد المحلي ومن ثم على تطور النشاط الإقتصادي على المدى الطويل.

3_ قناة الإبتكار:

تعطي المنافسة للمؤسسات العاملة في السوق الحافز لتطوير تكنولوجيات جديدة ومنتجات أفضل وبالتالي الإستثمار في الإبتكار، حيث أنه في ظل سوق يتميز بالمنافسة فإن الإبتكار يمكن المؤسسة من الهروب من المنافسة واكتساب حصة سوقية أكبر وزيادة في المردودية حتى لحاق بقية المنافسين في السوق وزوال تلك الميزة التنافسية، وبالتالي فإن غياب المنافسة سيكون له أثر عكسي بحيث لا يتوافر الحافز للإبتكار مادام أنه لا يوجد خطر على الحصة السوقية للمؤسسة، وهذا ما سيؤثر سلبا على الإستثمار في الإبتكار وبالتالي على نوعية المنتجات ودرجة التقدم التكنولوجي في الإقتصاد المحلي.

وينقسم التوجه نحو الإبتكار إلى اتجاهين رئيسيين هما[1]:

_ **التوجه الأول:** يتمثل في العمل على تطوير ابتكارات جديدة تمكن من تعزيز الإمكانات التكنولوجية وتوسيع حدود التطور التكنولوجي في قطاع أو مؤسسة ما، وهو ما ينطبق على الدول المتقدمة التي تتواجد فيها المؤسسات والقطاعات الإقتصادية على مقربة من الحدود التكنولوجية السائدة وبالتالي فهي في ظل المنافسة والحاجة للنمو أكثر تحتاج إلى ابتكارات جديدة تمكن من توسيع آفاق التطور التكنولوجي؛

_ **التوجه الثاني:** يتمثل في تقليد الإبتكارات السائدة في بقية الدول الرائدة تكنولوجيا بما يمكن من اللحاق والإقتراب من الحدود التكنولوجية في الإقتصاد العالمي، وهو ما ينطبق على الدول النامية التي تتواجد فيها المؤسسات والقطاعات الإقتصادية على مسافة بعيدة من الحدود التكنولوجية في الإقتصاد العالمي، مما يدفعها إلى تنفيذ ابتكارات تحاكي فيها ما هو سائد في الدول الرائدة تكنولوجيا. حيث تبرز حالة الصين مثلا لتفسر هذا التوجه الذي سمح لها بتحقيق معدلات نمو أعلى مما تحقق في دول منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي، فعملية اللحاق أو السعي للإقتراب من الحدود التكنولوجية تتميز بسرعة وتطور أكبر مقارنة بعملية تطوير الحدود التكنولوجية التي تعتبر توجه الدول المتقدمة في مجال الإبتكار.

[1] Philippe Aghion: « From Growth Theory To Growth Policy Design », London school of economics, growth commission, 2012, p 4.

الفرع الثاني: الإستثمار في البحث والتطوير

إن ارتكاز النمو الإقتصادي في المدى الطويل على الجانب التكنولوجي كمحدد رئيسي كما أبرزه سابقا "روبرت صولو" (1957) و "بول رومر" (1990) يجعل من عمليات البحث والتطوير على درجة كبيرة من الأهمية لأي اقتصاد باعتبارها أحد المصادر الرئيسية للتكنولوجيا الجديدة، حيث تشتمل عمليات البحث والتطوير على الأعمال الإبداعية التي تقوم على أساس منهجي من أجل زيادة مخزون المعرفة واستخدام هذا المخزون لابتكار تطبيقات جديدة، حيث أنها إما تباشر من طرف القطاع الخاص (محلي وأجنبي) أو من طرف القطاع العام ممثلا في الهيئات العلمية والمؤسسات الجامعية التابعة للدولة.

وتعتبر عمليات البحث والتطوير التي تقوم بها الدولة والتي ينتج عنها ما يسمى بـ"المعرفة القاعدية" على درجة كبيرة من الأهمية سواء لاستمرارية عمليات البحث والتطوير أو لخلق ديناميكية نمو على المدى الطويل في النشاط الإقتصادي المحلي، حيث أن الجامعات والمراكز العلمية وانطلاقا من أنشطة البحث والتطوير القاعدية تساهم في تراكم مخزون معرفي في المجتمع، وهو ما من شأنه أن يكون من جهة كقاعدة انطلاق لاستمرار عمليات البحث والتطوير مستقبلا سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص خصوصا قصد دعم قدرته على استيعاب التكنولوجيا، ومن ثم يبرز من جهة أخرى كداعم رئيسي لتطور عمليات الإبتكار والقدرة التكنولوجية التي تدعم تطور الإنتاجية في سوق السلع والخدمات بما يساهم في خلق ديناميكية للنمو الإقتصادي على المدى الطويل.[1]

إن أهمية المخزون المعرفي القاعدي لتطور الإبتكار والقدرة التكنولوجية في أي اقتصاد تستدعي من الدولة العمل على تطوير جهودها لتعزيز عمليات البحث والتطوير التي تساهم في خلق إطار محفز للقطاع الخاص على التوجه للإستثمار في عمليات البحث والتطوير ومن ثم خلق شراكة بين القطاع العام والخاص تمكن من سهولة تدفق وانتشار المعرفة، وهو الأمر الذي يؤثر بدوره على استمرارية عمليات البحث والتطوير وبالتالي تطور عمليات الإبتكار وارتفاع مستوى الإنتاجية.

إن تأثير عمليات البحث والتطوير في اقتصاد أي دولة على النمو على المدى الطويل من خلال ما ينتج عنها من منتجات جديدة ومعارف وطرق تشغيل مبتكرة تعتبر سببا رئيسيا في بروزها كمصدر رئيسي للتطور التكنولوجي، كان دافعا لكل من "رومر" (1990)، "هيلبمان و غروسمان" (1991) و"أغيون و هيويت" (1992) في تأكيد اعتبار عمليات البحث والتطوير محركا رئيسيا للإنتاجية ومن ثم للنمو على المدى الطويل، بعدما كان قد أكد ذلك كل من "شيلتز" (1953) و "قريليش" (1958) في

[1] Dominique Guellec and Bruno van Pottelsberghe de la Potterie: « R&D and Productivity Growth: Panel Data Analysis of 16 OECD Countries », OECD Economic Studies N° 33, 2001, p 105.

دراستهما للعلاقة بين عمليات البحث والتطوير من جهة والإنتاجية من جهة أخرى على مستوى قطاع الزراعة، حيث يكون ذلك عبر قنوات مختلفة تتوضح فيما يلي[1]:

_ تساهم عمليات البحث والتطوير في إنتاج سلع وخدمات جديدة تجلب معها الإستخدام الأكفأ للموارد المتاحة؛

_ تساهم عمليات البحث والتطوير في تسهيل وتسريع عملية تكييف ونقل فوائد التطور التكنولوجي من مختلف اقتصاديات العالم إلى النشاط الإقتصادي المحلي؛

_ عمليات البحث والتطوير خارجيا تساهم في رفع الإنتاجية المحلية من خلال التعلم المجسد في التكنولوجيات الجديدة والطرق الإنتاجية المستحدثة والسلع والخدمات المستوردة المتضمنة للتكنولوجيا.

إن المكاسب التي توفرها عمليات البحث والتطوير للمؤسسات في سوق السلع والخدمات تعزز من أهمية التوجه نحو زيادة الإستثمار فيها باعتبارها مصدرا للقدرة التنافسية التي تمكنها سواء من الحفاظ على حصتها في السوق أو التوسع فيها، حيث يتوجب أن ينظر إليه في المؤسسة على أنه استثمار ذو عائد أكبر على المدى الطويل دون النظر إليه فقط على أنه تكلفة تتحملها المؤسسة تحد من حجم إيراداتها في المدى القصير.

وتزداد أهمية التوجه نحو الإستثمار في البحث والتطوير في ظل التحول الذي يعرفه النشاط الإقتصادي نحو ما يعرف بـ"اقتصاد المعرفة" الذي يتميز بكون المعرفة هي المورد وهي المنتج الرئيسي في النشاط الإقتصادي، ومن ثم فهو يتميز بشدة المنافسة بين المتعاملين الإقتصاديين باعتبار أن المعرفة هي سلعة عامة غير قابلة للإستثناء وغير قابلة للمزاحمة، وبالتالي فإن الميزة التنافسية في ظل هذا الإقتصاد لا تتميز بالإستمرارية بقدر ما تتميز بالتجدد المستمر الناتج عن الإستمرارية في البحث والتطوير لخلق أفكار جديدة تخص منتجات أو خدمات أو طرق عمل يقوم عليها النشاط الإقتصادي في العصر الحديث، وهو ما يبرز أهمية العمل من جهة على دفع القطاع الخاص للإستثمار أكثر في عمليات البحث والتطوير بتوفير مزايا ضريبية تخص المؤسسات التي تعمل في هذا الإتجاه، والعمل من جهة أخرى على توجه الدولة للإستثمار في البحث والتطوير بإنشاء المراكز البحثية والهيئات الداعمة للإبتكار، تعزيز الروابط ما بين الجامعات والقطاع الخاص من أجل تطوير البحوث العلمية وتطبيقها وتطوير البنية التحتية بمختلف أشكالها.

وانطلاقا من مراحل التنمية الإقتصادية الثلاثة في أي اقتصاد والتي تتخللها مرحلتي انتقال وهي على الترتيب: مرحلة التنمية عن طريق تراكم الموارد، مرحلة التنمية عن طريق الكفاءة في التخصيص

[1] Claudio Bravo Ortega and Álvaro García Marín: « Exploring the Relationship between R&D and Productivity; A country level study », Central Bank of Chile, Working Paper N° 472, 2008, pp 1, 2.

ومرحلة التنمية عن طريق الإبتكار، فإن الإستثمار في البحث والتطوير الذي يولد تراكما في المعرفة يعتبر توجها رئيسيا بالنسبة للإقتصاديات التي تتواجد في مرحلة التنمية عن طريق الكفاءة في التخصيص يمكن من الإنتقال إلى مرحلة التنمية عن طريق الإبتكار والتي تضع الإقتصاد المعني على مقربة من الحدود التكنولوجية وبالتالي الدخول ضمن ما يعرف بـ"اقتصاد المعرفة".

الفرع الثالث: تطوير البنية التحتية

إن تطوير البنية التحتية له دور كبير في دعم النمو الإقتصادي على المدى الطويل بخلاف تأثيراته على النمو الإقتصادي في المدى القصير إذا ما نظرنا إلى البنية التحتية كإنفاق يتولد عنه بفعل آلية المضاعف زيادة في حجم الناتج.

إن أهمية تأثير تطور البنية التحتية على النمو الإقتصادي في المدى الطويل من خلال تأثيرها على انتاجية القطاع الخاص يتجلى من خلال اعتبارها كمورد من موارد العملية الإنتاجية إلى جانب رأس مال القطاع الخاص وعنصر العمل[1]، حيث أن تطور البنية التحتية سواء ما تعلق بالنقل كالطرق والمطارات والجسور والأنفاق، ما تعلق بالطاقة كشبكات الطاقة الكهربائية وإمدادات الغاز الطبيعي، ما تعلق بإدارة المياه كإمدادات المياه وشبكات الصرف الصحي والسدود، ما تعلق بالإتصالات كشكبات الهاتف والإنترنت والبريد والإذاعة والتلفزيون، أو ما تعلق بإنفاذ القانون كمقرات العدالة والسجون والهيئات الحكومية ذات الصلة، لها تأثيرها المباشر على جانب العرض في النشاط الإقتصادي ومن ثم على مستوى الديناميكية التي تميزه، حيث أنها تساهم في:

_ سهولة عمليات الإمداد بالمواد الأولية للمؤسسات؛
_ سهولة تسويق وتوزيع المنتجات؛
_ التوجه نحو عمليات الإبتكار في النشاط الإقتصادي نتيجة تطور البنية التحتية للإتصالات؛
_ توفير الحافز على الإنطلاق والبدء في أنشطة مقاولاتية؛
_ تخفيض تكاليف المشاريع سواء تكلفة النقل أو تكلفة الوقت؛
_ تعزيز انتشار القطاع الخاص في مختلف مناطق الإقتصاد المعني ومن ثم استفادته من الفرص المتاحة بما ينعكس إيجابا على ديناميكية تطور النشاط الإقتصادي المحلي.

[1] لمزيد من التفصيل حول اعتبار رأس المال العام في شكل بنية تحتية كمورد في العملية الإنتاجية، أنظر:
David Alan Aschauer: « Is public expenditure productive? », Journal of Monetary Economics, Vol 23, 1989.

إن التأثير الإيجابي لتطور البنية التحتية له حدود ويختلف من دولة لأخرى على حسب درجة تطور بنيتها التحتية، حيث أنه في الإقتصاديات التي لم تصل فيها البنية التحتية إلى وضعية التشبع[1]، فإن تأثير تطور البنية التحتية على إنتاجية القطاع الخاص يكون مرتفعا انطلاقا من أن البنية التحتية في تلك الحالة تتميز بالندرة وبالتالي فتوفرها يشكل موردا إضافيا للعملية الإنتاجية يشكل فارقا في تطور الإنتاجية إلى مستوى مرتفع، لكنه ومع استمرار تطور البنية التحتية فإنها تصل إلى مستوى معين أين ينخفض تأثيرها على إنتاجية القطاع الخاص، حيث أن تفسير ذلك هو أن الإنتاجية هي دالة في مجموعة عوامل جوهرية كالإطار التشريعي ووضعية القطاع المالي والمستوى التعليمي لليد العاملة وغيرها من العوامل ولا تتحدد فقط وفق تأثير البنية التحتية.

الفرع الرابع: تطوير وتنظيم النظام المالي

إن تطور القطاع المالي يتحقق إذا ساهمت الأسواق والأدوات المالية والوسطاء في تحسين آثار إنفاذ المعلومات وتكاليف المعاملات. حيث أنه وفي ظل وجود احتكاكات السوق*، فإن القوانين والتنظيمات والسياسات تختلف من اقتصاد لآخر ومن فترة زمنية لأخرى بغرض تحقيق تحسينات في أي من جوانب القطاع المالي التي لها تأثير على عملية تخصيص الموارد ومن ثم على النمو الإقتصادي على المدى الطويل.

يؤثر النظام المالي على ديناميكية النمو الإقتصادي من خلال ما يقوم به من وظائف في النشاط الإقتصادي لها تأثيراتها على قرارات الإستثمار والإدخار كما يبرز فيما يلي[2]:

أ_ التوفير المسبق للمعلومات حول الإستثمارات المحتملة وتخصيص رأس المال:

تتميز عملية تقييم المتعاملين والمؤسسات والسوق ككل في إطار اتخاذ القرار الإستثماري بارتفاع في التكاليف، حيث أن الأفراد لا يملكون القدرة على جمع وتوفير المعلومات حول استثماراتهم المحتملة مما يدفع إلى تردد المدخرين في القيام باستثمارات لا يملكون عنها معلومات كافية، في حين أن التكلفة المرتفعة للحصول على المعلومات من شأنها أن تحد من حركة رؤوس الأموال باتجاه استخداماتها الضرورية.

---

[1] Angel de la Fuente: « Infrastructures and productivity; an updated survey », Barcelona Graduate School of Economics, Working Papers N° 475, 2010, p 55.

* تعرف احتكاكات السوق على أنها كل ما يتعارض والتجارة فيه. للمزيد حول هذه المفهوم أنظر:

Ramon P. DeGennaro and Cesare Robotti: « Financial Market Frictions », federal reserve bank of Atlanta, economic review, 3rd Quarter 2007.

[2] Ross Levine: « Finance and growth; theory and evidence », a chapter in: Philippe Aghion and Steven Durlauf (ed.), *Handbook of economic growth*, edition 1, Vol 1, pp 870-880.

من هذا المنطلق تعمل الوساطة المالية على الحد من تكلفة الحصول على المعلومات واستخدامها وبالتالي تحسين كفاءة تخصيص الموارد المالية والتأثير إيجابا على النمو الإقتصادي، حيث أن الوساطة المالية في شكل بنوك توفر معلومات للمدخرين حول طالبي رؤوس الأموال التي تتميز بالندرة عادة، بما يساعد المقرضين على توجيه مدخراتهم نحو الجهة الأكثر كفاءة في السوق وبالتالي التأثير بالإيجاب على عملية تخصيص رأس المال في النشاط الإقتصادي.

ب_ رصد الإستثمارات والتوجه نحو ممارسة حوكمة الشركات بعد توفير التمويل:

إن حوكمة الشركات من العوامل الرئيسية الداعمة للنمو الإقتصادي عموما ولدور القطاع المالي على وجه الخصوص، حيث أن المستوى الذي يصل إليه موفرو رؤوس الأموال للشركات من حيث الرصد والتأثير في كيفية استعمال الشركة لرأس المال له تداعياته على كل من قرارات الإدخار وقرارات تخصيص الموارد. حيث أن عملية الرصد والتتبع من الطرف الدائن لاستخدامات الطرف المدين لرأس المال بشكل شفاف ودون قيود تضفي المزيد من الكفاءة في نشاط الطرف المدين بما يخلق ثقة أكبر للطرف الدائن للإستمرار في تمويل عملياته الإستثمارية.

جـ_ تسهيل عملية إدارة المخاطر:

إن تميز المشاريع ذات العائد الأكبر بدرجة مخاطرة كبيرة يجعل من الضروري أن يتميز القطاع المالي بفرص إدارة مخاطر ذات فعالية أكبر للمستثمرين، لأنه في حال لم يكن متاحا للمستثمرين آليات للحد من المخاطر المالية فإن توجههم الإستثماري سيكون صوب المشاريع ذات العائد المنخفض باعتبارها مشاريع ذات درجة مخاطرة منخفضة مما يؤثر سلبا على ديناميكية النمو في النشاط الإقتصادي، في حين أن تميز القطاع المالي بآليات لإدارة المخاطر ذات فعالية سوف يدفع المستثمرين إلى الدخول في استثمارات ذات مخاطرة مرتفعة مما ينعكس إيجابا على تطور النشاط الإقتصادي باعتبارها مشاريع ذات عائد وربحية مرتفعة.

د_ تعبئة وتجميع المدخرات:

تتطلب عملية تعبئة رؤوس الأموال من المدخرين ضرورة التغلب على تكاليف المعاملات التي تنشأ عن ذلك وكذا التغلب على عدم تماثل البيانات التي تنشأ عن إحساس المدخرين بالثقة عند تخليهم عن السيطرة على مدخراتهم. حيث أن ذلك يتوجب العديد من الترتيبات في القطاع المالي التي تساهم في التخفيف من تلك التكاليف وتسهيل عملية جمع المدخرات، فمؤسسات الوساطة المالية مثلا تساهم في الحد من تلك التكاليف باعتبار أنها تسعى إلى إقناع المدخرين بجدوى تمويل الإستثمارات على أساس الحصول على رضاهم، بما يساهم في تطوير سمعتها في تجميع المدخرات وتوجيهها بكفاءة في النشاط

الإقتصادي وبالتالي عدم التسبب في تردد المدخرين للتخلي عن ما يملكون من رؤوس أموال، ونفس الشيء بالنسبة لأسواق رؤوس الأموال التي توفر من خلال تعدد الأدوات المالية فيها بين أدوات الدين وأدوات الملكية من جهة والإجراءات التي تحكم عملها من إفصاح وشفافية للمؤسسات التي تدخل لطلب التمويل فيها من جهة أخرى، فرصة أكبر لاستقطاب المدخرات وبالتالي تجاوز تكاليف المعاملات وعدم تماثل البيانات إلى أدنى مستوياتها.

إن عملية تجميع المدخرات هي عملية فيصلية في تطوير مساهمة القطاع المالي في النمو الإقتصادي، ليس فقط من ناحية توفير رؤوس الأموال من ناحية الحجم أو النوعية و إنما أيضا من خلال تأثيرها المباشر في عملية تخصيص الموارد باعتبار أن نجاح واستمرارية عملية تجميع الموارد المالية يتطلب توجيهها نحو الإستثمارات الأكثر إنتاجية، وهذا ما يبرز دورا رئيسيا للقطاع المالي في النشاط الإقتصادي له تأثيره الكبير على ديناميكية تطور النشاط الإقتصادي على المدى الطويل.

الفرع الخامس: التوجه نحو الإنفتاح الإقتصادي

يعتبر التوجه نحو الإنفتاح الإقتصادي عاملا رئيسيا في تطور سوق السلع والخدمات من حيث الكفاءة في استخدام الموارد ومستوى الإنتاجية، نظرا لما يعكسه من ارتفاع في مستوى المنافسة من جهة وتطور في التكنولوجيا من جهة أخرى.

ويساهم الإنفتاح الإقتصادي في ارتفاع معدل التقارب بشكل أكبر مقارنة بالدول الأقل انفتاحا، إذ أبرز "بارو و آخرون" (1995) أنه في إطار التقارب إلى الحالة المستقرة فإن الإقتصاديات المفتوحة تنمو بشكل أسرع مقارنة بالإقتصاديات المغلقة، والسبب في ذلك هو أن الإقتصاديات المفتوحة يمكنها اكتساب رأس المال بشكل أكبر عن طريق الأسواق المالية الدولية، مما يدفع إلى تسارع تناقص غلة الحجم لرأس المال المادي ومن ثم تكون سرعة التقارب للحالة المستقرة أكبر[1].

أ_ التركيز على دعم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر التوجه للإنفتاح الإقتصادي للدولة أمام مختلف الإقتصاديات العالمية عن طريق تشجيع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم التوجهات التي تساعد على تطور سوق السلع والخدمات في أي دولة، حيث أنه زيادة على تأثيراته الإيجابية على تراكم رأس المال إجمالا في الإقتصاد المحلي وما

[1] Gundlach Erich: « Openness and economic growth in developing countries», Weltwirtschaftliches archiv, Vol 133, Issue 3, 1997, p 479.

لذلك من تأثيرات إيجابية على استمرارية عمليات الإستثمار والإنتاج، فإنه يؤثر على ديناميكية النمو على المدى الطويل من خلال أنه[1]:

_ يعتبر وسيلة لنقل التكنولوجيا الإنتاجية، الأفكار الإبتكارية والممارسات الإدارية والتنظيمية. إذ أنه كلما كانت هنالك تسهيلات لتوسع المؤسسات الأجنبية في الإقتصاد المحلي وتعاونها مع المؤسسات المحلية، كلما زاد ذلك من قدرة المؤسسات المحلية على الإستفادة من الآثار غير المباشرة للمنافسة التي تنتج في السوق، ومن ثم فإن الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر دافعا رئيسيا لتطور مستوى إنتاجية المؤسسات في سوق السلع والخدمات.

_ يساهم في تطور رأس المال البشري الذي يعتبر ركيزة أساسية للنمو على المدى الطويل، حيث أنه يمكن من استفادة اليد العاملة المحلية من عمليات التدريب والتكوين في التكنولوجيات الحديثة التي تجلبها المؤسسات الأجنبية معها للسوق المحلية، مما ينعكس إيجابا على تطورات سوق العمل الذي يأخذ بدخول المؤسسات الأجنبية منحنى تطور مختلف ينبثق بالأساس عن تأثيرات التنافسية في سوق السلع والخدمات على أهمية عنصر العمل، وبالتالي تزايد عمليات الإستثمار في العنصر البشري سواء من المؤسسات المحلية أو الأجنبية بما يؤثر إيجابا على خلق ديناميكية ومرونة في سوق العمل للإقتصاد المحلي.

ويؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر إيجابا على النمو الإقتصادي في الدول المضيفة خصوصا إذا كانت تتميز من جهة بمستوى متطور لرأس المال البشري الذي يحدد مدى قدرة الإقتصاد المحلي على استيعات التطور التكنولولجي، الذي يميز نشاط الشركات المتعددة الجنسيات وبالتالي الإستفادة منه بالنسبة للمتعاملين الإقتصاديين المحليين، ومن جهة أخرى إذا كان للإقتصاد المحلي القدرة على استقطاب استثمارات خارجية في قطاعات متكاملة مع أنشطة المتعاملين المحليين بدل أن تكون استثمارات تؤدي إلى إزاحة المؤسسات الإقتصادية المحلية نتيجة عدم القدرة على المنافسة[2].

ب_ تحرير التجارة الخارجية:

شهد الإقتصاد العالمي في العقود الأخيرة تزايد موجة تحرير المبادلات التجارية والتي انبثق عنها ما يعرف بـ"العولمة التجارية" التي تجلت في اندماج وتكامل الإقتصاديات العالمية تجاريا في شكل سوق عالمية موحدة. وقد اعتبر هذا التوجه ذو مزايا عديدة بالنسبة للإقتصاد العالمي ككل والإقتصاد المعني

[1] Henrik Hansen and John Rand: « On the causal links between FDI and growth in developing countries », institute of economics, university of Copenhagen, discussion paper N° 30, 2004, pp 3, 4.
[2] Eduardo Borensztein et al: «How does foreign direct investment affect economic growth? », Journal of International Economics, Vol 45, Issue 1, 1998, pp 116, 117.

على وجه الخصوص، حيث يساهم تحرير التجارة الخارجية في التأثير الإيجابي على الإقتصاد المحلي على المدى الطويل كما أشار بذلك كلا من "ريفيرا باتيز و رومر" (1991) من خلال 3 آليات[1]:

_ الإندماج التجاري مع الإقتصاديات الصناعية يؤدي إلى زيادة انتقال التكنولوجيا إلى الإقتصاديات النامية خصوصا من خلال حركة المنتجات الرأسمالية كالتجهيزات الصناعية، ومن ثم فإن ذلك يخفض من تكاليف البحث والتطوير وينتج عنه تزايد تراكم المعرفة والأفكار الجديدة كسلعة عامة يساهم في تطور انتاجية الإقتصاد المحلي؛

_ الإندماج الدولي للقطاعات الإنتاجية التي تتميز بارتفاع غلة الحجم وبالتالي كفاءة عنصر العمل يساهم في تطور حجم الناتج دون الحاجة إلى زيادة في حجم المدخلات؛

_ الحد من الإنحرافات المخلة بالإستقرار في الأسعار التي تعكس بذلك الأسعار في السوق الدولية وهذا ما تعلق بالسلع القابلة للتبادل، وكذا إعادة تخصيص الموارد بين القطاعات والصناعات وبالتالي ضمان استغلالها استغلالا أمثلا.

[1] Pierre-Richard Agenor: « The economics of adjustment and growth », 2nd edition, Harvard university press, USA, 2004, p 552.

المطلب الثاني: زيادة مرونة سوق العمل

إن استهداف تحسين مرونة سوق العمل وتكيفه وفق الظروف الإقتصادية السائدة ومن ثم إضفاء الكفاءة في تخصيص عنصر العمل، يعتبر أحد المحاور الرئيسية التي تقوم عليها سياسات جانب العرض التي تسعى لتحقيق النمو الإقتصادي في المدى الطويل، بحكم أن ذلك يعنى بأحد أهم مدخلات العملية الإنتاجية وهو عنصر العمل الذي يتأثر بعديد العوامل التي تحدد مدى مساهمته في عملية النمو الإقتصادي.

الفرع الأول: الحد من اللوائح التنظيمية

تشمل اللوائح التنظيمية لسوق العمل ثلاثة جوانب رئيسية هي[1]:

_ **قوانين العمل:** تنظم علاقة عمل الفرد بما يتضمن كيفية بناء عقد العمل وشروطه وآليات إنهائه؛

_ **قوانين علاقات العمل:** تهدف إلى تنظيم العلاقة بين العمال وأرباب العمل سواء ما تعلق بعمليات التفاوض الجماعي، مساهمة عنصر العمل في الإدارة أو النزاعات.

_ **قوانين الحماية الإجتماعية:** تعمل على تحديد كيفيات توفير الحماية للعاملين الخاصة بمعاش التقاعد، تعويضات الأمراض والبطالة.

إن الأدبيات الإقتصادية تشير إلى أن اللوائح التنظيمية يتوجب أن تكون أكثر مرونة وتكيفا مع الظروف الإقتصادية السائدة بما يساعد على خلق ديناميكية تطور في سوق العمل تساهم في توفير فرص أكبر للعمل، حيث أن اللوائح التنظيمية الصارمة تعتبر من العوامل الرئيسية التي تساهم في الحد من خلق فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة كما يتوضح فيما يلي:

أ_ التأثير السلبي للوائح التنظيمية على الطلب على العمل:

إن الهدف من اللوائح التنظيمية لسوق العمل هو حماية العمال من الإجراءات التعسفية وغير العادلة التي قد يتعرضون لها من طرف المؤسسات، وكذا معالجة إخفاقات السوق المحتملة الناتجة عن عدم تماثل المعلومات وعدم كفاية التأمين ضد المخاطر.

ورغم أن هذه اللوائح موضوعة لمصلحة العمال، إلا أنها تؤثر سلبا على تطور سوق العمل من خلال تأثيرها بشكل رئيسي على عملية إعادة تخصيص عنصر العمل في النشاط الإقتصادي، حيث أن

[1] Juan Botero et al: « The regulation of labor », NBER working paper N° 9756, 2003, pp 10-14.

الصرامة في اللوائح التنظيمية لسوق العمل تساهم في تقويض قدرة المؤسسات على التكيف مع التطورات التكنولوجية والطلب في السوق ومن ثم تساهم في إضعاف كفاءتها، كما أن القيود بشأن التوظيف وتسريح العمالة الزائدة عن الحاجة تؤدي إلى زيادة تكاليف العمل وتقليل الفرص المتاحة أمام الشركات للإنفاق على الإبداع والابتكار والتكيف مع التكنولوجيات الجديدة، ومن ثم فإن ذلك ينعكس سلبا على انتقال عنصر العمل خصوصا والموارد الإقتصادية عموما من المؤسسات الأقل إنتاجية وتنافسية إلى المؤسسات الأكثر إنتاجية وتنافسية، مما يؤدي إلى تراجع نمو الإنتاجية ومعدل نمو النشاط الإقتصادي.

وعلى صعيد آخر فإن الصرامة في اللوائح التنظيمية لسوق العمل تساهم في ارتفاع تكلفة عنصر العمل وتدفع لتشجيع اليد العاملة المتميزة فقط، كما أن الإفراط في وضع هكذا لوائح يساهم في ارتفاع التكاليف غير المحتسبة ضمن الأجر على حساب المؤسسات باعتبار أنها تتضمن تكاليف إدارية، مما يدفع بالعديد من المستثمرين للتوجه نحو الإقتصاد غير الرسمي لتوظيف العمالة دون تحمل التكاليف الإدارية أو التكاليف المتعلقة بأنظمة التأمين والحماية الإجتماعية.

إن اللوائح التنظيمية الصارمة التي تقيد عملية توظيف عمال جدد تؤدي إلى تزايد المساومة والتفاوض حول الأجور من طرف العمال الحاليين في المؤسسة ومن ثم تدفع إلى الحد من خلق فرص عمل ومرونة سوق العمل، خصوصا وأن اللوائح التنظيمية من خلال أنها تصعب من خلق فرص عمل جديدة من جهة وتصعب من تسريح العمال من جهة أخرى، تساهم في ارتفاع معدل البطالة طويلة الأجل باعتبار أن دوران عنصر العمل ضعيف في هكذا ظروف يتميز بها سوق العمل.

ب_ التأثير السلبي للوائح التنظيمية على عرض العمل

إن التأثير السلبي للوائح التنظيمية على سوق العمل من خلال تأثيرها على عرض العمل يكون بالأساس من خلال إعانات البطالة، التي تساهم في تراجع معدل المشاركة في قوة العمل وإطالة معدل البطالة إلى المدى الطويل، حيث أن إعانات البطالة تساهم في انخفاض تكلفة البطالة مما يحد من الرغبة والحافز في العمل، وبالتالي فإن الأفراد الذين يعانون من البطالة يفضلون البقاء في حالة بطالة إما للبحث عن فرص عمل أفضل توفر دخلا مرتفعا مقارنة بإعانة البطالة أو لاستبدال العمل بالراحة، وعليه فإن الحد من إعانات البطالة له آثار إيجابية بحيث أنه يؤدي إلى خلق فرص عمل دون أن يؤدي إلى التقليص منها[1].

[1] Matteo Cacciatore et al: « Short-term gain or pain? A DSGE model-based analysis of the short-term effects of structural reforms in labour and product markets », OECD Economics Department, Working Paper N° 948, 2012, p 13.

وزيادة على ذلك فإن اللوائح التنظيمية خصوصا ما تعلق بأنظمة التأمين والحماية الإجتماعية تساهم في الحد من عرض العمل في الإقتصاد الرسمي، وذلك من حيث أن هذه الأنظمة تساهم في ارتفاع تكاليف المؤسسات وهذا ما يدفعها إلى خفض الأجور، وهو ما يعتبر دافعا لعنصر العمل للتوجه إلى سوق العمل في الإقتصاد غير الرسمي أين لا توجد أنظمة للحماية الإجتماعية والتأمين وبالتالي تواجد الأجور في مستويات مرتفعة في عديد الأنشطة على مستوى الإقتصاد غير الرسمي مقارنة بالإقتصاد الرسمي.

كما أن إصلاح قوانين سوق العمل يتوجب أن يأخذ بعين الإعتبار مدى تأثيره على انتقال العمال بين مختلف الشركات والقطاعات، حيث أن ذلك يعكس مدى المرونة التي تتسم بها هذه القوانين وبالتالي تأثيرها على معدل دوران عنصر العمل ومعدل البطالة طويل الأجل، وبالأساس على عملية تخصيص الموارد البشرية في الأنشطة الإقتصادية. إذ أن مرونة قوانين سوق العمل تساهم في تخصيص عنصر العمل على أساس الكفاءة والإنتاجية بين من هم في حالة عمل ومن هم يرغبون في العمل بما يمكن من الإستغلال الأمثل لعنصر العمل كمورد رئيسي في العملية الإنتاجية[1]، كما تؤثر حرية سوق العمل إيجابا على انتقال عنصر العمل من منصب عمل في مؤسسة أو قطاع ما إلى منصب عمل في مؤسسة أو قطاع آخر بما يساهم في تواجده في المكان الذي يسمح له بإعطاء أقصى إنتاجية ممكنة، ومن هذا المنطلق فإن جمود قوانين العمل فيما تعلق بانتقال عنصر العمل قد يدفع إلى سوء استخدامه مما يؤثر سلبا على تطور النشاط الإقتصادي.

الفرع الثاني: رفع معدل المشاركة

أبرزت منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي في تقرير لها سنة 2003 إلى أن الإختلاف في معدلات النمو الإقتصادي عبر الإقتصاديات المتقدمة يفسر على نطاق واسع بالإختلاف في معدل مشاركة عنصر العمل، حيث أن الإقتصاديات التي تتميز بمعدلات منخفضة في نمو العمالة وفي عدد ساعات العمل هي التي تسجل معدلات نمو منخفضة في حجم الناتج الإجمالي المحلي، حيث أن الإنخفاض في معدل مشاركة عنصر العمل لا يغطى في الغالب بالنمو المرتفع في إنتاجية عنصر العمل الذي يتميز بحدود قصوى لا يمكن أن يتجاوزها[2].

[1] للمزيد حول التأثير السلبي للوائح التنظيمية على عرض العمل، أنظر:
Matteo Cacciatore and Giuseppe Fiori: « The Macroeconomic Effects of Goods and Labor Markets Deregulation », on: http://www.giuseppefiori.net/ .

[2] OECD: « The sources of economic growth in OECD countries », Éditions OCDE, France, 2003, pp 6-8.

وعلى هذا الأساس فإن رفع معدل المشاركة يعتبر من التوجهات الرئيسية التي تساهم في خلق ديناميكية في سوق العمل تساهم في الحد من الجمود الذي قد يتميز به، حيث تبرز أهم آليات ذلك في:

أ_ مراجعة المحفزات المالية

إن من بين أهم العوامل التي تساهم في التأثير سلبا على دخول وخروج الأفراد من سوق العمل هو ما تعلق بالمحفزات المالية سواء ما تعلق بالمقارنة ما بين العمل وعدم العمل من جهة أو ما تعلق بالمقارنة ما بين عنصر العمل الذكر وعنصر العمل الأنثى. حيث أن ارتفاع قيمة ما يعرف بـ"إعانات البطالة" إلى مستوى يقارب مستوى الأجور المدفوعة في سوق العمل وطول مدتها يدفعان بالأفراد إلى عدم البحث عن فرصة عمل وعدم القبول بما يتوفر لها منها، كما أن التفاوت في مستويات المكافئات المالية على أساس الجنس بين الذكور والإناث يساهم في تراجع الحافز لدى الإناث للدخول في سوق العمل بسبب وجود اتجاه لتفضيل عنصر العمل الذكر. كما يعتبر الإنفصال بين مستوى أجر عنصر العمل من جهة ومستوى إنتاجيته من جهة أخرى من الأسباب التي تدفع بالأفراد باختلاف الجنس ومستويات الأعمار إلى عدم الدخول لسوق العمل والتوجه للبحث عن فرصة عمل في السوق الموازي، وهذا ما يستوجب ضرورة العمل على مراجعة جانب التحفيزات المالية في سوق العمل بما يدفع ويشجع عنصر العمل سواء الذكر أو الأنثى على الدخول لسوق العمل.

ب_ توفير بيئة مشجعة

تعتبر البيئة المحيطة بالعمل لدى الكثير من الأفراد المحدد الرئيسي للدخول لسوق العمل، حيث أن طبيعة المحيط الجغرافي ومدى توفر المرافق الصحية والتعليمية والوصول إليها، والخدمات المرافقة التي توضح مناصب العمل المتوفرة وكذا الشروط المطلوبة كلها عوامل تساهم في اتخاذ قرار البحث عن فرص عمل من عدمه، وهو الأمر الذي يستوجب العمل على اتخاذ سياسات مكملة تستهدف توفير بيئة مشجعة محيطة بالعمل تعمل على خلق الحافز لدى عنصر العمل للبحث عن فرصة عمل وبشكل مستمر أيضا، بما يعزز من دوران عنصر العمل ومن ثم مرونة سوق العمل وديناميكيته التي تؤثر إيجابا على نمو النشاط الإقتصادي على المدى الطويل.

الفرع الثالث: تطبيق السياسات النشطة

إن من أهم توجهات إضفاء الكفاءة في سوق العمل هو العمل على غلق فجوة المهارات التي يتميز بها سوق العمل والتي تؤدي على وجه الخصوص إلى بروز ما يسمى بـ"البطالة الهيكلية"، حيث يتجلى ذلك من خلال ما يسمى بـ"منحنى بيفريدج" الذي يعبر عن العلاقة الموجودة بين حجم الوظائف الشاغرة كنسبة من القوة العاملة من جهة ومعدل البطالة من جهة أخرى، حيث أنه في ظل حالات التراجع

الإقتصادي فإن انخفاض فرص العمل الشاغرة يواكبه ارتفاع معدل البطالة في حين أن في حالات ازدهار النشاط الإقتصادي فإن تزايد فرص العمل الشاغرة يواكبه الإنخفاض في معدل البطالة.

ومن هذا المنطلق فإنه إذا ما تميز اقتصاد ما بوجود مناصب عمل شاغرة من جهة يقابلها ارتفاع في معدل البطالة من جهة أخرى، فإن ذلك يعبر عن حالة عدم كفاءة في سوق العمل تتمثل أساسا في وجود عدم تطابق مهارات ومميزات عنصر العمل مع متطلبات سوق العمل أو ما يعرف بـ"فجوة المهارات"، وهو ما يتطلب ضرورة التوجه نحو تطبيق ما يعرف بـ"السياسات النشطة لسوق العمل"، والتي تعرف على أنها مجموعة البرامج والآليات التي تقرها الدولة فيما تعلق بسوق العمل بهدف إعادة العاطلين إلى مناصب عمل، حيث أنها تنقسم إلى 3 برامج رئيسية وهي[1]:

أ_ التدريب

يشمل التدريب كلا من الأفراد العاطلين عن العمل من جهة والأفراد المهددين بفقدان منصب عملهم من جهة أخرى. حيث أن خضوع عنصر العمل إلى التدريب يساهم في عدم تآكل قدراته المهارية والإبداعية بما يعزز من بقائه في سوق العمل لأطول فترة ممكنة والتأثير الإيجابي على مستوى إنتاجيته. و يعتبر عدم التوافق ما بين عرض العمل والطلب عليه من بين أسباب ارتفاع معدل البطالة، وهو الأمر الذي يمكن للتدريب أن يعالجه باعتباره يساهم في توفير المعرفة والمهارة والقدرة اللازمة لعنصر العمل للتكيف مع التطورات الحاصلة في الطلب على العمل، وبالتالي المساهمة في تزايد مرونة وديناميكية سوق العمل التي تحد من البطالة طويلة الأجل والبطالة الهيكلية.

إن أهمية التدريب ضمن إصلاحات سوق العمل تكمن من خلفية تأثيره المباشر على رأس المال البشري الذي يعتبر مؤثرا رئيسيا في عملية النمو الإقتصادي على المدى الطويل، ومن ثم فإن تأسيس برامج التدريب والعمل على تكييفها مع التطورات التي تمس سوق العمل في الإقتصاد المحلي والإقتصاد العالمي له تأثيرات إيجابية على سوق العمل من حيث مرونته وتطورات معدل البطالة فيه، كونها تمثل جانبا تكميليا للمستوى التعليمي لعنصر العمل من جهة في عديد القطاعات خصوصا التي تتطلب عنصر العمل ذو مهارة عالية، كما أنها تبرز من جهة أخرى بمثابة بديل للمستوى التعليمي خصوصا في بعض القطاعات التي تتطلب عنصر عمل ذات مهارة منخفضة، وبالتالي فهي تساعد عنصر العمل على الإنتقال من وظيفة لأخرى بالإكتفاء فقط بالخضوع لبرنامج تدريب معين بغض النظر عن مجاله أو مستواه التعليمي بدرجة أقل.

[1] Jan boone and Jan C. Van ours : « Effective active labor market policies», the institute for the study of labor, discussion paper N° 1335, 2004, pp 10,11.

ب_التوظيف المدعم

تلجأ الدولة لوضع برنامج يختص بتوفير إعانات مالية لمؤسسات القطاع الخاص تكون غالبا في شكل دعم للأجور قصد توظيف فئات معينة من العاطلين على العمل أو الحفاظ على الفئات المهددة بفقدان مناصب عملها، وقد تمتد حتى لدعم العاطلين على إنشاء مؤسسات توفر مناصب عمل لفئات عاطلة أخرى.

جـ_ خدمات التوظيف العامة

تتولى الدولة عن طريق إنشاء وكالات خاصة تسهيل إيجاد فرص العمل للأفراد العاطلين عن العمل أو العاملين الراغبين في التحويل لوظائف أخرى. حيث أن هذه الوكالات تساهم أيضا في إضفاء الكفاءة في التوظيف بحكم أنها كما تساعد العاطلين في إيجاد فرص عمل في وقت قصير، فإنها كذلك تساعد المؤسسات طالبة العمل في الوصول إلى عنصر العمل الأكفأ، ومن ثم فإن خدمات هذه الوكالات من توجيه وتوفير للإستشارة وتكوين في كيفية البحث عن عمل، تساهم في إضافاء مرونة على عملية التوظيف وتحد من التكاليف المترتبة على المؤسسات أو العاطلين عن العمل سواء في طلب العمل أو عرض العمل.

الفرع الرابع: تحسين نظام التعليم

إن تحليل مساهمة التعليم في عملية النمو الإقتصادي ينطلق من آليتين رئيسيتين تعززان من أهميته في تحقيق التطور الإقتصادي في المدى الطويل كما يبرز فيما يلي:

_ تراكم رأس المال البشري: إن تطور المستوى التعليمي للأفراد بالتدرج في مختلف مستويات النظام التعليمي يزيد من حجم ما يمتلكونه من قدرات ومعارف ومهارات تعتبر الأساس في تحديد مستويات إنتاجيتهم في العملية الإنتاجية.

_ التطور التكنولوجي: إن ارتفاع المستوى التعليمي للأفراد يزيد من قدرتهم سواء على التكيف مع التكنولوجيات الحديثة والسائدة في السوق بكل سهولة أو لتطوير وابتكار تكنولوجيات جديدة منافسة. حيث أنه في حين أن تطبيق التكنولوجيات السائدة في السوق يتطلب مهارات تقنية ومهنية تطور من خلال التعليم الثانوي أو التعليم المتخصص، فإن الإبتكار هو نشاط قائم على البحث يتطلب تعليما عاليا مكثفا ذو طابع اختصاصي.

وقد أكد "نيلسون و فيلبس" أنه في ظل اقتصاد يتميز بالتطور التكنولوجي فإن مستوى التعليم يؤثر على النمو الإقتصادي في المدى الطويل من خلال تأثيراته على سرعة الإستجابة والتكيف مع التطورات التكنولوجية، كما أشار "رومر" (2000) إلى أهمية المستوى التعليمي من خلال تكامله مع جانب الإبتكار في الإقتصاد المحلي، حيث أبرز أنه في ظل عدم وجود نمو في عدد الباحثين الفنيين _ نتيجة عدم وجود مرونة بين عرض الباحثين الفنيين ومستوى الأجور _ فإنه لن يكون هنالك تأثير لزيادة الدعم الموجه لعمليات البحث والتطوير على الإستثمار في البحث والتطوير وسينتج عنه فقط ارتفاع في مستوى أجور العمالة المؤهلة.

ولا يعني الحديث عن تطوير المستوى التعليمي التركيز فقط على زيادة عدد سنوات التحصيل العلمي لأفراد المجتمع بقدر ما يعني بشكل أساسي العمل على تحسين نوعية التحصيل العلمي، لأن التركيز فقط على عدد سنوات التحصيل العلمي فيه إهمال كبير للفروق النوعية في المعرفة وبالتالي تغييب ما يعنيه التعليم في حد ذاته، ومن هذا المنطلق أبرزت أبحاث عديدة أن نوعية التعليم معبر عنها بالمهارات المعرفية المكتسبة من سنوات التحصيل العلمي تغير بشكل كبير من دور التعليم في عملية النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية وأن تأثيرها أكثر أهمية من تأثير عدد سنوات التحصيل العلمي[1]، فتأثير سنة دراسة إضافية في أي مرحلة تعليم في دولة كغينيا أو الصومال ليس كتأثير سنة دراسة إضافية في دولة ككوريا أو اليابان وذلك نتاج الإختلاف في نوعية التعليم بالأساس إضافة لعوامل أخرى.

المطلب الثالث: حوكمة دور الدولة

إن النجاح في تطوير جانب العرض والرفع من الطاقة الإنتاجية للإقتصاد المعني مرتبطة بشكل رئيسي بالدور الذي تلعبه الدولة، التي يتطلب أن يكون دورها محفزا على دعم جانب العرض في النشاط الإقتصادي، حيث يكون ذلك من خلال العمل على حوكمة نشاطاتها المختلفة وتعزيز سيادة القانون بما يضمن توفير عنصر الكفاءة في أدائها[2].

إن دور الدولة في النشاط الإقتصادي وبنيتها المؤسساتية السياسية والقانونية تعتبرا محددا رئيسيا للإختلافات في درجة التطور الإقتصادي بين الدول، باعتبارها تمثل جملة قوانين وإجراءات وتشريعات وسياسات تؤثر على التحفيزات الإقتصادية في الإقتصاد المعني ومن ثم على الدافع للإستثمار في التكنولوجيا ورأس المال المادي والبشري. إذ أنه واعتبارا من أن الأعوان الإقتصاديين يشرعون فقط في

[1] Eric A. Hanushek and Ludger Wößmann: « Education quality and economic growth », World Bank, 2007, p 5.
[2] Philippe Aghion: op-cit, p 10.

أداء الأنشطة التي يكافؤون عليها، فإن الإطار المؤسساتي الذي يشكل البنية _بمختلف تفرعاتها_ التي توفر هذه المكافآت له دور كبير في التأثير على المصادر المباشرة للنمو.

الفرع الأول: تطوير البنية المؤسساتية

تشير الأبحاث والدراسات إلى الأهمية الكبيرة لتطوير البنية المؤسساتية في أي دولة نظرا لتأثيرات ذلك بشكل كبير على ديناميكية النمو على المدى الطويل من خلال أربعة قنوات رئيسية تمس جانب العرض والتحفيز لدى الأعوان الإقتصاديين في النشاط الإقتصادي تبرز فيما يلي:

أ_ حماية الأفراد والحد من العنف:

إن سيادة القانون في أي دولة تعني قبل كل شيء توفير الأمن والحماية، لأنه من غير المنطقي العمل على حماية الممتلكات والعقود إذا كان الأعوان الإقتصاديون في حد ذاتهم لا يمتعون بالأمن، حيث أبرزت الأدبيات الإقتصادية على اختلافها أن الفوضى والإبتزاز وضعف التشريعات القانونية لها تأثير سلبي على تطور النشاط الإقتصادي، لأنها تحد من الحافز لدى الأعوان الإقتصاديين على الإستثمار والمخاطرة انطلاقا من إحساسهم بعدم توفر الحماية لهم كأشخاص أو لممتلكاتهم المادية والمالية أو لحقوقهم الممثلة في مختلف العقود المبرمة في إطار معاملاتهم الإقتصادية.

ب_ حماية حقوق الملكية:

يشير حق الملكية هنا إلى حق المالك في استخدام أصل ما للإستهلاك أو لتوليد دخل، كما يشير إلى الحق في تحويل ذلك الأصل لطرف آخر أو تأجيره أو رهنه. ومن هذا المنطلق يشير الإقتصاديون إلى أن ارتباط حقوق الملكية باستثناء الآخرين قانونيا من استخدام أصول معينة، يجعل من حمايتها مفتاحا رئيسيا في التأثير على الكفاءة في تخصيص الموارد من خلال آليتين رئيسيتين هما[1]:

_ الحد من التعدي على الملكية: إن حقوق الملكية الآمنة التي تضمن الحق في امتلاك واستخدام أصل ما دون وجود تعدي للغير على ذلك تدفع إلى: تعزيز الحافز للإستثمار انطلاقا من وجود ضمان بالحصول على العائد من الأصل المضمونة ملكيته، والحد من تحويل الموارد الخاصة لحماية الممتلكات.

_ تسهيل المعاملات في السوق: تساهم حقوق الملكية الآمنة التي تعزز من فعالية العقود التجارية في تسهيل المعاملات في السوق وتحقيق المكاسب بما يخلق ديناميكية تطور في النشاط الإقتصادي، حيث أن امتلاك المتعامل لكامل الحقوق للتصرف في أصل ما يساهم في إزالة المخاطر

[1] Timothy Besley and Maitreesh Ghatak: « property rights and economic development », a chapter in: *handbook of development economics*, North-Holland, Vol 5, 2010, pp 4526-4535.

التي تنجم عن عدم امتلاكه للحق الكامل للتصرف فيه والتي تنعكس مباشرة في العدول عن المتاجرة في الأصول المعنية بالملكية غير الآمنة مما يؤثر سلبا على تطور المبادلات التجارية في السوق.

جـ_ الرقابة على الحكومة:

تمتد سيادة القانون في أي اقتصاد إلى الرقابة والتحقيق الذي يقره الدستور على العمل التقديري للسلطة التنفيذية ممثلة في الحكومة من طرف سلطة قضائية مستقلة، حيث يكرس هذا الفعل مبدأ الفصل بين السلطات في الدولة وبالتالي تجنب ما يعرف بـ" مشكلة عدم الإتساق الزمني" التي تبرز أن الحكومة لا تملك فقط القدرة على التراجع عن تنفيذ التزاماتها بقدر ما تمتلك الحافز للقيام بذلك انطلاقا من عدم توافر رقابة وتحقيق ومحاسبة على عملها ومسؤولياتها، حيث أنه ونتيجة لذلك فإن حماية حقوق الملكية وإنفاذ العقود لن يكون مضمونا وذا مصداقية إلا إذا كان للسلطة التنفيذية حدودا تعمل في إطارها وتضبط قراراتها التقديرية.

د_ مراقبة الكسب الخاص ومحاربة الفساد

يؤدي الفساد بمفهومه الواسع الذي يشمل الرشوة والإختلاس والبريروقراطية وعدم تطبيق القانون إلى العديد من الآثار السلبية على النشاط الإقتصادي، حيث أن عدم إحساس الأعوان الإقتصاديين بالمساواة في الفرص والمعاملة من قبل النظام القضائي يدفع بالمحاكم للتوقف عن البروز كأداة عادلة لتسوية المنازعات، وبالتالي اضطرار الأطراف المختلفة في النشاط الإقتصادي للبحث عن بديل آخر للحصول على حقوقهم بما يعزز من الخروج عن القانون.

وتشير الأدبيات الإقتصادية إلى أن الواقع الإقتصادي يعكس تزايد الفساد بمختلف أنواعه كلما تعاظم دور الدولة في الحياة الإقتصادية، حيث يتزايد استغلال النفوذ السياسي والتحكم في صناعة واتخاذ القرارات من أجل التهرب من الإلتزام بالقانون وكذا الحصول على مزايا اقتصادية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حساب أعوان القطاع الخاص وذلك في إطار ما يعرف بـ"سلوك البحث عن الريع"، الذي يزيد من التكلفة التي يتحملها المنتج والمستهلك من خلال توجيههم لجزء من مواردهم في إطار عملية كسب الريع خارج العملية الإنتاجية باتجاه أصحاب القرار والنفوذ في السلطة الذين يستفيدون منها.

تبرز أهم مصادر الفساد المتعلقة بتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي من خلال[1]:

[1] Paolo Mauro: « Why Worry About Corruption? », IMF economic issues N° 6, 1997, pp 4, 5.

_ **القيود التجارية:** وتعتبر من المصادر الهامة في انتشار الفساد كونها تمثل مصدرا لكسب الريع، بحيث أن انعكاسها في شكل رخص يتوجب الحصول عليها لإتمام عمليات الإستيراد لسلع معينة مثلا يساهم في انتشار ظاهرة رشوة المسؤولين المعنيين بالرخص، كما أن انعكاسها في شكل رسوم وضرائب جمركية لصالح صناعات محلية يساهم في استغلال المسؤولين عن تلك القيود لنفوذهم للحصول على مزايا من أصحاب الصناعات المعنية بالحماية من جهة، وتمتع أصحاب الصناعات المعنية بالإحتكار والتوسع من جهة أخرى مقابل دفع عمولات ورشاوي للإستمرار في الهيمنة على السوق.

_ **الإعانات الحكومية:** إن إقرار الدولة للإعانات الحكومية لصالح قطاعات أو مؤسسات معينة يساهم في انتشار الفساد، بحيث أنها تؤدي من جهة إلى بروز حالات الإحتيال والتلاعب على القانون للحصول على الإعانات بغير استحقاق، كما أنها تؤدي من جهة أخرى بالمسؤولين إلى استغلال موقعهم كأصحاب قرار في توزيع الإعانات إلى توجيهها بغير استحقاق مقابل الحصول على رشاوي أو مزايا اقتصادية.

يؤثر الفساد سلبا على النشاط الإقتصادي للدولة من خلال تأثيره السلبي على دوافع وحوافز النشاط لدى الأعوان الإقتصاديين، حيث أن تخوف المستثمرين من أن دفع الرشاوي والعمولات أمر ضروري للبدء في أنشطة الأعمال والمقاولاتية يجعلها تبرز بمثابة تكلفة أو ضريبة بالنسبة لهم مما يحد من الرغبة في الإستثمار وبالتالي التأثير سلبا على النمو الإقتصادي، كما أن تنامي وانتشار سلوك البحث عن الريع في النشاط الإقتصادي على حساب الأنشطة الإنتاجية يؤدي إلى تغييب وانزياح الجهود الإبداعية والإبتكارية في الحياة الإقتصادية التي لا يتبقى لها الحافز في ظل محيط غير مشجع إلا على تعظيم الريع بطرق غير قانونية.

ويمتد تأثير الفساد إلى المساس بفعالية دور الدولة في النشاط الإقتصادي، حيث أنه يؤثر من جهة سلبا على نوعية البنى التحتية والخدمات العامة التي توفرها الدولة، بحيث أن الفساد يجعل من تعظيم الريع والمكاسب المادية من خلال وظائف الدولة الهدف الأساسي منها بدل الهدف الواجب أن يتحقق من تلك الوظائف وهو الحرص على توفير بنى تحتية ذات نوعية عالية مطابقة للمعايير ومساعدة على تنشيط الحياة الإقتصادية، وكذا تقديم خدمات عامة تتماشى وسبل دعم رأس المال البشري وتشجيع تطوره ومساهمته في العملية الإنتاجية. كما أن الفساد يؤثر من جهة أخرى على تركيبة الإنفاق العام للدولة، إذ أنه يدفع بالمسؤولين إلى اختيار المجالات التي تمكن من تعظيم الريع والحصول على رشاوي وعمولات بدل توجيه الإنفاق العام إلى مجالات لا توفر الفرصة لتحقيق المكاسب المادية وتعظيم الريع[1].

[1] Ibid, pp 6,7.

وتؤثر البيروقراطية كشكل من أشكال الفساد بطريقة مباشرة على النمو الإقتصادي من خلال التأثير سلبا على عملية تخصيص الموارد وتوجه الإستثمارات، كما تؤثر بطريقة غير مباشرة من خلال أنها تقلل الحافز للإستثمار لدى المستثمرين الذين لا يفضلون الدخول في صفقات واستثمارات مشبوهة. ومن هذا المنطلق أبرز "إيستيرلي" (1993) أن الفساد يؤثر على مسار تقارب الإقتصاد نحو الحالة المستقرة له من خلال تأثيراته السلبية على تخصيص الموارد في النشاط الإقتصادي ومن ثم على مستوى الدخل الموافق للحالة المستقرة للإقتصاد، كما أنه يؤثر سلبا على العائد الحدي لرأس المال ومن ثم الحد من الدافع للإستثمار وتراجع معدل النمو الإقتصادي[1].

الفرع الثاني: إصلاح تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي

إن أهمية تعزيز سيادة القانون بمختلف جوانبها في الوصول بالجانب المؤسساتي للدولة إلى وضعية محفزة على الإنتاج والإستثمار، لا يلغي أهمية أن يتم إصلاح تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بما يتماشى ودعم جانب العرض والعملية الإنتاجية، لأن دور الدولة لا يقتصر فقط على تحقيق العدالة وتوفير الأمن بقدر ما يمتد إلى القيام ببعض الأنشطة في الحياة الإقتصادية بغض النظر عن حجم ذلك وامتداداته.

إن تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية يكون في إطار العمل على تحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال سياساتها الإقتصادية الكلية التي تبرز أساسا في السياستين المالية والنقدية، حيث أنه ورغم وجود تضارب بين الإقتصاديين حول مدى تأثير تقلبات الدورة الإقتصادية أو حالة اللاإستقرار الإقتصادي على النمو الإقتصادي في المدى الطويل، إلا أن المرجح هو أنه يوجد ما يؤكد على وجود هذا التأثير خصوصا من خلال ما أبرزته نظرية النمو الداخلي من أن التطور التكنولوجي الذي يعد العامل الرئيسي في النمو المطرد للإنتاجية يرتبط بمدى توافر الحافز على الإبتكار والتعليم واكتساب المعرفة عن طريق التعلم والممارسة أثناء النشاط الإقتصادي. حيث أن هذا النوع من المعرفة يتراكم بشكل أكبر في حالات الرواج التي يزدهر فيها النشاط الإقتصادي مسببا بروز أفكار جديدة مقارنة بحالات الركود، وبالتالي فإن التقلبات الإقتصادية تؤثر على النمو في المدى الطويل تماما كما تؤثر على النمو في المدى القصير[2].

وعلى صعيد آخر فإن أهمية الإستقرار الإقتصادي في عملية النمو على المدى الطويل تبرز أساسا من خلال تأثيرات تقلبات الدورة الإقتصادية على توقعات الأعوان الإقتصاديين ومن ثم على سلوكياتهم في النشاط الإقتصادي، حيث أن ارتفاع المستوى العام للأسعار أو تزايد العجز في الميزانية

[1] Paolo Mauro: « Corruption and Growth », the Quarterly Journal of Economics, Vol 110, N° 3, 1995, p 704.
[2] Gilles Saint-Paul : « business cycles and long-run growth », Oxford review of economic policy, Vol 13, N° 3, 1997, p 146.

يزيد من اللايقين حول تقلبات سعر الفائدة الإسمي ومعدلات الضرائب مستقبلا مما يزيد من حجم التكاليف وبالتالي التأثير سلبا على تراكم رأس المال المادي ونمو الإنتاجية. إذ أبرز "موتلي" (1974) في هذا الصدد من خلال دراسة له لعينة من الإقتصاديات المتقدمة والنامية أن الإنخفاض في معدل التضخم بنقطة مئوية يؤدي على المدى الطويل لنمو الإنتاجية بـ0,6 نقطة مئوية[1].

ومن هذا المنطلق فإن الإستقرار الإقتصادي يعتبر عاملا ضروريا مكملا للآليات المتعلقة بإصلاح سوق السلع والخدمات وسوق العمل في التأثير على نمو الإنتاجية ومن ثم على النمو الإقتصادي في المدى الطويل، حيث أن هذا يحتم على الدولة حوكمة تدخلها في النشاط الإقتصادي من خلال العمل على ضبط سياساتها الإقتصادية الكلية بما يساهم في دعم تحقيق الإستقرار الإقتصادي في شكل استقرار المستوى العام للأسعار ووضعية الميزانية وسعر الصرف، وبالتالي تكييف ظروف الإقتصاد الكلي بما يساهم في تعزيز فرص النمو على المدى الطويل.

[1] Johen B. Taylor: op-cit, p 9.

المبحث الثالث: فعالية سياسات جانب العرض في تحقيق النمو الإقتصادي على المدى الطويل

في حين يشير مؤيدو سياسات جانب العرض إلى التأثير الإيجابي لهذا النوع من السياسة الإقتصادية على النمو الإقتصادي في المدى الطويل، يبرز معارضو هذا الإتجاه كيف أن آثاره السلبية على المدى القصير تعتبر مكلفة للإقتصاد المعني، ومن ثم فإن ذلك قد لا يضمن بالضرورة تحقق الآثار الإيجابية في المدى الطويل.

المطلب الأول: الآثار الإيجابية لسياسات جانب العرض

اعتبرت العديد من الإصلاحات التي مست جانب العرض على أنها سبب رئيسي في ما عرف بـ"معجزة شرق آسيا"، حيث أن ما تحقق في 23 دولة من دول شرق آسيا من معدلات نمو مرتفعة طوال الفترة 1965-1990 يعود إلى جملة من العوامل التي أثرت بصفة مباشرة وغير مباشرة على جانب العرض في النشاط الإقتصادي للدول المعنية تبرز كما يلي[1]:

_ مناخ أعمال متطور ومستقر مع معدلات تضخم منخفضة ساعدت على الإستثمار؛
_ سياسة مالية حذرة مكملة لبقية الإجراءات ومساهمة في مشاركة عوائد معدلات النمو المرتفعة؛
_ سياسة سعر صرف محفزة للصادرات؛
_ التطور المالي وتحرير التجارة الخارجية بما ساهم في رفع معدلات الإدخار المحلية المدعومة بارتفاع معدلات النمو، وكذا في دعم كفاءة تخصيص الموارد والإندماج في النظام المالي الدولي؛
_ الحد من جملة الإختلالات في الأسعار؛
_ دعم انتشار التعليم في مختلف المراحل والحرص على تطوير سلم للكفاءات والمهارات بما يساهم في خلق دفعة حقيقية لعملية التنمية.

إن ما تحقق في دول شرق آسيا من معدلات نمو مرتفعة أبرز مدى أهمية سياسات جانب العرض في التأسيس لمسار نمو وازدهار اقتصادي على المدى الطويل، خصوصا إذا ما طبقت في شكل توليفة متكاملة باعتبار أن كل سياسة من السياسات الواردة أدناه تعنى بجانب معين هو على درجة كبيرة من الأهمية في التأثير على تطور النشاط الإقتصادي.

[1] Joseph E. Stiglitz and Shahid Yusuf: « rethinking the east Asian miracle », Oxford university press, USA, 2001, pp 5, 6.

الفرع الأول: التأثير الإيجابي للسياسات المتعلقة بسوق السلع والخدمات

تحوز السياسات المتعلقة بإصلاح سوق السلع والخدمات على أهمية كبيرة فيما تعلق بدراسة فعالية سياسات جانب العرض كونها تتعلق مباشرة بالطرف الأساسي المعني بالعملية الإنتاجية وهو المنتج، ومن ثم فبقدر ما كان لزاما العمل على إيجاد عديد الآليات التي تؤثر في تطور أداء سوق السلع والخدمات، كان لزاما أيضا البحث في مدى فعاليتها وتأثيرها الإيجابي الذي يمكن أن يفسر بشكل كبير أهمية سياسات جانب العرض كتوجه رئيسي للسياسة الإقتصادية.

أ_ أهمية الحد من اللوائح التنظيمية في سوق السلع والخدمات

يعتبر الحد من اللوائح التنظيمية في سوق العمل وسوق السلع والخدمات بهدف إضفاء المزيد من المنافسة والحرية الإقتصادية في كلا السوقين، من أهم مرتكزات سياسات جانب العرض نظرا لما تلعبه من دور كبير في خلق الحافز على العمل والإبتكار والإستثمار والإنتاج، بما يساهم في تطوير جانب العرض ومن ثم خلق ديناميكية تطور للإقتصاد على المدى الطويل.

في هذا الصدد أبرز "جانكوف و آخرون" (2002) في دراسة حول 85 دولة أن كثرة اللوائح التنظيمية المتعلقة بالدخول إلى السوق وبدء نشاط الأعمال والإستثمار عادة ما تترافق بانتشار الفساد وتزايد حجم الإقتصاد الموازي دون تحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة سواء كانت خاصة أو عامة. حيث أن كثرة تنظيمات وتشريعات عملية الدخول إلى السوق تبرز على الخصوص في الدول التي يتعاظم فيها دور الدولة في النشاط الإقتصادي، ولا ينتج عنها مزايا اجتماعية معتبرة بقدر ما ينتج عنها استفادة أصحاب السلطة والبيروقراطيين أنفسهم، وهو ما يؤكد صحة ما أشارت به نظرية الإختيار العام التي أكدت على عدم كفاءة عملية التنظيم في السوق عكس ما أشارت به نظرية المصلحة العامة حول كفاءة عملية التنظيم اقتصاديا واجتماعيا[1].

وعلى صعيد آخر تبرز الأدلة التجريبية على أن الإختلاف في مستويات المنافسة في سوق السلع والخدمات هو من أهم تفسيرات تفاوت الأداء الإقتصادي بين دول منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي، حيث أبرز "سكاربيتا و تريسل" (2002) أن الإطار التنظيمي المدعم للمنافسة في سوق السلع والخدمات له تأثير إيجابي جوهري على نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، حيث أنه يحدد المدى الذي يمكن من خلاله لمعدل نمو الإنتاجية من غلق الفجوة التكنولوجية مع الإقتصاديات الأخرى، حيث أشارت التقديرات إلى أن الزيادة في تنظيم سوق السلع والخدمات بنقطة انحراف معياري يؤدي إلى تزايد الفجوة التكنولوجية معبرا عنها بنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بأكثر من 2% في الولايات المتحدة الأمريكية مقابل أكثر

[1] Simeon Djankov et al: op-cit, p 35.

من 15% في اليونان والبرتغال، وهو ما يبرز أهمية العمل على الحد من اللوائح التنظيمية في سوق السلع والخدمات للتأثير في مستوى الإنتاجية ومن ثم على النمو الإقتصادي في المدى الطويل[1].

ب_ أهمية الإنفتاح الإقتصادي

أبرزت نظريات النمو الداخلي بناء على أبحاث كل من "رومر" (1986) و "لوكاس" (1988) على وجه الخصوص أهمية التأثير الإيجابي للإنفتاح الإقتصادي على النمو من خلال ما يوفره من قدرة للإقتصاد المحلي على امتصاص واستيعاب التطور التكنولوجي الواقع في البلدان المتقدمة، وكذا الإستفادة من حرية حركة رؤوس الأموال.

وأكدت العديد من الدراسات التي نجد من بينها دراسات "رومر"(1993)، "قروسمان وهيلبمان"(1991) و "بارو و سالا إيمارتين"(1995) أن الإقتصاديات الأكثر انفتاحا هي التي تملك القابلية الأكبر للحاق بالتكنولوجيا المتقدمة في بقية دول العالم، في حين أشارت دراسة "شانق وآخرون"(2005) إلى أن الإنفتاح الإقتصادي يدعم من التخصيص الأمثل للموارد من خلال الميزة النسبية، يسمح بنشر المعرفة والتقدم التكنولوجي و يشجع المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية[2].

كما أبرز "قندلاش" (1997) في دراسته أن أهمية الإنفتاح الإقتصادي تتركز أساسا في الدول التي تتميز بارتفاع كثافة رأس المال في العملية الإنتاجية، وهو ما ينطبق على الدول النامية التي تصل فيها كثافة رأس المال إلى 60% من الدخل، بحيث تحقق الدول المفتوحة منها اقتصاديا معدل تقارب في حدود 4.5% مقابل معدل تقارب في حدود 1.8% للدول المغلقة اقتصاديا، وهو ما يعني أن الدول المفتوحة اقتصاديا تقطع نصف الطريق للوصول للحالة المستقرة في اقتصادها بـ23 سنة متقدمة عن الدول المغلقة اقتصاديا، مع تسجيل ارتفاع في قيمة الناتج المحلي فيها بعد مرور 5 عقود بأزيد من 40% مقارنة بالدول المغلقة اقتصاديا.[3]

وقد شهدت العلاقة بين الإنفتاح الإقتصادي من خلال التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي اهتمام الكثير من الأبحاث التي أبرزت في مجملها على أن الإنفتاح التجاري يؤثر إيجابا على النمو الإقتصادي، بحيث أبرز "قريز و ردلين"(2012) في دراسة شملت 158 دولة خلال الفترة 1970-2009 وجود علاقة إيجابية واضحة بين الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي سواء على مستوى الدول مرتفعة الدخل أو

[1] Stefano Scarpetta and Thierry Tressel: «Productivity and Convergence in a Panel of OECD Industries: Do Regulations and Institutions Matter? », OECD economics department, working papers N° 342, 2002, p 27.
[2] Thomas Gries and Margarete Redlin : « Trade openness and economic growth: A panel causality analysis », university of paderborn, center for international economics working paper N° 52, 2012, p 2.
[3] Gundlach Erich: op-cit, p 494.

الدول منخفضة الدخل، حيث أن الإنفتاح التجاري يؤثر إيجابا على مستوى الإنتاجية ومن ثم على النمو في المدى الطويل عبر قنوات عديدة أهمها التطور التكنولوجي وارتفاع مستوى المنافسة. وتأتي نتائج هذه الدراسة متوافقة مع ما أبرزته دراسات أخرى لـ"دولار"(1992)، "إدوارد"(1998)، "هاريسون"(1996) و"بارو و لي"(1994) وغيرها حول اعتبار الإنفتاح التجاري عاملا مؤثرا في تفسير النمو الإقتصادي[1].

أما الإنفتاح الإقتصادي من خلال التوجه نحو الإستثمارات الأجنبية المباشرة فتتأكد فعاليته الإقتصادية من خلال تأثيراته على جانب العرض في النشاط الإقتصادي ومن ثم على النمو الإقتصادي في المدى الطويل كما توضحه بذلك العديد من الأبحاث والدراسات التجريبية، حيث نجد في هذا الصدد ما أبرزته دراسة كل من "بوسوورت و كولينز" (1999) على عينة من 58 دولة نامية وعينة فرعية من 18 دولة ناشئة موزعة على قارات أمريكا اللاتينية آسيا و إفريقيا، والتي توصلا فيها إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر أكثر أشكال التمويل الدولي كفاءة نتيجة تأثيراته الإيجابية على مستوى الإستثمار المحلي ومن ثم على نمو النشاط الإقتصادي.

الشكل(3.3): أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار المحلي مقارنة بأشكال التمويل الأخرى

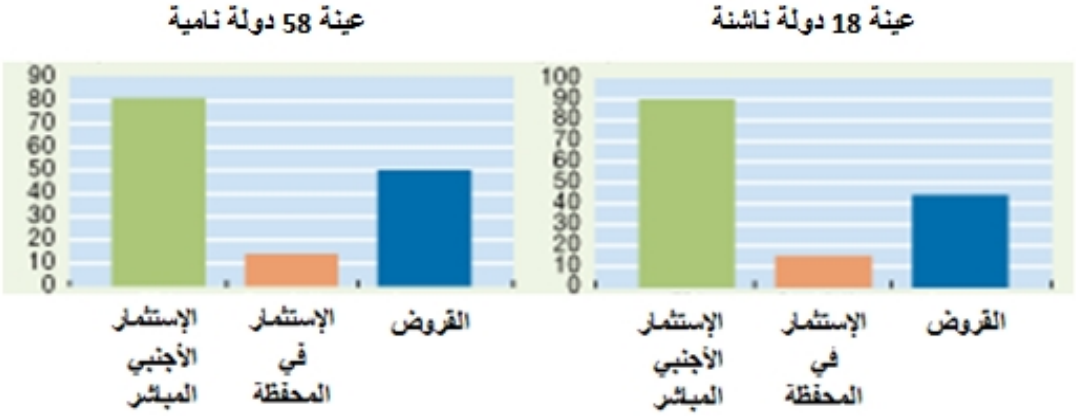

Source: Barry P. Bosworth and Susan M. Collins: « Capital Flows to Developing Economies*:* Implications for Saving and Investment », Brookings Institution, Brookings Papers on Economic Activity, 1999, p 162.

وأشارت دراسة "بورنيزتاين وآخرون"(1998) التي شملت 69 دولة نامية إلى أن تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر يكون أكبر في الدول التي تتميز بمستويات مرتفعة من مخزون رأس المال البشري[2]، هذا الأخير يعتبر عاملا رئيسيا في تحديد القدرة الإمتصاصية للإقتصاد المحلي المضيف من حيث الإستفادة من الآثار الجانبية غير المباشرة للإستثمار الأجنبي المباشر المرتكزة أساسا في الأفكار الجديدة. حيث أبرزت الدراسة أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في عملية انتقال التكنولوجيا التي تلعب دورا رئيسيا في التنمية الإقتصادية بالنسبة للإقتصاديات النامية.

[1] Thomas Gries and Margarete Redlin : op-cit, pp 2, 13.
[2] Eduardo Borensztein et al : op-cit, pp 116, 117.

جـ_ أهمية تطوير المستوى التعليمي

أبرزت الأدبيات الإقتصادية مدى الأهمية التي يمثلها التعليم بمختلف مستوياته في تطوير النشاط الإقتصادي على المدى الطويل بما يدفع صناع قرار السياسة الإقتصادية إلى ضرورة التركيز على تطوير المستوى التعليمي لأفراد المجتمع من ناحية سنوات التحصيل العلمي وبالخصوص من ناحية نوعيته.

1_ أهمية الرفع من سنوات التحصيل العلمي

إن العائد الحدي لسنة تعليم في المرحلة الثانوية يتميز بالإنخفاض مقارنة بالعائد الحدي لسنة تعليم في مرحلة التعليم العالي الذي يتميز بالإرتفاع، وتفسير ذلك يعود إلى أن أهمية التعليم في المرحلة الثانوية تتناقص كلما اقترب الإقتصاد من حدود التكنولوجيا المتاحة، والتي يأتي بعدها دور التعليم العالي في الوصول لعمليات ابتكار تساهم في خلق تكنولوجيا جديدة. وبالتالي من ناحية الفرق بين المستويات التعليمية فإن التطور في المستويات التعليمية الثانوية أكثر أهمية في حالة الدول التي تبتعد كثيرا عن حدود التكنولوجيا المتاحة والتي تستفيد بذلك أكثر فأكثر من التوجه لتقليد التكنولوجيا المتاحة، في حين أن الإقتراب من الحدود التكنولوجية يستوجب تحقيق مستويات عالية من الإبتكار لتطوير التكنولوجيا المتاحة، يكون ناتجا عن جهود بحثية لأفراد ومجموعات هي بالأساس تمثل مخرجات التعليم العالي[1].

وقد أبرز "بارو" (2013) في دراسة له حول عينة من 100 دولة أن متوسط سنوات التحصيل الدراسي في المرحلتين الثانوية والعليا للذكور الذين تزيد أعمارهم عن 25 سنة له تأثير إيجابي وكبير على المعدلات اللاحقة للنمو الإقتصادي، حيث قدر أن سنة إضافية من التعليم ترفع من معدل النمو الإقتصادي بـ 0,44% سنويا، مفسرا ذلك على أن اليد العاملة المتعلمة على الأقل عند المستوى الثانوي يسهل عليها استيعاب التكنولوجيا المتاحة في البلدان الأجنبية المتقدمة، كما أوضح عدم وجود علاقة مؤثرة لسنوات التحصيل العلمي للإناث على النمو الإقتصادي مرجعا ذلك إلى انخفاض مشاركة الإناث ذوو المستوى العلمي المرتفع في سوق العمل للعينة المختارة[2].

2_ أهمية تطوير نوعية التحصيل العلمي

إن إهمال نوعية التعليم يؤثر بشكل كبير على التقدير الحقيقي لأهمية التعليم في التأثير إيجابا على النمو الإقتصادي في المدى الطويل، إذ أكد "هاموشيك وكيمكو" (2000) باستخدام نتائج الإختبارات الدولية للطلبة كمقياس لنوعية التعليم المكتسب، على وجود تأثير إيجابي ذو دلالة اقتصادية وإحصائية

[1] Philippe Aghion et Élie Cohen: « Éducation et croissance », La Documentation française, Conseil d'Analyse Économique, France, 2004, pp 139, 140.
[2] Robert J. Barro: « Education and Economic Growth », Annals of economics and finance, Vol 14, N° 2, 2013, p 318.

لنوعية التعليم على النمو الإقتصادي خلال الفترة 1960-1990 يرتفع مقارنة بتأثير عدد سنوات التعليم على النمو الإقتصادي، حيث قدر أن الإرتفاع في نتائج الإختبار (بما يعادل 47 نقطة في اختبار الرياضيات للبرنامج الدولي لقييم الطلبة سنة 2000) معبرا عنه بنقطة انحراف معيارية في مؤشر نوعية التعليم يساهم في ارتفاع معدل النمو الإقتصادي بما يعادل 1%.

ومع توفر بيانات جديدة توسعت الدراسة لتشمل الفترة 1960-2000، في حين توسع مؤشر قياس نوعية التعليم ليشمل أيضا المكتسبات المحصل عليها من خارج عملية التحصيل العلمي، حيث أبرزت النتائج أن تحسن نتائج الإختبار بنقطة انحراف معيارية تؤدي إلى الإرتفاع في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بـ2%، وهو ما يؤكد على أن نوعية التعليم معبر عنها بما يتلقاه الطلبة من مكتسبات معرفية أكثر أهمية لعملية النمو الإقتصادي من عدد سنوات التحصيل العلمي[1].

الشكل(4.3): أثر نوعية التعليم على النمو الإقتصادي

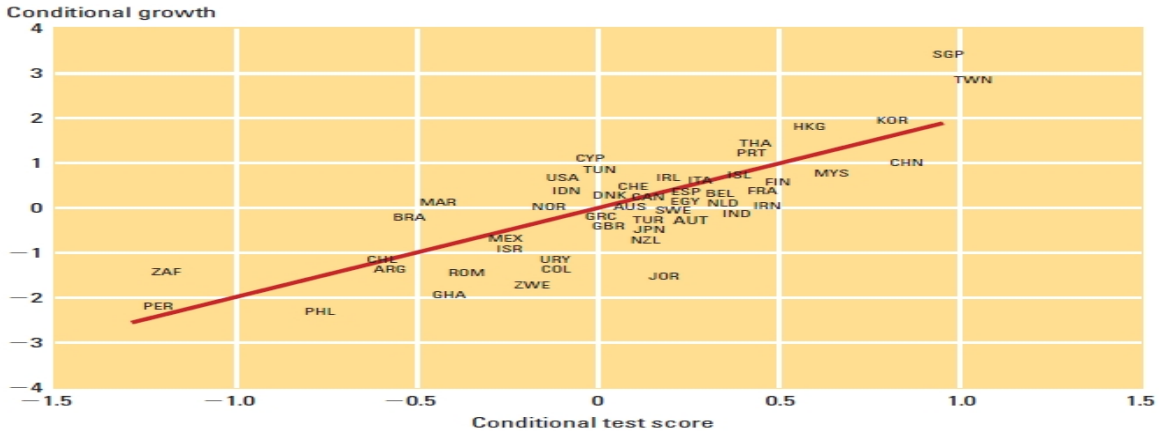

Source: Ibid, p 7.

د_ أهمية عمليات البحث والتطوير

عملت العديد من الدراسات التجريبية على تقدير مدى أهمية الإستثمار في البحث والتطوير في التأثير الإيجابي على نمو الإنتاجية ومن ثم تحديد موضع مساهمته في نمو النشاط الإقتصادي على المدى الطويل، إذ يحوز هذا الجانب على أهمية كبيرة لدى الإقتصاديين وصناع قرار السياسة الإقتصادية ومدراء المؤسسات ورجال الأعمال، لما يمثله من تكاليف كبيرة على عاتق المؤسسة المعنية به تتطلب وجود نوع من اليقين حول ارتفاع عوائده في المستقبل على نمو إنتاجية المؤسسة خصوصا والنشاط الإقتصادي عموما.

[1] Eric A. Hanushek and Ludger Wößmann: op-cit, pp 5-7.

فقد أبرزت الدراسات المستخدمة للبيانات على مستوى الصناعة أو على مستوى المؤسسة وجود تأثير إيجابي ومؤثر للإستثمار في البحث والتطوير على نمو الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية وخصوصا على مستوى قطاع الزراعة نظرا لما تتميز به هذه القطاعات من تقدير واضح في حجم الناتج والبيانات المتوفرة حوله. حيث تم في هذا الصدد تقدير مرونة الإستثمار الخاص في البحث والتطوير_ التي تعبر عن نسبة الإرتفاع في حجم الناتج عند الإرتفاع في مخزون رأسمال البحث والتطوير* بـ1%_ من خلال عديد الدراسات المرتكزة على طريقة البيانات المستعرضة، أين أظهرت معظم التقديرات الخاصة بدراسة المؤسسات على حدى أن قيمتها تراوح ما بين 0.05 و 0.60، في حين أبرزت الدراسات الخاصة بالصناعات أو القطاعات أن قيمتها تراوح ما بين 0 و 0.50. أما التقديرات الخاصة بمعدل العائد على الإستثمار الخاص في البحث والتطوير_ الذي يعبر عن حجم التغير في حجم الناتج عند التغير في مخزون رأسمال البحث والتطوير بوحدة واحدة_ فقد أشارت إلى تراوح قيمته على العموم ما بين 0 و 0.60[1]، مع تأكيد عديد الدراسات على أن العائد على الإستثمار في البحث والتطوير يتجاوز العائد على الإستثمار في الأصول المادية، وبالتالي فإن المؤسسات التي تنفق أكثر على عمليات البحث والتطوير تحقق مستويات أكبر في الإنتاجية مقارنة بغيرها من المؤسسات[2].

وزيادة على ذلك، توجه الإهتمام بخصوص فعالية الإستثمار في البحث والتطوير إلى البحث عن توجه عائده الإجتماعي، الذي يبرز بالأساس فيما يسببه رأس مال البحث والتطوير من آثار جانبية غير مباشرة ناتجة عن ما يتميز به من عدم المزاحمة في استهلاكه وكذا عدم الإستثناء النسبي فيما تعلق باستخدامه مقارنة برأس المال المادي. إذ أكدت دراسات كل من "كوهن"(1995)، "فيرسباغن"(1995) و"هال"(1996) أن احتمال امتداد فكرة ما لأطراف أخرى هو دالة في القرب الجغرافي والقرب التكنولوجي، ومن ثم فإن الآثار الجانبية غير المباشرة تكون مؤثرة على الخصوص في المؤسسات التي تنتمي إلى نفس القطاع. وفي نفس السياق كانت دراسة "مانسفيلد وأخرين"(1977) قد أكدت أن المزايا الإجتماعية لابتكار ما تتجاوز بهامش كبير المزايا التي يتحصل عليها المبتكر الأصلي في حد ذاته، وهو ما أكدته أيضا دراستي "بيرنيشتاين"(1988،1989) حول وجود آثار جانبية غير مباشرة سواء بين الصناعات أو داخل الصناعات في حد ذاتها على مستوى قطاع الصناعات التحويلية بكندا[3].

*رأسمال البحث والتطوير هو عبارة عن المعرفة والأفكار التي تنتج عنها.

[1] Congressional Budget Office: « R&D and Productivity Growth », Background Paper, USA, June 2005, pp 14-17.

[2] من بين هذه الدراسات، أنظر:

Bronwyn H. Hall et al : « Measuring the Returns to R&D », NBER working paper N° 15622, 2009.

[3] Congressional Budget Office: op-cit, pp 23-26.

ولا يقتصر التأثير الإيجابي للآثار الجانبية على المستوى المحلي بل إنه يمتد للمستوى الدولي خصوصا مع تزايد التوجه نحو العولمة الإقتصادية، أين أشارت دراسة "كو و هيلبمان"(1995) التي شملت 22 دولة متقدمة إلى خلاصة مفادها أنه كلما كان الإقتصاد مفتوحا كلما كان للإستثمار في البحث والتطوير في الخارج تأثير قوي على مستوى الإنتاجية المحلية للدولة المعنية، حيث أوضحت الدراسة كيف أن مستوى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP) لا يرتبط فقط بالإستثمار المحلي في البحث والتطوير بقدر ما يرتبط أيضا بمخزون رأسمال البحث والتطوير في الدول المرتبط معها بشراكة تجارية، وأن المخزون الأجنبي من رأسمال البحث والتطوير يكون له تأثير أكبر في الدول الصغيرة[1].

الفرع الثاني: التأثير الإيجابي للسياسات المتعلقة بسوق العمل

إن أهمية إصلاح سوق العمل ترتبط أساسا بدور عنصر العمل كمورد رئيسي في العملية الإنتاجية، وبالتالي فإن نجاح المنتج في تطوير العملية الإنتاجية بما ينعكس إيجابا على تطور النشاط الإقتصادي لا يمكن أن يكتمل دون وجود إجراءات تساهم في توفير الحافز والرغبة على العمل والمشاركة في العملية الإنتاجية.

أ_ أهمية الحد من اللوائح التنظيمية في سوق العمل

إن أهمية تحرير سوق العمل والحد من الإجراءات واللوائح الحكومية التي تنظمه تبرزه العديد من الأبحاث والدراسات التي تشير إلى الأثر السلبي للصرامة في سوق العمل، والذي لا يقتصر فقط على أداء سوق العمل بل و يمتد حتى للتأثير سلبا على أداء سوق السلع والخدمات.

1_ أهمية الحد من اللوائح التنظيمية في سوق العمل في التأثير على سوق العمل

يعتبر الكثير من الإقتصاديين والملاحظين أن من بين أهم أسباب معجزة النمو الآسيوية هو الإنخفاض في القيود والعوائق على مستوى سوق العمل بما مكنه من التميز بمرونة عالية كان لها الأثر الإيجابي الكبير على النمو الإقتصادي في الدول المعنية.

وفي هذا الصدد يرى مؤيدو ضرورة الإصلاحات في سوق العمل أن: تعزيز مرونة إجراءات التوظيف وإنهاء الخدمة، الحد من تكاليف خارج الأجر لعنصر العمل، الحد من إعانات البطالة، إلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور والتضييق على تأثير النقابات العمالية في تحديد الأجور تعتبر عوامل رئيسية في تعزيز المرونة في سوق العمل بما يؤثر إيجابا على النمو الإقتصادي في المدى الطويل.

[1] للمزيد حول نتائج هذه الدراسة أنظر:

Coe David and Elhanan Helpman : «International R&D Spillovers », European Economic Review, vol 39, N° 5, 1995.

و في دراسة لـ "بيرنال فيرديقو و آخرين" سنة 2012 حول 97 دولة خلال الفترة 1985-2008 معتمدة على بيانات حرية سوق العمل حسب مؤشر الحرية الإقتصادية لمعهد "فرايزر"، أبرزت أن الإرتفاع في مؤشر مرونة سوق العمل بنقطة انحراف معيارية يساهم في تراجع معدل البطالة في المتوسط بـ 0,9 نقطة مئوية، وأن التأثير يكون أكبر في حال أخذ متوسط البيانات لفترات تمتد لـ 5 سنوات بحيث يقدر بـ1,3 نقطة مئوية كانخفاض في معدل البطالة بما يؤكد على أن أثر الإصلاحات في سوق العمل يرتفع في المدى المتوسط والطويل، وهذا ما يتأكد مع ما أشارت إليه دراسات كل من "سكاربيتا" (1996)، "تيكل" (1997) و "بلانشارد و وولفرز" (2000) و "باسانيني و دوفال" (2008) التي أكدت على أن تنظيم سوق العمل يعتبر محددا رئيسيا للبطالة[1].

وفي تفصيل العلاقة بين مرونة سوق العمل والبطالة أوضحت دراسة "بيرنال فيرديقو و آخرين" أن البطالة ما بين الشباب هي الأكثر تأثرا بمدى مرونة سوق العمل، بحيث أن الإرتفاع في مؤشر مرونة سوق العمل بنقطة انحراف معياري تؤدي إلى انخفاض البطالة ما بين الشباب بـ1,41 نقطة مئوية، وهو ما يثبت أن فئة الشباب هي الأكثر استفادة من الإصلاحات التي تمس سوق العمل التي تستهدف الحد من جموده مقارنة ببقية فئات المجتمع فيما تعلق بفرص الحصول على عمل.

ومن ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر مرونة سوق العمل حسب "معهد فرايزر" نجد أن مؤشر الإجراءات الحكومية المتعلقة بالتوظيف والفصل من العمل له تأثير معتبر على البطالة بين الشباب، حيث أشارت النتائج أن الإرتفاع في قيمة المؤشر بنقطة انحراف معياري تؤدي لانخفاض معدل البطالة بين الشباب بـ0,78 نقطة مئوية باعتبار أن فئة الشباب هي الأكثر تأثرا بصرامة قوانين التوظيف وإنهاء العمل، كما يبرز التجنيد الإجباري في الجيش على أنه من بين العوامل الأكثر تأثيرا في البطالة ما بين الشباب، بحيث أن الإرتفاع في قيمة المؤشر بنقطة انحراف معياري تؤدي لانخفاض معدل البطالة بين الشباب بـ1,58 نقطة مئوية، حيث أن المؤسسات تلجأ للحد من توظيف الشباب من هم على مقربة للإستدعاء للتجنيد ومن ثم تخفيض التكاليف الثابتة المترتبة عن توظيف عمال جدد.

وفيما تعلق بالعمالة طويلة الأجل فإن التحسن في مؤشر مرونة سوق العمل بنقطة انحراف معياري تؤدي لانخفاض معدل البطالة طويلة الأجل بـ3,56 نقطة مئوية، إذ نجد من بين المؤشرات الفرعية لمؤشر مرونة سوق العمل أن تحسن مؤشر تكاليف التوظيف بنقطة انحراف معياري تؤدي لانخفاض معدل البطالة طويلة الأجل بـ2,78 نقطة مئوية، كما أن التحسن في مؤشر التجنيد بنقطة

[1] Lorenzo E. Bernal-Verdugo et al: « Labor Market Flexibility and Unemployment: New Empirical Evidence of Static and Dynamic Effects», IMF Working Paper N° 64, 2012, p 7.

انحراف معياري تؤدي لانخفاض معدل البطالة طويلة الأجل بـ3,85 نقطة مئوية، بما يعني أن عملية التجنيد الإجباري للشباب في الجيش تزيد من معدل البطالة طويل الأجل بشكل كبير ومؤثر[1].

وعلى صعيد آخر أوضح "بوتيرو و آخرون" (2004) في دراسة قطرية لعينة من 85 اقتصادا ناميا إلى أن كثرة وثقل اللوائح التنظيمية في سوق العمل بجوانبها الثلاثة: قوانين العمل، قوانين علاقات العمل وقوانين الحماية الإجتماعية يؤدي إلى تراجع نسبة مساهمة عنصر العمل وارتفاع معدل البطالة خصوصا لدى فئة الشباب مما يبرز أهمية العمل على تخفيف الإجراءات المنظمة لسوق العمل. حيث أبرزت الدراسة إلى أن الإرتفاع في مؤشر قوانين العمل بنقطة يؤدي إلى ارتفاع حصة العمالة غير الرسمية بـ13,74 نقطة مئوية وانخفاض معدل المشاركة لعنصر العمل بحوالي 3 نقاط مئوية[2]. في حين أوضح "جانكوف و رامالهو" (2009) في دراسة لعينة من 87 دولة أن الإرتفاع بـ10 نقاط في مؤشر جمود قوانين سوق العمل يدفع إلى إرتفاع: المعدل الإجمالي للبطالة بـ 0,7 نقطة مئوية، معدل البطالة بين الشباب بـ 1,3 نقطة مئوية ومعدل البطالة بين الإناث بـ 1,7 نقطة مئوية[3].

2_ أهمية الحد من اللوائح التنظيمية في سوق العمل في التأثير على سوق السلع والخدمات

أبرز "أردانيا و لوساردي" (2008) في دراسة لعينة هجينة من 37 اقتصادا ناميا ومتقدما إلى أنه كلما زادت مرونة اللوائح التنظيمية لسوق العمل كلما دفع ذلك إلى المزيد من روح المقاولاتية في الإقتصاد المعني، وهو ما يتماشى مع ما جاءت به دراسة "فان ستيل و آخرون" (2007) التي شملت عينة من 39 دولة والتي أكدت على وجود أثر سلبي كبير لمقاييس تنظيم سوق العمل المتعلقة بـ "الصرامة في التوظيف" و"الصرامة في ساعات العمل" على روح المقاولاتية من حيث معدلات البدء في مشاريع أعمال جديدة، حيث يعزى ذلك لما يسمى بـ"أثر الدفع" و "أثر السحب"، حيث يشير "أثر الدفع" إلى أن انخفاض سلامة وظائف العاملين مدفوعة الأجر يدفعهم إلى ضرورة التفكير في إطلاق مشاريع خاصة بهم، في حين يشير "أثر السحب" إلى أن المرونة في إطلاق مشاريع أعمال جديدة تجعل من ملكية الأعمال عملية جذابة وهو ما يتسبب من خلال كلا الأثرين في ارتفاع معدلات البدء في مشاريع جديدة[4].

كما أكدت دراسة "جانكوف و رامالهو" (2009) على العلاقة الطردية الموجودة بين تعدد اللوائح التنظيمية لسوق العمل من جهة وحجم الإقتصاد الموازي من جهة أخرى، حيث أن الإرتفاع بـ10 نقاط في مؤشر جمود قوانين سوق العمل يدفع إلى الإرتفاع في حجم الإقتصاد الموازي بـ0,9 نقطة[5]، وهو نفس

[1] Ibid, pp 8, 9.
[2] Juan Botero et al: op-cit, p 26.
[3] Simeon Djankov and Rita Ramalho: « Employment laws in developing countries », Journal of Comparative Economics, Vol 37, Issue 1, March 2009, p 11.
[4] Ibid, p 7.
[5] Idem, p 10.

التأكيد الذي أشارت إليه دراسة "بوتيرو و آخرون" (2004) بخصوص ارتفاع حصة الإقتصاد الموازي من الناتج الإجمالي المحلي بـ6,72 نقطة مئوية نتيجة تزايد الجمود في سوق العمل معبرا عنه بالإرتفاع في مؤشر قوانين العمل بنقطة[1]، وهو ما يعني أن الحد من حجم الإقتصاد الموازي لا يتطلب فقط الحد من اللوائح التنظيمية في سوق السلع والخدمات كما أوضح ذلك "جانكوف و آخرون" (2002)، وإنما يتطلب إجراء تكامليا آخر بالحد من اللوائح التنظيمية في سوق العمل.

وفي نفس الإتجاه أبرز "سكاربيتا و آخرون"(2002) في مسح على مستوى عينة من شركات دول منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي أن دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسوق ينخفض في الدول التي تتميز بجمود اللوائح التنظيمية لسوق العمل[2]، وهذا يعتبر منطقيا باعتبار أن عنصر العمل يلعب دورا محوريا في التأثير على أنشطة الشركات سواء من حيث التكلفة التي تترتب عنه والتي تتحملها الشركات من جهة أو من حيث إنتاجيته التي تؤثر على مدى تطور أدائها من جهة أخرى.

3_ أهمية التنسيق بين سوق العمل وسوق السلع والخدمات في عملية الحد من اللوائح التنظيمية

شهدت الأدبيات الإقتصادية في العقود الأخيرة اهتمام الباحثين بقضية التنسيق في عملية الحد من اللوائح التنظيمية على مستوى كل من سوق العمل وسوق السلع والخدمات، حيث أن ذلك يعود إلى أن الأثر على حجم العمالة الناتج عن عملية الحد من اللوائح التنظيمية في سوق العمل التي ترفع من عرض العمل يكون أكبر في حالة ما إذا كان سوق السلع والخدمات يتميز بلوائح تنظيمية غير صارمة، باعتبار أنها تدفع إلى ارتفاع مرونة الطلب على العمل ومن ثم حجم العمالة. فنجد مثلا أن رفع القيود على عدد ساعات العمل وعلى طبيعة عقود العمل لن يكون له أثر إيجابي على حجم العمالة إذا كانت المؤسسات تواجه قيودا صارمة للدخول للسوق. والعكس قد يكون صحيحا عندما نجد أن الحد من اللوائح التنظيمية في سوق السلع والخدمات لن يكون ذا أثر كبير إذا لم يتسم سوق العمل بالمرونة التي تشجع المؤسسات على الدخول للسوق، أي أن تسهيل عملية الدخول للسوق من خلال إلغاء الحد الأدنى لرأس المال وعدد الوثائق الضرورية لن يكون ذا أثر كبير إذا كانت المؤسسة تواجه قيودا في توظيف العمالة.

وقد أبرز "بلانشارد و جيافيزي"(2003) كيف أن الحد من اللوائح التنظيمية في سوق السلع والخدمات يمهد الطريق لعملية تحديد أجور تنافسية في سوق العمل كونها تساهم في تخفيض هامش الربح للمؤسسات، كما أوضح "كوغلر و بيكا"(2004) أن تحرير سوق العمل له تأثير إيجابي كبير على

[1] Juan Botero et al: op-cit, p 26.

[2] للمزيد حول نتائج هذه الدراسة، أنظر:

Stefano Scarpetta et al : « The Role of Policy and Institutions for Productivity and Firm Dynamics Evidence from Micro and Industry Data », OECD economics department, working paper N° 329, 2002.

حجم العمالة في الإقتصاديات التي تتميز بمرونة أكبر لسوق السلع والخدمات، وهو ما توافق مع ما أبرزته دراسة "إيتسفاو"(2005) من أن علاقة تغيرات الأجور بالإنتاجية تكون أكثر فعالية في دعم النمو إذا ما تمت في الإقتصاديات التي تتميز بمرونة أكبر في سوق السلع والخدمات، في حين أبرزت دراسة "ميسينا"(2004) أن حصة قطاع الخدمات من العمالة في دول منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي تكون منخفضة في الإقتصاديات التي تتميز بلوائح تنظيمية صارمة في سوق السلع والخدمات. وجاءت دراسة "بيرغر و دانينغر"(2005) التي شملت 27 دولة من دول منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي خلال الفترة 1980-2004 لتبرز أن التأثير على حجم العمالة يكون أكبر في حالة الشروع في الحد من تنظيم كل من سوق العمل وسوق السلع والخدمات، حيث أن انتقال اقتصاد ما من المستوى المتوسط لتنظيم كلا السوقين إلى المستوى الأدنى يتسبب في تحقق نمو في حجم العمالة سنويا بـ1% وذلك نتيجة للآثار الجانبية والتبادلية المعتبرة بين السوقين[1].

ب_ فعالية السياسات النشطة لسوق العمل

تتفق العديد من الدراسات التجريبية على أن الأثر الإيجابي لسياسات سوق العمل النشطة يبرز بعد فترة 2 إلى 3 سنوات من تطبيقها[2]. إذ تشير تجارب العديد من الدول إلى أن برامج المساعدة في البحث عن العمل تعتبر أكثر البرامج فعالية لمعظم الفئات المتواجدة في حالة بطالة كونها تساهم في تخفيض مدة البطالة من جهة كما تساهم في توفير عرض العمل الأكثر كفاءة من جهة أخرى بما يساهم في الحد من نفوذ العاملين وضغوطهم على أرباب العمل. أما برامج التدريب تستغرق وقتا أطول لتؤثر إيجابا على ديناميكية سوق العمل وفعاليتها متعلقة بمدى حسن إعدادها وتحديد المستفيدين منها[3]. كما أوضحت دراسة "كارد و آخرون"(2009) أن برامج التدريب في الفصل وفي العمل لها تأثير إيجابي على المدى الطويل، في حين تنخفض فعالية برامج التوظيف في القطاع العام المدعم وبرامج الشباب مقارنة ببقية البرامج بما يؤكد ما أبرزته دراسات كل من "هيكمان و آخرون"(1999) و "كلوف"(2007)[4].

الفرع الثالث: أهمية تطوير البنية المؤسساتية

إن الدور الكبير الذي يلعبه الإطار المؤسساتي سواء في جانبه الإقتصادي أو السياسي في خلق التحفيزات للأعوان الإقتصاديين ومن ثم في تطوير جانب العرض يوضح الأهمية الكبيرة لعملية إصلاح

[1]Helge Berger and Stephan Danninger: « Labor and Product Market Deregulation: Partial, Sequential, or Simultaneous Reform? », IMF working paper N° 227, 2005, pp 5-26.
[2] David Card et al : « Active Labor Market Policy Evaluations: A Meta-Analysis », Institute for the Study of Labor, Discussion Paper N° 4002, 2009, p 25.
[3] Robert G. Fay : « Enhancing the Effectiveness of Active Labour Market Policies », OECD Labour Market and Social Policy Occasional Papers N° 18, 1996, p 27.
[4] David Card et al :op-cit, p 26.

هذا الإطار بما يتماشى وتحقق ما هو مرجو منه في خلق تحفيزات في الحياة الإقتصادية[1]. إذ تشير الدراسات والأبحاث التجريبية إلى أن أهمية تطوير البنية المؤسساتية على نمو النشاط الإقتصادي على المدى الطويل تكون من خلال:

أ_ أهمية حماية حقوق الملكية

إن أهمية تأثير حماية حقوق الملكية على حجم ونمو الشركات في سوق السلع والخدمات تبرز من خلال ما توفره من حافز للإبتكار والإستثمار انطلاقا من توفر ضمان وثقة للمستثمرين بحصولهم على عوائد استثمارتهم في حال نجاحها، وبالتالي فإن حقوق الملكية غير الآمنة لن تسمح بتوفير الحافز على الإستثمار وهو ما يؤثر سلبا على النمو الإقتصادي الذي يرتكز بشكل كبير على التراكم الرأسمالي سواء كان رأس مال مادي أو بشري. وفي هذا الصدد أبرز "كومار و آخرون" (2002) من أن متوسط حجم الشركات العاملة في الصناعات المعتمدة على رأس المال البشري وعمليات البحث والتطوير هو أكبر في الدول التي يتعزز على مستواها نظام حماية حقوق الملكية. كما أبرز "جونسون و آخرون" كيف أن استثمارات أنشطة المقاولاتية تنخفض في الدول التي تتميز بضعف أنظمة حماية حقوق الملكية، وهو ما أكده "كلاسانس و لافان" (2003) في دراسة أكدت على أن نمو الصناعات المتعلقة بالموجودات غير الملموسة الفكرية منخفض بشكل غير متناسب في البلدان التي تعاني من نظام حقوق الملكية الفكرية[2].

واعتبر أن تغيرات هيكلة حقوق الملكية بين البلدان ومع التطورات الزمنية لها تأثير على نمو النشاط الإقتصادي على المدى الطويل، حيث أبرزت في هذا الصدد دراسة "نورث و دوغلاس"(1973) و"روزينبرغ و بيردزل"(1986) أن حقوق الملكية الآمنة كان لها تأثير قوي على تطور الإزدهار الإقتصادي في الدول الغربية، في حين أوضحت دراسة "طورستنسون"(1994) أن المصادرة التعسفية للملكية لها تأثير سلبي مؤثر على النمو الإقتصادي، وأن حقوق الملكية غير الآمنة تؤدي إلى التخصيص غير الأكفأ للرأس المال الإستثماري وبالتالي للإستخدام غير الأكفأ لرأس المال البشري[3].

وعلى صعيد آخر جاءت دراسة "هيتجر"(2004) التي أوضحت أن حقوق الملكية غير الآمنة لها تأثير سلبي على تراكم رأس المال المادي، حيث أنها تدفع إلى تراجع التدفقات الرأسمالية إلى الدول

[1] للمزيد حول أهمية الإطار المؤسساتي في التأثير على جانب العرض ومن ثم على النمو في المدى الطويل، أنظر:
Daron Acemoglu et al: « Institutions as the fundamental cause of long run growth », NBER working paper N° 10481, 2004.

[2] Leora Klapper et al: « Entry regulation as a barrier to entrepreneurship », Journal of Financial Economics, Vol 82, Issue 3, 2006, p 618.

[3] للمزيد حول تأثير تقييد الملكية الخاصة على النمو الإقتصادي في المدى الطويل، أنظر:
Johan Torstensson: « property rights and economic growth: An empirical study », Kyklos review, Vol 47, issue 2, 1994.

التي تتميز بضعف حماية حقوق الملكية فيها مقابل تزايد خروج نحو رأس المال منها كونه يبحث عن استثمارات ذات عائد أكبر يرتبط أساسا بتوافر حماية أكبر لحقوق الملكية، كما تتسبب في تزايد الأنشطة الإقتصادية في إطار السوق الموازي خصوصا وأنها تساهم في تراجع الرغبة والحافز للقيام بأنشطة اقتصادية قانونية، باعتبار تأثيرها السلبي على مردودية الإستثمار ومن ثم يكون التوجه للسوق الموازي بغرض تدنية التكاليف. وكما هو الحال لرأس المال المادي، فإن رأس المال البشري حسب دراسة "هيتجر" يتأثر سلبا بحقوق الملكية غير الآمنة، لأنه واعتبارا من أن ممارسة الأنشطة الإقتصادية القانونية تكون مقيدة وغير مرغوب فيها في ظل هذه البيئة، فإن العائد على التعليم يكون منخفضا كما هو الحال للطلب على العمالة ذات المستوى التعليمي، لأن التعليم حينها سيقتصر على المؤسسات العائلية من خلال "التعليم عن طريق الممارسة".

وترى نفس الدراسة أن التأثير الحقيقي لحماية حقوق الملكية على النمو الإقتصادي يكون من خلال الأخذ بعين الإعتبار لوجود علاقة تبادلية ثنائية الإتجاه ما بين وضعية حقوق الملكية من جهة والتنمية الإقتصادية من جهة أخرى[1]، حيث أن حقوق الملكية الآمنة تؤثر إيجابا على الأداء الإقتصادي الذي يدفع بدوره إلى مزيد من التحسين المستمر في حماية حقوق الملكية بما يزيد من التأثير الإيجابي على الأداء الإقتصادي، وهو ما يشير إلى أن العلاقة التبادلية توضح وجود تأثير أكبر من التأثير الذي يتم تقديره في حالة الأخذ بعين الإعتبار للعلاقة الأحادية.

ب_ أهمية الحد من الفساد

أثبت "ماورو"(1997) في دراسته لعينة من 101 دولة أن الفساد يؤثر بشكل سلبي واضح على معدل الإستثمار، حيث أبرز أن تحسنا في مؤشر الفساد بنقطة انحراف معياري يؤدي إلى ارتفاع معدل الإستثمار بـ 4 نقاط مئوية مقابل ارتفاع معدل نمو نصيب الفرد من حجم الناتج بحوالي نصف نقطة مئوية. كما أكد "ماورو" على أن التأثير السلبي للفساد على الإستثمار والنمو الإقتصادي يمتد أيضا ليشمل تركيبة الإنفاق العام وهذا ما يؤثر سلبا على النمو الإقتصادي على المدى الطويل[2]، خصوصا وأن الفساد الذي يتجلى غالبا في تنامي سلوك "البحث عن الريع" لدى أصحاب القرار في السلطة من شأنه التأثير سلبا على طبيعة القرارات الإقتصادية المتخذة التي لا تكون في مصلحة الإقتصاد بقدر ما تكون في مصلحة أصحاب القرار أنفسهم، لأن تركيبة الإنفاق العام ستتركز على الجوانب التي تعزز من تعظيم مكاسبهم الخاصة، وبالتالي بما يحول دون تحقق المصلحة الإقتصادية من إقرار الإنفاق العام وهو ما يؤثر بالضرورة على النشاط الإقتصادي حاضرا ومستقبلا.

[1] Bernhard Heitger : « property rights and the wealth of nations : a cross-country study », cato journal, Vol 23, N° 03, 2004, pp 386-399.
[2] Paolo Mauro: « why worry about corruption? », op-cit, pp 9,10 .

وفي نفس السياق جاءت دراسة "هانغ مو"(2001) لتبرز أن الإرتفاع في مستوى الفساد بنقطة مئوية تؤدي إلى انخفاض معدل النمو بحوالي 0.72%، حيث يكون هذا التأثير عبر 3 قنوات رئيسية تتمثل في عدم الإستقرار السياسي، الإستثمار الخاص ورأس المال البشري، إذ أنه وبدراسة تأثير هذه العوامل كل على حدى فإن قناة عدم الإستقرار السياسي هي أكثر قنوات انتقال تأثير الفساد على النمو الإقتصادي بما نسبته 64% من الأثر الكلي، في حين أن قناة الإستثمار تفسر حوالي 28% من التأثير الكلي للفساد على النمو الإقتصادي. وباعتبار أن الفساد يؤدي لانخفاض العائد على النشاطات الإنتاجية، فإنه إذا كان ذلك الإنخفاض يؤدي إلى تواجد مستوى العائد على النشاطات الإنتاجية في مستوى أقل من العائد على الأنشطة المرتبطة بالفساد، فإن ذلك ينتج عنه توجه الموارد من الأنشطة الإنتاجية إلى أنشطة الفساد مع مرور الوقت، مما يؤدي إلى انخفاض مخزون المدخلات الإنتاجية في الدول التي تعاني من انتشار الفساد وأهمها رأس المال البشري، ومن ثم تشكل قناة رأس المال البشري حوالي 9.7% من التأثير الكلي للفساد على النمو الإقتصادي. أما في حال دراسة هذه القنوات بشكل غير مستقل بما يمكن من التعبير بشكل حقيقي عن درجة مساهمتها في تأثير الفساد على النمو الإقتصادي دون وجود انحرافات تؤثر على صحة التقديرات والنتائج، أوضح "هانغ مو" أن التأثير المباشر من إجمالي التأثير الكلي للفساد على النمو الإقتصادي قدر بـ11.8%، في حين أن التأثير غير المباشر من إجمالي تأثير الفساد على النمو الإقتصادي قدر بـ 88.2%، تفسر منها قناة عدم الإستقرار السياسي ما نسبته 53%، قناة رأس المال البشري بـ 14.8% وقناة الإستثمار الخاص 21.4%[1].

وأكدت الدراسة القطرية لـ"طانزي و دافودي"(1997) للفترة 1980-1995 على كيفية تأثير الفساد على النمو الإقتصادي من خلال تركيبة الإنفاق العام، حيث أبرزت أن ارتفاع مستوى الفساد يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق على الإستثمار العام الذي يعد من بين الإستخدامات التي يتمكن من خلالها أصحاب القرار في الدولة التي ينتشر فيها الفساد من تعظيم مكاسبهم خصوصا من خلال الرشاوي والعمولات التي يتلقونها في إطار منح صفقات المشاريع الكبرى، وهو ما ينجر عنه ضعف نوعية تلك الإستثمارات العامة من جهة وانخفاض إنتاجيتها من جهة أخرى بما يؤثر سلبا على النمو الإقتصادي، كما تتميز الدول التي ينتشر فيها الفساد حسب الدراسة بتزايد التهرب الضريبي فيها وضعف عملية التحصيل الضريبي[2]، وهو ما ينجر عنه تأثير الفساد سلبا على إيرادات الدولة وبالتالي التأثير سلبا على تمويل الدولة لإنفاق عام إنتاجي مستقبلا.

[1] Pak Hung Mo: « corruption and economic growth », Journal of Comparative Economics, Elsevier, vol 29, issue 1, 2001, pp 72-76.
[2] Tanzi Vito and Hamid Dawoodi : « Corruption, public investment, and growth », IMF working paper N° 139, 1997, pp 9-20.

المطلب الثاني: الآثار السلبية لسياسات جانب العرض

إن التأثيرات الإيجابية والهامة لسياسات جانب العرض على مسار نمو النشاط الإقتصادي على المدى الطويل ومن ثم في التأسيس للإزدهار الإقتصادي لا يمكن أن تحجب ما يتميز به هذا الخيار من آثار سلبية تبرز أساسا في تكاليف التعديل على المدى القصير، يمكن أن تلعب دورا كبيرا في الحد من إيجابياتها على النشاط الإقتصادي ومن ثم في رغبة صناع القرار في اتخاذ هذا التوجه كخيار رئيسي للسياسة الإقتصادية.

الفرع الأول: الأثر السلبي للحد من اللوائح التنظيمية في سوق السلع والخدمات

إن الإصلاحات المطبقة في سوق السلع والخدمات من خلال الحد من اللوائح التنظيمية فيه ومن ثم تسهيل البدء في أنشطة استثمار ومقاولاتية، تدفع إلى بروز تكاليف ناتجة عن عملية التعديل الهيكلي التي تمس سوق السلع والخدمات، حيث نجد أن تكلفة الإنتاج الحدية لشاغلي السوق ترتفع لسببين رئيسيين وهما[1]:

_ فقط العمال الأكثر إنتاجية هم من يحتفظون بمناصب عمل لأن المنافسة تدفع إلى تواجد المؤسسات الأكثر كفاءة وإنتاجية وهو ما يدفع المؤسسات لتسريح العمالة منخفضة الإنتاجية، وباعتبار أن العمال الأكثر إنتاجية هم يحصلون على أجور مرتفعة فإن تكلفة عنصر العمل الحدية ترتفع؛

_ تكاليف تسريح العمالة التي تعتبر مكونا من مكونات تكلفة الإنتاج الحدية ترتفع بسبب أن الأجور تتواجد في مستويات أعلى مع ارتفاع إمكانية تسريح عنصر العمل.

ويعد ارتفاع تكاليف الإنتاج دافعا رئيسيا لارتفاع مستوى الأسعار المحلية ولو بدرجة أقل نتيجة الجمود الذي تتميز به الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى انخفاض هامش ربح المؤسسات في السوق، كما أن ازدياد الضغط على مستويات الأسعار المحلية تدفع إلى مزيد من التوجه إلى السلع الأجنبية وهو ما ينتج عنه تأثر الحساب الجاري لميزان المدفوعات سلبا.

ومن جهة أخرى فإن تسهيل عملية البدء في أنشطة أعمال من خلال الحد من اللوائح التنظيمية يدفع إلى[2]:

_ تراجع الإستهلاك والإستثمار في الأصول المادية بغرض تمويل أنشطة الأعمال الجديدة في السوق ومن ثم تراجع الطلب الكلي؛

[1] Matteo Cacciatore et al: op-cit, p 16.
[2] Matteo Cacciatore and Giuseppe Fiori: op-cit, p 22.

_ تراجع الحصة السوقية للمؤسسات التي تشتغل في السوق، وبالتالي وبحكم تعميم ذلك على السوق ككل فإنه يؤدي إلى تغير في بناء السوق على أساس الإنتاجية التي تمكن من المنافسة، وهو ما يتطلب عملية إعادة تخصيص لعنصر العمل بطيئة بين من هم في حالة عمل ومن ينتظرون الحصول على عمل على أساس الإنتاجية وبالتالي بروز ارتفاع في معدل البطالة يؤدي لتراجع الإستهلاك وحجم الناتج.

الفرع الثاني: الأثر السلبي للحد من اللوائح التنظيمية في سوق العمل

إن المساس بالقوانين المنظمة للعمل له آثار سلبية على حجم العمالة في المدى القصير من حيث أن تخفيض تكاليف التسريح يزيد من توجه المؤسسات العاملة لتسريح العمالة ذات المهارات الضعيفة وذوو الإنتاجية المنخفضة للحد من التكاليف، وهو ما يدفع إلى تزايد حجم العمالة المسرحة نتيجة هذا الإجراء أكثر من مساهمته في خلق مناصب عمل باعتبارها عملية تكون متدرجة على المدى الطويل،[1]، مما يعني الإرتفاع في معدل البطالة في أعقاب عملية إصلاح سوق العمل.

أما الحد من قوة التفاوض الجماعي وتأثيرها في تحديد الأجور فإنه قد يساهم في تراجع الأجور الحقيقية[2]، وبالتالي تزايد احتمال التأثير سلبا على إنتاجية عنصر العمل، خصوصا إذا ما توجهت المؤسسة في إطار الحد من تكاليف عنصر العمل من جهة وضعف قوانين حماية عنصر العمل من جهة أخرى إلى وضع مستوى معين من الأجر الحقيقي أقل من إنتاجية عنصر العمل مما يتسبب في تراجع مستوى الطلب الكلي في النشاط الإقتصادي. لكن هذا التأثير السلبي قد يكون احتماله ضعيفا لأنه وفي ظل اشتداد المنافسة في سوق السلع والخدمات فإن مستوى الأجر الحقيقي لا يمكن أن يستقر في مستوى معين وإنما يتماشى مع ظروف السوق وتطوراته، لأن تحديد المؤسسة لمستوى معين للأجر الحقيقي لا يتناسب ومستوى المنافسة في السوق سيؤدي إلى انتقال عنصر العمل لمؤسسات أخرى مما سيؤثر سلبا على تنافسيتها.

[1] Matteo Cacciatore et al: op-cit, p 10.
[2] Ibid, p 10.

الفرع الثالث: الأثر السلبي للإنفتاح الإقتصادي

على الرغم من تأكيد العديد من الدراسات على أهمية الإنفتاح الإقتصادي في تطوير النشاط الإقتصادي على المدى الطويل، إلا أن ذلك لا يعني بتاتا عدم وجود تأثيرات سلبية لهذا التوجه على الإقتصاد المعني تبرز في الخصوص من خلال التحرير المطلق وغير التدريجي لعمليات التجارة الخارجية.

ففي هذا الصدد فإن الوقائع في عديد الدول التي عملت على تحرير تجارتها الخارجية لم تثبت تحقق الآثار الإيجابية لهذه السياسة، بل أن الإقتصاديات المطبقة لها تميزت في أحسن الأحوال بعدم تغير سلوك المتغيرات الإقتصادية الكلية في فترة ما بعد تطبيق هذه السياسة مقارنة بالفترة السابقة لها.

إن التأثير السلبي لتحرير التجارة الخارجية يتمثل غالبا في عدم قدرة المؤسسات المحلية على التكيف مع اشتداد المنافسة الذي ينتج عن ذلك، مما يتسبب في تعرض العديد من المؤسسات المحلية للتصفية وتراجع الحصة السوقية وبالتالي تراجع الطلب على عنصر العمل وانخفاض الإستهلاك والإستثمار المحلي.

ومن جهة أخرى يعتبر الإختلال في عملية توزيع الدخل من بين أهم الآثار السلبية لسياسة تحرير التجارة الخارجية، حيث ينتج عن هذه السياسة زيادة الطلب على العمالة الماهرة مقارنة بالعمالة غير الماهرة وهو ما يزيد من حجم الفوارق في الدخل ما بين الفئتين في الإقتصاد المعني، مما يتسبب في التأثير سلبا على حجم الطلب الكلي في النشاط الإقتصادي ومن ثم التعرض لاختلالات اقتصادية.

كما يطرح الإنفتاح الإقتصادي مشكلة إمكانية تبعية الإقتصاد المحلي لرأس المال الأجنبي، وهو ما يهدد من استقرار الإقتصاد المعني وتزايد احتمال تعرضه لهزات اقتصادية باعتبار أن التحكم في حركة رأس المال الأجنبي لا يتعلق بظروف داخلية بقدر ما يتعلق بظروف خارجية أيضا، وبالتالي فإن الإنفتاح الإقتصادي من شأنه تهديد استقرار الدولة بالكامل وحتى تعرضها لضغوط ومساومات اقتصادية وحتى سياسية، مما يعني أنه من الضروري على الدولة اللجوء إلى حماية اقتصادها وفرض قيود على حركة رؤوس الأموال.

خلاصة الفصل:

تركز سياسات جانب العرض التي حازت على المزيد من اهتمام صناع قرار السياسة الإقتصادية بالخصوص بعد التأكيد المتواصل لنظريات النمو الإقتصادي بخصوص أهمية عوامل العرض في دعم النمو على المدى الطويل، على التأثير في هيكل النشاط الإقتصادي بما يساهم في نمو الإنتاجية التي يعتبر تطورها المحرك الرئيسي لعملية النمو على المدى الطويل.

وتستهدف هذه السياسات التأثير على مستوى كل من سوق السلع والخدمات الذي بقدر ما يتأثر إيجابا بالحد من اللوائح التنظيمية كآلية رئيسية لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد فيه، إلا أن تطوير البنية التحتية فيه وتعزيز التوجه نحو الإنفتاح الإقتصادي، وتطوير الإبتكار وتوفير التمويل من خلال تطوير القطاع المالي، تعتبر هي الأخرى من بين الآليات الفعالة في تطوير أداء هذا السوق، وهو نفس الأمر بالنسبة لسوق العمل الذي تلعب فيه مرونة اللوائح التنظيمية دورا كبيرا في التأثير إيجابا على تخصيص عنصر العمل وتطوير إنتاجيته، التي تتعلق أيضا بمدى تطور أنظمة التعليم والتدريب في الإقتصاد المعني. وتستكمل أهمية الإصلاحات الهيكلية على مستوى سوق السلع والخدمات وسوق العمل بأهمية دور الدولة سواء من خلال ضرورة ضبط سياساتها الإقتصادية الكلية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي كعامل مدعم لاستمرارية النمو، أو من خلال تطوير بنيتها المؤسساتية التي تساهم في التخصيص الأمثل للموارد في الإقتصاد ككل من خلال تعزيزها لثقة الأعوان الإقتصاديين في النشاط الإقتصادي ودفعهم للعمل والإستثمار.

وتشير الدراسات التجريبية إلى أنه على الرغم من وجود دلائل على أن هذه السياسات لها آثار سلبية على المدى القصير تتمثل أساسا في تكاليف التعديل الذي يمس هيكل سوق السلع والخدمات وسوق العمل، إلا أنها تعتبر مفسرا رئيسيا لوجود تفاوت في درجة التطور الإقتصادي بين دول ودول أخرى، حيث تكمن أهمية هذا التوجه للسياسة الإقتصادية في أنه يركز على تطوير الإنتاجية والكفاءة في تخصيص الموارد بما يؤثر إيجابا على درجة التطور الإقتصادي، على العكس من سياسات جانب الطلب التي تسعى للحد من تقلبات الدورة الإقتصادية دون أي تأثير لها على قدرة وإمكانية الإقتصاد للتطور والرقي في المدى الطويل.

الفصل الرابع

تمهيد:

سمح تحسن الوضعية المالية الذي عرفته الجزائر بداية الألفية الثالثة نتيجة الإرتفاع الكبير الذي سجلته أسعار المحروقات بداية الألفية الثالثة في تحول السياسة الإقتصادية المتبعة إلى دعم الطلب الكلي من خلال التوسع في الإنفاق العام، وذلك قصد الخروج من التبعات السلبية للأزمة الإقتصادية والأمنية التي مرت بها الجزائر في تسعينيات القرن العشرين، والتي نتج عنها تدهور في مستوى النشاط الإقتصادي وما تبعه من انخفاض في مستوى معيشة السكان وارتفاع معدلات البطالة.

إذ أنه ومع تزايد المؤشرات الإيجابية حول الوضعية المالية للجزائر في المستقبل القريب، تم إقرار 3 برامج إنفاق عام منذ سنة 2001 تقوم على عدة محاور رئيسية، الأول وهو مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي وامتد على طول الفترة 2001-2004، والثاني هو البرنامج التكميلي لدعم النمو والممتد على طول الفترة 2005-2009 والثالث هو البرنامج الخماسي الممتد على طول الفترة 2010-2014، حيث اعتبر أن هذه البرامج بما تتضمنه من إنفاق على عدة قطاعات اقتصادية سيكون له دافع قوي للنشاط الإقتصادي ومن ثم رفع معدلات النمو الإقتصادي والعمالة بالأساس، خاصة وأن الإنفاق العام حسب الفكر الكينزي يعتبر الأداة الأكثر فعالية في حالات تراجع النشاط الإقتصادي.

ونتطرق من خلال هذا الفصل في المبحث الأول إلى الخلفية الإقتصادية لسياسة جانب الطلب التي شرع فيها مع بداية الألفية الثالثة، وذلك باستعراض وضعية مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي خلال الفترة 1995-2000، ثم نبرز في المبحث الثاني مضمون برامج الإنفاق العام الثلاثة المطبقة التي تعكس سياسة دعم الطلب الكلي من خلال استظهار المحاور الرئيسية التي تم استهدافها في كل برنامج، ثم نبين في المبحث الثالث أثر التوسع في الطلب الكلي على النشاط الإقتصادي في الجزائر من خلال عدة مؤشرات وتوضيح ما نتج عنها من إيجابيات وسلبيات طوال الفترة 2001-2014.

المبحث الأول: الخلفية الإقتصادية لسياسة جانب الطلب في الجزائر (1995-2000)

عرفت الجزائر أوضاعا اقتصادية صعبة خلال فترة التسعينات من القرن الـ20 كانت ناتجة بالأساس عن انخفاض أسعار البترول سنة 1986 وما صاحبها من حالة إيقاف للمدفوعات، والتي وضعت الجزائر أمام حتمية اللجوء إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي بداية سنة 1989، هذه المساعدة جاءت في شكل برامج مقيدة بشروط استمرت إلى غاية نهاية عشرية التسعينات، أين عرفت الجزائر بعدها نوعا من التحسن في المؤشرات الإقتصادية قياسا بما كانت عليه في الفترة السابقة، ويعزى ذلك بالأساس إلى الإرتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري وما صاحبه من زيادة في مداخيل الدولة، والتي أدت إلى تحول في السياسة الإقتصادية في الجزائر إلى سياسة دعم للطلب الكلي بالأساس.

وقد تباينت وضعية المؤشرات الإقتصادية قبل بداية تطبيق سياسة دعم الطلب الكلي من خلال مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي، إذ شهدت مؤشرات التوازن الخارجي بداية تحسن ملحوظ بفعل ارتفاع سعر النفط الجزائري وبالخصوص نتيجة ما تضمنته برامج صندوق النقد الدولي المطبقة سلفا، في حين أن مؤشرات التوازن الداخلي تواجدت في وضعيات متدنية بفعل تلك البرامج التي كانت تهدف بالأساس إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات أكثر من سعيها لتحسين معدلات النمو الإقتصادي والعمالة.

المطلب الأول: وضعية مؤشرات التوازن الداخلي

عانى الإقتصاد الجزائري من وضعية صعبة بالخصوص على مستوى مؤشرات توازنه داخليا نظرا للآثار السلبية المترتبة عن برامج صندوق النقد الدولي من جهة، وللأزمة الأمنية التي عانت منها الجزائر طوال فترة التسعينات من جهة أخرى.

الفرع الأول: النمو الإقتصادي

عرفت معدلات النمو الإقتصادي قبل بداية تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي سنة 2001 تقلبات واضحة، وذلك راجع بالأساس إلى عدم إتباع الجزائر آنذاك لسياسة اقتصادية تهدف إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي، حيث كانت تتبع برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي الذي كانت أولوياته إعادة التوازن لميزان المدفوعات بالأساس.

وقدر متوسط معدلات النمو الإقتصادي خلال الفترة 1995-2000 كما يوضحه الشكل (1.4) 3.2%، وهو معدل متواضع قياسا بالإمكانيات والموارد المتاحة في الإقتصاد الجزائري، إذ عرفت معدلات النمو الإقتصادي كما يبرزه الشكل السابق انخفاضا حادا سنة 1997 إلى مستوى 1.1%، ثم شهدت ارتفاعا كبيرا في سنة 1998 وصل إلى 5.1% ثم عاودت الإنخفاض مجددا سنتي 1999 و 2000 إلى مستوى 3.2% و 2.2% على التوالي.

الشكل (1.4): نمو الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر 1995-2000

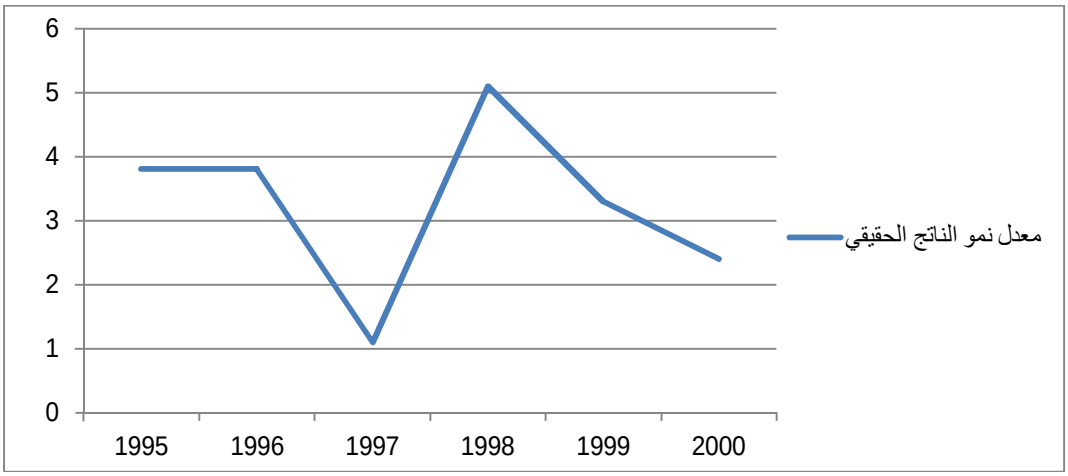

Source: IMF: « Algeria; country report», N° 69, 2003, p 25.

ونجد أن من أهم أسباب هذا التراجع في معدلات النمو الإقتصادي هو انخفاض حجم الاستثمار الخاص بشكل رئيسي كما يبرزه الشكل التالي:

الشكل (2.4): الإستثمار الخاص والإستثمار العام في الجزائر 1995-2000

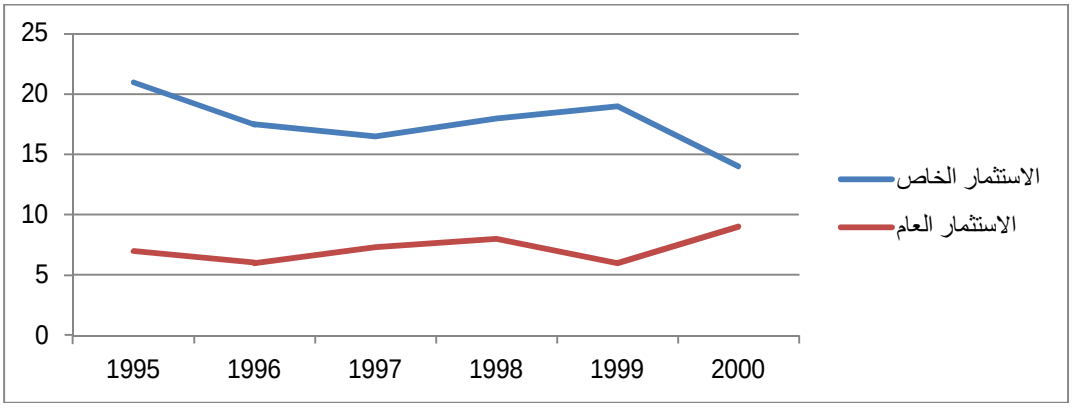

Source: World Bank: « a public expenditure review », report N° 36270, Vol 1, 2007, pp 3-13,

وتميز الإستثمار بشكل عام في الجزائر خلال هذه الفترة بنوع من عدم الكفاءة يبرز في ارتفاع قيمة معامل رأس المال الحدي* إلى ما يقارب 9.5%[1]، والمعلوم أنه كلما كان معامل رأس المال الحدي مرتفعا كلما دل ذلك على قلة كفاءة رأس المال.

ومن ناحية مساهمة القطاعات الإقتصادية في النمو الإقتصادي المحقق خلال الفترة 1995-2000، برز قطاع المحروقات على أنه المصدر الرئيسي للنمو الإقتصادي في الجزائر إبان تلك الفترة، إذ بلغ متوسط معدل النمو الإقتصادي في قطاع المحروقات خلال نفس الفترة حوالي 5.2%، في حين

[1] Ibid, p25

* معامل رأس المال الحدي يعني ما يستلزم من رأس المال لإنتاج وحدة إضافية من منتوج ما.

بلغ متوسط معدل النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات حوالي 2.2% مما يعكس تبعية الإقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

الشكل (3.4): تطور معدلات النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات وفي قطاع المحروقات 2000-1995

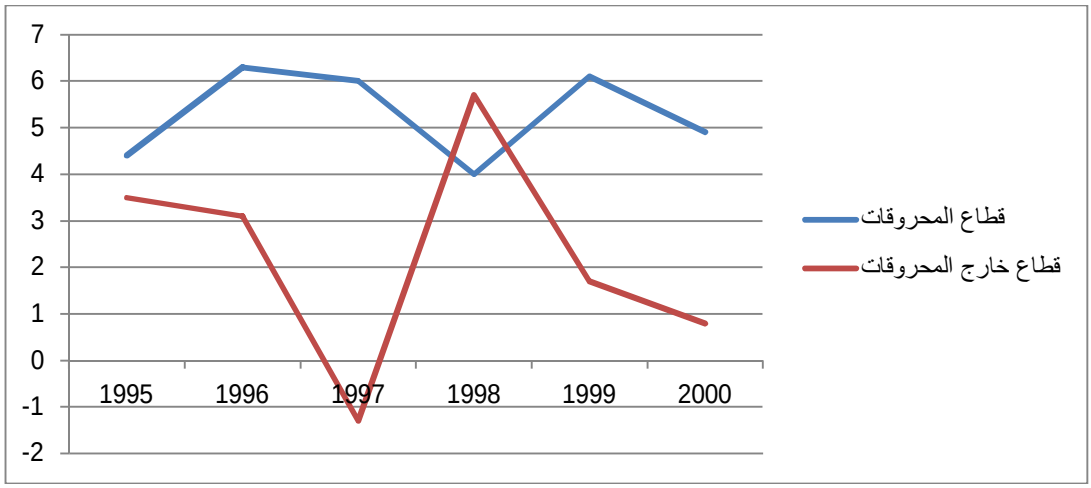

Source: Ibid, p24

ويرجع تذبذب أداء قطاع خارج المحروقات خلال تلك الفترة بالأساس إلى تردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والأمنية وارتكاز السياسة الإقتصادية للجزائر آنذاك على الحد من عجز ميزان المدفوعات وميزانية الدولة بخفض الإنفاق العام حسب ما أملته التعاليم الحتمية لصندوق النقد الدولي، مما نتج عنه التأثير سلبا على حجم الطلب الكلي ومن ثم تراجع ديناميكة القطاع الخاص وما تبعها من إنخفاض في إنتاجية عنصر العمل كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (4.4): إنتاجية عنصر العمل في الجزائر 2000-1995

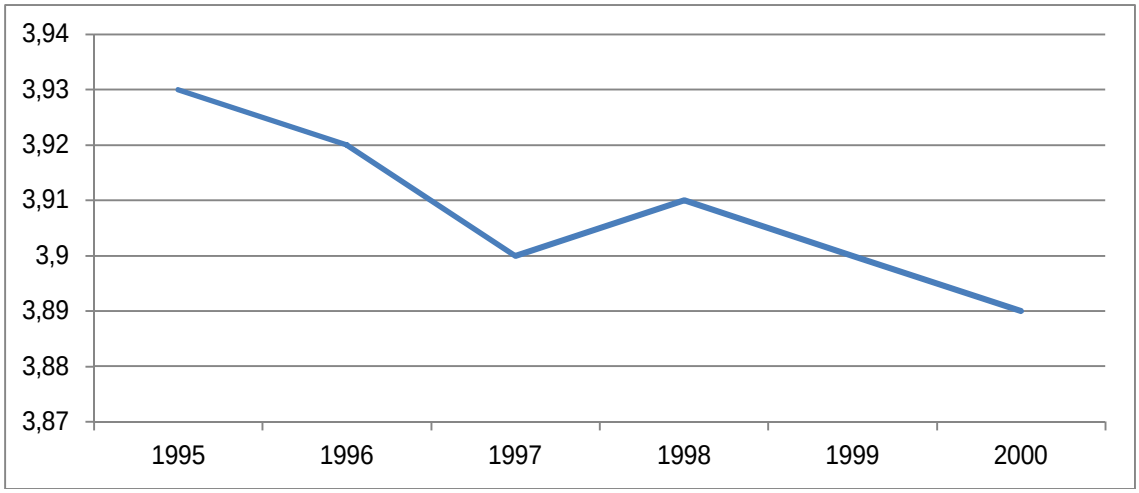

Source: IMF: « Algeria; selected issues », report n° 61, 2007, p 21.

وقد ساعد انخفاض إنتاجية عنصر العمل في الجزائر على ارتفاع مرونة العمالة للنمو الإقتصادي، حيث ارتفع حجم العمالة خلال الفترة 1995-2000 بشكل خاص في القطاع العام وقطاع الخدمات أين اقتربت فيهما إنتاجية عنصر العمل إلى الصفر[1].

وينعكس الأداء المتذبذب والضعيف للنمو خارج قطاع خارج المحروقات خلال الفترة (1995-2000) من خلال معدلات النمو القطاعية كما يوضحه الشكل (4.4)، حيث سجل قطاع الزراعة معدلات نمو متذبذبة بحيث قدر متوسط معدل النمو بـ8%، في حين سجل قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية معدلات متوسطة للأول وضعيفة بالنسبة للثاني نتيجة تجميد الإنفاق العام بفعل قرارات صندوق النقد الدولي، إذ سجل قطاع الخدمات متوسط معدل نمو قدر بـ 6% مقابل 3% بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية، أما قطاع الصناعة فكان الأسوء أداء خلال الفترة المعنية بمتوسط معدل النمو قدر بـ 0,9-%.

الشكل(5.4): معدلات النمو القطاعية في قطاع خارج المحروقات 1995-2000

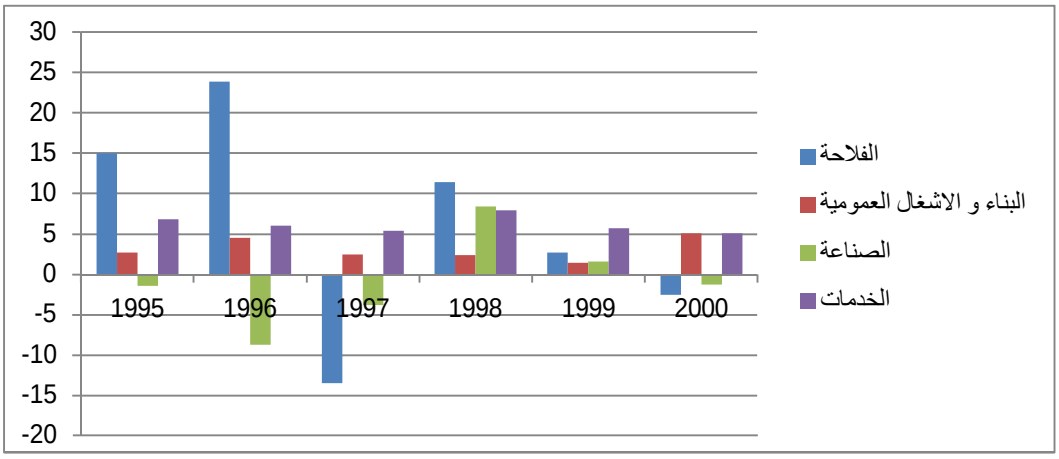

Source: World Bank: op-cit, p 24.

الفرع الثاني: البطالة

سجلت معدلات البطالة مستويات مرتفعة بشكل كبير ومستقرة في آن واحد خلال الفترة 1995-2000، وذلك امتدادا للآثار التي خلفتها الأزمة الإقتصادية لسنة 1986 والتي أوصلت الجزائر إلى ضرورة الحد من التوظيف في القطاع العام الذي كان يعتبر أهم قطاع مشغل للعمالة مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، ونجد أن أضعف نسب تشغيل للعمالة هي في قطاع الصناعة الذي كان المتضرر الأكبر خلال تلك الفترة نتيجة تراكم الديون عليه وإفلاسه، مما أدى إلى إغلاق العديد من المصانع والوحدات الفرعية العمومية بشكل زاد من معدلات البطالة.

[1] Ibid, p 22

الجدول (1.4): تطور معدلات البطالة في الجزائر 1995-2000

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	28.1	28.0	28.0	28.0	29.2	29.5

Source: IMF: « country report », N° 69, op-cit, p 27.

ونتيجة لانخفاض إنتاجية عنصر العمل فإن مرونة العمالة في قطاع خارج المحروقات ارتفعت بشكل كبير، بحيث أن ارتفاع حجم الناتج في قطاع غير المحروقات بمقدار 1% أدى إلى ازدياد حجم العمالة في كل القطاعات بـ0.9% (باستثناء العمالة في القطاع المنزلي)[1]، ويظهر نمو العمالة حسب القطاعات خلال الفترة المعنية كما يلي:

الشكل (6.4): نمو العمالة حسب القطاعات 1995-2000

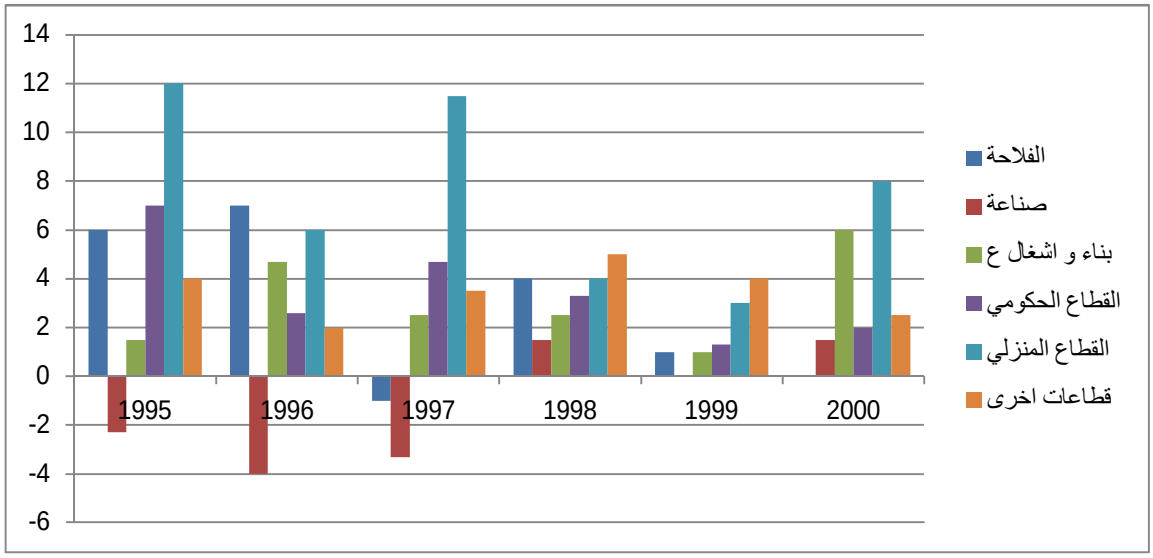

Source: Ibid, p 19.

ويبين الشكل السابق أن حجم العمالة خلال الفترة 1995-2000 تركز بشكل كبير في القطاع المنزلي و بنسبة أقل في قطاع الفلاحة، في حين أن نمو العمالة في قطاع الصناعة سجل معدلات سالبة طوال الفترة 1995-1997 بسبب حالة الإفلاس التي مست القطاع الذي كان يشكل فيه القطاع العام النسبة الأكبر، حيث أن عجز الدولة آنذاك عن إنقاذ مؤسساتها دفعها إلى غلق العديد منها وتسريح العاملين فيها.

[1] Ibid, p20.

الفرع الثالث: التضخم

شهد معدل التضخم خلال الفترة 1995-2000 انخفاضا واضحا، حيث أنه وبعد أن قدر بـ 29.8% سنة 1995 انخفض مع تتابع السنوات ليصل إلى 0.3% سنة 2000، وذلك يعتبر نتاج السياسة المالية والنقدية المشددة التي أملتها تعاليم صندوق النقد الدولي من خلال مضمون برنامج التعديل الهيكلي، الذي كان من أهدافه الرئيسية الحد من معدلات التضخم المرتفعة.

الشكل (7.4): تطور معدلات التضخم في الجزائر 1995-2000

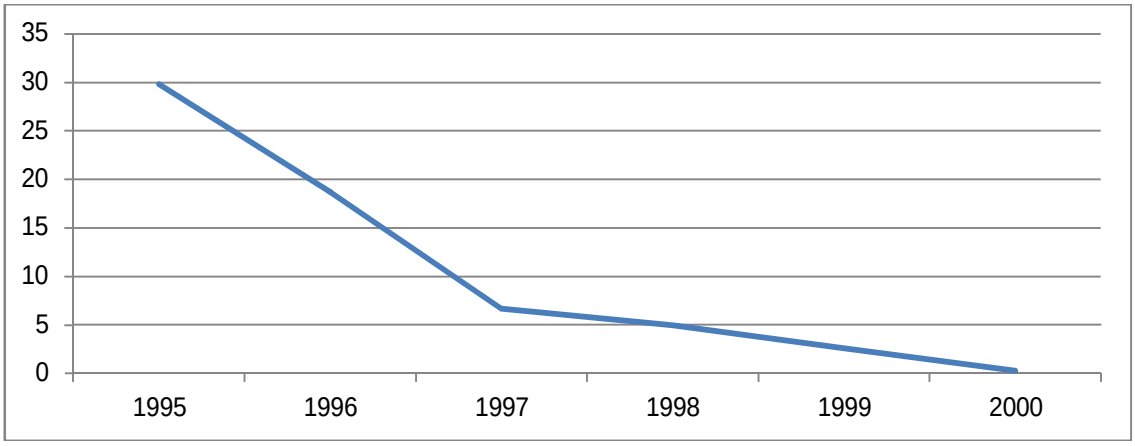

Source: Ibid, p 22.

الفرع الرابع: توازن الميزانية العامة

شهدت الميزانية العامة على طول الفترة 1995-2000 متوسط فائض قدر بـ 1.5% من الناتج المحلي بالغا أعلى مستوى له سنة 2000 وذلك نتيجة الإرتفاع في الإيرادات العامة بنسبة 30.9% مقارنة بسنة 1999، بعد الإرتفاع الكبير الذي سجله سعر النفط الجزائري سنة 2000 بنسبة 59.2% مقارنة بسعره سنة 1999، وهو ما يعكس إلى حد كبير التقارب المسجل بين الإيرادات والنفقات إبان تلك الفترة، حيث بلغ متوسط الإيرادات العامة خلال نفس الفترة حوالي 31.8% من الناتج المحلي مقابل متوسط للنفقات العامة حوالي 30.2% ، وذلك يعتبر نتاجا لما جاء به برنامج التعديل الهيكلي الذي كان يهدف من خلال مضمونه إلى إعادة التوازن للميزانية العامة بالحد من النفقات العامة بحكم أن عجز الميزانية كان سائدا طوال الفترة 1990-1994.

الجدول (2.4): الإيرادات والنفقات العامة، توازن الميزانية وسعر النفط الجزائري 1995-2000 (الوحدة:% من الناتج المحلي)

المؤشرات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الإيرادات*	30.0	32.1	33.4	27.4	29.4	38.5
النفقات*	31.4	29.2	31.0	31.2	29.9	28.8
رصيد الميزانية**	1.4-	2.9	2.4	3.8-	0.5-	9.7
سعر النفط الجزائري**	17.6	21.7	19.5	12.9	17.9	28.5

Source: * Ibid: p 22 , ** World Bank: op-cit, p3

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن الخارجي

اعتبر تحسين مؤشرات التوازن الخارجي الهدف الرئيسي لبرامج صندوق النقد الدولي وبالأخص لبرنامج التعديل الهيكلي الذي امتد على طول الفترة 1995-1998، وذلك نتيجة ما تعرضت له الجزائر من حالة إيقاف للمدفوعات بعد أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 1986.

الفرع الأول:ميزان المدفوعات

شهد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1996-2000 تذبذبات عديدة راجعة بالأساس إلى التذبذب الذي سجلته الصادرات بسبب تقلبات سعر النفط الجزائري خلال نفس الفترة انطلاقا من أن المحروقات تشكل حوالي 98% من صادرات الجزائر.

وقد سجل رصيد ميزان المدفوعات في الغالب عجزا خلال سنوات 1996، 1998 و 1999 قدر بـ: 2- مليار دولار، 1.7- مليار دولار و 2.3- مليار دولار على التوالي، وهي السنوات التي سجل فيها الميزان التجاري مستويات فائض منخفضة مما أدى إلى تغلب عجز رصيد حساب رأس المال على فائض رصيد الميزان التجاري، لكنه عاود التحسن سنة 2000 برصيد موجب ومرتفع وصل إلى 7.8 مليار دولار راجع بالأساس إلى ارتفاع رصيد الميزان التجاري في السنة نفسها إلى 12.3 مليار دولار.

الجدول (3.4): الميزان التجاري وميزان المدفوعات 1996-2000

(الوحدة: مليار دولار)

المؤشرات	1996	1997	1998	1999	2000
صادرات	13.25	13.82	10.14	12.32	21.68
واردات	9.09	8.13	8.63	8.96	9.34
رصيد الميزان التجاري	+4.16	+5.69	+1.51	+3.36	+12.34
رصيد ميزان المدفوعات	-2.09	+1.16	-1.74	-2.38	+7.58

Source: IMF: « Algeria; statistical appendix», report N° 163, 2001, pp 33, 34.

الفرع الثاني: احتياطي الصرف والدين الخارجي

سجل احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 1996-2000 في المتوسط ما مقداره 7.06 مليار دولار أي ما كان يعادل حوالي 7 أشهر واردات، وقد كان نسق تطوره تماشيا وتطور سعر النفط الجزائري بحكم أن غالبية صادرات الجزائر عبارة عن محروقات، وقد أثر ذلك على تطور حجم الدين الخارجي خلال نفس الفترة والذي سجل أدنى قيمة له سنة 2000 بقيمة 25.2 مليار دولار، فيما سجل مؤشر خدمة الدين الخارجي استقرارا عند مستوى منخفض على طول الفترة 1995-2000 بلغ في المتوسط 4.5 مليار دولار بسبب إعادة جدولة الديون مع دائني نادي لندن ونادي باريس.

الجدول (4.4): احتياطي الصرف والدين الخارجي 1995-2000

(الوحدة: مليار دولار)

	1995	1996	1997	1998	1999	2000
احتياطي الصرف* (أشهر واردات)	-	4.2 (4.5)	8.0 (9.4)	6.8 (7.6)	4.4 (4.6)	11.9 (12.2)
ديون متوسطة و طويلة الأجل	31.3	33.2	31.0	30.2	28.2	25.1
ديون قصيرة الأجل	0.2	0.4	0.1	0.2	0.1	0.1
إجمالي الدين الخارجي	31.5	33.6	31.2	30.4	28.3	25.2
نسبة الدين الخارجي	76.1	73.5	66.4	64.8	58.9	47.2
خدمة الدين الخارجي	4.2	4.5	4.4	5.0	5.1	4.5

Source : banque d'Algérie, (www.bankofalgeria.dz/docs2.htm).

*****: IMF: **«** Algeria, statistical appendix **»**, Op-cit, p33.

المبحث الثاني: سياسة دعم الطلب الكلي في الجزائر 2001-2014

تميزت الفترة 1995-2000 على العموم بتحقق متوسط معدل نمو قدر بـ 3.2%، وهو معدل نمو متواضع وغير كاف سواء من ناحية تنشيط الإقتصاد وخلق ديناميكية انتاجية متواصلة، أو من ناحية خلق مناصب عمل والمساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد. حيث بلغ متوسط معدل البطالة خلال نفس الفترة حوالي 28.6% وهو معدل مرتفع يعكس الوضع الإقتصادي والإجتماعي المتردي إبان تلك الفترة.

لكن ومع مطلع سنة 2000 برزت إلى العيان مؤشرات ايجابية للإقتصاد الجزائري، عكسها بشكل مباشر ارتفاع سعر النفط الجزائري إلى مستوى 28.5 دولار أي ارتفاع نسبته 59% مقارنة بسنة 1999، وهذا ما أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف سنة 2000 إلى مستوى 11.9 مليار دولار أي حوالي 170% مقارنة بسنة 1999. وقد سمح هذا الإنفراج المالي نتيجة ارتفاع المداخيل المالية إلى تحول الجزائر لتطبيق سياسة اقتصادية جديدة ترتكز بالأساس على دعم الطلب الكلي من خلال التوسع في الإنفاق العام، خاصة وأن كل المؤشرات كانت توحي باستمرار تزايد سعر النفط الجزائري على الأقل في المدى المتوسط، وكان نتاجا لذلك التوجه إلى إتباع سياسة إنفاق عام توسعية بإقرار كل من: "مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي" خلال الفترة 2001-2004، "البرنامج التكميلي لدعم النمو" خلال الفترة 2005-2009 و"برنامج توطيد النمو الإقتصادي" خلال الفترة 2010-2014.

المطلب الأول: مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي الذي أقر في أفريل من سنة 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة، تبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار[1]، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 و المقدر بـ11.9 مليار دولار.

الفرع الأول:أهداف مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي

هدف مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية نهائية وهي[2]:

_ الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛

_ خلق مناصب عمل والحد من البطالة؛

_ دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

[1] World Bank : op-cit, p 4

[2] Ibid: p 5.

ويكون تحقيق تلك الأهداف الرئيسية عبر أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف السابقة الذكر وهي:

- تحول السياسة الإقتصادية من انتهاج الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى انتهاج الفكر الكينزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط الإقتصاد، خصوصا عن طريق الإنفاق العام الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الإقتصادي وخلق مناصب شغل[1]؛

- دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة و مناصب العمل؛

- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الإقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان بما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية.

الفرع الثاني:مضمون مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي

تمحور مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي الممتد على طول الفترة 2001-2004 والذي بلغت قيمته حوالي 525 مليار دج، حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (5.4): مضمون مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المجموع	النسبة
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	204.2	38.9
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	65.3	12.4
دعم الإصلاحات	45.0	8.6
المجموع	**525.0**	**100**

Source : Consulat général d'Algérie à Montréal : « programme de soutien a la croissance économique a court et moyen terme 2001-2004 », on : **http://www.consulatalgeriemontreal.com/src/formulaires/economie/PROGRAMME_DE_SOUTIEN.pdf** , consulted on: 10/01/2015.

[1] يتحقق ذلك من خلال مضاعف الإنفاق العام كما رأينا في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

ومن خلال الجدول السابق يتجلى لنا أنه ومن ناحية القيمة، فإن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية استحوذ على النصيب الأكبر من مشاريع مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي بمبلغ 210.5 مليار دج أي ما نسبته 40.1% من القيمة الإجمالية، ونفس الشيء بالنسبة لجانب التنمية المحلية والبشرية الذي استحوذ على نفس القيمة تقريبا بـ 204.2 مليار دج أي ما نسبته 38.8%، والسبب في ذلك هو الرغبة في تدارك التأخر الكبير في البنية التحتية ومشاريع الصحة والتعليم الذي كان ناتجا عن تجميد الإنفاق العام في فترة التسعينات. وعلى مدار الفترة التي أقر تنفيذ المخطط خلالها، جاءت سنة 2001 كصاحبة أكبر المخصصات بما يقارب 205.4 مليار دج ثم سنة 2002 بما يقارب 185.9 مليار دج ثم سنتي 2003 و 2004 بما يقارب 113.9 مليار دج و 20.5 مليار دج على التوالي كما يبرزه الشكل التالي:

الشكل (8.4): التوزيع القطاعي السنوي لمخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

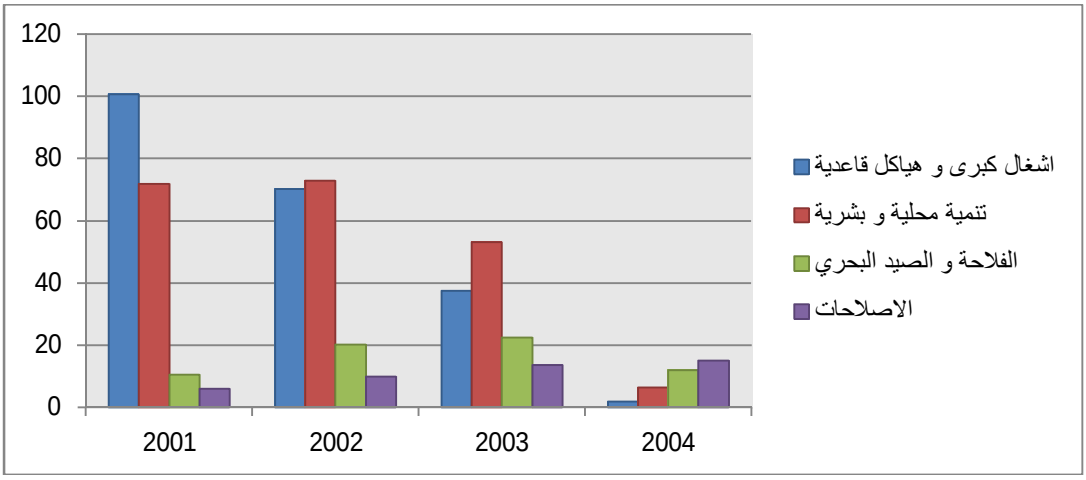

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على البيانات الجزئية لكل مجال تركز عليه المخطط.

وقد جاء تركز مخصصات مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي في السنتين الأولتين من فترة تنفيذه إلى رغبة الدولة في تسريع وتيرة الإنفاق خلال أقصر مدة ممكنة، ومن ثم استغلال الإنفراج المالي الذي عرفته الجزائر لتحقيق أكبر منفعة ممكنة للإقتصاد المحلي من ناحية: رفع معدلات النمو الإقتصادي، إنشاء مناصب العمل وتطوير البنى التحتية، خصوصا بعد عشرية التسعينات التي تميزت بتردي الأوضاع على مستوى جميع الأصعدة. ومن ثم فقد كان توزيع مخصصات المخطط كما يلي[1]:

[1] Consulat général d'Algérie à Montréal : « programme de soutien a la croissance économique a court et moyen terme 2001-2004 », on : http://www.consulatalgeriemontreal.com/src/formulaires/economie/PROGRAMME_DE_SOUTIEN.pdf

أ_ الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية:

إن حصول قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية على أكبر نسبة من مخصصات مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي راجع إلى رغبة الدولة في تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع خلال السنوات السابقة، والذي يرجع إلى الوضعية الصعبة التي عانت منها الجزائر خلال فترة التسعينات، أين كانت في حالة عجز مالي أجبرت الدولة على الحد من إنفاقها العام بشكل كبير. وقد قسمت مخصصات هذا القطاع التي كان الهدف منها هو خلق حوالي 248800 منصب عمل، على مدار أربعة سنوات موزعة على ثلاثة جوانب رئيسية وهي: تجهيزات الهياكل بقيمة 142.9 مليار دج، تنمية المناطق الريفية والهضاب العليا والواحات بقيمة 32 مليار دج و السكن و العمران بقيمة 35.6 مليار دج.

وخصصت أكبر قيمة من هذا البرنامج لجانب تجهيزات الهياكل، وذلك لأهميتها الكبيرة في تدعيم نشاط القطاع الخاص ومن ثم تهيئة المناخ المناسب للإستثمار والإنتاج، كما أنها تساهم في خلق مناصب عمل مباشرة وأخرى غير مباشرة يتولد عنها دخول جديدة في صالح الإقتصاد المحلي.

الجدول (6.4): القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية (الوحدة:مليار دج)

المجالات	2001	2002	2003	2004	المجموع
1. تجهيزات الهياكل	**60.5**	**53**	**29.4**	**/**	**142.9**
منشآت الري	5.4	15.8	10.1	/	31.3
البنية التحتية للسكة الحديدية	9.7	28.9	16.0	/	54.6
البنية التحتية للطرق	24.5	5.8	0.6	/	30.9
البنية التحتية البحرية	7	1.5	/	/	8.5
البنية التحتية للمطارات	2.2	1	2.7	/	5.9
اتصالات	10	/	/	/	10
تهيئة مدينة بوغزول	1.7	/	/	/	1.7
2. تنمية المناطق الريفية	**13.1**	**13.2**	**5.7**	**/**	**32**
فلاحة	1.7	3.2	4.2	/	9.1
بيئة	3.6	1	1.5	/	6.1
طاقة	7.8	9	/	/	16.8
3. السكن و العمران	**27.1**	**4.0**	**2.5**	**2.0**	**35.6**
السكن الحضري و الريفي	25.1	/	/	/	25.1

تهيئة الأحياء السكنية	2	4	2.5	2.0	10.5
المجموع	**100.7**	**70.2**	**37.6**	**2.0**	**210.5**

Source: Ibid, pp 34-42.

ب_ التنمية المحلية والبشرية

إن ترابط الجانب الإقتصادي والاجتماعي للمجتمع دفع بالدولة إلى إرفاق التدابير والإجراءات الخاصة بتحسين وتيرة النشاط الإقتصادي بإجراءات أخرى كفيلة بخلق ديناميكية تنموية على المستوى المحلي تشمل مختلف الجوانب الأساسية للجانب الاجتماعي، وعلى هذا الأساس جاء برنامج التنمية المحلية والبشرية مشكلا ما نسبته 38.8% من إجمالي قيمة المخطط بمبلغ 204.2 مليار دج وزعت على ثلاثة فروع رئيسية وهي:

1- برنامج التنمية المحلية:

هدف هذا البرنامج الذي خصص له ما يقارب 97 مليار دج مع توقع خلق حوالي 50750 منصب عمل إلى تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع خصوصا بعد التدهور الكبير الذي مس التنمية المحلية في فترة التسعينات والتي صاحبها تراجع عديد المؤشرات الدالة على مستوى المعيشة. حيث تركز البرنامج على تشجيع التنمية على المستوى المحلي من خلال إنشاء مخططات بلدية لتشجيع التنمية وإنشاء مشاريع تهيئة المحيط وتحسين هياكل الخدمة العمومية، والوصول بذلك لتحقيق التوازنات الجهوية التي من شأنها دعم الاستقرار على المستوى الكلي، والجدول التالي يوضح المجالات الرئيسية لبرنامج التنمية المحلية:

الجدول (7.4): القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية

(الوحدة:مليار دج)

القطاعات	2001	2002	2003	المجموع
المخططات البلدية للتنمية	4	13.0	16.5	33.5
الري	4.7	7.4	1.5	13.6
البيئة	1.5	2.0	2.0	5.5
البريد و المواصلات	/	8.5	6.0	14.5
أشغال عمومية	13.0	/	/	13.0
منشآت إدارية	5.7	6.0	5.2	16.9
المجموع	**28.9**	**36.9**	**31.2**	**97.0**

Source: Ibid, p 22.

2- برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية:

هدف هذا البرنامج إلى دعم الجهود الرامية إلى الحد من ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات الفقر، حيث خصص له مبلغ 17 مليار دج موجهة بالأساس إلى تمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية و ذات الكثافة العمالية، وكذا تأطير سوق العمل عن طريق دعم وتطوير الوكالة الوطنية للتشغيل قصد زيادة حجم العمالة من جهة، ومن جهة أخرى للتكفل بفئة المعاقين والعجزة والمحرومين بمنحهم منح وتحويلات اجتماعية قصد الحد من التفاوت في الدخول بين فئات المجتمع، حيث قدر من خلال هذا البرنامج استحداث 70000 منصب عمل دائم خلال فترة تنفيذه.

الجدول (8.4): مجالات برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية

(الوحدة:مليار دج)

المجالات	2001	2002	2003	2004	المجموع
التشغيل	1.15	2.65	3.5	2.0	9.3
الحماية الاجتماعية	2.35	3.35	1.0	1.0	7.7
المجموع	**3.5**	**6.0**	**4.5**	**3.0**	**17.0**

Source: Ibid, p 27.

3- برنامج تنمية الموارد البشرية:

هدف هذا البرنامج الذي خصص له حوالي 90.2 مليار دج إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية والتي تنعكس مباشرة على المستوى المعيشي للسكان، وذلك بالتركيز على عدة قطاعات رئيسية بما قد يساهم في استحداث حوالي 13680 منصب عمل كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (9.4): القطاعات المستفيدة من برنامج تنمية الموارد البشرية

(الوحدة :مليار دج)

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
التربية الوطنية والتكوين المهني	14.4	12.6	9,55	/	36.55
التعليم العالي و البحث العلمي	18	9.4	6.5	/	33.9
الصحة و السكان	2.8	4.6	1.5	/	8.9
الشباب و الرياضة	1.4	2.2	/	/	3.6
الإتصال و الثقافة	2.25	/	/	3.5	5.75
الشؤون الدينية	0.5	1	/	/	1.5
المجموع	**39.35**	**29.8**	**17.55**	**3.5**	**90.2**

Source: Ibid, p 33.

جـ- الفلاحة والصيد البحري:

جاء هذا البرنامج الذي خصص له 65.4 مليار دج مستهدفا خلق حوالي 430 ألف منصب عمل في شقه الخاص بالفلاحة كجزء من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، والذي هدف إلى توسيع الإنتاج الفلاحي والوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي وزيادة حجم الصارات الفلاحية، بما يساهم في تناقص نسبة الفقر التي ترتفع في تلك المناطق مقارنة بالمدن.

وتمحور هذا البرنامج الذي خصص له حوالي 55.9 مليار دج حول:

_ حماية السهول و الأراضي المعرضة للإنجراف وحماية المناطق السهبية من التصحر؛
_ دعم إنتاج الحبوب و الحليب؛
_ دعم إنتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الفلاحي.

وقد وزعت موارد هذا البرنامج على 3 صناديق فلاحية هي:

_ الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FNRDA): 53.4 مليار دج موزعة عبر السنوات الأربعة على الترتيب كما يلي: 7.5 مليار دج، 15.1 مليار دج، 18.8 مليار دج و 12 مليار دج ؛
_ الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية و النباتية (FPZPP): 0.2 مليار دج موزعة عبر السنوات الثلاثة الأولى للبرنامج بقيمة متساوية هي : 0.07 مليار دج للسنة؛
_ صندوق ضمان المخاطر الفلاحية (FGCA): 2.3 مليار دج موزعة عبر سنتي 2002 و 2003 بنفس القيمة وهي: 1.14 مليار دج.

أما في شقه الخاص بالصيد البحري والذي خصص له ما قيمته 9.5 مليار دج، فقد هدف البرنامج أساسا إلى: تطوير الصيد على الساحل والصيد الحرفي بتخصيص 1.8 مليار دج، تعزيز التوجه نحو الصيد في عرض البحر والصيد الكبير بتخصيص 1.9 مليار دج ودعم الإنتاج في القطاع بتخصيص 5.5 مليار دج.

د- دعم الإصلاحات:

إن ما أقرته الدولة من مشاريع وبرامج ضمن مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي كان يقتضي بحكم التطورات الإقتصادية العالمية وما صاحبها من دخول الجزائر في مرحلة اقتصاد السوق، إرفاقها بجملة من الإصلاحات العديدة قصد تهيئة الظروف المناسبة والمشجعة على الإنتاج والمنافسة، وبالتالي ضمان القدرة على التكيف مع المتطلبات الدولية ومن ثم إضفاء الفعالية على البرامج والمشاريع المنفذة، وقد شملت هذه الإصلاحات الإدارة الضريبية والمالية، وضع نماذج تنبؤات طويلة المدى وتهيئة المناطق الصناعية، حيث قدرت مخصصات هذا البرنامج حوالي 45 مليار دج.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة الإرتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري الذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 دولار، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دج في السنة ذاتها، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية للدولة، أقر هذا البرنامج الذي اعتبر دفعا قويا لعجلة الإقتصاد ولخلق ديناميكية نشاط في الإقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لحقيق جملة من الأهداف منها[1]:

_ تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الإقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، وتكملة نشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الإقتصاد الوطني من جهة أخرى.

_ تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.

_ تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية: وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الإقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الإقتصادية في الوقت الحالي، ومن ثم فإن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والإستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

_ رفع معدلات النمو الإقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الإقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر، حيث أنه يعتبر نتاج تظافر جملة من العوامل والظروف التي من بينها تحديث الخدمات العامة، تحسين المستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.

[1] World Bank: op-cit, p 2.

الفرع الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الإقتصادي من حيث قيمته، التي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين أحدهما يخص مناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر يخص مناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (10.4): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005-2009

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071					1071	
2005		1273			227	1500	862
2006		3341	250	277	304	4172	1979
2007		260	182	391	244	1077	2238
2008		260			205	465	2299
2009		260			160	420	1327
المجموع	**1071**	**5394**	**432**	**668**	**1140**	**8705**	**8705**

Source: World Bank: op-cit, p 2.

و جاء هذا البرنامج الضخم في إطار محاولة استغلال الإنفراج المالي الذي عرفته الجزائر بداية من الألفية الثالثة، حيث شمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية كما يبرزه الجدول التالي:

الجدول (11.4): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الإقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص2 .
www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/textereference/texteEssentiels/progBilan/progcroissance.pdf

أ- تحسين ظروف معيشة السكان:

احتل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو بـ 45.5% نظرا لأهميته في تطوير الأداء الإقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الإقتصادي، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي في محور التنمية المحلية والبشرية. إذ وزع هذا البرنامج على عدة قطاعات كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن ثم قطاع التربية الوطنية قصد تحسين ظروف التمدرس، إضافة إلى مشاريع التنمية المحلية فيما يخص التطهير والتزويد بمياه الشرب وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي بهدف توفير أفضل الظروف للتحصيل المعرفي.

الجدول (12.4): القطاعات المستفيدة من برنامج تحسين ظروف معيشة السكان

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ	القطاعات	المبالغ	القطاعات	المبالغ
السكنات	555.0	الصحة العمومية	85.0	إيصال الغاز والكهرباء	65.0
الجامعة	141.0	تزويد السكان بالماء	127.0	التضامن الوطني	95.0
التربية الوطنية	200	الشباب والرياضة	60.0	تطوير الإعلام العام	19.1
التكوين المهني	58.5	الثقافة	16.0	انجاز منشآت للعيادة	10.0
عمليات تهيئة الإقليم	26.4	برامج بلدية للتنمية	200.0	تنمية مناطق الجنوب	100.0
تنمية الهضاب العليا	150.0	المجموع: **1908.5**			

المصدر: المرجع السابق : ص4.

ب-تطوير المنشآت الأساسية:

احتل هذا الجانب حوالي 40.5% من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية، وذلك لدوره الهام في دعم الإستثمار وعمليات الإنتاج، حيث وزعت قيمة هذا البرنامج على أربعة قطاعات فرعية كما يلي:

الجدول (13.4): القطاعات المستفيدة من برنامج تطوير المنشآت الأساسية

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ
النقل	700.0
الأشغال العمومية	600.0
الماء(السدود و التحويلات)	393.0
تهيئة الإقليم	10.15
المجموع	**1703.1**

المصدر: المرجع السابق ، ص ص 34-37.

وجاء قطاع النقل في صدارة اهتمام برنامج تطوير المنشآت الأساسية، حيث تضمن تحديث خطوط السكك الحديدية وإنشاء خطوط أخرى جديدة، كما تضمن إنشاء مترو الجزائر و3 مطارات جديدة و انجاز عدد معتبر من محطات النقل ومؤسسات للنقل الحضري على مستوى عدد من الولايات.

ولم يقل قطاع الأشغال العمومية أهمية عن قطاع النقل في هذا البرنامج، حيث تضمن إنشاء وإعادة تأهيل 600 كلم من الطرق الوطنية و الولائية و كذا صيانة 7000 كلم من الطرق وانجاز 145 منشأة فنية، أما قطاع الماء فتضمن انجاز 8 سدود وإعادة تأهيل وإنجاز 31 محطة تصفية.

جـ- دعم التنمية الإقتصادية:

تضمن هذا البرنامج دعم التنمية الإقتصادية في خمسة قطاعات رئيسية وهي:

1- الفلاحة والتنمية الريفية: حيث خصص له ما قيمته 300 مليار دج، وهو بذلك يعكس قيمة القطاع الفلاحي في الإقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات، و يهدف هذا البرنامج إلى:

_ تطوير المستثمرات الفلاحية؛

_ تطوير النشاطات الإقتصادية الريفية؛

_ حماية الأراضي المنحدرة و توسيع التراث الغابي؛

_ محاربة التصحر و حماية عمليات تربية المواشي و تطويرها.

2- الصناعة: حيث خصص لهذا القطاع 13.5 مليار دج و ذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية.

3- ترقية الاستثمار: حيث خصص ما يقارب 4.5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

4- الصيد البحري: خصص له ما قيمته 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري سواء ما تعلق بورشات الصيانة أو بتربية المائيات، وكذا الأعمال المرتبطة بالمنشآت الإدارية والتجهيزات المعلوماتية.

5- السياحة: حيث خصص له ما قيمته 3.2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.

د- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية:

نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الإقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل وكذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري، خصصت الدولة ما قيمته 4 مليار دج بغرض تحقيق ما يلي:

_ انجاز مشاتل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتجهيز مركز لتطويرها؛
_ دراسة وانجاز متاحف للصناعة التقليدية؛
_ إعادة تأهيل وحدات إنتاج للصناعة التقليدية؛
_ انجاز غرف للصناعة التقليدية والحرف؛
_ دعم تطوير أنشطة الصناعة التقليدية في الوسط الريفي.

هـ- تطوير الخدمة العمومية و تحديثها:

ارتكز البرنامج على تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الإقتصادية والإجتماعية الجارية، قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر سابقا. وخصص في هذا الإطار 203.9 مليار دج موزعة على القطاعات التالية:

1- البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال: استهدف البرنامج فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنة 61 محطة أرضية.

2- العدالة: يعتبر قطاع العدالة قطاعا حساسا يمثل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات، ومن ثم فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين الإقتصاديين، وتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا و 34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية.

3. - الداخلية: الغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية.

4- التجارة: قصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف الوسيطة وهي:

_ انجاز مخابر مراقبة النوعية؛

_ اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية؛

_ انجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود.

5- المالية: هدف البرنامج لتحديث الإدارة المالية في قطاعي الجمارك والضرائب خصوصا.

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014

أقرت الجزائر برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة 2010-2014 كثالث برنامج إنفاق عام في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وذلك في إطار الإستمرار في تطبيق سياستها الإقتصادية المرتكزة على دعم الطلب الكلي التي شرعت فيها منذ سنة 2001، حيث قدرت قيمته الإجمالية بما يقارب 21214 مليار دج أي ما يعادل تقريبا حوالي 286 مليار دولار، منها حوالي 130 مليار دولار خاصة باستكمال ما جاء في البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، وحوالي 155 مليار دولار خاصة بالبرنامج الجديد خلال الفترة 2010-2014[1].

الفرع الأول: أهداف برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014

كان الهدف الأساسي من إقرار برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة 2010-2014 هو الإستمرار في دعم مسار النمو الإقتصادي في الجزائر، حيث أنه وبغض النظر عن قوة هذا المسار ومدى ديمومته فإنه كان من الواضح أن ما أقرته الجزائر من برامج إنفاق عام كان لها أثرها الإيجابي على النشاط الإقتصادي والإجتماعي مقارنة بالفترة السابقة لتطبيق هذه البرامج.

وزيادة على ذلك فإنه ونتيجة للمخلفات السلبية لفترة التسعينات على الجزائر من الناحية الإقتصادية والإجتماعية من جهة، وللنقائص التي مست ما سبق تطبيقه من برامج إنفاق عام من جهة أخرى، فقد رأت السلطات الجزائرية ضرورة إقرار برنامج إنفاق عام ثالث يصب في إطار السعي لتحسين أكثر لمستوى معيشة السكان وتوفير أفضل الظروف للتطور الإقتصادي، والحد من جملة النقائص التي يعاني من الإقتصاد الجزائري على مستوى البنى التحتية والخدمات العامة، كما يساهم من جهة أخرى في مواجهة أي تداعيات سلبية محتملة للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الإقتصاد الجزائري.

[1] مصالح الوزير الأول: ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص 38.

الفرع الثاني: مضمون برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014

اعتبر برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014 في مضمونه استكمالا لما جاء به البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث ارتكز بالأساس على المحاور الرئيسية التالية:

الجدول (14.4): مضمون برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014

الوحدة: (مليار دج)

المحور	المبالغ	المحور	المبالغ	المحور	المبالغ
التنمية البشرية	10122	التنمية الإقتصادية	1566	تحسين الخدمة العمومية	1666
المنشآت الأساسية	6448	مكافحة البطالة	360	البحث العلمي وتكنولوجيا الإتصال	250
المجموع: 21214					

المصدر: من إعداد الطالب بناء على: مصالح الوزير الأول: ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.

وقد جاء توزيع مخصصات كل محور من محاور البرنامج كما يلي[1]:

أ- التنمية البشرية:

استحوذ جانب التنمية البشرية على النسبة الأكبر من المخصصات المالية المقررة للبرنامج الخماسي بما يقدر بـ 47,71%، وذلك تماشيا مع ما تشهده الجزائر من تزايد النمو السكاني من جهة وتزايد عدد المدارس والجامعات من جهة أخرى، حيث ترتب على ذلك التطور المزيد من الإنفاق على خدمات التعليم والتكوين والصحة والمياه.

الجدول (15.4): القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية البشرية

الوحدة: (مليار دج)

القطاعات	المبالغ	القطاعات	المبالغ	القطاعات	المبالغ
التربية الوطنية	852	الطاقة	350	الشؤون الدينية	120
التعليم العالي	768	المياه	2000	الثقافة	140
التكوين والتعليم المهنيين	178	التضامن الوطني	40	الإتصال	106
الصحة	619	الشباب والرياضة	380	السكن والمجاهدين	3719

المصدر: المرجع السابق: ص ص 86، 87.

[1] المرجع السابق: ص ص 86-88.

ب-المنشآت الأساسية:

خص قطاع المنشآت الأساسية بما يقدر بـ 30,39% من قيمة البرنامج الخماسي، وهو ما يمثل استمرارا في سياسة الدولة القائمة على تطوير البنى التحتية والمنشآت الأساسية التي يرتكز عليها النشاط الإقتصادي، حيث كان هذا القطاع قد استحوذ على النصيب الأكبر من قيمتي ما سبق تطبيقه من برنامجي الإنفاق العام بغرض تغطية النقائص الكبيرة التي مست هذا القطاع خلال فترة التسعينات.

الجدول (16.4): القطاعات المستفيدة من برنامج المنشآت الأساسية

الوحدة: (مليار دج)

المحور	المبلغ
التربية الوطنية	852
التعليم العالي	768
التكوين والتعليم المهنيين	178

المصدر: المرجع السابق: ص 87.

ت-التنمية الإقتصادية:

خص هذا البرنامج تدعيم سبل تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال الإرتكاز على:

_ دعم قطاع الفلاحة بما يقارب 1000 مليار دج؛
_ إنعاش وتحديث المؤسسات الصناعية العمومية بما قيمته 400 مليار دج؛
_ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 100 مليار دج؛
_ إنشاء وتحديث مناطق النشاط الصناعي بتخصيص حوالي 50 مليار دج؛
_ تطوير قطاع الصيد البحري بما يقارب 16 مليار دج.

ث-تحسين الخدمة العمومية:

يعتبر تحسين الخدمة العمومية من بين المجالات الرئيسية التي تعمل الدولة على تحقيقها في إطار وظيفتها الرئيسية اتجاه أفراد المجتمع، حيث تم تخصيص:

_ 895 مليار دج للجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية؛
_ 379 مليار دج بالنسبة لقطاع العدالة؛
_ 295 مليار دج بالنسبة لقطاع المالية؛
_ 39 مليار دج بالنسبة لقطاع التجارة؛
_ 56 مليار دج بالنسبة لإدارة العمل.

حـ- مكافحة البطالة:

أقرت الدولة العديد من الآليات التي تهدف إلى امتصاص البطالة المرتفعة بالأساس في أوساط الشباب والخريجين من الجامعة ومراكز التكوين المهني، حيث مس هذا البرنامج تخصيص:

_ 150 مليار دج موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني؛
_ 80 مليار دج موجهة لدعم استحداث مشاريع ومؤسسات شبابية مصغرة؛
_ 130 مليار دج موجهة لتراتيب التشغيل المؤقت.

خـ- البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإتصال:

سعيا منها لمواكبة التطورات الحاصلة في ميدان البحث العلمي وتكنولوجيا الإتصال، أقرت الجزائر تخصيص: 100 مليار دج لتطوير البحث العلمي، 50 مليار دج لتعميم الإعلام الآلي في المدارس ومراكز التكوين و 100 مليار دج لإقامة الحكم الإلكتروني.

المبحث الثالث:أثر سياسة دعم الطلب الكلي في الجزائر على النشاط الإقتصادي 2001-2014

يشير الفكر الكينزي إلى أن دعم الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق العام يؤدي إلى تنشيط الإقتصاد المحلي بما يساهم في التأثير الإيجابي بشكل أكبر على الناتج القومي وحجم العمالة، وانطلاقا من هذا الأساس نحاول إبراز أثر سياسة دعم الطلب الكلي في الجزائر على جملة من المؤشرات التي تبرز لنا مدى استفادة النشاط الإقتصادي المحلي استفادة حقيقية من توسع تدخل الدولة والزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن ما تم تطبيقه من برامج إنفاق عام منذ سنة 2001.

المطلب الأول: الأثر على النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014

يعتبر تحسين معدل النمو الإقتصادي من بين الأهداف الرئيسية التي عمل على تحقيقها صناع قرار السياسة الإقتصادية من خلال التوجه لتطبيق سياسة جانب الطلب وتعزيز دور الدولة في النشاط الإقتصادي بالجزائر.

الفرع الأول: تغيرات معدل النمو الإقتصادي خلال فترة مخطط الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

بلغ متوسط معدلات النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2004 حوالي 4.8%، وهو معدل أعلى مقارنة مع ما قد حقق في القترة 1995-2000 والذي بلغ 3.2%، إذ قد قدرت مساهمة الإنفاق العام المباشرة في النمو الإقتصادي المحقق خلال الفترة 2001-2004 حوالي 1% كمتوسط سنوي[1].

الشكل (9.4): تطور معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي 2001-2004

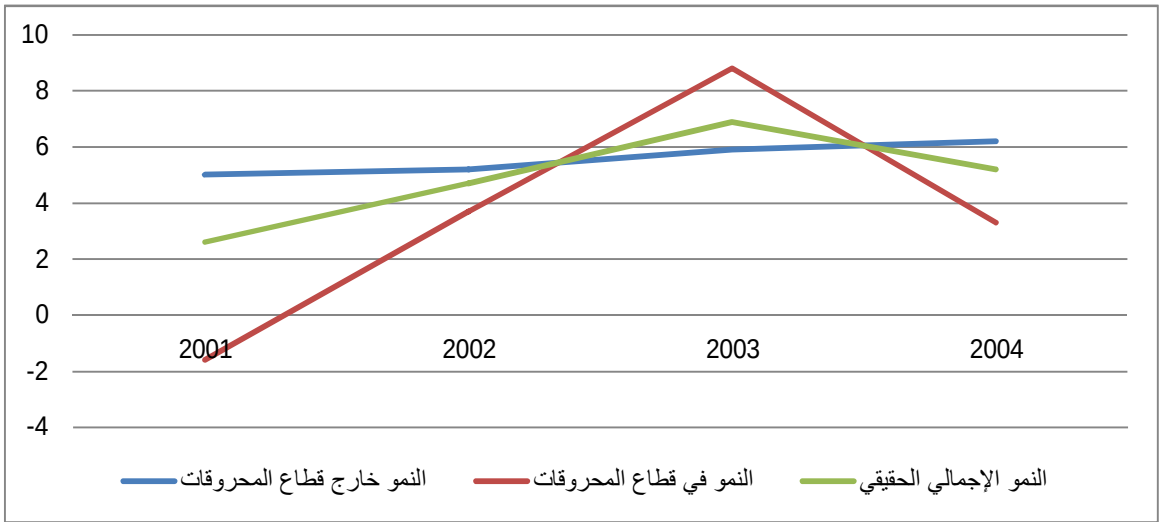

Source: World Bank: op-cit, p 24.

نلاحظ من الشكل السابق أن معدلات النمو الإقتصادي شهدت تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2001-2004، إذ وصلت إلى مستوى 6.9% سنة 2003، لكنها تراجعت إلى مستوى 5.2% سنة

[1] World Bank: op-cit, p 4.

2004، ويرجع ذلك إلى التحسن بشكل أساسي في معدلات النمو في قطاع المحروقات التي سجلت متوسط معدل نمو قدر بـ3.5%، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عرفت تحسنا متواضعا طوال الفترة 2001-2004 حيث قدرت في المتوسط بـ 5.5%.

ومن ناحية مساهمة مختلف القطاعات الإقتصادية في تحقيق معدلات النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2004، يبرز لنا التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج المحلي للفترة المعنية كما يلي:

الشكل (10.4): معدلات النمو القطاعية 2001-2004

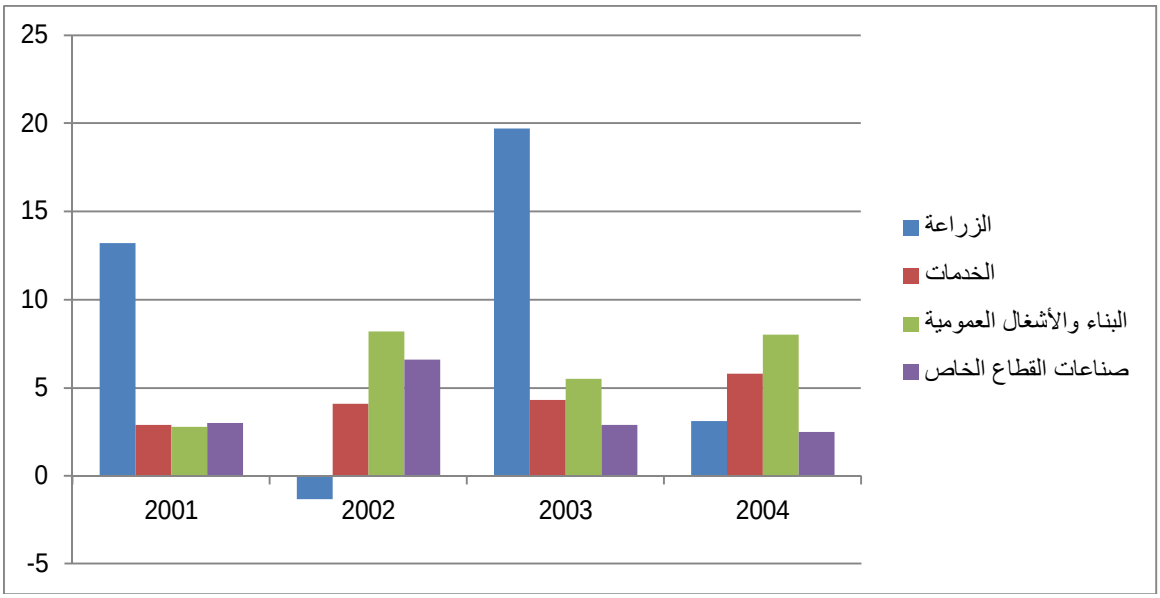

Source : Banque d'Algérie: « rapport annuel », 2005, p 176.

وبالإستناد إلى ما جاء في مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي نجد:

أ_ الزراعة: حصل القطاع الزراعي على ما قيمته 55.9 مليار دج من مخصصات مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي توزعت على السنوات الأربعة التي يمتد خلالها المخطط، وقد حقق هذا القطاع على مدار تلك الفترة معدلات نمو متذبذبة صعودا وهبوطا بسبب الظروف المناخية قدرت في المتوسط بـ 8.6%، حيث سجل ما يقارب 13.2% سنة 2001 ثم انخفض سنة 2002 إلى حدود 1.3-% رغم ارتفاع حجم الإنفاق العام الموجه للقطاع تلك السنة كما يبرزه جدول مضمون مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي، ثم ونظرا لتحسن الظروف المناخية بالأساس إضافة إلى ازدياد الدعم الفلاحي بلغ معدل نمو الناتج في القطاع حوالي 19.7% سنة 2003 لكنه عاود الإنخفاض مجددا سنة 2004 إلى مستوى 3.1%.

ب_ البناء والأشغال العمومية: يعتبر هذا القطاع صاحب أكبر المخصصات المالية التي جاء بها مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي، وهو ما انعكس إيجابا على نمو هذا القطاع خلال الفترة 2001-2004 بمتوسط معدل نمو قدر بـ 6.1%، حيث انتقل معدل نموه من 2.8% سنة 2001 إلى 8.8% سنة 2002، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق العام الذي وجه لهذا القطاع بالخصوص سنتي 2001 و

2002 حيث بلغ في كلتا السنتين حوالي 170.9 مليار دج، ثم عاود معدل نمو القطاع الإنخفاض مجددا سنة 2003 إلى 5.5% بسبب تأثره بزلزال 21 ماي 2003 ثم عاود الإرتفاع في السنة الموالية إلى 8.8%، ويعتبر ذلك أثرا جد ايجابي مقارنة بحجم الإنفاق العام الذي خص به هذا القطاع على طول الفترة 2001-2004 و البالغ 210.5 مليار دج، إذ بلغت الزيادة في الناتج المحلي لهذا القطاع خلال الفترة المعنية 200 مليار دج وهو ما يعكس التطور الكبير الذي شهده هذا القطاع والديناميكية التي ولدها مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي في النشاط الإقتصادي من خلال هذا القطاع.

جـ_ صناعات القطاع الخاص: سجل هذا القطاع نسب نمو متدنية خلال فترة تنفيذ البرنامج، إذ قدر متوسط نمو القطاع خلال نفس الفترة 2.3% والتي ترجع بالأساس إلى مساهمة القطاع الخاص، في ظل عدم اهتمام الدولة من خلال مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي بقطاع الصناعة العمومية، وبالخصوص في دعم المؤسسات العمومية الصناعية التي تعاني من حالات الإفلاس وتراكم الديون، واقتصار دعمها فقط على تهيئة المناطق الصناعية وترقية المنافسة الصناعية بقيمة لا تتجاوز 4 مليار دج.

حيث عرف المؤشر العام للقطاع الصناعي خارج المحروقات خلال الفترة 2001-2004 ثباتا على العموم ولم يتغير طوال تلك الفترة إلا بحوالي 0.4-%، وذلك راجع بالأساس إلى عدم استفادة المؤسسات الصناعية العمومية من دعم معتبر في إطار مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي يمكنها من تقليص حجم ديونها وتطوير قدراتها الإنتاجية وتعزيز مكانتها التنافسية ومن ثم تجنب إغلاق وحداتها الصناعية وتسريح العمال، إذ أنه وخلال الفترة المعنية شهدت كل من قطاعات الطاقة والمياه، الصناعات الإستخراجية ومواد البناء ارتفاعات معتبرة في المتوسط قدرت على التوالي بـ 5.4% ،1% و 2.2% مقارنة بالقطاعات الأخرى التي سجلت في المتوسط معدلات سالبة كان لها الأثر الكبير على تدني الناتج الصناعي خاصة قطاعات المواد الغذائية، الجلود والأحذية والخشب والورق، إذ قدرت على التوالي بـ 16.9-%،2.8-% و5.6-%.

دـ_ الخدمات: يملك هذا القطاع دورا كبيرا في عملية النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2004 من خلال المعدلات الموجبة المحققة سواء على مستوى الإدارات العامة أو خارج الإدارات العامة، إضافة إلى كونه يمثل النسبة الأكبر من الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، إذ بلغ متوسط معدل النمو للخدمات في الإدارات العامة 3.3% و 5.2% بالنسبة لخدمات خارج الإدارات العامة، وذلك يرجع بالأساس إلى ما جاء به مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي من تنشيط لقطاع النقل والإتصالات الذي ساهم تحريره سنة 2001 في تفعيل أثر الإصلاحات في هذا القطاع.

ومما سبق يمكن القول أن مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي لم يؤثر على نمو الناتج المحلي إلا من خلال مخصصاته لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بشكل رئيسي، بحكم أن ذلك ساهم بشكل مباشر في توليد دخول في الإقتصاد الوطني سمحت في توليد زيادة في الناتج المحلي، وكذا من خلال

مخصصاته لقطاع الخدمات الذي استفاد من تطور البنية التحتية نسبيا وكذا للزيادة في الدخول التي أدت لزيادة في الطلب على الخدمات. أما ما جاء به مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي فيما يخص التنمية المحلية والبشرية ودعم الإصلاحات فإن أثره على الناتج المحلي لا يكون بشكل مباشر وعلى المدى القصير، لأنه يهدف الأساس إلى تكوين رأس المال البشري ومن ثم التأثير في المدى الطويل على النشاط الإقتصادي.

الفرع الثاني: تغيرات معدل النمو الإقتصادي خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

شهدت معدلات النمو الإقتصادي انخفاضات متتالية طوال الفترة 2005-2009 بحيث قدر متوسط معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بـ 3%، وذلك يرجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات من جهة بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007، ومن جهة أخرى لانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة أوبك، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا أين بلغت ذروتها سنة 2009 أين قدرت بـ 9.3% نتيجة الأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو على قطاع الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية.

الشكل (11.4): تطور معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي 2005-2009

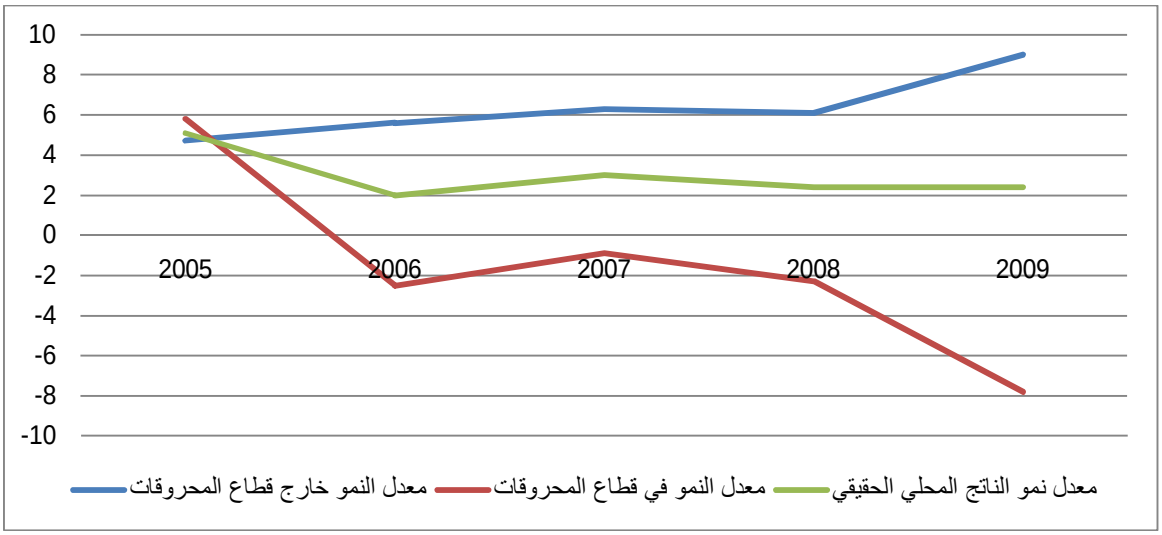

Source : Banque d'Algérie: « rapport annuel», 2009, p 190.

حيث أنه وكما يوضحه الشكل السابق، فإن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 2005-2009 كان ناتجا بالأساس عن ما تحقق من نمو خارج قطاع المحروقات الذي قدر في المتوسط بـ 6,4%، لأن النمو في قطاع المحروقات شهد تراجعا ومستويات سالبة نتيجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية على القطاع بحيث قدر معدل نموه في المتوسط خلال نفس الفترة بـ 1,54-%. ومن هذا المنطلق يمكن التوصل إلى أن تدهور معدلات نمو قطاع المحروقات كان السبب الرئيسي في الإنخفاض الذي شهدته معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 2005-2009 رغم التحسن الذي شهدته

معدلات نمو قطاع خارج المحروقات نتيجة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، إذ تجلى تأثير هذا الأخير على القطاعات الإقتصادية كما يلي:

الشكل (12.4): معدلات النمو القطاعية 2005-2009

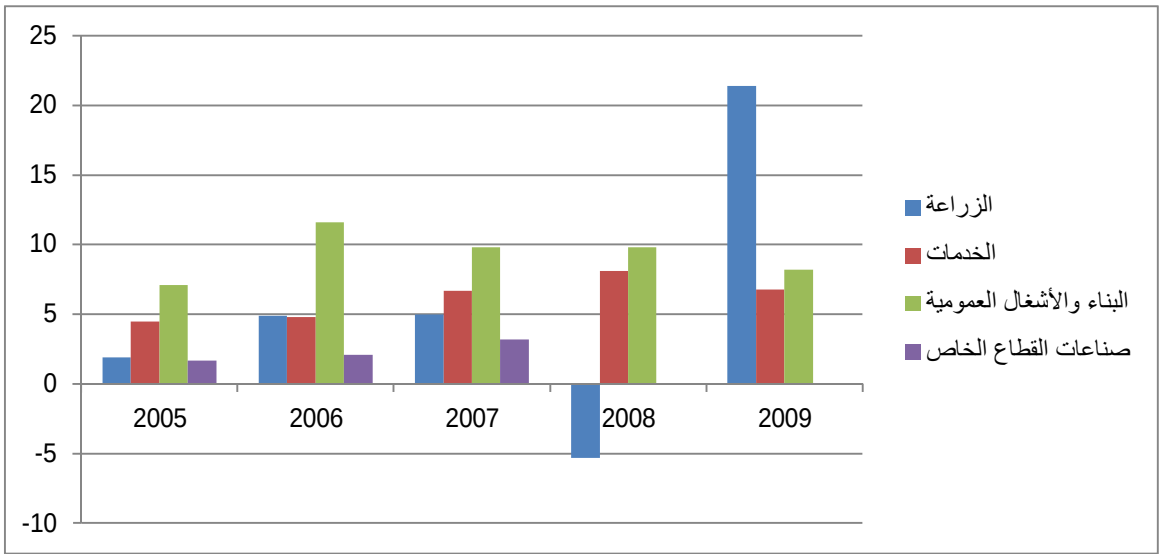

Source: Ibid, p 190.

أ_ الزراعة: خصص لهذا القطاع ضمن مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو ما قيمته 300 مليار دج أي حوالي 5 أضعاف ما خصص لهذا القطاع في مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي، ورغم ذلك لم يتجاوز متوسط معدل النمو في هذا القطاع خلال الفترة المعنية 5.3%، حيث ارتفعت معدلات نمو الناتج بين سنتي 2005 و2007 بما يقارب 3.1%، لكنه عاود الإنخفاض بشكل حاد بما يقارب 10.3% سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 وذلك بفعل القحط والجفاف آنذاك، لكنه تحسن سنة 2009 ليشهد نموا معتبرا بفعل قطاع الحبوب الذي وصل حجم ناتجه إلى 61.2 مليون قنطار، وبالتالي فرغم ارتفاع حجم الإنفاق العام لهذا القطاع إلا أن الظروف المناخية لعبت دورا كبيرا في التأثير سلبا على أدائه.

ب_ صناعات القطاع الخاص: حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة كانت دون المستوى أين بلغت كحد أقصى 3.2%، في حين سجل القطاع الصناعي العام معدلات نمو سالبة طوال الفترة 2005-2007، وذلك يرجع بالأساس إلى انخفاض المؤشرات الإنتاجية خلال الفترة المعنية في كل من صناعة المواد الغذائية بـ 2.3%، صناعة النسيج بـ 6.2% وصناعة الإنشاءات الميكانيكية والكهربائية بـ 15.1%، ثم عاود معدل نمو الناتج للصناعة العمومية الإرتفاع سنتي 2008 و2009 ليبلغ على التوالي 1.9% و1.6%، وذلك نتيجة تحسن مؤشرات الإنتاج الصناعي في كل من فروع: الطاقة والمياه، المواد الغذائية، النسيج والجلود والأحذية. ورغم ذلك فإن أداء القطاع الصناعي كان ضعيفا ودون المستوى رغم الفرص التي وفرتها السوق المحلية خاصة في ظل تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، إذ أن ازدياد الطلب في إطار برامجه ومشاريعه على التجهيزات الصناعية بمختلف أنواعها لم يقابله استجابة من طرف

القطاع الصناعي المحلي سواء في شقه العام أو الخاص مما أدى إلى ازدياد حجم الواردات من المواد المصنعة، نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية.

جـ_ البناء والأشغال العمومية: اعتبر أهم قطاع مساهم في النمو الإقتصادي عموما ونمو قطاع خارج المحروقات خصوصا، حيث بلغ متوسط معدل نمو ناتج هذا القطاع خلال الفترة 2005-2009 حوالي 9.4%، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق العام الموجه لهذا القطاع، سواء في شكل برنامج للهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية أو برنامج المليون سكن.

د_ الخدمات: اعتبر هذا القطاع من بين أهم دوافع ارتفاع معدلات نمو قطاع خارج المحروقات إلى جانب قطاع الأشغال العمومية، إذ بلغ متوسط معدل نمو ناتجه في الإدارات العامة 5.3% و7% خارج الإدارات العامة، وذلك يعتبر من نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي كان من أهدافه تطوير الخدمة العمومية و تحديثها، وكذا تهيئة المناخ أمام خدمات القطاع الخاص من خلال سعيه إلى تطوير قطاعي النقل والإتصالات التي تأثرت إيجابا بزيادة الدخل الفردي.

الفرع الثالث: تغيرات معدل النمو الإقتصادي خلال فترة برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2013

تعتبر فترة 2010-2013 بفترة ما بعد الأزمة المالية العالمية لـ2008 التي أثرت سلبا على الإقتصاد الجزائري من خلال سوق النفط الدولية، إذ تراجعت الأسعار فيها نتيجة تقلص الطلب العالمي على الطاقة بما ساهم في انخفاض نمو قطاع المحروقات الذي سجل مستويات سلبية على طول الفترة 2010-2013 بمتوسط معدل نمو سنوي قدر بـ 3.1-%، وهو ما أثر سلبا على معدل النمو الإقتصادي الحقيقي خلال الفترة المعنية.

الشكل (13.4): تطور معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي 2010-2013

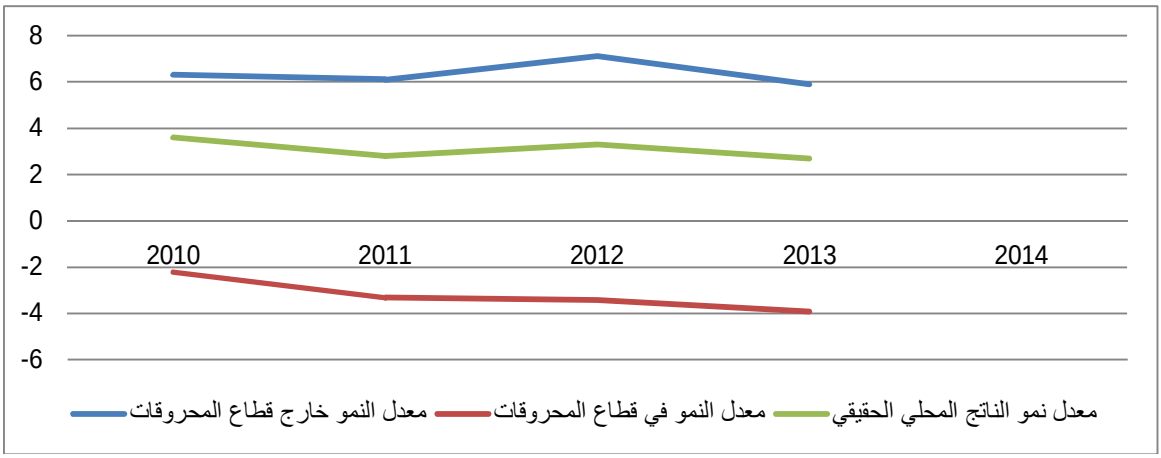

Source : Banque d'Algérie : « rapport annuel», 2013, p155.

*بيانات سنتي 2013 و2014 مصدرها

يوضح لنا الشكل (13.4) أن نمو النشاط الإقتصادي خلال الفترة 2010-2013 كان مدعوما بالأساس بالنمو خارج قطاع المحروقات، حيث يوضح الشكل التالي توجهات معدلات النمو في القطاعات الأربعة الرئيسية للإقتصاد الجزائري كما يلي:

الشكل(14.4): معدلات النمو القطاعية 2010-2013

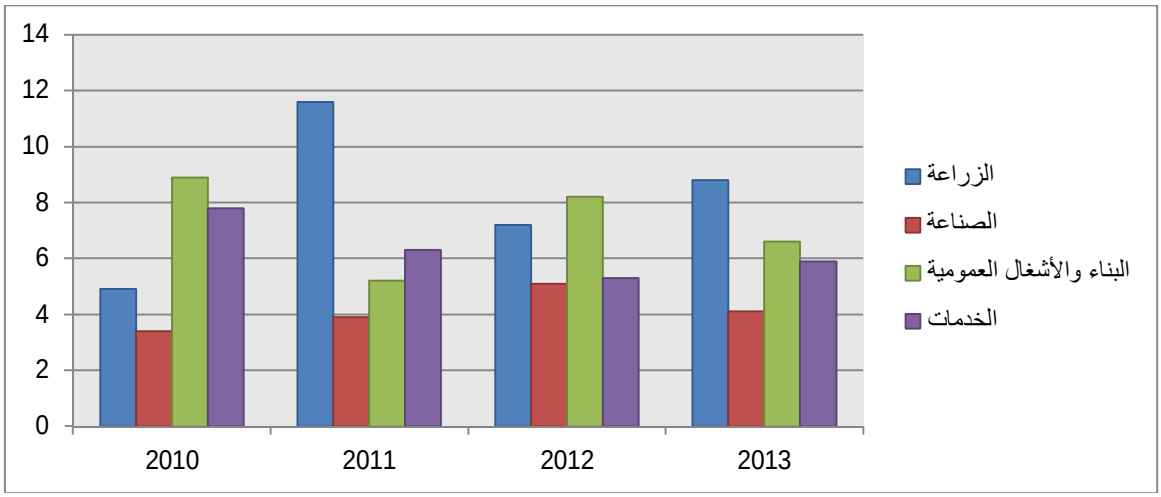

Source : Ibid, p 155.

أ_ الزراعة: خصص لهذا القطاع ضمن برنامج 2010-2014 حوالي 1000 مليار دج كدعم مباشر، وهي قيمة جد مرتفعة تتجاوز ما استفاد منه هذا القطاع منذ سنة 2001 كدعم مباشر والذي قدر بحوالي 400 مليار دج، إلا أن ذلك لم يساهم بالشكل الكافي في تطوير حركية هذا القطاع الذي سجل معدلات نمو موجبة ولكنها ذات تطايرية كبيرة، وذلك لعدم وجود استراتيجية واضحة يخضع لها نشاط قطاع الزراعة تضمن له التطور والنمو متجاوزة التأثيرات الكبيرة لتغير الظروف المناخية التي تبقى في ظل غياب هذه الإستراتيجية هي العامل الأكثر تأثيرا في نشاط هذا القطاع والمفسرة لتلك التقلبات.

ب_ الصناعة: حقق قطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات الذي خص بدعم مباشر قدر بحوالي 650 مليار دج معدلات نمو موجبة متذبذبة في الفترة 2010-2014، وذلك يعود بالأساس إلى تراجع مساهمة العديد من القطاعات الصناعية وخصوصا قطاعي الحديد والصلب ومواد البناء، لكن هذه القطاعات تعافت تدريجيا سنة 2012 بحوالي 2 نقاط مئوية، لكنها عاودت الإنخفاض سنة 2013 بنفس النسبة بسبب التذبذب المسجل في معدلات نمو كل من: قطاع الجلود والأحذية، قطاع النسيج و قطاع الحديد .

جـ_ البناء والأشغال العمومية: استمر قطاع البناء والأشغال العمومية في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتذبذبة نتيجة ارتفاع ما خصص له من أرصدة مالية وصلت إلى 6448 مليار دج، لكن المقارنة بين حجم ما خصص للقطاع من جهة وما حقق من ناتج إضافي له من جهة أخرى يبرز وجود فجوة كبيرة تدل على أن الإنفاق على هذا القطاع والذي يتمثل في الإستثمار العام لايزال يتميز بعدم الكفاءة.

_ الخدمات: انعكس تطور مستوى المعيشة في الجزائر بالإيجاب على أداء قطاع الخدمات خصوصا على مستوى الإدارت العمومية الذي تزايدت حصته من إجمالي الناتج المحلي بوتيرة متصاعدة لتصل سنة 2013 إلى 17% مقارنة بحوالي 21% بالنسبة بقطاع خارج الإدارات العمومية، وفي ذلك انعكاس لما جاء في البرنامج الخماسي من تركيز على تحسين الخدمة العمومية وتعاظم دور الدولة في النشاط الإقتصادي.

المطلب الثاني: الأثر على متغيرات مرتبطة بالنمو الإقتصادي 2001-2013

إن تقييم أثر سياسة جانب الطلب الكلي على تطور النشاط الإقتصادي تقييما كميا لا يقتضي حصره في النمو الإقتصادي كمؤشر دال على مدى توسع النشاط الإقتصادي، بل إنه يمتد حتى لمتغيرات أخرى مرتبطة بالنمو الإقتصادي تفسر تغيراته الديناميكية، تبرز أساسا في معدل الإستهلاك والإستثمار، معدل البطالة وحجم الواردات.

الفرع الأول: تغيرات حجم الإستهلاك والإستثمار 2001-2013

إن تأثير الزيادة في الإنفاق العام على النمو الإقتصادي يمر حتما من خلال تأثيرات التغير في الإنفاق العام على تطور كل من الإستهلاك والإستثمار كمكونات رئيسية للطلب الكلي.

أ_ أثر مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي على حجم الإستهلاك والإستثمار 2001-2004

باتباع أثر مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 على المتغيرات الإقتصادية التي تعتبر كقنوات وسيطة لأثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي، نجد أنه ومن ناحية الإستهلاك فقد شهد ارتفاعا متواصلا طوال الفترة المعنية سواء كان استهلاكا عاما أو خاصا، وهذا ما يؤكد عدم إزاحة الإنفاق العام للإستهلاك الخاص في الجزائر خلال فترة تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي نظرا لأن الزيادة في الإنفاق العام في الجزائر تمول من تراكم الإدخار الوطني وليس بالإقتراض من السوق المالي. فقد شهد الإستهلاك الخاص ارتفاعا متواصلا قدر بـ 8.3% في المتوسط خلال الفترة 2001-2004 مقابل 6.2% للفترة 1998-2000، في حين قدر ارتفاع الإستهلاك العام في المتوسط بـ 10.88% للفترة 2001-2004 مقابل 6.8% للفترة 1998-2000، وهو ما يوضح الدور الكبير الذي لعبه الطلب الإستهلاكي الذي ولده مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي في تحقيق معدلات النمو الإقتصادي المرتفع نسبيا خلال الفترة 2001-2004 مقارنة بالفترات السابقة.

الجدول (17.4): تطور الإستهلاك العام والخاص في الجزائر 2001-2004

(الوحدة: مليار دج)

المؤشرات	2001	2002	2003	2004
الإستهلاك العام	624.6	700.4	777.5	847.5
الإستهلاك الخاص	1847.7	1988.0	2124.9	2358.0

Source : Banque d'Algérie : « rapport annuel», 2005, p 174.

ومن ناحية تطور حجم الإستثمار خلال فترة تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي، لوحظ على العموم تزايد في حجم الإستثمار الصافي والذي يرجع بالأساس إلى تزايد الإستثمار العام الذي بلغ متوسط الزيادة السنوية فيه خلال الفترة المعنية 10% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بـ 20% كمتوسط زيادة سنوي للفترة 1996-2000، ويرجع هذا الإنخفاض إلى الإرتفاع في الناتج المحلي الخام بشكل أكبر من ارتفاع قيمة الإستثمار العام الذي ارتفع بنسبة 2.1% سنة 2004 مقارنة بسنة 2001.

الجدول (18.4): تطور الإستثمار العام والخاص 2001-2004

المؤشرات	2001	2002	2003	2004
نسبة الإستثمار الصافي	23.7	24.4	24.0	24.1
نسبة الإستثمار العام	8.4	10.0	10.8	10.5
نسبة الإستثمار الخاص	15.3	14.4	13.2	13.6

Source: World Bank: op-cit, p24.

ب_ أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على حجم الإستهلاك والإستثمار 2005-2009

كان تأثير البرنامج التكميلي لدعم النمو على الإستهلاك أكبر مقارنة بتأثير البرنامج السابق بسبب ارتفاع قيمته، حيث سمح هذا البرنامج بتسجيل نسبة زيادة في الإستهلاك ما بين سنتي 2005 و 2009 بحوالي 50%، إذ ارتفع الإستهلاك العام خلال نفس الفترة بـ 90.11%، في حين قدر ارتفاع الإستهلاك الخاص في الفترة ذاتها بحوالي 47.6%.

الجدول (19.4): تطور حجم الإستهلاك العام والخاص في الجزائر 2005-2009

(الوحدة: مليار دج)

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
حجم الإستهلاك العام	865.9	954.9	1146.9	1455.8	1645
حجم الإستهلاك الخاص	2553.0	2695.6	2960.3	3292.0	3486

Source : Banque d'Algérie : « rapport annuel», 2009, p 201.

أما من ناحية تأثير البرنامج التكميلي لدعم النمو على الإستثمار، نجد أن حجمه قد تضاعف سنة 2009 مقارنة بسنة 2005 وذلك بفعل برنامج الإستثمارات العامة الضخم الذي أقرته الدولة طوال فترة 2005-2009، وقد ساهم في ذلك التراكم الكبير في حجم الإدخار الوطني الذي تزايدت قيمته حتى سنة 2009 بـ 20% مقارنة بسنة 2005، بعد أن كان قد بلغ مستوى مرتفع سنة 2008 تجاوز نسبة 65% من مستوى سنة 2005 نتيجة ارتفاع سعر النفط الجزائري بشكل وصل إلى حدود 100 دولار في المتوسط سنة 2008.

الجدول (20.4): تطور حجم الإستثمار والإدخار الوطني 2005-2009

(الوحدة: مليار دج)

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
حجم الإستثمار	2395.4	2583.9	3224.9	4154.6	4677.5
حجم الإدخار الوطني	3923.0	4657.9	5326.8	6485.9	4716.1

Source : Ibid, p 201.

جـ_ أثر برنامج توطيد النمو الإقتصادي على حجم الإستهلاك والإستثمار 2010-2013

لم يختلف تأثير برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة 2010-2014 على الإستهلاك والإستثمار عن تأثيرات ما سبقه من برامج، حيث أن الإرتفاع غير المسبوق في قيمة البرنامج الخماسي كان لها انعكاس واضح على حجم الإستهلاك الذي تزايد بين سنتي 2010 و 2013 بحوالي 40%، حيث كان للإستهلاك العام من تلك الزيادة ما نسبته 54% مقابل حوالي 27% بالنسبة للإستهلاك الخاص.

الجدول (21.4): تطور حجم الإستهلاك العام والخاص في الجزائر 2010-2013

(الوحدة: مليار دج)

المؤشرات	2010	2011	2012	2013
حجم الإستهلاك العام	2065.7	3015.2	3293.4	3153.7
حجم الإستهلاك الخاص	4115.6	4548.2	5211.0	5769.8

Source: Banque d'Algérie : « rapport annuel», 2013, p 153.

واستمر حجم الإستثمار الذي يرتبط ارتباطا وثيقا في الإقتصاد الجزائري بالإستثمار العام، في الإرتفاع تماشيا مع الإرتفاع الكبير في مخصصات برنامج توطيد النمو الإقتصادي خصوصا على مستوى جانب المنشآت الأساسية الذي حظي بحوالي 6448 مليار دج، حيث كان ذلك نتيجة الإرتفاع في صافي المخزون بحوالي 150% بين سنتي 2010 و 2013 مقابل ارتفاع بـ 30% خلال نفس الفترة.

الجدول (22.4): تطور حجم الإستثمار والإدخار الوطني 2010-2013

(الوحدة: مليار دج)

المؤشرات	2010	2011	2012	2013
حجم الإستثمار	4968,1	5477,5	6243,3	7168,2
حجم الإدخار الوطني	5810,3	6963,2	7611,0	7645,8

Source : Ibid, p 153.

الفرع الثاني: تغيرات معدل البطالة 2001-2013

يعتبر معدل البطالة من أكثر المتغيرات تأثرا بعلاقة الإنفاق العام بالنمو الإقتصادي، إذ أن أهمية التطرق لتطوراته هو كون العلاقة بين النمو الإقتصادي والبطالة هي علاقة غير واضحة وتختلف ما بين اقتصاد لأخر بسبب التفاوت في مستوى الإنتاجية، حيث أن ارتفاع انتاجية العامل قد ينتج عنه زيادة في النمو الإقتصادي دون الحاجة لزيادة مؤثرة في حجم العمالة والعكس صحيح.

أ_ أثر مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي على معدل البطالة 2001-2004

لقد كان للأثر الايجابي النسبي لمخطط دعم الإنعاش الإقتصادي على نمو الناتج المحلي انعكاس واضح وجد ايجابي على حجم العمالة خلال الفترة 2001-2004، حيث كان يهدف مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي إلى تحقيق ما يقارب 850000 منصب عمل خلال الفترة التي يمتد خلالها، وقد تحقق كنتيجة لتطبيقه حوالي 728000 منصب عمل[1]، حيث شهد معدل البطالة خلال الفترة المعنية تراجعات ملحوظة ومتتالية قدرت بـ 9.6% بين سنتي 2001 و2004، حيث ساهمت قطاعات الإقتصاد الوطني في ذلك كما يلي:

1- قطاع الفلاحة: يعتبر قطاع الفلاحة أهم قطاع مساهم في زيادة حجم العمالة خلال الفترة 2001-2004 بغض النظر عن حجم ما خصص له من إنفاق. إذ ساهم في زيادة مناصب العمل التي يوفرها القطاع بمتوسط سنوي قدر بحوالي 8%، أين ارتفع حجم العمالة فيه سنة 2004 بـ 289000 عامل مقارنة بسنة 2001، وذلك راجع إلى الأثر الايجابي لمخصصات مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي على القطاع الفلاحي، بحكم أن هذا القطاع يرتكز بالأساس في العملية الإنتاجية على عنصر العمل وهذا ما أدى إلى ازدياد حجم التشغيل مع ازدياد الدعم الموجه لهذا القطاع.

2- قطاع الصناعة: سجل هذا القطاع نسبة نمو ضعيفة في حجم العمالة بلغت في المتوسط خلال الفترة 2001-2004 حوالي 0.8%، وهذا يعد منطقيا إلى حد كبير بحيث أن هذا القطاع الذي يشكل فيه القطاع العام النسبة الأكبر لم يحظ بمخصصات مالية معتبرة ضمن مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي،

[1] IMF: « country report », report N° 61: op-cit, p 20.

إضافة إلى المشاكل والصعوبات التي واجهها هذا القطاع فيما تعلق بعدم قدرته على المنافسة وضعف قدرته الإنتاجية بفعل تراكم الديون والإفلاس الذي أصاب العديد من فروعه الإنتاجية في فترة التسعينات.

3- قطاع البناء والأشغال العمومية: استفاد هذا القطاع من الحصة الأكبر ضمن مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي بما يقارب 210.5 مليار دج، وقد ساهمت المشاريع المدرجة في إطاره في زيادة حجم العمالة خلال الفترة 2001-2004 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 5.45%، إذ زاد حجم العمالة في هذا القطاع سنة 2004 بنسبة 21.6% مقارنة بما كان عليه سنة 2001، وهي نسبة تؤكد على مدى أهمية الإستثمارات العامة في هذا القطاع وتأثيرها الايجابي على الإقتصاد الوطني.

4- قطاع الخدمات: سجل هذا القطاع متوسط معدل نمو سنوي للعمالة قدر 3.1% خلال الفترة المعنية، أين استفاد بشكل ايجابي من تطور قطاع النقل نتيجة تحديث شبكات الطرق والسكك الحديدية، وكذا تطور قطاعي الإتصالات والتجارة بسبب تحسن مستوى المعيشة وما تبعه من ارتفاع الطلب.

ولا يمكن إغفال الدور الذي تلعبه الأعمال المنزلية وباقي القطاعات في الحد من معدلات البطالة، حيث زاد عدد العمال سنة 2004 بحوالي 672000 عامل أي ما نسبته 48% مقارنة بسنة 2001، وعموما فان الملاحظ هو أن معدل البطالة انخفض بحوالي 12.2% سنة 2004 مقارنة بسنة 2001 وهو ما نتج عنه ازدياد حجم الناتج المحلي الإسمي سنة 2004 بحوالي 43.7% مقارنة بسنة 2001، وهو يعتبر أثرا إيجابيا رغم أنه كان من الممكن تحقيق معدلات نمو أعلى لو استغلت الموارد المالية المخصصة أحسن استغلال وبأعلى كفاءة ممكنة لتطوير أداء الإقتصاد الحقيقي.

الجدول (23.4): تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر 2001-2004

(الوحدة: ألف فرد عامل)

المؤشرات	2001	2002	2003	2004
حجم العمالة النشطة	9075	9305	9540	9780
حجم العمالة المشغلة	5199	5462	5741	5976
الفلاحة	1328	1438	1565	1617
الصناعة	503	504	510	523
بناء و أشغال عمومية	803	860	907	977
إدارة	1456	1503	1490	1510
نقل ، مواصلات و تجارة	1109	1157	1269	1349
أعمال منزلية، خدمة وطنية وقطاعات أخرى	1398	1455	1537	2070
معدل البطالة	**27.3**	**25.7**	**23.7**	**17.7**

Source : Banque d'Algérie : « rapport annuel», 2005, p 180.

ب_ أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على معدل البطالة 2005-2009

ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009 في انخفاض معدل البطالة ليصل إلى ما يقارب 10.2% سنة 2009 بعد أن قدر سنة 2005 بـ 15.3%، إذ نتج ذلك الإنخفاض بسبب ارتفاع حجم العمالة بما يقارب 3.2 مليون منصب عمل مقابل تسجيل العمالة النشطة(قوة العمل) ارتفاعا محدودا خلال نفس الفترة بحوالي 517 ألف عامل جديد. فقد سجل قطاع البناء والأشغال العمومية النمو الأكبر في حجم العمالة خلال الفترة المعنية بما يقارب 668000 منصب عمل، وذلك يرجع بالأساس إلى الديناميكية في النشاط التي ولدها البرنامج التكميلي لدعم النمو في هذا القطاع من خلال مخصصاته الكبيرة له، إضافة إلى قطاع الخدمات الذي حقق نموا في حجم العمالة قدر خلال نفس الفترة بـ770000 منصب عمل، في حين أن قطاع الفلاحة وكما يوضحه الجدول أدناه حقق معدلات متذبذبة في نمو العمالة بسبب تضرره من الظروف المناخية رفقة قطاع الصناعة الذي يعكس من خلال تذبذب معدلات نمو العمالة فيه سوء وضعيته وضعف أدائه وعدم استفادته من الفرص التي توفرها السوق المحلية، بما يشير إلى أن مشكلة القطاع الصناعي تتجاوز الجانب المالي وتمتد إلى الجانب الهيكلي.

الجدول (24.4): تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر 2005-2009

(الوحدة: ألف فرد عامل)

القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009
حجم العمالة النشطة	10027	10267	10514	10801	10544
حجم العمالة المشغلة	6222	6517	6771	7002	9472
الفلاحة	1683	1780	1842	1841	1242
الصناعة	523	525	522	530	1194
بناء وأشغال عمومية	1050	1160	1261	1371	1718
إدارة	1527	1542	1557	1572	/
نقل، مواصلات وتجارة	1439	1510	1589	1688	5318
أعمال منزلية، خدمة وطنية وقطاعات أخرى	2275	2485	2498	2579	/
معدل البطالة	**15.3**	**12.3**	**11.8**	**11.3**	**10.2**

Source: Banque d'Algérie: « rapport annuel », 2009, p 207.

جـ_ أثر برنامج توطيد النمو الإقتصادي على معدل البطالة 2010-2013

شهدت فترة تطبيق برنامج توطيد النمو الإقتصادي تسجيل معدل البطالة لمستويات ثابتة تقريبا نتيجة وجود تقارب ما بين الزيادة في العمالة النشطة مقارنة بالعمالة المشغلة، حيث أنه على الرغم من خلق حوالي 1052000 منصب عمل بين سنتي 2010 و 2013 إلا أن حجم العمالة النشطة ارتفع بما

يشير إلى زيادة صافي الداخلين الجدد لسوق العمل بحوالي 1152000 عامل. وبالتالي فإنه وبالمقارنة مع ما سبق من برامج إنفاق عام فإن برنامج توطيد النمو الإقتصادي لم يؤثر بشكل كاف على معدل البطالة رغم أن قيمة ما تم إنفاقه تتجاوز بكثير ما تم إقراره في البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذا يدل على أن التوسع في الطلب الكلي لم يعد ذو تأثير كبير على حجم العمالة الذي وصل إلى مستويات قصوى لا يمكن تجاوزها في ظل الجمود الكبير الذي يتميز به الجهاز الإنتاجي في الإقتصاد الجزائري.

الجدول (25.4): تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر 2010-2013

(الوحدة: ألف فرد عامل)

القطاعات	2010	2011	2012	2013
حجم العمالة النشطة	10812	10661	11423	11964
حجم العمالة المشغلة	9736	9599	10170	10788
الفلاحة	1136	1034	912	1141
الصناعة	1337	1367	1335	1407
بناء وأشغال عمومية	1886	1595	1663	1791
نقل، مواصلات وتجارة	5377	5603	6260	6449
معدل البطالة	**10.0**	**10.0**	**11**	**9.8**

Source : Banque d'Algérie: « rapport annuel », 2013, p 158.

الفرع الثالث: تغيرات حجم الواردات 2001-2013

إن أهمية دراسة تطور حجم الواردات خلال فترة سياسة دعم الطلب الكلي يكمن في ما توفره من دلائل حول مدى قدرة الجهاز الإنتاجي على امتصاص الطلب الكلي المتولد عن تلك السياسة، ومن ثم إبراز مدى كفائته بما يسمح بإعطاء صورة أوضح حول فعالية هذا الإتجاه من السياسة الإقتصادية.

أ_ أثر مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي على حجم الواردات 2001-2004

لم ينعكس تأثير مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي بشكل حقيقي على تطور النشاط الإقتصادي بسبب أن نسبة كبيرة من الزيادة في الطلب تم تلبيتها عن طريق القطاع الخارجي، حيث شهدت واردات الجزائر نموا متواصلا على طول الفترة 2001-2004 أين قدرت بـ 17.9 مليار دولار سنة 2004 مقارنة بـ 9.4 مليار دولار لسنة 2001، وهو ما أثر بشكل سلبي على نمو الناتج المحلي الذي تعد الواردات تسربا منه. فعوض أن يتم تلبية تلك الزيادة المتولدة في الطلب الكلي عن مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي بواسطة الجهاز الإنتاجي المحلي حتى يكون هناك نمو معتبر في الناتج الكلي والعمالة فإن تلبيتها تمت عن طريق الإستيراد من القطاع الخارجي، وهو الأمر الذي أدى إلى تراجع أثر مخطط دعم

الإنعاش الإقتصادي على النمو، إذ تركز الإرتفاع في الواردات أساسا في: السلع الغذائية بـ 44.7%، السلع نصف المصنعة بـ 95.8%، التجهيزات الصناعية 104.6% والسلع الإستهلاكية بـ 86.4%.

الشكل (15.4): تطور قيمة واردات الجزائر 2001-2004

(الوحدة: مليون دولار)

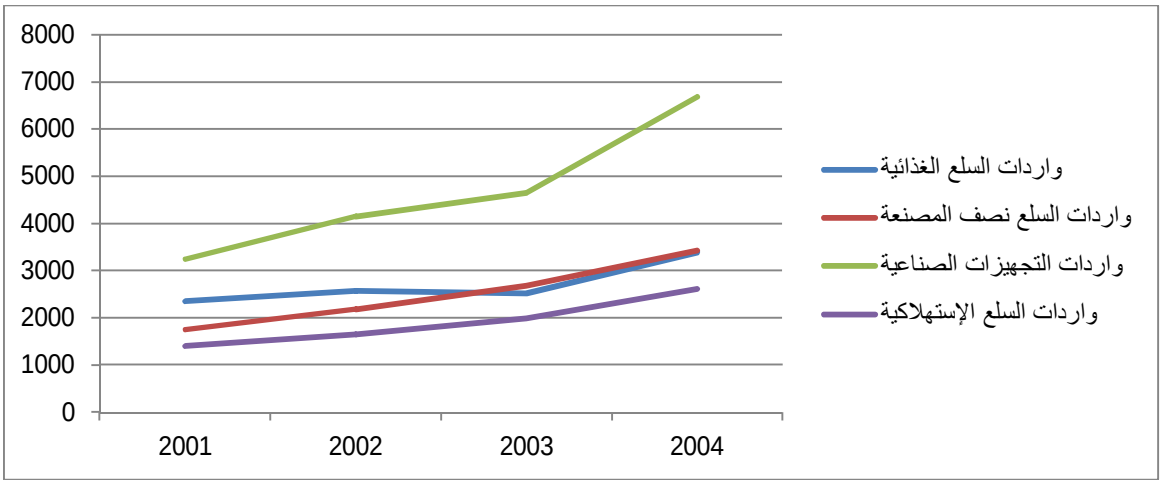

Source: Banque d'Algérie: « rapport annuel », 2005, p 190.

ب_ أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على حجم الواردات 2005-2009

سار البرنامج التكميلي لدعم النمو على نفس مسار مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي في الدفع بقيمة الواردات لمواصلة إرتفاعها، إذ ارتفعت قيمتها لتصل سنة 2009 إلى حوالي 37.4 مليار دولار بعدما كانت تقدر سنة 2005 بحوالي 19.8 مليار دولار، وقد جاء هذا الإرتفاع الكبير في قيمة الواردات ليعكس الإرتفاع الكبير في قيمة برنامج الإنفاق العام للفترة 2005-2009 مقارنة بالبرنامج الذي سبقه. وتركز إرتفاع قيمة الواردات في الفترة المعنية في: واردات التجهيزات الصناعية بمتوسط معدل نمو سنوي قدر بـ37.6% عند مستوى 14.1 مليار دولار، واردات السلع الغذائية بمتوسط معدل نمو سنوي قدر بـ17.6% عند مستوى 5.5 مليار دولار% وواردات السلع الإستهلاكية التي سجلت هي أيضا متوسط معدل نمو سنوي قدر بـ 15.2% عند مستوى 5.8 مليار دولار.

الشكل (16.4): تطور قيمة الواردات في الجزائر 2005-2009

(الوحدة: مليون دولار)

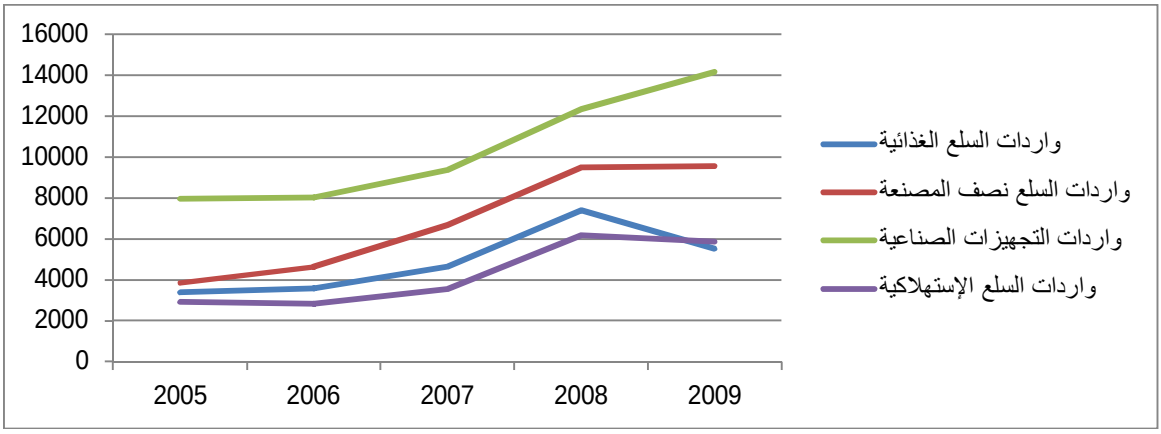

Source : Banque d'Algérie: « rapport annuel », 2009 , p219.

جـ_ أثر برنامج توطيد النمو الإقتصادي على حجم الواردات 2010-2013

استمرت قيمة الواردات في الإرتفاع بشكل كبير تماشيا مع القيمة المرتفعة لبرنامج توطيد النمو الإقتصادي من جهة واستمرار الجهاز الإنتاجي في الجزائر في عدم القدرة على تلبية حجم الطلب المتولد عن هذا البرنامج من جهة أخرى، حيث تزايد تقيمة الواردات من 38.8 مليار دولار سنة 2010 إلى حوالي 55 مليار دولار سنة 2013، إذ تركز الإرتفاع أساسا في كل من واردات المواد الغذائية التي سجلت متوسط معدل نمو سنوي قدر بـ 16.6% عند مستوى 9 مليار دولار، واردات التجهيزات الصناعية بمتوسط معدل نمو سنوي قدر بـ 31% عند مستوى 15.2 مليار دولار، واردات السلع الإستهلاكية التي سجلت متوسط معدل نمو سنوي قدر بـ 16% عند مستوى 10.5 مليار دولار، واردات الطاقة بمتوسط معدل نمو قدر بـ 102% عند مستوى 4.1 مليار دولار وواردات السلع نصف المصنعة بمتوسط معدل نمو سنوي قدر بـ عند مستوى 10.6 مليار دولار.

الشكل (17.4): تطور حجم الواردات في الجزائر 2010-2013

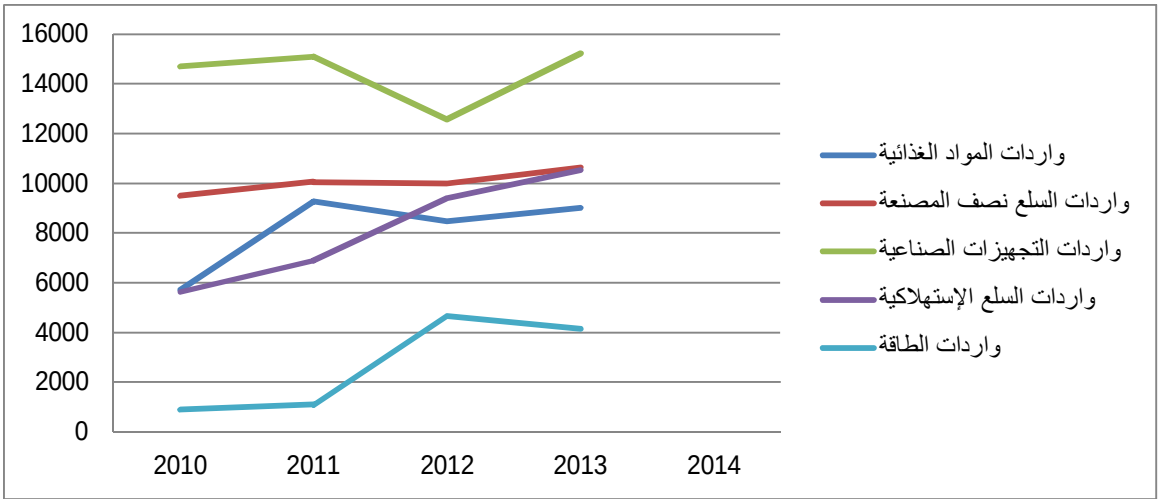

Source : Banque d'Algérie: « rapport annuel », 2013, p 170.

المطلب الثالث: الأثر على هيكل وطبيعة النشاط الإقتصادي في الجزائر

لقد نتج عن تطبيق سياسة دعم الطلب الكلي في الإقتصاد الجزائري لفترة طويلة تجاوزت عقدا من الزمن تبعية النشاط الإقتصادي شبه المطلقة للنفقات العامة كمحرك رئيسي له، حيث اعتاد الإقتصاد الجزائري على وتيرة متصاعدة من النفقات العامة كانت تزيد معها تبعيته للقطاع العام، وهو ما يضع الدولة أمام مأزق حقيقي لأن الإقتصاد الجزائري بقدر ما أدمن النفقات العامة كمحرك رئيسي له فقد أدمن أيضا ضرورة وجودها في مستويات مرتفعة، لأن هذه السياسة بقدر ما زادت من توغل الدولة في النشاط الإقتصادي بقدر ما كان لها العديد من التأثيرات السلبية تبرز فيما يلي:

الفرع الأول: غياب الرشادة في الإنفاق العام

إن البرامج المطبقة خلال الفترة 2001_2014 اعتمد بخصوصها مبالغ مالية مرتفعة لم ينتج عنها ما كان يجب أن يتحقق سواء من ناحية معدلات النمو الإقتصادي أو فرص العمالة بسبب غياب الرشادة في إنفاق المال العام، واعتبر ذلك حسب البنك الدولي نتيجة[1]:

_ محدودية الإستراتيجيات القطاعية المتبعة في تنفيذ برامج ومشاريع الإنفاق العام: إذ يبرز ذلك بشكل رئيسي في قطاع التعليم، فغياب إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف أدى إلى سوء التسيير و تبذير الموارد مما أدى إلى عدم تحقق النتائج المرضية؛

_ ضعف الدراسات التقنية للمشروعات: حيث أن وضع دراسات تقنية عشوائية أدى إلى سوء تنفيذ المشاريع والبرامج القطاعية، وزيادة على ذلك سوء اختيار نوعية المشاريع بسبب غياب استراتيجيات قطاعية محددة إضافة إلى غياب أجهزة تنفيذ مؤهلة قادرة على التسيير الحسن والأمثل للبرامج والمشاريع وفق آلية واضحة، وترتب على ما سبق عدم احترام مواعيد وآجال تنفيذ المشاريع و طول مدة انجازها مع الإرتفاع في تكاليف الإنجاز مقارنة بما قد خصص لها في الميزانية الأولية؛

_ سوء عملية تحليل التكاليف: إذ أن تحليل التكاليف التي ترتبت على البرامج والمشاريع المنفذة أظهرت ارتفاعها بشكل كبير، وذلك لا يعود فقط إلى انخفاض القيمة الحقيقية للدينار الجزائري باعتبار أن التجهيزات الصناعية والمواد الأولية تستورد من الخارج، وإنما يعود إلى سوء التخطيط وضعف الدراسات التقنية وكذا غياب التنسيق بين مختلف المصالح المكلفة بعملية التنفيذ والإنجاز وغياب الرشادة في تسيير الأموال العمومية، حيث أنه وفي قطاع الصحة مثلا قدر خلال الفترة 2001-2004 ما نسبته 26% من التجهيزات الموجودة تعتبر تجهيزات خارج الخدمة لا حاجة لها، كما أن عديد التجهيزات العاطلة تم استبدالها بتجهيزات أخرى جديدة بدل القيام بإصلاحها وصيانتها، ونفس الشيء بالنسبة لقطاع النقل حيث قدرت تكلفة إعادة تقييم المشاريع بـ 15% من القيمة الأصلية المخصصة.

[1] World Bank: op-cit, pp 5, 7.

الفرع الثاني: غياب جهاز انتاجي حقيقي مرن وكفء

أدت سياسة دعم الطلب الكلي منذ سنة 2001 إلى ارتفاع قيمة الواردات الجزائرية بأكثر من 600% سواء لتلبية احتياجات المشاريع والبرامج من المواد الأولية والتجهيزات الصناعية ونصف الصناعية، أو لتلبية الحاجيات المتزايدة للأسر والعائلات من المواد والسلع الغذائية والإستهلاكية نتيجة ارتفاع دخولها بشكل منفصل عن الجانب الحقيقي والتي عجز جهاز الإنتاج المحلي عن تلبيتها، وهو ما يوضح أن هذه البرامج استفاد منها بدرجة كبيرة القطاع الخارجي، والتي كان يمكن أن يكون لها تأثير أكبر على معدلات النمو وفرص العمالة لو تميز الجهاز الإنتاجي المحلي بالكفاءة والمرونة.

كما أن التأثير الإيجابي لبرامج الإنفاق العام على النشاط الإقتصادي اقتصر فقط على قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية وهما قطاعين غير منتجين بصفة مباشرة، حيث أن النسبة الأكبر من فرص العمالة التي وفرتها هذه البرامج هي في قطاعات غير منتجة، سواء التي وفرت على مستوى قطاع الخدمات وهي عمالة غير منتجة لا تساهم في خلق الثروة الوطنية بشكل مباشر، أو العمالة التي وفرت على مستوى قطاع البناء والأشغال العمومية وهي عمالة مؤقتة تزول بزوال المشاريع والأشغال المقررة ضمن هذا القطاع، وبالتالي لا تسمح بدعم النمو و الإزدهار الإقتصادي على المدى الطويل.

في المقابل فإن تأثير برامج الإنفاق العام على قطاعات الإقتصاد الحقيقي (الفلاحة والصناعة) كان متذبذبا ودون المستوى المطلوب، وهو ما يعني أن تأثير هذه البرامج كان مؤقتا وعلى المدى القصير فحسب، في حين أن تأثيرها على المدى الطويل يكاد ينعدم نتيجة عدم قدرتها في بناء قاعدة متينة للإقتصاد الحقيقي ترتكز بالأساس على تطوير القطاعات المنتجة.

ففعالية سياسة جانب الطلب يكون حسب الفكر الكينزي نتيجة استجابة جانب العرض (القطاع الخاص) للطلب المتزايد والمتولد عن برامج الإنفاق العام المقررة، حيث أن الهدف منها بالأساس هو انعاش نشاط الجهاز الإنتاجي نتيجة تنشيط الطلب الكلي الذي يعد انخفاضه أهم سبب للإنكماش الإقتصادي، لكن مشكلة الإقتصاد الجزائري بالأساس ليست مشكلة نقص في الطلب الكلي بقدر ما هي مشكلة ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم كفاءته، وبالتالي فإن الإستمرار في دعم الطلب الكلي لن يؤثر بالشكل اللازم على النمو الإقتصادي في المدى الطويل لأن تلك الزيادة في الطلب الكلي يتم تلبيتها عن طريق الواردات، إذ ارتفعت قيمتها ما بين سنة 2001 و سنة 2014 بأكثر من 50 مليار دولار، و هو ما يبرز حجم الطلب المتسرب إلى خارج الإقتصاد المحلي نتيجة عدم كفاءة وقلة مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر، وهذا ما أدى إلى ضعف تأثير برامج الإنفاق العام على النمو الإقتصادي رغم قيمتها المالية المرتفعة.

ويعتبر غياب المنافسة في النشاط الإقتصادي من أكبر الإختلالات التي نتجت عن سياسة دعم الطلب الكلي في الإقتصاد الجزائري والتي ساهمت في شبه غياب جهاز انتاجي مرن وكفء، حيث أن تدهور تنافسية الإقتصاد الجزائري ترجع إلى أربعة أسباب رئيسية وهي:

_ تعاظم دور القطاع العام في النشاط الإقتصادي على حساب القطاع الخاص نظرا لما يتميز به من امتيازات سواء ما تعلق بالحصول على التمويل، الإستحواذ على المشاريع وتنفيذ الإجراءات؛

_ تنامي التوجه نحو أنشطة الربح السريع وغياب ثقافة المقاولاتية في المجتمع الجزائري بشكل كبير؛

_ الممارسات الإحتكارية لبعض الشركات الخاصة الكبرى التي تتميز بعلاقاتها مع هيئات عليا في الدولة ساهم في كبح نمو وتطور الشركات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على المنافسة؛

_ تنامي حجم الإقتصاد الموازي وعدم وجود رغبة جادة من طرف الدولة للحد من تعاظمه أدى إلى الحد من الإستثمار وضعف المنافسة.

الفرع الثالث: انتشار الفساد

تميزت العشرية الأولى من الألفية الثانية التي شهدت تطبيق سياسة دعم الطلب الكلي في الإقتصاد الجزائري انتشارا كبيرا لظاهرة الفساد التي طالت العديد من القطاعات الإقتصادية كان سببها الرئيسي تعاظم دور الدولة في النشاط الإقتصادي وما صاحبه من انتشار سلوك البحث عن الريع، حيث أن ذلك يتوافق والنظرية الإقتصادية التي تشير إلى أن تعاظم دور الدولة في النشاط الإقتصادي عن طريق التوسع في السياسة المالية غالبا ما يرافقه انتشار ظاهرة الفساد وسعي طبقة من السلطة إلى تعظيم مصالحها في النشاط الإقتصادي من خلال الإحتكار وتوجيه القرارات والقوانين خدمة لمصالحها على حساب بقية الأعوان الإقتصاديين من القطاع الخاص.

وهكذا كان واقع الحال في الإقتصاد الجزائري، إذ استشرى سلوك البحث عن الريع المتمثل في تنامي ظاهرة الرشوة واستغلال النفوذ السياسي من مختلف المسؤولين وأصحاب السلطة للحصول على مزايا اقتصادية بشكل كبير في مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني، وهو ما انعكس في تقرير مؤشر إدراك الفساد لسنة 2014 الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية الذي وضع الجزائر في المرتبة 100 عالميا من أصل 175 دولة[1]، مما يعتبر مؤشرا ذو تأثير سلبي على سيرورة الإقتصاد الجزائري ويعزز من تراجع الثقة لدى الأعوان الإقتصاديين في ظل مناخ يتميز بانعدام الشفافية وضعف المنافسة والحرية الإقتصادية، ويؤكد أن تدخل الدولة في الإقتصاد الجزائري بعد أكثر من عشرية على تطبيق سياسات دعم جانب الطلب الكلي وصل إلى مستويات أصبحت تضر أكثر مما هي في صالح النشاط الإقتصادي المحلي.

[1] Transparency International : http://www.transparency.org/country#DZA, consulted on : 10/01/2015.

خلاصة الفصل:

بالنظر إلى الوضعية الإقتصادية التي سبقت بداية تحول السياسة الإقتصادية في الجزائر إلى دعم الطلب الكلي خاصة من ناحية معدلات النمو الإقتصادي والبطالة، فإنه يمكن القول بأن هذا النوع من السياسة الإقتصادية ساهم في إنتعاش النشاط الإقتصادي بالجزائر من خلال البرامج والمشاريع التي أدرجت في إطارها والتي اعتبرت جد مهمة في تلك الفترة بحكم أنها تلت مرحلة ركود اقتصادي صعبة مرت خلالها الجزائر بأزمة اقتصادية واجتماعية وأمنية أثرت سلبا على جميع الأصعدة.

لكن وبالنظر إلى استمرار سياسة دعم الطلب الكلي في الجزائر لأكثر من عقد كامل، ومن خلال تأمل معدلات النمو القطاعية المحققة خلال الفترة 2001-2014، يبرز لنا مدى هشاشة النشاط الإقتصادي في الجزائر خصوصا في ظل الأداء الضعيف لقطاعي الصناعة والزراعة خلال الفترة المعنية، إذ أن الإقتصاد الجزائري لا يزال في تبعية شبه كاملة للقطاع العام في حين يبقى القطاع الخاص يعاني من العديد من الصعوبات والقيود التي تعرقل تطوره كـ: انتشار الفساد والبيروقراطية، ضعف المنافسة وسيطرة القطاع العام.

وعليه يمكن القول أن مشكلة الإقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى هي مشكلة ضعف في جانب العرض الذي يخضع لقيود عديدة تحد من تطوره، حيث أنه ما دام الجهاز الإنتاجي غير كفء ولا يتمتع بالمرونة الكافية فإن زيادة الطلب الكلي لن تكون في صالح الإقتصاد الوطني بالدرجة الأولى ولن ينتج عنها إلا زيادة في قيمة الواردات، كما أنها تضع الدولة أمام مشكلة كبيرة وهي صعوبة العودة بالإنفاق العام إلى مستوياته السابقة، لأنه بغض النظر عن التأثير الإيجابي النسبي لبرامج الإنفاق العام على قطاع البنى التحتية والهياكل القاعدية، فإن باقي القطاعات الإقتصادية لم تبن لنفسها قاعدة صلبة تمكن الإقتصاد الجزائري من الإرتكاز عليها في التنمية الإقتصادية في المدى الطويل حتى في حال لم يكن هناك دعم من طرف الدولة، وهذا ما قد يبرز على أنه عودة لتدهور النشاط الإقتصادي في حال خفض الدولة لإنفاقها العام مقارنة بما هو عليه في الوقت الحالي. ومن ثم فإنه من الواضح والجلي أنه من مصلحة الإقتصاد الجزائري أن تتحول السياسة الإقتصادية نحو التركيز بالأساس على تطوير جانب العرض، باعتبار أنه الإتجاه الذي يستهدف التأثير المباشر في مصادر النمو الإقتصادي وهيكل النشاط الإقتصادي، ومن ثم يؤسس للإزدهار الإقتصادي على المدى الطويل.

الفصـــــل الخامـــس

تمهيد:

بعد أكثر من عشرية على بداية توجيه الجزائر لسياستها الإقتصادية نحو دعم الطلب الكلي، لم تبرز الوقائع في النشاط الإقتصادي نجاح هذه السياسة وفعاليتها في التأسيس لاقتصاد وطني قائم على خلق الثروة ومناصب العمل، حيث يتوضح أن الإقتصاد الجزائري يعاني من مشاكل هيكلية بشكل رئيسي يستدعي من صناع قرار السياسة الإقتصادية في الجزائر التحول عن تطبيق سياسة دعم الطلب الكلي التي برزت كسياسة تبذير للموارد والتوجه نحو خيار أكثر دعما للنمو والإزدهار الإقتصادي على المدى الطويل يرتكز بالأساس على تطوير جانب العرض، لأن خيار سياسة جانب العرض يرتكز بالأساس على التأثير في جملة من المحاور الرئيسية في هيكل النشاط الإقتصادي التي تؤسس لديناميكية تطور على المدى الطويل في الإقتصاد الوطني من شأنها أن تكون المنطلق لقيام اقتصاد حقيقي.

وفي هذا الإطار فإننا نحاول من خلال هذا الفصل استعراض نموذج مقترح لمستقبل السياسة الإقتصادية في الجزائر الذي يمكن من الإنطلاق الحقيقي للتطور الإقتصادي في الجزائر، ينطلق على وجه الخصوص من مكامن الخلل الهيكلية في الإقتصاد الجزائري التي تبرز بمثابة مبررات رئيسية للتوجه نحو هذا الخيار المقترح للسياسة الإقتصادية. إذ نستعرض في المبحث الأول محور إصلاح سوق السلع والخدمات من خلال إبراز واقع السوق من خلال جملة من المؤشرات، وما يتوجب اتخاذه من آليات تمكن من تحسين كفائته ومستوى المنافسة فيه، ثم نبرز في المبحث الثاني محور إصلاح سوق العمل من خلال توضيح واقع سوق العمل في الجزائر وآليات إصلاحه بما يساهم في دعم فعالية إصلاحات سوق السلع والخدمات، أما في المبحث الثالث فنستعرض فيه أهمية تحقيق الإستقرار الإقتصادي وضرورة التوجه نحو إرساء وتعزيز سيادة القانون والحوكمة في عمل الدولة بما يمكن من تدعيم مسار النمو الإقتصادي على المدى الطويل في الإقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: إصلاح سوق السلع والخدمات

إن الهدف الرئيسي من ضرورة التوجه إلى تطبيق الإصلاحات في سوق السلع والخدمات في الإقتصاد الجزائري هو تحرير النشاط الإقتصادي فيه بهدف الرفع من وتيرة المنافسة بين المتعاملين الإقتصاديين وتحسين الكفاءة في تخصيص الموارد ومستوى الإنتاجية في هذا السوق، حيث يعتبر من أهم التوجهات التي يتوجب على صناع قرار السياسة الإقتصادية العمل عليها بما يمكن من التأسيس لجهاز إنتاجي مرن وكفء قادر على تخليص الجزائر من التبعية لقطاع المحروقات.

المطلب الأول: واقع سوق السلع والخدمات في الإقتصاد الجزائري

إن الواقع الصعب الذي يتميز به سوق السلع والخدمات في الجزائر يعود بالأساس إلى البيئة التنظيمية والمؤسساتية التي تحيط بنشاط عمل المؤسسات والشركات، والتي تنعكس من خلال الإجراءات الحكومية التي تتميز بالصرامة والجمود بما لا يحفز على دعم نشاط المقاولاتية والإستثمار في الإقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: أداء سوق السلع والخدمات

يعتبر أداء سوق السلع والخدمات في الإقتصاد الجزائري متراجعا وفق العديد من المؤشرات التي تعكس جميعها ضعف مكانة القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي المحلي كما يبرز فيما يلي:

أ_ كفاءة سوق السلع والخدمات

يتميز سوق السلع والخدمات في الإقتصاد الجزائري بالعديد من القيود واللوائح التنظيمية التي تحد من تطور المنافسة فيه بما انعكس سلبا على أدائه وتطوره، حيث يشير تقرير التنافسية الذي يصدر سنويا عن المنتدى الإقتصادي العالمي إلى ضعف كفاءة سوق السلع في الإقتصاد الجزائري، وهو ما يعتبر أيضا من الأسباب التي دفعت ولا زالت تدفع إلى توسع حجم الإقتصاد غير الرسمي فيه وضعف مشاركة القطاع الخاص كما يتوضح فيما يلي:

الجدول (1.5): تطور كفاءة سوق السلع في الإقتصاد الجزائري

المؤشرات	الترتيب العالمي			
	2010	2011	2012	2013
شدة المنافسة المحلية	109	131	144	141
مدى الهيمنة على السوق	62	98	137	130
فعالية سياسة محاربة الإحتكار	117	114	140	136
أثر الضرائب على الحافز للإستثمار	70	58	101	84
معدل الضريبة الإجمالي كنسبة من الأرباح	121	134	135	141
عدد الإجراءات اللازمة لبدء النشاط	117	131	134	140
عدد الأيام لبدء النشاط	67	88	92	97
انتشار الحواجز التجارية	70	124	141	143
الرسوم التجارية كنسبة من الإلتزامات	128	131	132	134
انتشار الملكية الأجنبية	133	125	136	135
أثر القوانين على الإستثمار الأجنبي المباشر	125	131	138	134
عبء الإجراءات الجمركية	129	138	141	143
كفاءة سوق السلع	**126**	**134**	**143**	**142**

Source: World Economic Forum: « World competitiveness report »; 2011, 2012, 2013 and 2014.

يتوضح لنا من خلال واقع كفاءة سوق السلع كما يوضحه الجدول (1.5) أن الإقتصاد الجزائري يعاني بشكل خاص من ضعف المنافسة المحلية الذي تعكسه المراتب المتأخرة التي سجلتها الجزائر على مستوى ثلاثة مؤشرات تعكس في مجملها واقع المنافسة في سوق السلع وهي: شدة المنافسة المحلية، مدى الهيمنة على السوق وفعالية سياسة محاربة الإحتكار. وهذا يعتبر عاملا رئيسيا في ضعف ديناميكية وأداء سوق السلع في الإقتصاد الجزائري سواء من حيث: ضعف مساهمة القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، تراجع حجم الإبتكار وتزايد الإختلالات السعرية.

كما يبرز ضعف كفاءة سوق السلع من خلال الإطار القانوني والتشريعي الذي يحكم النشاط فيه والذي تتوضح محدودية فعاليته في تطوير النشاط الإقتصادي بالجزائر من خلال المراتب المتأخرة التي سجلتها الجزائر على مستوى مؤشرات: معدل الضريبة الإجمالي كنسبة من الأرباح، عدد الإجراءات اللازمة لبدء النشاط، انتشار الحواجز التجارية، انتشار الملكية الأجنبية وعبء الإجراءات الجمركية.

ب_ واقع الإستثمار الأجنبي المباشر

سجلت الجزائر وعلى مدار أكثر من عقد زمني مستويات مستقرة ومتواضعة لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة عدم ملائمة المناخ الإستثماري من حيث القوانين والتشريعات المنظمة التي عكست على الخصوص توجه السلطات العمومية للتضييق على القطاع الخارجي، حيث تسبب ذلك في تضييع الإقتصاد الجزائري لفرصة الإستفادة من ميزة تطور الجانب التكنولوجي لرأس المال الأجنبي التي كان من الممكن أن يكون لها آثار إيجابية خصوصا فيما يتعلق بتطور إنتاجية سوق السلع والخدمات.

الشكل (1.5): تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مقارنة بدول مختارة

(الوحدة: مليون دولار)

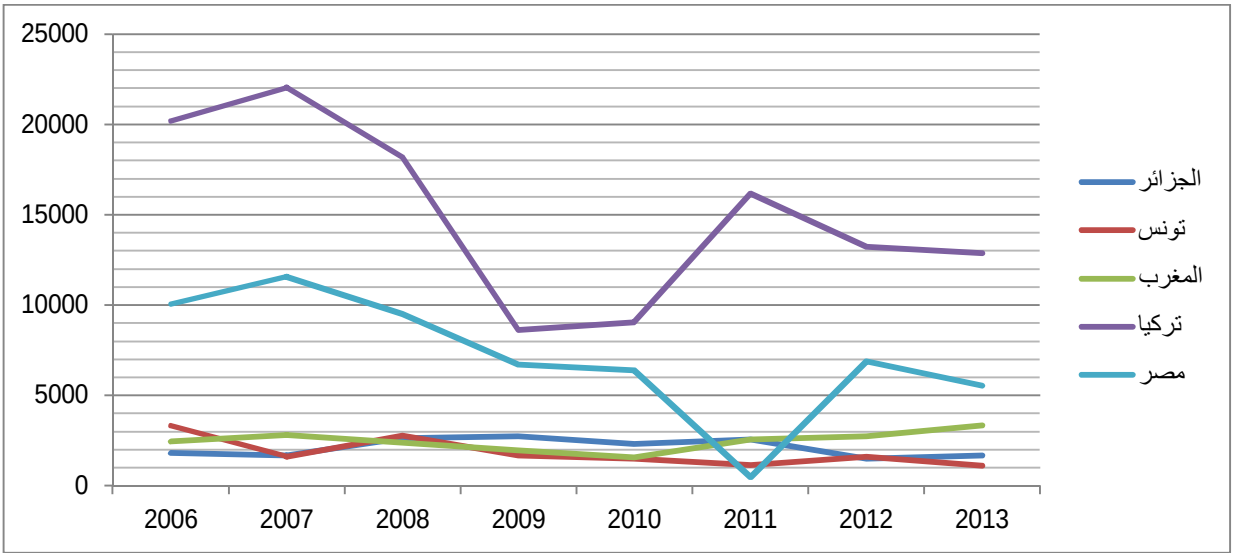

Source: United Nations Conference on Trade and Development: «World Investment Reports », 2009 and 2014, United Nations.

ومن زاوية أخرى فإن تقييم واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بالنظر إلى قيمته التراكمية عبر السنوات في شكل مخزون تظهر تواجده في مستويات منخفضة مقارنة بالدول المجاورة ودول أخرى، حيث يشير الشكل(2.5) إلى أن مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد الجزائري لا يتجاوز مستوى 25.3 مليار دولار، وهو مستوى أقل مقارنة بمثيله في دول المغرب ومصر وتركيا وتونس التي تعبر الدولة صاحبة أضعف مخزون للإستثمار الأجنبي المباشر من بين الدول المذكورة سابقا بمستوى 33.6 مليار دولار، وهو مستوى أكبر من مثيله في الجزائر رغم فارق الإمكانيات والموارد وفرص الإستثمار الممكنة التي يحوزها الإقتصاد الجزائري مقارنة بالإقتصاد التونسي. فرغم القفزة الكبيرة التي حققها هذا المخزون في الجزائر منذ سنة 2000 أين كان لا يتجاوز مستوى 3.4 مليار دولار، إلا أن ضعف حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر سنويا لا يسمح بتحقق تراكم في مخزونه يمكن من المساهمة الفعالة في تطوير أداء الإقتصاد الجزائري والخروج به من دائرة الإستهلاك إلى دائرة الإنتاج.

الشكل(2.5): مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودول مختارة

(الوحدة: مليون دولار)

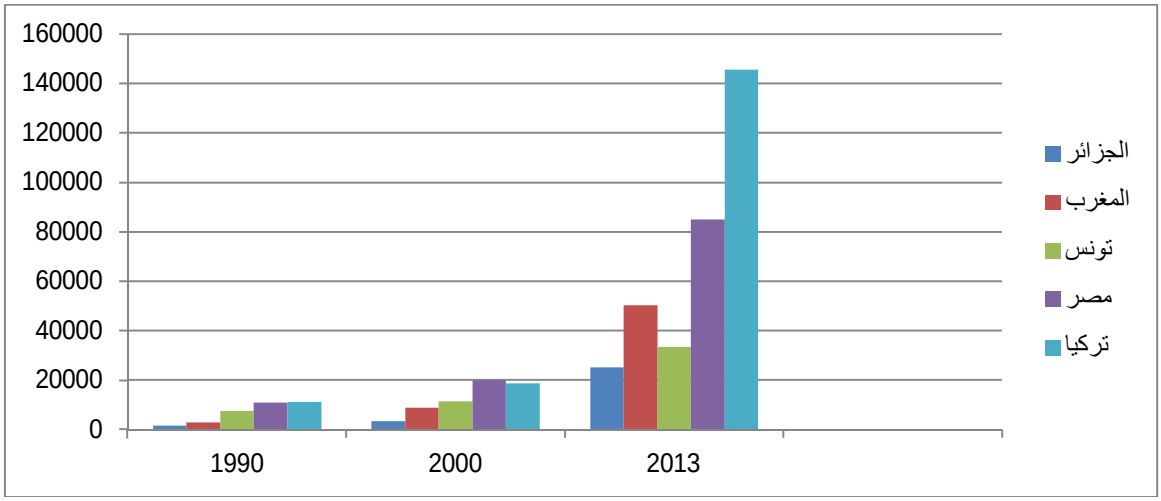

Source: United Nations Conference on Trade and Development: «World Investment Report 2014: Investing in the SDGs: An Action Plan», United Nations, pp 209-211.

ومن جانب آخر فإن التركيبة القطاعية للتدفقات المتواضعة نسبيا للإستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقتصاد الجزائري تشير إلى تركزها أساسا في قطاع المحروقات على حساب قطاع خارج المحروقات، وذلك يبرز بالأساس من خلال ارتفاع قيمة مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة الذي يضم قطاع المحروقات الذي يستحوذ على النصيب الأكبر، ثم يأتي قطاع السياحة وقطاع الخدمات في مرتبة موالية بقيم منخفضة. وبالتالي فكما يجب العمل على زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر فإنه يتوجب العمل على تنويعها خصوصا على مستوى قطاع خارج المحروقات بما يساعد على التأسيس لاقتصاد حقيقي يكون كقاعدة للإزدهار الإقتصادي على المدى الطويل.

الشكل(3.5): التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(الوحدة: مليون دج)

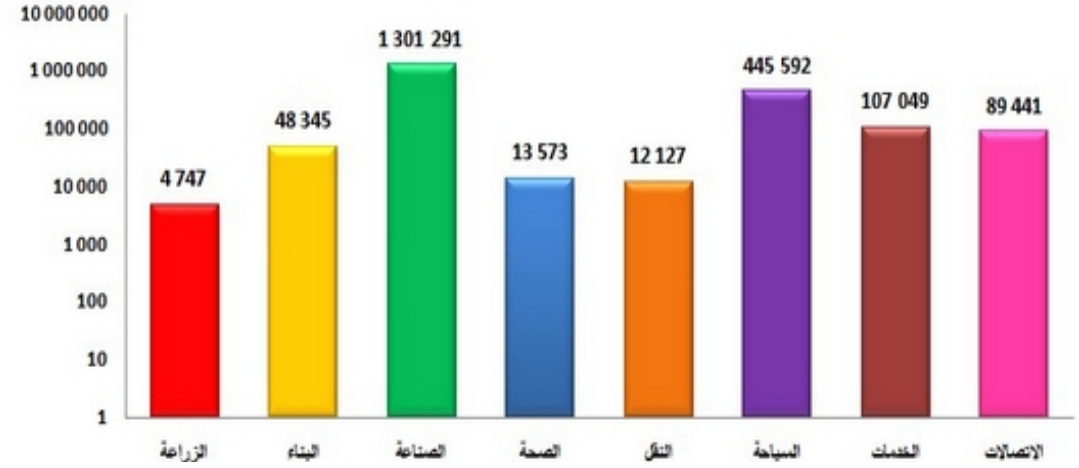

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار، على الرابط:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

جـ_ واقع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية

رغم أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم نشاط الأعمال والمقاولاتية ومن ثم تعزيز فرص النمو الإقتصادي كما تشير بذلك عديد التجارب والدراسات في مختلف الإقتصاديات العالمية، إلا أن ذلك لم يكن ذا معنى في تعزيز مساهمة هذا القطاع ليكون دافعا لتطور النشاط الإقتصادي في الإقتصاد الجزائري نتيجة تراكم العديد من الأسباب، وهو ما انعكس سلبا على طبيعة الجهاز الإنتاجي الذي كرس ضعف كفائته ومرونته تزايد التبعية للقطاع الخارجي التي تتجلى من خلال الإرتفاع في قيمة الواردات التي وصلت إلى مستوى 55 مليار دولار سنة 2013.

الجدول(2.5): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الإقتصاد الجزائري

	2010	2011	2012	2013
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	618515	658737	711275	747387
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية	557	572	557	547
المجموع	619 072	659 309	711832	747934

Source: Ministre de l'Industrie et des Mines: « Bulletins d'information statistique de la PME», 2010, 2011, 2012 et 2013.

وفي إطار تقييم تطور أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري، يبرز تقييم جانب ريادة الأعمال(المقاولاتية) على درجة كبيرة من الأهمية في الدلالة على اتجاهات تطور هذا القطاع، إذ أنه وبالإطلاع على نتائج تقرير مرصد الريادة العالمي* لسنة 2013 نجد فيما يخص وضعية الجزائر النتائج التالية[1]:

1_ المواقف والتصورات:

في إطار تقدير نظرة الأفراد في الجزائر لنشاط ريادة الأعمال والجوانب المتعلقة به، قدرت نسبة تصور فرص ريادة المشاريع والأعمال _التي تشير إلى نسبة الأفراد المؤمنين بوجود فرص للبدء في أنشطة أعمال في مناطق عيشهم_ في الجزائر سنة 2013 عند مستوى 61.9%، في حين أن نسبة تصور الإمكانيات والقدرات _التي تشير إلى نسبة الأفراد الذين يؤمنون بامتلاكهم للمهارات والقدرات

* يعمل تقرير مرصد الريادة العالمي على تجميع وتحليل البيانات حول نشاط ريادة الأعمال في عدد من الدول بالتركيز على 3 محاور رئيسية هي: **المواقف والتصورات**: وتعكس إلى أي مدى ينظر الأفراد بعين من الإهتمام لنشاط ريادة الأعمال سواء من حيث المواقف العامة أو التصورات الذاتية، **النشاط**: ويعكس التطورات الملاحظة لاندماج الأفراد في أنشطة الأعمال في مختلف مراحلها، **التطلعات**: ويشير إلى مدى وجود رغبة للأفراد للقيام بمشاريع أعمال مستقبلا بناء على فعاليتها وتأثيراتها.

[1] أنظر:

José Ernesto Amorós and Niels Bosma : « 2013 global report ; Fifteen years of assessing entrepreneurship across the globe », Global entrepreneurship monitor, 2014.

اللازمة لذلك_ قدرت بـ55.5%، وهو ما يشير إلى اقتناع الأفراد بوجود إمكانية متوسطة للدخول في مشاريع واستثمارات في الإقتصاد الجزائري أكثر مما هو مسجل في دول أخرى متقدمة مع ما يدعم ذلك من انخفاض لنسبة الخوف من فشل المشروع عند مستوى 32.9%. لكن التحول إلى تنفيذ المشروع في الإقتصاد الجزائري يصطدم بانخفاض نسبة نوايا إنشاء المشاريع خلال فترة 3 سنوات إلى مستوى 36% والتي تعني انخفاض نسبة الأفراد الذين ينوون الإنطلاق في مشاريع أعمال على الأقل في السنوات الثلاثة اللاحقة، رغم أن نسبة من يرون في ريادة الأعمال كخيار جيد للمشوار المهني ترتفع عند مستوى 79.6% ، وهو نفس الحال لنسبة الأفراد الذين يرون أن ريادة الأعمال تمكن أصحابها من الوصول لمكانة عالية في المجتمع والتي تتواجد عند مستوى 84.2%. وهو ما يعني أن هنالك عوامل أخرى تؤثر على الدخول الفعلي للأفراد إلى عالم ريادة الأعمال بخلاف عاملي الإمكانيات والرغبة.

2_ النشاط:

يشير مرصد ريادة الأعمال إلى أن نشاط ريادة الأعمال أو المقاولاتية هو عملية مستمرة تتضمن: أصحاب المشاريع الناشئة المبادرون لبداية نشاط جديد، رواد الأعمال الذين يمتلكون ويديرون مشاريع جديدة ورواد الأعمال الذين يمتلكون ويديرون مشاريع قائمة سلفا. وفي هذا الصدد يبرز ما يسمى بـ"معدل النشاط الريادي الإجمالي في المراحل المبكرة TEA"*[1] كمفتاح رئيسي في قياس مدى تطور جانب المقاولاتية ومن ثم للدلالة على مدى وجود ديناميكية في الإقتصاد الوطني سواء في خلق فرص عمل أو في ظهور ابتكارات جديدة.

وفي هذا الإطار سجلت الجزائر فيما تعلق بمعدل أصحاب المشاريع الناشئة الذي يغطي المرحلة التي يكون فيها رجل الأعمال في بداية تأسيسه للمشروع ما نسبته 2.2% مقابل 2.6% بالنسبة لمعدل أصحاب المشاريع الجديدة الذي يشمل الأعمال التي يكون فيها أصحابها قد أنشؤوا مشروعهم وبدؤوا في تسديد الأجور على الأقل منذ 3 سنوات من إجراء المسح، وهي مستويات منخفضة مقارنة بالمتوسط في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي قدر بـ5.1% و 4.6% على التوالي، وهذا ما يعكسه انخفاض معدل النشاط الريادي الإجمالي في المراحل المبكرة TEA الذي قدرت قيمته بـ 4.9% مقارنة بالمتوسط في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي قدر بـ9.6%. حيث يعتبر ميل الأفراد للتوظيف في القطاع العام أحد أهم أسباب ذلك الإنخفاض، زيادة على التأثيرات السلبية للجانب التنظيمي الصارم لسوق العمل وسوق السلع والخدمات.

* يقيس نسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 64 سنة والذين بدؤوا في أنشطة أعمال أو أنهم يزاولون فعلا أنشطة أعمال جديدة منذ 42 شهرا من نشأة المشروع (مشاريع جديدة).

ومن جانب آخر قدر معدل ملكية المشاريع القائمة سلفا بـ5.4% وهو مستوى منخفض مقارنة بما سجل في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كمتوسط عند مستوى 6.4%. وبالتالي فانخفاض هذا المعدل مع انخفاض معدل النشاط الريادي الإجمالي في المراحل المبكرة TEA، يدل على ضعف نشاط المقاولاتية في الإقتصاد الجزائري والذي ينعكس في قلة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي نفس السياق قدر معدل إغلاق المشاريع وتوقفها في الجزائر بـ3.3% وهو مستوى منخفض مقارنة بالمتوسط في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي قدر فيها بـ5.5% وذلك راجع بالأساس لانخفاض نسبة المشاريع الناشئة والجديدة أصلا في الإقتصاد الجزائري مقارنة بالدول الأخرى. كما يقسم مرصد الريادة العالمي نشاط المقاولاتية أو ريادة الأعمال إلى نوعين: النوع الأول يكون على أساس الفرص المتاحة حيث قدر معدل النشاط الريادي الإجمالي في المراحل المبكرة TEA لهذا النوع في الجزائر بـ 62.3%، في حين قدر معدل النشاط الريادي الإجمالي في المراحل المبكرة TEA للنوع الثاني وهو القائم على أساس ضرورة تحسين ظروف المعيشة بـ21.3%، وهو ما يعني أن اللجوء إلى نشاط الأعمال والمقاولاتية في النشاط الإقتصادي بالجزائر يكون مرتبطا في الغالب بتوافر فرص متاحة للإبتكار والتوسع وفي السوق الذي لا يزال في مرحلة النشأة وضعف المنافسة.

3_ التطلعات:

في إطار تقدير توقعات الأفراد أصحاب المشاريع الناشئة والجديدة لتأثير مشاريعهم مستقبلا من الناحية الإقتصادية وبالتالي لطموحاتهم في النمو والإرتقاء بمشاريعهم، تم البحث في مقدرة المشاريع الناشئة والجديدة في خلق مناصب عمل في فترة الخمس سنوات اللاحقة، حيث بلغت نسبة الأفراد الذين يتوقعون خلق على الأكثر 5 فرص عمل نسبة 2.4%، في حين قدرت نسبة من يتوقعون خلق عدد فرص عمل يتراوح ما بين 5 و 19 فرصة عمل ما نسبته 0.1%، في حين أن نسبة من يتوقعون خلق عدد فرص عمل يتجاوز 20 قدرت بـ0.5%، وهو ما يشير إلى أن ضعف طموح الأفراد لنمو فرص العمل من خلال مشاريعهم قد يتعلق أساسا بطبيعة الفرد الجزائري الذي لا يزال متعلقا بالتوجه لتأسيس شركات عائلية صغيرة الحجم، وكذا الجمود الذي تتميز به لوائح تنظيم سوق العمل وسوق السلع والخدمات في الإقتصاد الجزائري والتي لا تشجع على مزيد من الطلب على عنصر العمل.

إن النتائج السابقة تبرز بلا شك أن ضعف أداء وكفاءة سوق السلع والخدمات تتعلق بواقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي لم يصل إلى المستوى الذي يمكنه من أن يكون مساهما فعالا ورئيسيا في تطور النشاط الإقتصادي، وذلك راجع بالأساس إلى وجود عديد العوامل التي تؤثر سلبا على الدخول في أنشطة ريادة الأعمال، رغم وجود نسبة متوسطة من الأفراد على العموم تتصور بأنه تتوافر فرص للقيام بمشاريع أعمال وتمتلك الإمكانيات التي تؤهلها لذلك. لكن ضعف النوايا للقيام بتلك المشاريع

وهو ما يتماشى وضعف معدلات المشاريع الناشئة والقائمة يرتبط أساسا من جهة بعدم ملائمة المناخ التنظيمي لسوقي العمل والسلع والخدمات مما شجع على تعاظم حجم السوق الموازي، كما يرتبط من جهة أخرى بعامل صعوبة الحصول على التمويل الذي يقف حائلا أمام الشروع في أنشطة ريادة الأعمال.

د_ واقع القطاع المالي

إن الأداء الضعيف لسوق السلع والخدمات في الإقتصاد الجزائري ما هو إلا نتيجة حتمية لواقع القطاع المالي الذي لا يزال بعيدا في مؤشرات نشاطه بشكل كبير عن المستويات الدولية، وهو ما لا يعكس بتاتا الوضع الذي يتوجب أن يكون عليه كمحرك رئيسي للنمو والإزدهار الإقتصادي في أي دولة.

1_ واقع القطاع المصرفي

يتميز القطاع المصرفي في الجزائر بمحدودية المتعاملين فيه سواء كانت بنوكا أو مؤسسات مالية مما أثر سلبا على مساهمته في تمويل الإقتصاد الوطني سواء من حيث الحجم أو من حيث نوعية التمويل المتاح، إذ نجد أنه لغاية سنة 2013 يتشكل من[1]:

_20 بنكا تجاريا منها 6 بنوك عمومية و 14 بنكا خاصا؛
_ مؤسستين ماليتين عموميتين ومؤسسة مالية خاصة؛
_ 5 مؤسسات إيجار منها مؤسستين خاصتين؛
_ تعاونية تأمين فلاحي واحدة.

تحوز البنوك العمومية على أكبر شبكة وكالات منتشرة عبر التراب الوطني، حيث بلغ عددها سنة 2013 حوالي 1094 وكالة مقابل 315 وكالة فقط تابعة للبنوك الخاصة، إذ يقدر عدد وكالات البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر بـ1494 وكالة مما يشير إلى معدل كثافة مصرفية قدر بوكالة واحدة لكل 25600 نسمة، وهو معدل منخفض يوضح مدى ضعف النشاط المصرفي وانخفاض درجة التنافسية فيه.

يتميز القطاع المصرفي في الجزائر بضعف مكانة القطاع الخاص فيه بما يعزز من ضعف تطوره نتيجة تراجع حدة المنافسة فيه، وذلك بسبب السيطرة التي تتميز بها البنوك العمومية في تمويل الإقتصاد الوطني من جهة، والتضييق والصرامة الشديدة التي يطبقها بنك الجزائر من جهة أخرى في منح الإعتمادات وفتح المجال أمام البنوك الخاصة للنشاط في القطاع المالي بالجزائر. حيث يوضح الجدول (3.5) مدى سيطرة البنوك العمومية الـ6 على ما يقارب 86,7% من حجم القروض الموجهة للإقتصاد

[1] Banque d'Algérie : « rapport annuel », 2013, pp 72, 73.

الوطني إلى غاية سنة 2013، وذلك بسبب أن النشاط الإقتصادي في الجزائر يهيمن عليه القطاع العام الذي يتعامل فقط مع البنوك العمومية، إضافة إلى أن توسع انتشار وكالات البنوك العمومية زاد من تعامل القطاع الخاص معها، في حين قدرت مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الإقتصاد الوطني إلى غاية سنة 2012 بـ 13,3% من حجم القروض الموجهة للإقتصاد الوطني.

الجدول(3.5): القروض الموجهة للإقتصاد الوطني حسب القطاع والمصدر 2009_2012

		2009	2010	2011	2012	2013
القروض الموجهة للقطاع العام		**1485,9**	**1461,4**	**1742,3**	**2040,7**	**2434,3**
	حصة البنوك العمومية	1484,9	1461,3	1742,3	2040,7	2434,3
	حصة البنوك الخاصة	1,0	0,1	0,0	0,0	0,0
القروض الموجهة للقطاع الخاص		**1600,6**	**1805,3**	**1982,4**	**2244,9**	**2720,2**
	حصة البنوك العمومية	1227,9	1374,5	1451,7	1675,4	2023,2
	حصة البنوك الخاصة	372,7	430,8	530,7	569,5	697
القروض الموجهة للإقتصاد الوطني		**3086,5**	**3266,7**	**3724,7**	**4285,6**	**5154,5**

Source: Banque d'Algérie: « rapport annuel », 2013, p 78.

ويبرز تراجع أداء القطاع المصرفي في الجزائر بالمقارنة مع بقية الدول على مستوى بعض المؤشرات الدالة، حيث تحتل الجزائر كما يوضح الشكل(4.5) المراتب الأخيرة على مستوى مؤشرات:

_ توافر الخدمات المالية: حيث أن ضعف المنافسة في القطاع المصرفي الذي تسيطر عليه البنوك العمومية انعكس بالسلب على وفرة الخدمات المصرفية؛

_ مدى وجود قدرة على تحمل تكاليفها: ضعف المنافسة في القطاع المصرفي بالجزائر يؤدي إلى ارتفاع تسعير ما يتوافر من خدمات مصرفية؛

_ ملاءة البنوك: إن ضعف تطور النشاط المصرفي بالجزائر له انعكاسات سلبية على تقيد البنوك بقواعد الملاءة المالية التي أقرتها لجنة بازل، مما يضعف من ملاءة البنوك الجزائرية نتيجة ابتعادها عن العمل وفق قواعد السلامة والإحتراز المالي.

ويسجل القطاع المصرفي بالجزائر بعض السهولة النسبية في الحصول على قروض باحتلاله المرتبة 72 عالميا، والسبب في ذلك يعود إلى التسهيلات التي توفرها البنوك العمومية التي تسيطر على النشاط المصرفي فيما تعلق بالحصول على القروض.

الشكل(4.5): ترتيب القطاع المصرفي بالجزائر دوليا

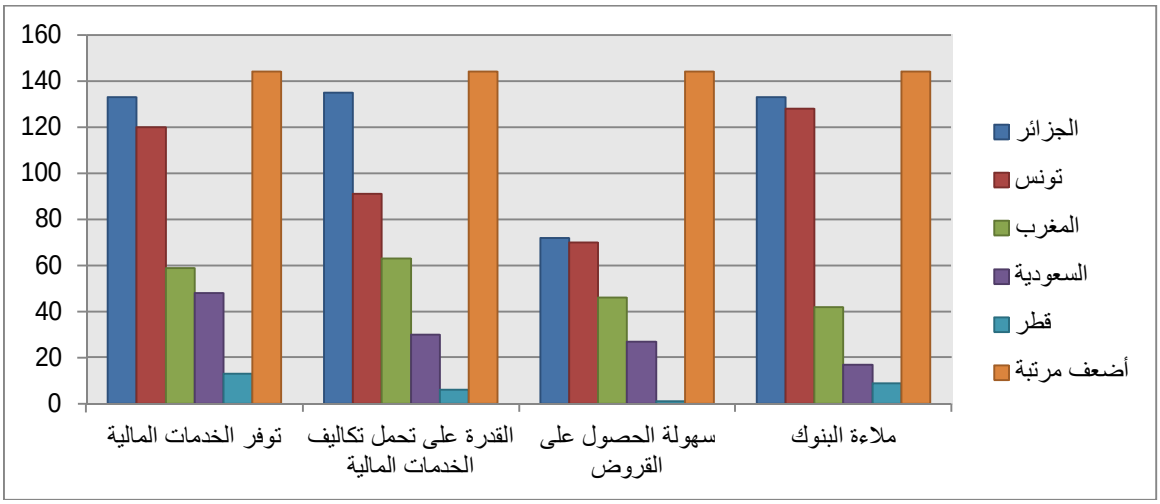

Source : Klaus schwab: « The global competitiveness report », 2014-2015.

2_ واقع سوق رأس المال:

يبرز سوق رأس المال بالجزائر في وضعية أسوء مقارنة بوضعية القطاع المصرفي، حيث يغيب دوره التمويلي في الإقتصاد الوطني بشكل شبه كامل مما يعزز من الصعوبات الذي تواجه نمو وتطور القطاع الخاص في الإقتصاد الجزائري. وتتكون بورصة الجزائر من 4 شركات فقط مدرجة فيها* تمثل أسهمها حجم التداول في سوق رأس المال الجزائري برسملة إجمالية تقدر بـ 14.7 مليار دج[1] بما نسبته 0.001% من حجم الناتج المحلي سنة 2013، وهو ما يمثل ضعف أداء سوق رأس المال ومساهمته في تمويل الإقتصاد الوطني، الذي يرجع من جهة إلى الوضعية الصعبة التي يتواجد عليها القطاع الخاص في الإقتصاد الجزائري والتي لم تمكنه من الوصول إلى مستوى يمكنه من خلالها للولوج إلى سوق رأس المال والبحث عن التمويل، ومن جهة أخرى يرجع إلى غياب ثقافة سوق رأس المال سواء لدى القطاع الخاص كطرف طالب للتمويل الذي تغلب عليه المؤسسات العائلية التي لا تحبذ دخول غرباء عنها كشركاء في رأسمالها، أو لدى الأفراد والمؤسسات كأطراف عارضة للتمويل لم تكتسب بعد ثقافة التداول في سوق رأس المال.

* هذه الشركات هي: الأوراسي، صيدال، مجمع الرويبة وأليانس للتأمينات

[1] La Société de Gestion de la Bourse des Valeurs : sur le site : http://www.sgbv.dz/index.php?lang=fr

الشكل(5.5): واقع رسملة سوق رأس المال في الجزائر دوليا

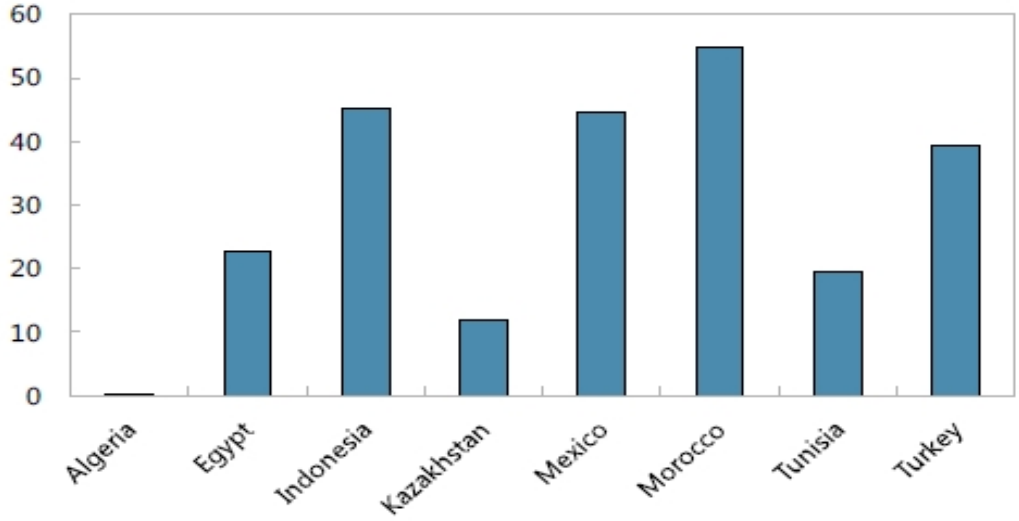

Source: Staff report: « 2014 Article IV consultation », IMF country report N° 341, 2014, p 25.

الفرع الثاني: اللوائح التنظيمية لسوق السلع والخدمات

يتميز سوق السلع والخدمات في الإقتصاد الجزائري بصرامة وجمود اللوائح التنظيمية فيه من خلال الإجراءات الحكومية المنظمة لنشاط الأعمال التي لا تساعد على خلق بيئة مشجعة لنمو القطاع الخاص، إذ أنه وحسب تقرير سهولة أداء الأعمال الصادر عن البنك العالمي فإن اللوائح التنظيمية في سوق السلع والخدمات تعيق القيام بنشاط الأعمال والإستثمار في الإقتصاد الجزائري مما يحد من تطور هذا السوق ومن ثم التسبب في تراجع التنافسية فيه والتأثير سلبا على تطور مكانة القطاع الخاص في الإقتصاد الجزائري الذي يهيمن القطاع العام على النشاط فيه.

الشكل(6.5): سهولة أداء الأعمال في الجزائر والإقتصاديات العالمية 2014

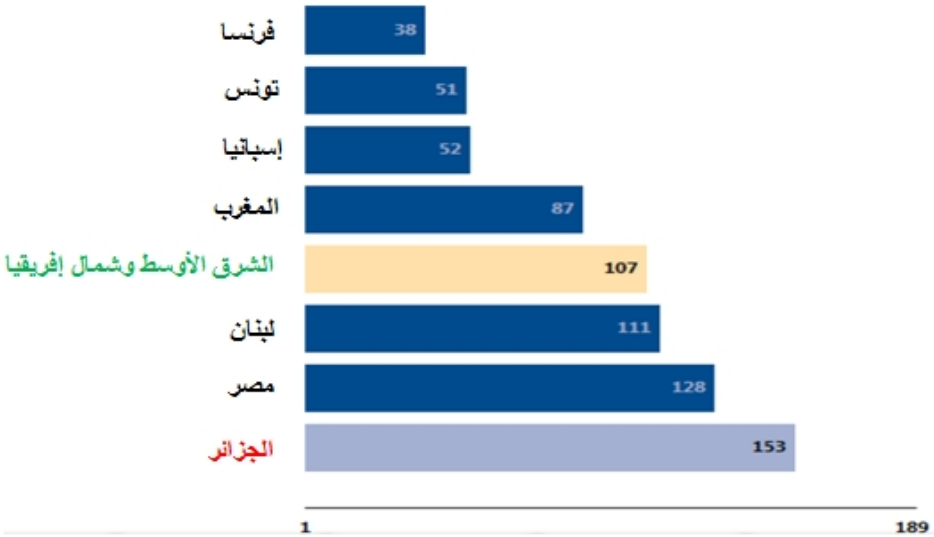

Source: World Bank: « Doing business 2014, economy profile; Algeria », 2014, p 7.

إن احتلال الجزائر للمرتبة 153 في مؤشر سهولة أداء الأعمال من أصل 189 دولة معنية يبين حجم الإختلال الكبير في تنظيم سوق السلع والخدمات في الإقتصاد الجزائري، ويعكس مدى الصعوبة التي يواجهها المستثمرون في إطار القيام بأنشطتهم الإقتصادية سواء عند مرحلة التأسيس أو عند مرحلة النشاط والتمويل. ويتوضح تعقد الإجراءات الحكومية المنظمة لنشاط الأعمال والإستثمار في الإقتصاد الجزائري غبر مختلف المراحل كما يلي:

أ_ البدء في المشروع

تحتل الجزائر مراتب جد متأخرة على مستوى نجاعة عملية البدء في المشروع التي يتم تقييمها حسب البنك العالمي من حيث 4 جوانب هي: عدد الإجراءات القانونية التي يتوجب القيام بها للحصول على الترخيص القانوني للبدء في المشروع، عدد الأيام اللازمة لاستكمال تلك الإجراءات القانونية، التكلفة المتحملة من متوسط الدخل القومي للفرد والحد الأدنى من رأس المال المدفوع. حيث تتجلى صعوبة البدء في مشروع أعمال بالجزائر سواء من خلال كثرة عدد الإجراءات البالغ عددها 14 إجراءا والتي لم تتغير على الأقل منذ سنة 2008 أو من خلال عدد الأيام اللازمة لاستكمال هذه الإجراءات والتي تبلغ 25 يوما، مقارنة بالمتوسط المسجل على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو منظمة التنمية والتعاون الإقتصاد بـ 8 إجراءات خلال 20 يوما و 5 إجراءات خلال 11 يوما على التوالي، أو مقارنة بالأداء الأحسن عالميا على مستوى دولة نيوزيلندا التي يقتصر البدء في مشروع فيها بإجراء واحد فقط خلال نصف يوم فقط.

ومن جهة أخرى فإن تكلفة البدء في المشروع في الجزائر تتواجد في مستوى متوسط مقارنة بما هو الحال عليه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، رغم ارتفاعها مقارنة بدول أخرى أو بسلوفينيا التي لا يترتب عن عملية البدء بمشروع فيها أية تكلفة، كما ترتفع متطلبات الحد الأدنى لرأسمال المؤسسة قيد الإنشاء إلى 28,6% رغم انخفاضه مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أنه يبقى مرتفعا ويزيد من حجم الأعباء على عاتق المؤسسات الراغبة في الدخول للسوق، رغم أن إقراره يعود بالأساس إلى توفير حماية للدائنين والمتعاملين مع المؤسسة قيد الإنشاء فيما بعد.

الجدول(4.5): أداء الجزائر في مؤشر بدء المشروع

المؤشر	2013	2014	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي	أحسن أداء سنة 2014
ترتيب مؤشر بدء المشروع	**159**	**164**	**/**	**/**	**نيوزيلندا**
عدد الإجراءات	14	14	8	5	(1) نيوزيلندا
الوقت (الأيام)	25	25	19,8	11,1	(0,5) نيوزيلندا
التكلفة (% من نصيب الفرد من الدخل)	12,1	12,4	28,9	3,6	(0) سلوفينيا
الحد الأدنى المدفوع من رأس المال(% من نصيب الفرد من الدخل)	27,2	28,6	45,4	10,4	(0) 99 اقتصاد

Source: World Bank: « Doing business reports », 2008, 2010, 2013 and 2014.

ويشير الشكل(7.5) إلى أنه مع مرور السنوات فإن تحسن أداء الجزائر واقترابه من الحد الأعلى للأداء يعتبر ضعيفا ووصل إلى مستوى 68,5 من 100 أي أنه يبتعد بحوالي 31,5 درجة في الإجمال عن الحد الأعلى للأداء فيما يخص مؤشر بدء المشروع ، حيث أنه يوجد فرق كبير بين أداء الجزائر على مستوى هذا المؤشر في جوانبه الأربعة والأداء الأحسن على مستوى الإقتصاد العالمي، خصوصا على مستوى الحد الأدنى المدفوع من رأس المال الذي لا يشترط على الإطلاق على المؤسسات عند بدء المشروع على مستوى 99 اقتصادا في العالم في سنة 2014.

الشكل(7.5): مقياس الاقتراب من الحد الأعلى للأداء لمؤشر بدء المشروع

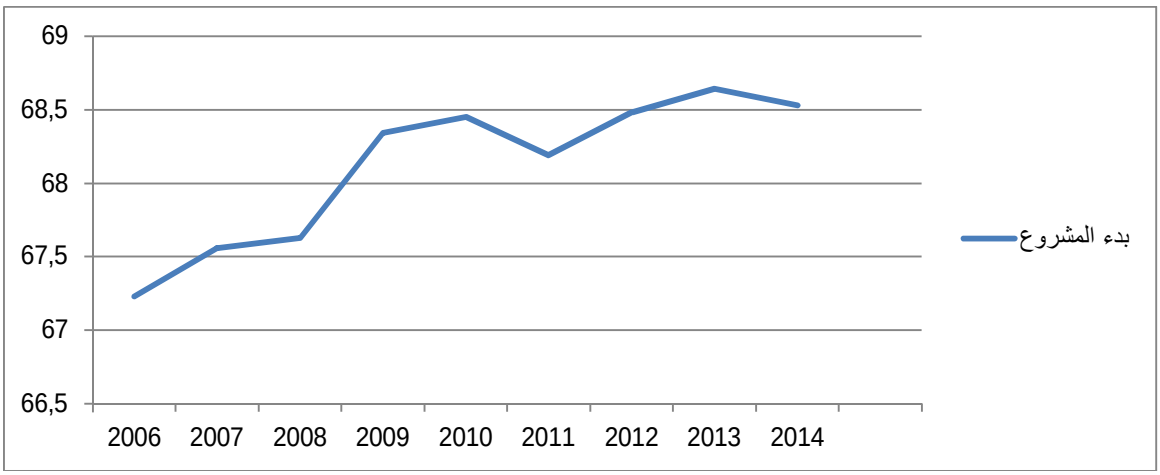

Source: World Bank: available on: http://arabic.doingbusiness.org/data/distance-to-frontier

ب_ استخراج تراخيص البناء:

تسجل الجزائر صعوبات فيما تعلق بالحصول على كافة الموافقات الضرورية لبناء مستودع تجاري وتوصيل خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والإتصالات. حيث يرتفع عدد الإجراءات ولو بشكل نسبي مقارنة بدول منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي بـ13 إجراء ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بـ 16 إجراء ودولتا الصين وهونغ كونغ بأقل عدد من الإجراءات وهو 6. إلا أن العائق الأكبر يتمثل في طول فترة الحصول على مجمل التراخيص والبالغة 241 يوما سنة 2014 مقارنة بـأقل فترة في دولة سنغافورة تبلغ 26 يوما ودول منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي بـ147 يوما ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بـ 146 يوما، إذ أن إجراءا واحدا فقط والمتمثل في الحصول على رخصة البناء يستغرق 150 يوما وإجراء الحصول على خط اتصال هاتفي بعد تفقد الموقع وتقدير التكاليف يستغرق 60 يوما.

الجدول(5.5): أداء الجزائر في مؤشر استخراج تراخيص البناء

المؤشر	2013	2014	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي	أحسن أداء سنة 2014
ترتيب مؤشر استخراج تراخيص البناء	**136**	**147**	**/**	**/**	**الصين وهونغ كونغ**
عدد الإجراءات	19	19	16	13	(6) الصين وهونغ كونغ
الوقت (الأيام)	241	241	145,7	147,1	(26) سنغافورة
التكلفة (% من نصيب الفرد من الدخل)	54,6	60,1	283,3	84,1	(1,1) قطر

Source: World Bank: Doing business reports, 2008, 2010, 2013 and 2014.

جـ_ توصيل الكهرباء:

تعاني المؤسسات الراغبة في القيام بنشاط الأعمال والإستثمار في الجزائر من عائق كبير يتمثل في صعوبة توصيل الكهرباء إلى مقر نشاطها وهو الذي يعتبر نقطة البداية، إذ أنه ورغم أن عدد الإجراءات هو نفسه تقريبا كما في باقي الإقتصاديات العالمية، إلا أن استكمال هذه الإجراءات يأخذ وقتا أطول بكثير يصل إلى حوالي 6 أشهر، حيث نجد مثلا أن: استكمال إجراء تقييم شركة سونلغاز لمصاريف عملية الإيصال بطلب من صاحب المشروع يأخذ مدة 60 يوما، استكمال إجراء الحصول على المولد وبناء محطة فرعية لتزويد المقر بالكهرباء يأخذ 60 يوما، واستكمال إجراء إتمام الأعمال الخارجية من طرف شركة سونلغاز وإمضاء عقد التوريد يأخذ مدة 52 يوما. كما أن تكلفة الإيصال تعتبر جد مرتفعة وتزيد من حجم الأعباء على عاتق المستثمرين الجدد.

الجدول(6.5): أداء الجزائر في مؤشر توصيل الكهرباء

المؤشر	2013	2014	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي	أحسن أداء سنة 2014
ترتيب مؤشر توصيل الكهرباء	**139**	**148**	**/**	**/**	**إيسلندا**
عدد الإجراءات	5	5	5	5	(3) 10 اقتصاديات
الوقت (الأيام)	158	180	86	89	(17) ألمانيا
التكلفة (% من نصيب الفرد من الدخل)	1489,9	1562,9	1038	79,1	(0) اليابان

Source: World Bank: Doing business reports, 2008, 2010, 2013 and 2014.

د_ تسجيل الملكية:

يعنى موضوع تسجيل الملكية بالإجراءات اللازمة لقطاع الأعمال لشراء العقار من طرف آخر ونقل سند الملكية إلى اسم المشتري، بحيث تعتبر العملية كاملة عندما يكون للمشتري كامل الحرية للتصرف في العقار محل التعاقد بأن يتمكن مثلا من استخدامه كضمان للحصول على قرض مصرفي أو بيعه. إذ يعتبر هذا الجانب من بين أكثر المواضيع تعقدا من حيث الإجراءات الحكومية المنظمة له في الجزائر، إذ أنه وبالمقارنة مع بقية الإقتصاديات فإن الجزائر تحتل المرتبة 176 من أصل 189 اقتصادا، حيث تتجلى الصعوبة الأكبر في ارتفاع عدد الإجراءات المقدر عددها بـ 10 منذ سنة 2010 بعدما كانت تقدر من قبل بـ14 إجراءا، زيادة على طول مدة استكمال تلك الإجراءات التي تتجاوز الشهرين.

الجدول(7.5): أداء الجزائر في مؤشر تسجيل الملكية

المؤشر	2013	2014	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي	أحسن أداء سنة 2014
ترتيب مؤشر تسجيل الملكية	**174**	**176**	**/**	**/**	**جورجيا**
عدد الإجراءات	10	10	6	5	(1) 4 اقتصاديات
الوقت (الأيام)	63	63	33	24,1	(1) نيوزيلندا
التكلفة (% من نصيب الفرد من الدخل)	7,1	7,1	5,9	4,1	(0) 5 اقتصاديات

Source: World Bank: Doing business reports, 2008, 2010, 2013 and 2014.

هـ_ دفع الضرائب:

يتأثر نشاط الأعمال والإستثمار في الجزائر بشكل رئيسي بجانب الضرائب، حيث نجد أن من أهم أسباب تنامي نشاط السوق الموازي وضعف مكانة القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي بالجزائر هو تعقد عملية دفع الإلتزامات سواء كانت في شكل ضرائب أو في شكل إشتراكات إجبارية في إطار نظام الحماية الإجتماعية، حيث يرتفع عدد المدفوعات المقدر بـ29 منها ما تعلق بالضمان الإجتماعي وعددها 12 وما تعلق بالقيمة المضافة وعددها 12، إضافة إلى ما تسببه من عبء ضريبي كبير باعتبار أنها تمثل حوالي 72% من إجمالي الربح مما يحد من التحفيز للقيام بالنشاط الإستثماري رغم أن الجزائر قررت سنة 2010 تخفيض ضريبة الدخل على الشركات من 25% إلى 19%. فارتفاع هذا العبء يعود بالأساس إلى أنواع أخرى من الإلتزامات غير مدرجة بالفعل في فئات الضرائب الخاصة بالأرباح والعمالة تمثل حوالي 35,7% من الأرباح التجارية وهو معدل مرتفع مقارنة بما هو الحال عليه في باقي الإقتصاديات التي لا تتجاوز فيها تلك النسبة مستوى 4%[1].

الجدول(8.5): أداء الجزائر في مؤشر دفع الضرائب

المؤشر	2013	2014	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي	أحسن أداء سنة 2014
ترتيب مؤشر دفع الضرائب	**173**	**174**	**/**	**/**	**الإمارات العربية**
عدد المدفوعات	29	29	18	12	(3) الصين
الوقت (الأيام)	451	451	220	175	(12) الإمارات العربية
إجمالي سعر الضريبة((%) من إجمالي الربح)	72	71,9	32,3	41,3	/

Source: World Bank: Doing business reports, 2008, 2010, 2013 and 2014.

و_ التجارة عبر الحدود:

إن أهمية دراسات مدى مرونة الإجراءات الحكومية الخاصة بالتجارة عبر الحدود يعود بالأساس إلى أهمية جانبي التصدير والإستيراد في نشاط الأعمال والإستثمار، حيث يتأثر هذا الأخير بمدى سهولة عملية الإستيراد لأهميتها في الحصول على المواد الأولية في عملية الإنتاج ومن ثم في استمراريتها والإستجابة لتطورات السوق، كما يتأثر أيضا بسهولة عملية التصدير التي تعتبر من أهم دوافع القيام بنشاط الأعمال في أي اقتصاد.

[1] World Bank: « Doing business 2014, economy profile; Algeria », pp 67-72.

على هذا الأساس فإن عملية الإستيراد في الجزائر تتميز بارتفاع عدد المستندات إلا أن العائق الأكبر يتمثل في طول فترة الإستيراد المقدرة بـ27 يوما منها 10 أيام فقط من أجل تحضير كامل المستندات و8 أيام للتخليص الجمركي والمراقبة التقنية، ونفس الشيء بالنسبة لعملية التصدير التي تتميز بارتفاع عدد المستندات اللازمة وكذا طول الفترة التي تمتد لـ 17 يوما منها 8 أيام لتحضير المستندات و4 أيام للتخليص الجمركي والمراقبة التقنية.

الجدول(9.5): أداء الجزائر في مؤشر التجارة عبر الحدود

المؤشر	2013	2014	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي	أحسن أداء سنة 2014
ترتيب مؤشر التجارة عبر الحدود	**131**	**133**	**/**	**/**	**سنغافورة**
عدد المستندات اللازمة للتصدير	8	8	6	4	(2) إيرلندا
الوقت اللازم للتصدير (الأيام)	17	17	20	11	(6) 5 اقتصاديات
تكلفة التصدير(بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1260	1270	1127	1070	(450) ماليزيا
عدد المستندات اللازمة للإستيراد	9	9	8	4	(2) إيرلندا
الوقت اللازم للإستيراد (الأيام)	27	27	24	10	(4) سنغافورة
تكلفة الإستيراد(بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1330	1330	1360	1090	(440)سنغافورة

Source: World Bank: Doing business reports, 2008, 2010, 2013 and 2014.

ي_ الحصول على قرض:

يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بقياس الحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين، إلى جانب نوعية نظم المعلومات الائتمانية ونطاق تغطيتها. إذ تصف المجموعة الأولى من المؤشرات مدى فعالية قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس في تسهيل الإقراض، بينما تقيس المجموعة الثانية من المؤشرات مدى تغطية المعلومات الإئتمانية ونطاقها ونوعيتها وسهولة الحصول عليها في السجلات العامة والخاصة لمعلومات الائتمان.

وتسجل الجزائر في هذا الخصوص ضعف مؤشر قوة الحقوق القانونية بما يعني ضعف حماية قوانين الضمانات العينية والإفلاس لحقوق المقرضين والمقترضين مما يؤدي للتأثير سلبا على عملية الإقراض، حيث أن القانون في الجزائر لا يتيح للشركات:

_ منح حق ضمان غير حيازي _دون وصف تفصيلي_ في فئة واحدة من الأصول المنقولة؛

_ إمكانية تمديد حق الضمان في المستقبل أو بعد اكتساب الأصول أو تمديده تلقائيا للموجودات البديلة للموجودات الأصلية؛

_ أن يتم الدفع أولا للدائنين المضمونين قبل دفع الإلتزامات الضريبية والإلتزامات اتجاه العمال عندما يعجز المدين خارج إجراءات تسوية الإعسار؛

_ أن يتم الدفع أولا للدائنين المضمونين قبل دفع الإلتزامات الضريبية والإلتزامات اتجاه العمال عند تصفية شركة ما.

الجدول(10.5): أداء الجزائر في مؤشر الحصول على قرض

المؤشر	2013	2014	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي	أحسن أداء سنة 2014
ترتيب مؤشر الحصول على قرض	126	130	/	/	ماليزيا
مؤشر قوة الحقوق القانوينة (0-10)	3	3	3	7	10 (10) اقتصاديات
مؤشر عمق المعلومات الإئتمانية (0-10)	4	4	4	5	31 (6) اقتصادا
تغطية السجلات العامة للمعلومات الإئتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	2,3	2,4	8,3	15,2	(100) البرتغال
تغطية السجلات الخاصة للمعلومات الإئتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0	0	9,9	66,7	22 (100) اقتصادا

Source: World Bank: Doing business reports, 2008, 2010, 2013 and 2014.

المطلب الثاني: مقترحات إصلاح سوق السلع والخدمات

إن أهمية نشاط المقاولاتية والإستثمار في خلق الثروة ومناصب العمل ومن ثم التأسيس لقاعدة اقتصادية حقيقية للإزدهار الإقتصادي على المدى الطويل، يدفع إلى ضرورة العمل على أن يولى لسوق السلع والخدمات أهمية كبيرة من حيث الإجراءات العملية التي تعزز من مرونته وحريته والمنافسة بين المتعاملين فيه، بما يمكن من خلق ديناميكية تطور في الجهاز الإنتاجي الحقيقي المحلي تضفي عليه المزيد من المرونة والكفاءة والتطور في الإنتاجية.

الفرع الأول: الحد من اللوائح التنظيمية

إن جمود وصرامة اللوائح التنظيمية في سوق السلع والخدمات يساهم في التأثير السلبي على مكانة القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي ويقف عائقا أمام جهود تعزيز مكانته ودوره في تحقيق الإزدهار الإقتصادي، باعتبار أن ذلك يجعلها تبرز بمثابة قيود أمام المتعاملين أكثر من بروزها في شكل آليات تنظيم وحماية حقوق الأطراف المتعاملة في السوق. إذ يشير الواقع في الإقتصاد الجزائري إلى أن نجاح المؤسسة يرتبط بشكل كبير بميزة العلاقات والإتصالات التي تملكها مع مختلف الأطراف الفاعلة في الدولة من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية أكبر من ارتباطه بما تملكه من قدرات ومهارات وكفاءة في نشاطها. وعلى هذا الأساس فإن من أهم العوامل المساعدة على تعزيز المنافسة في سوق السلع والخدمات ومن ثم تطوير أدائه بما ينعكس إيجابا في خلق ديناميكية تطور في الإقتصاد الوطني، هو العمل على الحد من اللوائح التنظيمية في سوق السلع والخدمات في إطار ما يسمى بـ"المقصلة الإجرائية" قصد تمكين ذوي الموهبة والأفكار المتطورة من تأسيس مؤسسات ومنشآت أعمال، إذ يشمل ذلك جانبين رئيسيين هما:

أ_ تعزيز عملية الدخول إلى السوق:

إن ما أبرزه التحليل السابق للوائح التنظيمية في سوق السلع والخدمات يبرز الصعوبة التي يجدها المتعاملون للدخول إلى السوق وممارسة أنشطة اقتصادية رسمية، حيث تكثر الأعباء الإدارية التي يواجهها المستثمرون المفترضون في مرحلة بدء النشاط والتي تبلغ 14 إجراءا تستكمل في مدة 25 يوما، وهو ما يشكل حاجزا أمام المتعاملين للدخول إلى السوق ويدفع بهم للتوجه نحو السوق الموازي الذي يتعاظم حجمه في الإقتصاد الجزائري.

ومن هذا المنطلق فإن تشجيع المتعاملين والمستثمرين على الدخول إلى السوق والشروع في أنشطة استثمار وأعمال يتطلب بشكل رئيسي الحد من الإجراءات الإدارية الـ14 التي لم تتغير طوال مدة عشر سنوات والتي يتوافق معها بالضرورة تناقص مدة استكمال الإجراءات البالغة 25 يوما، حيث يقترح

في هذا الصدد مجموعة إصلاحات يمكن أن تساهم في تراجع عدد الإجراءات إلى 9 مع تقلص مدة استكمالها إلى حوالي 15 يوما:

_ العمل على تفعيل عمل الشبابيك الموحدة لتكون لمختلف الإدارات المكونة لها كامل السلطة في اتخاذ القرارات للتعامل مع ملفات المستثمرين، باعتبار أن تلك الإدارات أصبحت تبرز بمثابة إجراء إداري جديد يتوجب على المستثمر المرور عليه أولا ثم المرور على المصالح المركزية للإدارات المعنية التي لها السلطة في اتخاذ القرار بخصوص ملفه بدل فروعها المتواجدة على مستوى الشبابيك الموحدة الموزعة عبر التراب الوطني؛

_ إلغاء إجبارية نشر قانون الشركة في جريدتين وطنيتين؛

_ دمج عملية التسجيل في الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء والصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء وصندوق ضمان البطالة في وكالة واحدة؛

_ إتاحة التحقق من اسم الشركة وتسجيله إلكترونيا بدون تكاليف.

_ تخفيض الحد الأدنى لرأس المال دون مستوى 28.6% المشترط حاليا أو التراجع كلية عن اشتراطه كما هو الحال في 99 دولة _لا تشترط عند البدء في النشاط حدا معينا من رأس المال_ سيكون حافزا كبيرا أمام المتعاملين في الإقتصاد الجزائري للبدء في مشاريع وتجسيد أفكارهم وتصوراتهم على أرض الواقع بما يؤثر إيجابا على تطور النشاط الإقتصادي. لأن اشتراط الحد الأدنى لرأس المال يساهم هو الآخر بدوره في التأثير سلبا على عملية الدخول إلى السوق، حيث تشير الدراسات والأبحاث أن اشتراط حد معين لرأس المال للبدء في النشاط بغرض حماية المتعاملين المفترضين مستقبلا مع المؤسسة قيد الإنشاء يشكل تكلفة إضافية على المستثمرين الراغبين في إنشاء مؤسسات وشركات ويساهم في تراجع حافز المبادرة لديهم[1]. إذ أن دفع الحد الأدنى لرأس المال من جهة لا يأخذ بعين الإعتبار المخاطر المترتبة حسب كل مشروع، كما أنه من جهة أخرى يتم سحبه مباشرة بعد إتمام إجراءات التسجيل مما لا يجعل له أي دور يذكر في البروز كضمان مستقبلي وهو الهدف الذي أقر من أجله أساسا.

وعلى صعيد المتعاملين الأجانب فإن تطبيق الجزائر لقاعدة 51/49 في ملكية المشاريع الإستثمارية لكل القطاعات منذ سنة 2009 والتي تعطي الأغلبية في التملك للطرف المحلي على حساب الطرف الأجنبي يبرز مدى مبالغة الجزائر في سياستها الحمائية للإقتصاد الوطني دون الأخذ بعين الإعتبار للأهمية الكبيرة لدخول الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقتصاد المحلي، والتي تبرز أساسا في التراكم المعرفي الذي ينتج عن احتكاك المتعاملين الأجانب والمحليين في الإقتصاد الوطني بما ينعكس

[1] للمزيد حول التأثيرات الناتجة عن اشتراط حد أدنى لرأس المال عند البدء في نشاط أعمال، أنظر:
World Bank: « Doing business; understanding regulations for small and medium –size enterprises", 2014, pp 41، 42.

إيجابا على تطور المقدرة التكنولوجية والطرق الإدارية والتنظيمية التي يستفيد منها القطاع الخاص المحلي وتزيد من قدرته على المنافسة والتطور، حيث أن هذه القاعدة المقيدة للتملك بالإضافة إلى عوامل أخرى تتمثل أساسا في عدم ملائمة المناخ الإستثماري من حيث تعقد الإجراءات الإدارية كان لها تأثيراتها السلبية على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر التي لم تتجاوز قيمتها 1.69 مليار دولار سنة 2013[1].

إن لجوء السلطات الجزائرية إلى تقييد دخول المتعاملين الأجانب للسوق الجزائري بحجة حماية الإقتصاد الوطني، يتنافى والواقع الذي يسير فيه الإقتصاد العالمي في ظل العولمة الإقتصادية كما يبرزه الجدول (11.5)، أين تتوجه غالبية الإقتصاديات العالمية إلى إزالة القيود وفتح الأسواق المحلية أمام تدفقات رأس المال الأجنبي في شكل استثمارات مباشرة، ومن ثم فإن إستثناء ذلك في الجزائر لن يخدم بأي حال من الأحوال الإقتصاد الجزائري الذي هو في حاجة إلى الإستفادة من ميزات رأس المال الأجنبي. ولهذا من الضروري العمل على إزالة قاعدة 51/49 على الأقل في القطاعات غير الحيوية وغير السيادية قصد فتح المجال أكثر لتدفقات رأس المال الأجنبي، في مقابل وضع آليات رقابية أخرى كبديل يساهم من جهة في حماية الإقتصاد الوطني وتجنب الآثار السلبية التي قد تنجر عن تعمق رأس المال الأجنبي في الإقتصاد المحلي ولا يكون له من جهة أخرى آثار سلبية على تدفقات رأس المال الأجنبي.

الجدول (11.5): الملكية الأجنبية للأسهم بين الجزائر ودول مختارة

	الصحة	الطاقة	الزراعة	الصناعة	الإتصال	الكهرباء	البنوك	التأمين	النقل	البناء
الجزائر	49	49	49	49	49	49	49	49	49	49
تونس	100	100	100	100	100	71.4	100	100	100	100
المغرب	100	93.8	100	100	100	0	100	100	39.8	100
مصر	100	100	100	100	100	100	50	100	76	83
السعودية	50	0	100	75	70	100	60	60	40	91,7

Source : Giorgia Albertin et al : « Algeria: Selected Issues Paper », IMF Country Report N° 48, 2012, p 21.

[1] United Nations Conference on Trade and Development: «World Investment Report 2014: Investing in the SDGs: An Action Plan», op-cit, p 205.

ب_ تعزيز المنافسة بين المتعاملين المتواجدين في السوق:

إن أهمية الحد من اللوائح التنظيمية في سوق السلع والخدمات في الإقتصاد الجزائري لا تتجلى فقط في ما تعلق بعملية الدخول إلى السوق، بل إنها تمتد أيضا لتشمل نشاط المتعاملين المتواجدين في السوق، حيث يواجه هؤلاء في تسيير مشاريعهم العديد من الأعباء والتكاليف التي تؤثر سلبا على مردوديتهم من جهة وتساهم في الدفع بالكثير منهم للخروج من السوق الرسمي إلى السوق غير الرسمي من جهة أخرى.

يشير التحليل السابق للوائح التنظيمية لسوق السلع والخدمات أن قطاع الأعمال يعاني من عديد الصعوبات المتعلقة بإجراءات توصيل الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على تراخيص البناء، الحصول على الإئتمان، دفع الضرائب وغيرها من الجوانب المتعلقة بتسيير النشاط والتي تؤثر على استمراريته، حيث تبرز العديد من العمليات الإدارية مبالغ فيها من حيث وجودها أصلا أو من حيث مدة استكمالها مما يزيد من الوقت المستغرق في استكمال الإجراءات والتكلفة المترتبة عنها. ومن هذا المنطلق فإن تسهيل سير نشاط الأعمال بما يعزز من المنافسة بين المتعاملين في النشاط الإقتصادي يستوجب العمل على تصحيح آلية إتمام إجراءات مختلف الجوانب المتعلقة بدورة حياة منشأة الأعمال كما يبرز فيما يلي:

_ عصرنة وتطوير المؤسسات العمومية السيادية المعنية بتوصيل الهاتف والكهرباء الماء وقنوات الصرف، بما يضفي على أدائها سرعة في الإستحابة وبالتالي تقليص مدة الإنتظار للمستثمرين

_ تحديث نظام منح تراخيص البناء على مستوى البلديات بما يسمح بتحقيق سرعة في الرد على الطلبات؛

_ تسهيل عملية التنازل عن العقار وامتلاكه بتبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع فترة معالجتها.

الفرع الثاني: دعم الإبتكار

إن الإبتكار هو محرك النمو والإزدهار الإقتصادي في العصر الحديث الذي تحول لما يعرف بـ"اقتصاد المعرفة"، أين تحولت فيه المعرفة والأفكار الجديدة إلى المورد الرئيسي للعملية الإنتاجية والذي لا يمكن الوصول إليه من جهة وإلى التميز فيه من جهة أخرى _باعتبار أن المعرفة سلعة غير تزاحمية وغير قابلة للإستثناء_ إلا من خلال التوجه نحو دعم الإبتكار والإستثمار فيه من خلال العمل على:

أ_ تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الإتصال والمعلومات

تعتبر البنية التحتية لتكنولوجيا الإتصالات والمعلومات من أهم الدعائم الرئيسية لتطور أداء سوق السلع والخدمات، حيث أنها تعزز من التطور التكنولوجي الذي يساهم في تطور نشاط الأعمال والإنتاج

في سوق السلع والخدمات، باعتبار أنها تسهل من التقاء العرض والطلب في السوق وتحد من تكاليف المعاملات وتزيد من حجم المنافسة بما ينعكس إيجابا على تطور الكفاءة والإنتاجية.

وتسجل الجزائر في هذا الصدد مستويات متواضعة فيما تعلق بالبنية التحتية لتكنولوجيا الإتصال والمعلومات كما يشير بذلك التقرير العالمي للتكنولوجيا الذي يصدره المنتدى الإقتصادي العالمي سنويا، حيث يصنف الدول ضمن ما يعرف بـ"مؤشر الجاهزية الشبكية" الذي يهدف لقياس مدى تطور قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتقييم أثره على زيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية العالمية، حيث يضم هذا المؤشر عديد المؤشرات الفرعية التي تشكل العديد منها مجتمعة واقع البنية التحتية لتكنولوجيا الإتصال والمعلومات، حيث تحتل الجزائر مراتب متأخرة سواء فيما تعلق بوجود تقنيات وتكنولوجيات قائمة يستند عليها في عملية التطوير والتجديد، أو فيما تعلق بالقوانين واللوائح المتعلقة بجوانب هذا القطاع، أو فيما تعلق بمساهمة النظام التعليمي بمختلف مراحله في تهيئة رأس المال البشري الذي يكون نقطة البداية في عملية التطور التكنولوجي.

الجدول(12.5): واقع البنية التحتية لتكنولوجيا الإتصال والمعلومات

المؤشرات الفرعية الدالة	ترتيب سنة 2013	ترتيب سنة 2014
مدى توافر أحدث التقنيات	142	144
المشتريات الحكومية من التكنولوجيا المتقدمة	142	127
القوانين المتعلقة بقطاع تكنولوجيا الإتصال والمعلومات	140	146
حماية الملكية الفكرية	142	145
إنتاج الكهرباء	92	90
نسبة التغطية لشبكات الهاتف النقال	116	124
سعة الإنترنت الدولية	88	99
خوادم الإنترنت الآمنة لكل مليون نسمة	128	128
إمكانية الحصول على المحتوى الرقمي	137	144
نوعية النظام التعليمي	131	133
جودة تعليم الرياضيات والعلوم	129	132
معدل الإلتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي	54	46
معدل محو الأمية للبالغين	112	117

Source: Bcaeñat Bilbao-Osorio et al : « The Global Information Technology Report », 2013 and 2014.

وفي نفس السياق يشير تقرير التنافسية للمنتدى الإقتصادي العالمي إلى نفس نتائج مؤشر الجاهزية الشبكية، حيث يشير من خلال محور الإستعداد التكنولوجي كأحد محاور تنافسية الإقتصاد الوطني إلى تسجيل الجزائر لنتائج متواضعة كما يوضحه الجدول (13.5)، تبرز كيف أن الإقتصاد الجزائري يتواجد في وضعية غير مساعدة على التوجه نحو الإبتكار والتطور التكنولوجي، وهذا ما يعزز من ضرورة التوجه للإهتمام أكثر بتطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات كداعم رئيسي للتطور التكنولوجي الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنشاط الإقتصادي في العصر الحديث.

الجدول(13.5): ترتيب الجزائر في مؤشر الإستعداد التكنولوجي

المؤشرات الفرعية	سنة 2013	سنة 2014
مدى توافر أحدث التقنيات	144	136
استيعاب التكنولوجيا على مستوى الشركات	147	138
الإستثمار الأجنبي المباشر وتحويل التكنولوجيا	128	115
الإستخدام الفردي للإنترنت	114	108
اشتركات الإنترنت في النطاق العريض للثابت /100 نسمة	90	87
عرض النطاق الترديي للإنترنت دوليا	100	72
اشتراكات النطاق العريض للنقال/100 نسمة	136	133

Source: Klaus schwab : « The global competitiveness report » 2013-2014 and 2014-2015.

إن تدهور البنية التحتية لتكنولوجيا الإتصال والمعلومات كان له تأثير كبير على تطور جانب الإبتكار في الإقتصاد الجزائري، إذ يشير محور الإبتكار في تقرير التنافسية للمنتدى الإقتصادي العالمي تسجيل الجزائر لمراتب جد متأخرة توضح سبب تراجع أداء سوق السلع والخدمات في الإقتصاد الجزائري من حيث تطور المنتجات والخدمات وكيف يصعب عليه التنافس على مستوى الأسواق الدولية في ظل عولمة اقتصادية آخذة في الإنتشار أكثر فأكثر، وهو ما يعتبر من أهم العوامل المعرقلة لتطور النشاط الإقتصادي في الجزائر على المدى الطويل.

الجدول(14.5): ترتيب الجزائر في مؤشر الإبتكار

المؤشرات الفرعية	سنة 2013	سنة 2014
القدرة على الإبتكار	147	136
نوعية مؤسسات البحث العلمي	133	138
إنفاق المؤسسات على البحث والتطوير	147	115
التعاون ما بين المؤسسات والجامعات في عمليات البحث والتطوير	146	108

المشتريات الحكومية من المنتجات التقنية المتطورة	127	87
توافر العلماء والمهندسين	68	72
توافر العلماء والمهندسين	99	72

Source: Ibid.

ب_ توفير الدعم المالي من طرف الدولة لتشجيع الإبتكار

يمكن للدولة تعزيز التوجه نحو عمليات البحث والتطوير ومن ثم تعزيز جانب الإبتكار في النشاط الإقتصادي من خلال ما يلي:

1_ دعم الأبحاث العلمية التي توفر مزايا اقتصادية مباشرة كزيادة التنافسية أو الرفع من مستوى الإنتاجية: إن حاجة الإقتصاد الوطني الملحة لتطوير تنافسيته وتعزيز فرص نموه على المدى الطويل تحتم العمل على تشجيع الأبحاث التي توفر مزايا مباشرة لتشجيع الديناميكية الإنتاجية على مستواه، وذلك من خلال توفير الدعم والحافز سواء كان ماديا أو معنويا للباحثين الأفراد على تطوير التطبيقات واكتشاف أحدث الأساليب والطرق التي يمكن لها أن تنعكس مباشرة بصفة إيجابية على عملية الإنتاج، وضمان خضوعها للتجريب والتطبيق من طرف المؤسسات.

2_ توفير الدعم المالي للمؤسسات بغرض تنفيذ خططها الإبتكارية: تعتبر المؤسسات الإقتصادية من أهم الأطراف المساهمة في تطور الإبتكار من خلال توجهها نحو عمليات البحث والتطوير، حيث تعتبر الجهة الأولى بتنفيذ عمليات البحث والتطوير باعتبارها تخضع للمنافسة في السوق والتي تحتم عليها التوجه للإبتكار لضمان بقائها خصوصا في ظل العولمة الإقتصادية التي سمحت بتوسع حدود المنافسة إلى المستوى الدولي بدل المستوى المحلي. وباعتبار أن العديد من المؤسسات تعاني من عديد القيود فيما يخص حصولها على الموارد المالية مع تعدد استخداماتها مما يؤدي إلى عزوفها عن التوجه للإستثمار في عمليات البحث والتطوير، فإن الدولة يمكنها التدخل لتحفيز مؤسسات القطاع الخاص على إنشاء وحدات خاصة تابعة لها تعنى بأنشطة البحث والتطوير من خلال:

_ تقديم حوافز ضريبية لمؤسسات القطاع الخاص المتوجهة للإبتكار، باعتبار أن الأعباء الضريبية تعتبر أحد أهم العوائق التي تحول دون توجه المؤسسات لتحمل تكاليف إضافية مقابل عمليات البحث والتطوير التي تنطوي على مخاطرة احتمال عدم التوصل لابتكارات جديدة؛

_توفير الدعم المالي المباشر للمؤسسات خصوصا الصغيرة والمتوسطة منها قصد تمكينها من مباشرة نشاطاتها البحثية، باعتبار أنها مؤسسات ذات رأس مال منخفض وربحية ضعيفة لا تسمح بتوجيه تمويل لعمليات البحث والتطوير.

إن أهمية توفير الدعم المالي للمؤسسات الإقتصادية بغرض التوجه نحو تعزيز الإبتكار من شأنه خلق ديناميكية في الجانب الإبتكاري تؤدي بلا أدنى شك إلى تطوير أداء سوق السلع والخدمات. لكن يتوجب على الدولة في هذا الإطار العمل على تفعيل تمويلها لعمليات البحث والتطوير التي تقوم بها مؤسسات القطاع الخاص قصد تجنب تبذير الموارد وانحراف الغاية من عملية التمويل تلك. إذ يقترح في هذا الصدد ربط عملية التمويل بعقود محددة المدة تنص على تقديم حصيلة سنوية لنتائج عمليات البحث والتطوير، تتولى هيئة خاصة تقييم الحصيلة وإقرار ما إذا توجد ضرورة لتجديد الدعم المالي من عدمه، حيث يقر في هذا الإطار تجديد الدعم المالي للمؤسسات الناجحة بقيمة أكبر، أما المؤسسات التي لم تنجح فيقرر عدم تجديد الدعم إذا ثبت أن ذلك راجع بالأساس إلى تقصير منها.

جـ_ تعزيز التعاون بين المؤسسات والجامعات وتسويق البحوث: يعتبر توجه الجامعات نحو تسويق البحوث العلمية في مختلف المجالات التي تتم على مستواها لصالح المؤسسات العاملة في النشاط الإقتصادي من بين الآليات التي تساهم في دفع التوجه نحو الإبتكار، حيث يتوجب على الدولة في هذا الإطار دفع الجامعات والمعاهد البحثية للتعاون مع المؤسسات الإقتصادية الراغبة والدخول في اتفاقيات شراكة قصد الإستفادة من البحوث وتطبيقها على أرض الواقع، وهو ما يعني خلق خطوط اتصال ومشاركة ما بين الجامعات والمؤسسات من حيث توفير الإستشارة والحلول والتوجيهات تساهم في تدفق التكنولوجيا إلى النشاط الإقتصادي. حيث يتم في هذا الإطار توفير تحفيزات للمؤسسات الإقتصادية التي ترغب في عقد اتفاقيات تعاون مع الجامعات فيما يخص تمويل بحوث وأنشطة تطوير تستفيد منها المؤسسة المعنية على أرض الواقع، كما يتم منح حقوق ملكية الإختراعات المتوصل لها في الجامعات بالشراكة ما بين الباحثين والجامعات المحتضنة لهم بما يساعد على عملية تسويق البحوث والإستفادة منها من قبل المؤسسات الإقتصادية، وهذا ما يمثل حافزا كبيرا على الإبتكار يؤثر من جهة إيجابا على تطور أداء سوق السلع والخدمات كما يؤثر من جهة أخرى إيجابا على أداء المؤسسات الجامعية.

الفرع الثالث: تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

يعتبر التوجه نحو تعزيز عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من الآليات التي تؤثر من جهة على أداء سوق السلع والخدمات من حيث تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، ومن حيث تطوير كفاءة البنية التحتية التي ترتفع مقارنة بتولي القطاع العام لعملية إنجازها وهي التي تؤثر إيجابا على أداء القطاع الخاص، كما تؤثر من جهة أخرى بالإيجاب على أوضاع المالية العامة للدولة من حيث تقليص حجم النفقات العامة الرأسمالية وتراكم عجز الميزانية، وكذا تجنب إشكالية إعادة تقييم المشاريع وحالات الفساد التي تصاحب غالبا المشاريع العامة خصوصا مشاريع البنية التحتية الكبرى.

وتشير بعض التجارب أن مشاريع البنية التحتية الإقتصادية(النقل) هي الأكثر استقطابا للشراكة بين القطاعين العام والخاص مقارنة بمشاريع البنية التحتية الإجتماعية (الصحة والتعليم) وذلك لـ[1]:

_ تمتع مشاريع البنية التحتية الإقتصادية (الخاصة بالنقل مثلا كـ: المطارات، السكك الحديدية، الموانئ والطرق السيارة) بمعدلات ربحية عالية تزيد من جاذبية القطاع الخاص لها؛

_ جاذبية رسوم الإستخدام بشكل أكبر في مشاريع البنية التحتية الإقتصادية؛

_ تمتع مشاريع البنية التحتية بأسواق أكبر مقارنة بمشاريع البنية التحتية الإجتماعية.

وفي هذا الصدد فإن الإقتصاد الجزائري يتميز بسيطرة الدولة على تمويل مشاريع البنية التحتية سواء الإقتصادية أو الإجتماعية (المستشفيات والمدارس)، حيث ساعد تزايد إيرادات الجباية البترولية منذ سنة 2000 في إطلاق الدولة لعديد المشاريع الكبرى للبنية التحتية، وهو ما حمل خزينة الدولة قيم مالية كبيرة خصوصا في ظل عدم الكفاءة في إنجازها من حيث ضعف دراسات الجدوى وعدم وجود رقابة صارمة على الإنجاز مما أدى لارتفاع نسب إعادة تقييم الكثير من المشاريع كان أهمها مشروع الطريق السيار شرق-غرب.

ومن هذا المنطلق فإن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر تعتبر آلية ناجعة لتجاوز إخفاقات القطاع العام في إنجاز مشاريع البنية التحتية وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي بالجزائر. حيث أنه على الرغم من بروز تجربة ناجحة للشراكة بين القطاع العام والخاص في تسيير محطات التحلية، إلا أن ذلك لا يعد كافيا خصوصا وأن أهمية الشراكة لا تقتصر فقط في تخفيف العبء المالي على الدولة، بقدر ما يمتد أيضا إلى خلق ديناميكية في عمل القطاع الخاص في النشاط الإقصتصادي سواء كان محليا أو أجنبيا.

إن تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الإقتصاد الجزائري يستوجب ضرورة العمل على[2]:

_ وضع إطار قانوني وتشريعي يحكم هذه الشراكة: باعتبار أن الأمر في الجزائر لا يزال يقتصر على عمل كل قطاع على حدى فيما يخص منح عقود الإمتياز. حيث يتوجب في إطار تفعيل هذه الشراكة وتشجيع القطاع الخاص على الدخول فيها تبني خيار التحكيم كآلية لتسوية الخلافات المتعلقة بمشاريع الشراكة، إذ يمكن في هذا الإطار الإستناد إلى قوانين محكمة التحكيم الدولية.

[1] Bernardin Akitoby et : « Public Investment and Public-Private Partnerships », IMF economic issues, N° 40, 2007, pp 3,4.
[2] Ibid, pp 10,11.

_ تفعيل قرارات تنفيذ واختيار مشاريع الشراكة: يتوجب على الدولة بعد تحديد جدوى المشروع الإقتصادية والإجتماعية تحديد ما إذا يتم تنفيذه وفق الطريقة التقليدية بتوليها زمام الأمور بمفردها أو أن تلجأ لعقد شراكة مع القطاع الخاص، حيث أن المشاريع التي تعنى بالشراكة يتوجب أن يتم الإتفاق مع الطرف الأكثر كفاءة وذلك من خلال تقديم المناقصات بما يضمن التوصل لأفضل العروض.

_ تحديد الإلتزامات التعاقدية بشأن المخاطر: إن المشاريع التي تعنى بالشراكة بين القطاعين العام والخاص وخاصة مشاريع البنية التحتية تكون عرضة للعديد من المخاطر المتعلقة بتأخر إصدار التراخيص، تجاوز التكاليف للإعتمادات، عدم التيقن من الحاجة للمشروع مستقبلا وغيرها من المخاطر المتعددة، وهو الأمر الذي يتطلب تحديد التزامات كل طرف بخصوص تحمل هذه المخاطر في ظل عقود الشراكة بشكل فعال، لأن سوء توزيع هذه الإلتزامات قد يحمل الدولة تكاليف تتسبب في عدم فعالية اللجوء لعقد الشراكة خصوصا وأنها عقود على المدى الطويل. وفي هذا الإطار فإن القطاع الخاص يبدو أكثر قدرة على تحمل مخاطر التشغيل والبناء في حين تتولى الدولة تحمل المخاطر التنظيمية والسياسية التي تخضع لسيطرتها.

الفرع الرابع: تطوير القطاع المالي

يعتبر الحصول على التمويل في الإقتصاد الجزائري من أكثر العقبات التي تواجه المؤسسات في سوق السلع والخدمات وخصوصا الصغيرة والمتوسطة منها[1]، حيث يبرز القطاع المالي _سواء القطاع المصرفي أو سوق رأس المال_ في حالة تراجع لا تسمح بخدمة الجهاز الإنتاجي وتوفير متطلباته سواء من حيث حجم التمويل أو من حيث نوعيته.

إن أهمية تطوير القطاع المالي تكمن من كونه الركيزة الأساسية التي ينطلق منها النمو والإزدهار الإقتصادي على المدى الطويل، حيث يسمح القطاع المالي سواء من خلال الوساطة المالية أو سوق رأس المال بتعبئة المدخرات وتوفير التمويل بالتكلفة الأقل وكذا توجيه رأس المال في ظل وجود المنافسة نحو الإستخدام الأمثل له. وعليه فإن إصلاح القطاع المالي في الجزائر يعتبر ضرورة قصوى ومستعجلة في إطار رسم خيار مستقبلي للسياسة الإقتصادية بالجزائر يدعم من فرص النمو على المدى الطويل، يكون مرتكزا بالأساس على:

_ **زيادة عدد الفروع البنكية والمؤسسات المالية في الإقتصاد الوطني:** يعاني الإقتصاد الجزائري من تراجع عدد الفروع البنكية العاملة فيه والذي يتجلى من خلال ضعف معدل الكثافة المصرفية الذي يقدر بـ وكالة واحدة لـ25600 نسمة، وهو الأمر الذي يؤثر سلبيا على حجم التعامل مع البنوك ودرجة

[1] Amina Lahreche et al: « Algeria; selected issues paper », IMF country report N° 48, 2013, p 15.

الوعي المصرفي في المجتمع ومن ثم على تطور أداء البنوك في النشاط الإقتصادي. إذ أن توسيع شبكة التغطية المصرفية من شأنه أن ينعكس إيجابا على تعبئة المدخرات كونه يعزز من درجة الوعي المصرفي ومن ثم لمزيد من التوغل للقطاع المصرفي في علاقاته مع الأفراد والعائلات والمؤسسات ومن ثم في النشاط الإقتصادي.

وزيادة على ذلك فإنه من الضروري العمل في خطوة ثانية على منح الإعتمادات لمزيد من المؤسسات المالية البنكية وغير البنكية الخاصة وخصوصا البنوك الأجنبية، نظرا لما تتميز به من كفاءة وتطور في خدماتها المصرفية، وهو الأمر الذي من شأنه إعطاء دفعة قوية للمنافسة في القطاع المصرفي والحد من سيطرة البنوك العمومية تدريجيا على النشاط المصرفي، حيث يتوجب على الدولة في هذا الإطار العمل على الحد من المزايا التي تتوافر عليها البنوك العمومية وتوفير بيئة تنافسية عادلة بين جميع البنوك العاملة في القطاع المصرفي بما يسمح بـ:

_ تعبئة المزيد من المدخرات؛
_ الحد من تكلفة التمويل؛
_ تحسين شروط الحصول على القروض؛
_ التخصيص الأمثل للموارد المالية.

ولا يقتصر تطوير القطاع المالي على زيادة عدد البنوك والمؤسسات المالية بقدر ما يمتد أيضا إلى التركيز على تطوير جانب إدارة المخاطر والرقابة على عمل القطاع المصرفي، وذلك لما يمثله من ضمان للمتعاملين من شأنه أن ينعكس إيجابا على حجم التعاملات في القطاع المصرفي، حيث يتوجب في هذا الشأن: الحد من التدخل في عملية منح الإئتمان وتوجيهها بناء على اعتبارات غير اقتصادية على مستوى البنوك العمومية، تفعيل دور البنك المركزي في الرقابة على عمل البنوك التجارية وتفعيل نظام معلومات بنكي من شأنه إتاحة مختلف المعلومات حول سجل المقترضين بما يساعد في تفعيل عملية منح الإئتمان.

_ **تعزيز حوكمة القطاع المصرفي:** إن تطور أداء القطاع المصرفي في الإقتصاد الجزائري كما هو الحال في بقية الإقتصاديات العالمية مرهون بكيفية تسيير وإدارة مؤسسات هذا القطاع من قبل مجالس إدارتها وهيئاتها العليا، حيث تواجه البنوك العمومية على وجه الخصوص العديد من المشكلات في تبني التوجه نحو حوكمة نشاطها تتلخص في الأساس بانغلاقها أمام مشاركة القطاع الخاص في رأسمالها، وهو ما يعزز من عدم استقلالية هذه البنوك عن الجهاز التنفيذي في الدولة وضعف الحافز أما مجالس إدارتها لتطوير نشاطها، ومن ثم تتعارض طريقة إدارة نشاطها مع ما تمليه مبادئ الحوكمة التي تقوم على التأهيل والشفافية والرقابة والمحاسبة.

إن تعزيز حوكمة القطاع المصرفي يستوجب التوجه نحو فتح رأسمال البنوك العمومية أمام القطاع الخاص، وهو ما من شأنه توفير الدافع لاستحداث ممارسات وأساليب حديثة في الإدارة البنكية تكون مدفوعة برغبة القطاع الخاص في تعظيم الربح وتوسيع حصته السوقية. حيث أنه وعلى الرغم من وجود توجه لفتح رأس مال "القرض الشعبي الجزائري CPA" _بغض النظر عن الشكوك الدائرة حوله_ إلا أن ذلك لا يعتبر كافيا باعتبار وجود 5 بنوك عمومية أخرى من الضروري أن تشملها عملية إدماج القطاع الخاص في رأسمالها بما يعود بالإيجاب على تطور أدائها ومساهمتها في تمويل الإقتصاد الوطني.

_ **تفعيل دور سوق الأوراق المالية في الإقتصاد الوطني:** يتميز القطاع المالي في الإقتصاد الجزائري بكونه قطاعا قائما على نشاط البنوك وذلك في ظل الجمود شبه الكامل لسوق الأوراق المالية نظرا للعدد القليل جدا للمؤسسات المدرجة والبالغ عددها 6 مؤسسات. حيث يفسر ذلك من جهة نتيجة ضعف أداء القطاع الخاص وتراجع مكانته في النشاط الإقتصادي، ومن جهة أخرى نتيجة غياب ثقافة التمويل عن طريق السوق المالي من جهة المؤسسات التي تطلب التمويل نظرا لعدم رغبتها في فتح رأسمالها، وغياب ثقافة التداول في سوق رأس المال لدى الأطراف المعنية بعرض التمويل من أفراد ومؤسسات.

وفي هذا الصدد فإن تنشيط سوق الأوراق المالية في الجزائر من خلال توجه الدولة إلى خوصصة المؤسسات العمومية وخصوصا الكبرى منها، يعتبر خطوة جد هامة في سبيل التأسيس لديناميكة في معاملاته من شأنها تشجيع مؤسسات القطاع الخاص على الدخول وطرح أوراق مالية للحصول على التمويل، كما تحفز أصحاب الفائض على التداول في السوق انطلاقا من ارتفاع احتمال زيادة عوائد التداول نظرا للوضعية الجيدة التي تتميز بها تلك المؤسسات العمومية الكبرى. وزيادة على ذلك فإن تنشيط سوق الأوراق المالية يتطلب العمل على دفع البنوك وتشجيعها لـ: تقديم خدمات الإستشارة الفنية سواء للمؤسسات الراغبة في طرح أوراق مالية أو للأطراف الراغبة في التداول فيها، والمساهمة في عملية تسويق وترويج الإصدارات الجديدة من أسهم وسندات.

المبحث الثاني: إصلاح سوق العمل

إن أهمية العمل على تطبيق الإصلاحات في سوق العمل هو أن ذلك يعتبر عاملا رئيسيا في رفع إنتاجية عنصر العمل وتحسين معدل المشاركة، حيث أن رفع انتاجية عنصر العمل يساهم في زيادة الطلب على العمل ومن ثم تراجع أكبر في معدلات البطالة بما يدفع من النمو على المدى الطويل.

المطلب الأول: واقع سوق العمل

إن الأداء الضعيف لسوق العمل في الجزائر سواء من حيث معدل البطالة المرتفع بين الشباب وخريجي الجامعات من جهة أو ضعف انتاجية عنصر العمل من جهة أخرى، يعود أساسا إلى ضعف مرونته التي تعود أساسا إلى اللوائح التنظيمية المنظمة له، وكذا لواقع سوق السلع والخدمات في الإقتصاد الجزائري الذي يتميز بضعف المنافسة وتراجع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيه مما انعكس سلبا على أداء وديناميكية سوق العمل.

الفرع الأول: أداء سوق العمل

لقد أدى جمود اللوائح التنظيمية المنظمة لسوق العمل إلى التباين في أدائه كما يتوضح فيما يلي:

أ_ الكفاءة:

يرى المنتدى الإقتصادي العالمي أن كفاءة سوق العمل تتوضح من خلال جانبين رئيسيين هما: مرونة سوق العمل وكفاءة استخدامه للمواهب، حيث سجلت الجزائر في هذا الخصوص أداءا ضعيفا فيما تعلق بمرونة سوق العمل الذي يتميز بجمود واضح من خلال ضعف قنوات التواصل والمشاركة والتعاون ما بين عنصر العمل وصاحب العمل، كم سجلت نتائج سلبية فيما تعلق بكفاءة استخدام المواهب وذلك نتيجة انفصال العلاقة بين مستوى الأجور والإنتاجية في سوق السلع والخدمات، وكذا هجرة الأدمغة نتيجة عدم وجود توجه مناخ محفز على تطورها واستغلال قدراتها في الإقتصاد المحلي، مما يؤثر سلبا على كفاءة سوق العمل الإقتصاد الجزائري.

الجدول (15.5): كفاءة سوق العمل في الجزائر

المؤشرات	2010	2011	2012	2013
1. المرونة	**الترتيب**			
التعاون العلاقاتي بين العامل وصاحب العمل	125	127	143	137
مرونة تحديد الأجور	117	125	125	116
ممارسات التوظيف والفصل	105	79	112	142
تكاليف التخلي عن العمالة الزائدة	/	29	81	85
2. كفاءة استخدام المواهب	**الترتيب**			
علاقة الأجور بالإنتاجية	123	136	144	140
الإعتماد على الإدارة المهنية	125	139	144	145
هجرة الأدمغة	127	141	144	137
كفاءة سوق العمل	**127**	**137**	**144**	**147**

Source: World Economic Forum: « World competitiveness report »; 2011, 2012, 2013 and 2014.

ب_ العمالة

شهد معدل البطالة مستويات منخفضة منذ سنة 2001 انعكست من خلال التراجع من مستوى 27,3% سنة 2001 إلى مستوى يلامس 10% سنة 2013، حيث نتج هذا التراجع في معدل البطالة من خلال ما سجل من معدل نمو في حجم العمالة خلال الفترة 2000-2010 بـ4,7% وهو معدل نمو مرتفع مقارنة بمعدل 2,9% الذي سجل خلال الفترة 1991-2000، لكن هذا الإنخفاض في معدل البطالة ساهمت فيه أيضا عوامل ديموغرافية بحيث تراجع معدل نمو السكان من 3,1% سنة 1985 إلى 1,5% سنة 2007 وذلك نتيجة تراجع معدل الخصوبة من 5,8% إلى 2,4% خلال نفس الفترة[1].

وقد تركز الإرتفاع في حجم العمالة حسب ما يوضحه الشكل (8.5) أساسا في قطاع البناء والأشغال العمومية الذي تزايد عدد العاملين فيه بـ 823 ألف عامل بين سنتي 2003 و 2013، وكذا قطاع الخدمات الذي تزايد عدد العاملين فيه خلال نفس الفترة بـ 2 مليون و 296 ألف عامل، في حين سجل قطاع الصناعة ارتفاعا محدودا خلال الفترة المعنية قدر بـ 346 ألف عامل مقابل تسجيل قطاع الزراعة لتراجع في عدد العاملين فيه قدر بـ 476 ألف عامل.

[1] David Furceri : « Unemployment and Labor Market Developments in Algeria », IMF Working Paper N° 99, 2012, pp 3, 4.

الشكل(8.5): توزيع الأيدي العاملة حسب القطاعات

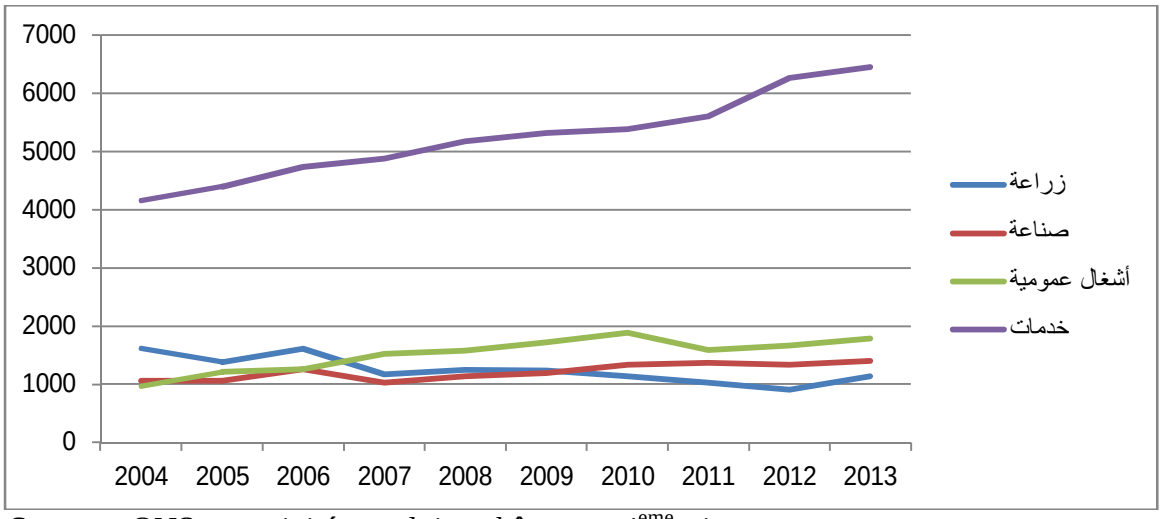

Source : ONS : « activité, emploi et chômage ; 4eme trimestre 2013 », 2014, p 8.

ومن جهة أخرى يعتبر معدل المشاركة في قوة العمل _الذي يعبر عن نسبة فئة السكان النشطة إلى فئة السكان في سن النشاط ما فوق 15 سنة_ منخفضا و يتراوح عند مستوى 43,2% سنة 2013، حيث يرجع ذلك بالأساس إلى تراجع معدل المشاركة لدى فئة الإناث الذي لا يتجاوز 16,6% مقابل 69,5% لدى فئة الذكور[1]، مما يعني عموما الإنخفاض في عدد الداخلين إلى سوق العمل بما ساهم إلى حد ما في تراجع معدل البطالة. كما ينخفض معدل العمالة الكلي الذي لم يتجاوز ارتفاعه مستوى 39% سنة 2013 بعد أن قدر سنة 2004 بـ34,7%، وذلك راجع بالأساس من جهة إلى انخفاض عدد المشغلين فعلا ومن جهة أخرى إلى ارتفاع عدد السكان في سن النشاط ما فوق 15 سنة .

الشكل(9.5): معدل العمالة ومعدل المشاركة

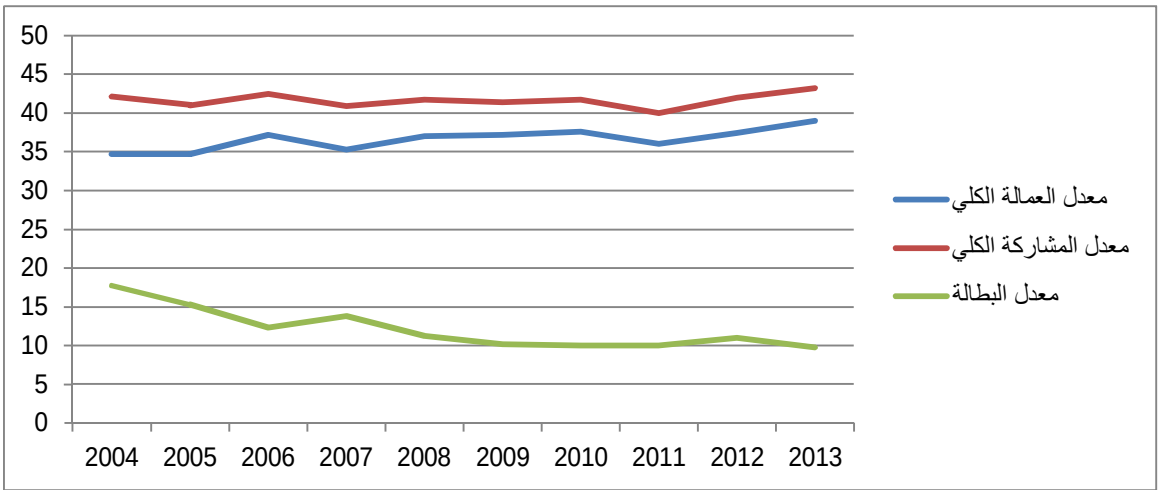

Source : ONS: « activité, emploi et chômage ; 4eme trimestre 2013 », 2014, p 11.

[1] ONS: « activité, emploi et chômage ; 4eme trimestre 2013 », 2014, p 11.

إن انخفاض معدل البطالة الإجمالي لا يتطابق مع انخفاض معدل البطالة في مختلف مستوياته، إذ وكما يوضحه الشكل(9.5) نجد سنة 2013 على وجه الخصوص أن معدل البطالة ما بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 24 سنة لا يزال مرتفعا ويقترب من مستوى 25% زيادة على ارتفاع معدل البطالة بين أصحاب شهادات التعليم الجامعي الذي يلامس مستوى 15% وكذا معدل البطالة بين الإناث الذي يصل إلى مستوى 17%، حيث أنه في حين أن ارتفاع البطالة بين فئة الإناث يعود إلى عوامل اجتماعية من جهة ولكبر حجم هذه الفئة في المجتمع من جهة أخرى، إلا أن ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب وكذا بين خريجي الجامعات وحاملي الشهادات العليا يعزى إلى الأسباب التالية:

_ إن جمود اللوائح التنظيمية لسوق العمل كما توضح سابقا هو في صالح العاملين المتواجدين في سوق العمل مقارنة بمن هم خارجه ومتواجدون في وضعية بطالة، حيث يتميز سوق العمل في الجزائر كما يبرزه الجدول (16.5) بالإنخفاض في معدل دوران عنصر العمل نتيجة تسجيل حوالي 40% من الفئة المتواجدة في حالة بطالة في وضعية البحث عن عمل منذ أكثر من سنتين، مقابل 20% هي في حالة بحث عن عمل لفترة تتراوح بين سنة وسنتين.

الجدول(16.5): نسب توزيع فئة البطالين سنة 2013 حسب المدة المستغرقة في البحث عن عمل

مدة البطالة	الذكور	الإناث	الإجمالي
أقل من 12 شهرا	33,4	39,9	35,3
بين 12 و 23 شهرا	20,6	19,6	20,3
أكثر من 24 شهرا	42	37,2	40,5
غير معروف	4	3,4	3,8
الإجمالي	**100**	**100**	**100**

Source : Ibid, p 8.

_ إن عدم التطابق بين عرض العمل والطلب عليه في سوق العمل بالجزائر ساهم في ارتفاع معدل البطالة بين خريجي الجامعات ومعاهد التكوين كما يبرزه الشكل (10.5)، والسبب في ذلك هو أنه من جهة نجد أن سوق العمل في الجزائر لا يوفر فرص عمل كثيرة مقارنة بعدد الخريجين من الجامعة ومعاهد التكوين المقدرين سنويا بالآلاف، ومن جهة أخرى فإن نظام التعليم والتكوين يبرز منفصلا عن واقع الإقتصاد الجزائري عموما وسوق العمل خصوصا، وهذا ما يعني أن بقاء مخرجات نظام التعليم والتكوين في حالة بطالة يشير إلى وجود سوء استغلال، من جهة للمال العام باعتبار أن الدولة تنفق مبالغ كبيرة على التعليم والتكوين دون أن يكون لذلك أثر مماثل على النشاط الإقتصادي، ومن جهة أخرى للمورد البشري الذي يبقى عاطلا دون وجود استغلال أمثل له في تطوير النشاط الإقتصادي.

الشكل(10.5): توزيع معدل البطالة سنة 2013 حسب السن والمستوى التعليمي

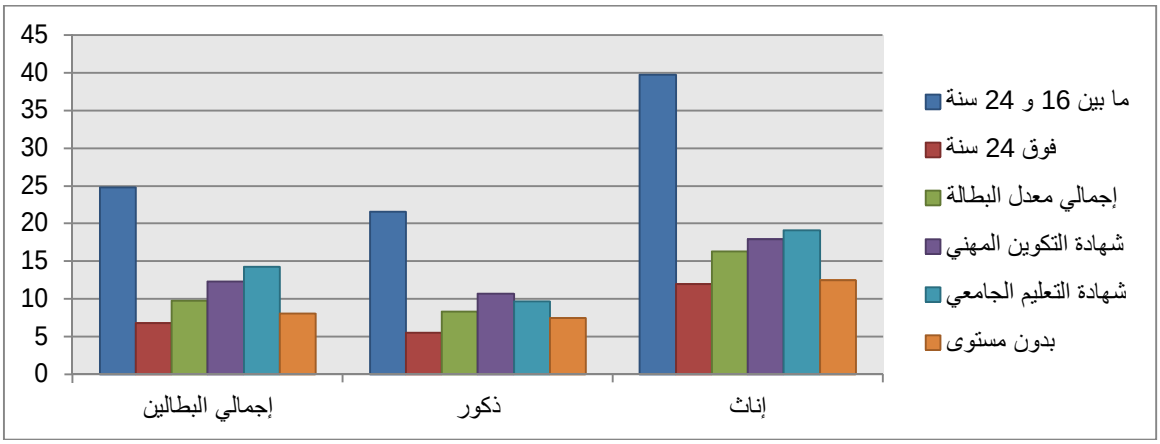

Source: Ibid, pp 4-7.

جـ_ الإنتاجية:

شهدت إنتاجية عنصر العمل في الإقتصاد الجزائري تطورات متوسطة نسبيا، بحيث ارتفعت قيمتها من 9871 دولار سنة 2001 إلى 11394 دولار سنة 2012، إذ يعتبر واقع الإنتاجية في سوق العمل بالجزائر ضعيفا من حيث التطور المحقق خلال عقد من الزمن والذي لم يكن كافيا لتحقيق معدلات نمو مرتفعة تساهم في تطور النشاط الإقتصادي، والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض إنتاجية عنصر العمل في القطاع العام نتيجة غياب الرقابة والصرامة وضعف جانب التحفيز وعدم ملائمة ظروف العمل، زيادة على ما يعانيه القطاع الخاص من ضعف المنافسة في السوق وعدم التوجه نحو أفضل الممارسات الدولية في النشاط. كما أن ضعف تطور مستوى الإنتاجية انعكس في ضعف المستوى الذي وصلت إليه إنتاجية عنصر الأمل في حد ذاتها والذي يعد الأضعف من بين الدول المبرزة في الشكل (11.5). وعليه فإن رفع مستوى الإنتاجية يبرز كأحد أهم تحديات عملية إصلاح سوق العمل في سبيل تعزيز مسار نمو الإقتصاد الجزائري على المدى الطويل.

الشكل(11.5): تطور إنتاجية عنصر العمل في الجزائر

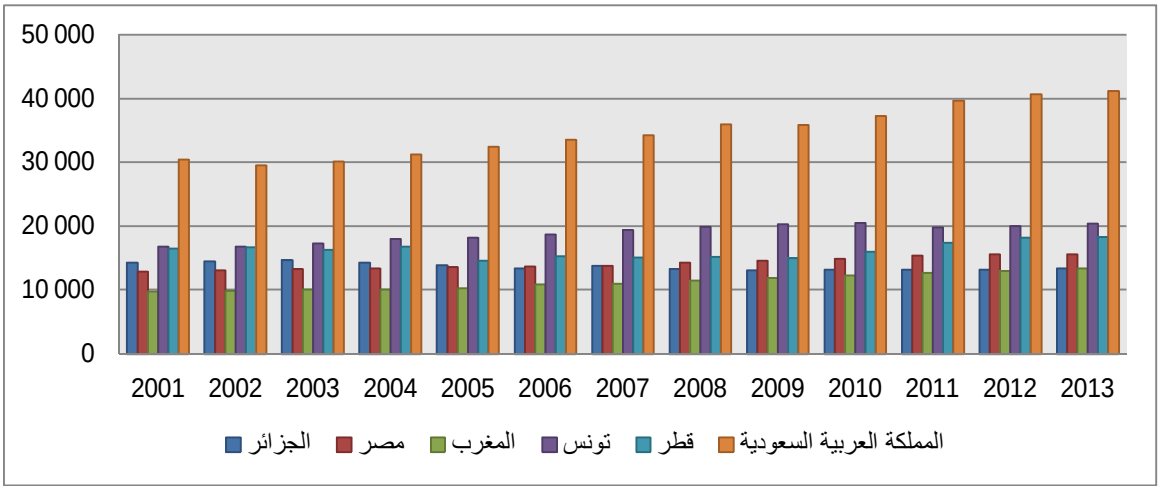

Source: The conference board : « Total economy database », on : https://www.conference-board.org/data/economydatabase/index.cfm?id=27762, consulted on: 22/12/2014.

الفرع الثاني: اللوائح التنظيمية لسوق العمل

يعمل البنك العالمي على دراسة مدى مرونة سوق العمل في مختلف الإقتصاديات العالمية من خلال ما يعرف بـ"مؤشر صرامة قوانين العمل"، حيث سجلت الجزائر في هذا الخصوص أداء متواضعا نسبيا يعكس مدى الجمود الذي يتميز به سوق العمل في الإقتصاد الجزائري كما يتوضح في الشكل التالي:

الشكل (12.5): تطور قيمة مؤشر صرامة قوانين العمل ومؤشراته الفرعية

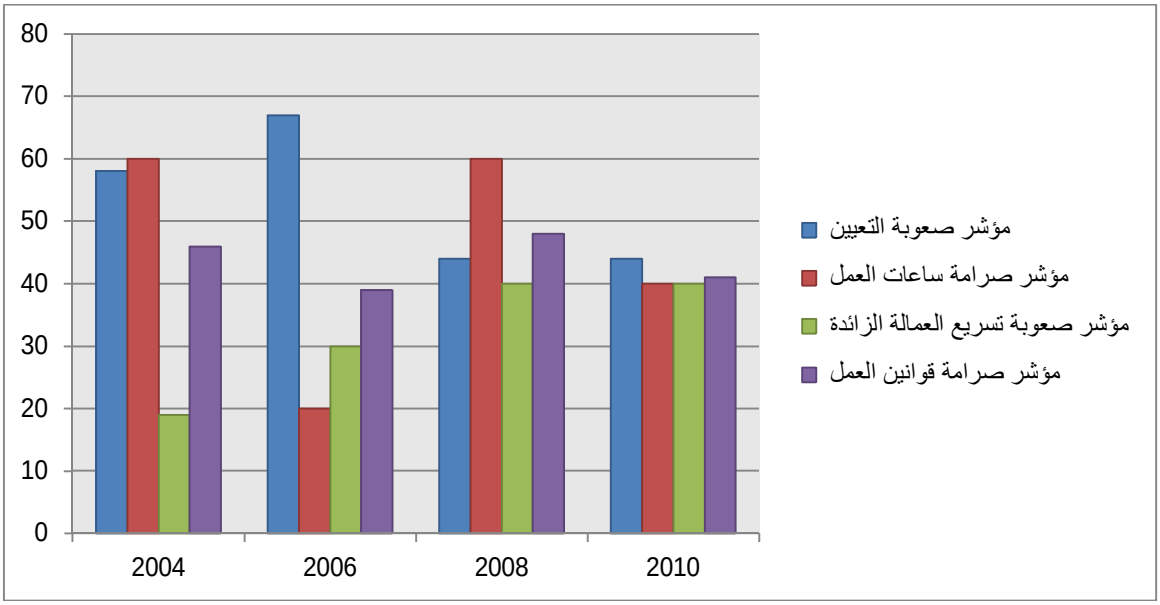

Source: World Bank: « Doing business reports », 2004, 2006, 2008 and 2010.

يتوضح من الشكل (12.5) أن الجزائر حققت معدلا متوسطا للصرامة في قوانين العمل، حيث تبرز الصعوبة الأكبر فيما يخص عملية التوظيف وهو ما يبرز من خلال ارتفاع قيمة مؤشر صعوبة التعيين، إضافة إلى الإرتفاع في جمود عدد ساعات العمل، وهو ما يوضح إجمالا ضعف مرونة سوق العمل الذي يوضحه يوضحه مقياس الحرية في سوق العمل الذي يعتبر مؤشرا فرعيا في مقياس الحرية الإقتصادية الذي يصدر عن مؤسسة "هيريتاج" (Heritage Foundation)، حيث يوضح الشكل (13.5) أن الحرية في سوق العمل بالجزائر تتواجد في مستويات متناقصة نوعا ما وفي مستويات منخفضة أقل من المتوسط العالمي، وهو ما يبرز كيف أن سوق العمل في الجزائر تغلب عليه التشريعات الحمائية لعنصر العمل بشكل أكبر.

الشكل (13.5): حرية سوق العمل في الجزائر

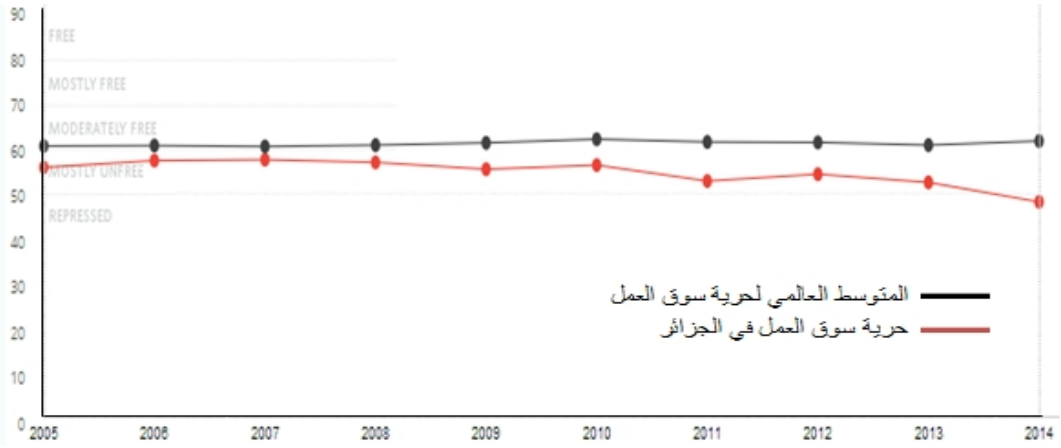

Source : Heritage Foundation

وبداية من سنة 2011 غير البنك العالمي من منهجيته في تقييم جمود سوق العمل مع تزايد الإدراك بأهمية خلق التوازن بين حماية العاملين من جهة والحد من القوانين الحمائية من جهة أخرى، حيث يبرز مدى الصرامة في قوانين سوق العمل من خلال المؤشرات الفرعية السابقة كما يلي[1]:

أ_ صعوبة التعيين:

يتيح قانون العمل في الجزائر 11/90 كما أبرزته المادة 12 فيه استخدام عقود عمل محددة المدة استثنائيا في أربعة حالات محددة، ميزها عدم وضوح وغياب تدقيق واضح لتطبيقها في النشاط الإقتصادي خصوصا مع ما جاءت به المادة 2 من الأمر 21/96 المعدل والمتمم للقانون 11/90 من حالة إضافية جديدة، حيث لا تتوضح في القانون مدة العقد الواحد الأصلي ولا عند التجديد تاركا ذلك لرؤية أرباب العمل، وهو ما يشير إلى أن اللبس وعدم الوضوح المرتبط بالتوظيف يعتبر من العوائق التي تقف أمام المؤسسات في التوجه نحو هذا النوع من العقود الذي تفرضه غالبا الظروف الإقتصادية المتقلبة.

الجدول (17.5): مؤشر صرامة التعيين في سوق العمل بالجزائر

صعوبة التعيين	البيانات
استخدام عقود محددة المدة في مهام تتسم بالاستمرارية؟	نعم
المدة الأقصى لعقد واحد محدد المدة (بالأشهر)	غير محدودة
المدة الأقصى للعقود محددة المدة بما فيها التجديد (بالأشهر)	غير محدودة
الحد الأدنى للأجر للعامل (19 سنة أو أكثر) أو لمتدرب (دولار أمريكي شهريا)	211,3
نسبة الحد الأدنى للأجر إلى متوسط القيمة المضافة لكل عامل	0,42

Source: World Bank: « Doing business 2014, economy profile; Algeria », op-cit, p 99.

[1] World Bank: « Doing business 2014, economy profile; Algeria », op-cit, pp 99-101.

ب_ صرامة ساعات العمل:

يتميز سوق العمل في الجزائر بالصرامة فيما تعلق بساعات العمل بسبب ما يفرضه قانون العمل من قيود على تمديد ساعات العمل عند الزيادة الموسمية للإنتاج أو بسبب ما يقره من عدم وجود مكافأة على العمل ليلا أو العمل في أيام الراحة، وهو ما يعني ضعف مرونة السوق التي لا تتيح له التكيف مع تقلبات العرض والطلب في النشاط الإقتصادي التي تنعكس على عرض وطلب عنصر العمل.

الجدول (18.5): مؤشر صرامة ساعات العمل في سوق العمل بالجزائر

صرامة ساعات العمل	البيانات
عدد ساعات العملة المعتادة في قطاع الصناعة؟	8
من الممكن أن يمتد أسبوع العمل إلى 50 ساعة أو أكثر (شاملاً الوقت الإضافي) لمدة شهرين سنوياً استجابة للزيادة الموسمية في الإنتاج؟	لا
أقصى عدد أيام العمل في الأسبوع؟	6
مكافأة العمل ليلا (كنسبة من أجر الساعة الواحدة) في حال استمرار النشاط؟	%0
مكافأة العمل في أيام الراحة الأسبوعية (كنسبة من أجر الساعة الواحدة) في حال استمرار النشاط؟	%0
قيود رئيسية على العمل الليلي في حال استمرار العمليات؟	لا
قيود رئيسية على العمل في ايام الراحة الأسبوعية في حال استمرار العمليات؟	لا
إجازة سنوية مدفوعة الأجر لعامل واحد يمتلك سنة عمل (بعدد أيام العمل)	22
إجازة سنوية مدفوعة الأجر لعامل واحد يمتلك 5 سنوات عمل (بعدد أيام العمل)	22
إجازة سنوية مدفوعة الأجر لعامل واحد يمتلك 10 سنوات عمل (بعدد أيام العمل)	22
إجازة سنوية مدفوعة الأجر (المتوسط للعمال الذين يحوزون سنة ونصف و 10 سنوات عمل) (بعدد أيام العمل)	22

Source: World Bank: op-cit, p 100.

جـ_ صعوبة الاستغناء عن العمالة الزائدة:

تواجه المؤسسات في سوق العمل في الجزائر قيودا على توجهها لفصل العمالة الذي تفرضه الظروف الإقتصادية، وذلك من حيث ضرورة إخطارها الهيئة الحكومية المعنية سواء عند الفصل الفردي أو الجماعي، زيادة على ما يفرضه عليها القانون من ضرورة إعادة التدريب.

الجدول (19.5): مؤشر صعوبة الاستغناء عن العمالة الزائدة

صعوبة الاستغناء عن العمالة الزائدة	البيانات
الفصل _بسبب العمالة الزائدة_ الذي يسمح به القانون؟	نعم
إخطار الطرف الثالث (الهيئة الحكومية المعنية) عند فصل عامل واحد؟	نعم
الحصول على موافقة الطرف الثالث عند فصل عامل واحد؟	لا
إخطار الطرف الثالث (الهيئة الحكومية المعنية) عند فصل 9 عمال؟	نعم
الحصول على موافقة الطرف الثالث عند فصل 9 عمال؟	لا
إعادة التعيين أو إعادة التدريب قبل إنهاء عقود العمالة الزائدة؟	نعم
سريان قواعد الأولوية عند إنهاء عقود العمالة الزائدة؟	نعم
قواعد الأولوية تسري في حالة إعادة تعيين العامل؟	لا

Source: World Bank: op-cit, p 101.

المطلب الثاني: إصلاحات سوق العمل المقترحة

يشير واقع سوق العمل في الإقتصاد الجزائري إلى أن ارتفاع معدل البطالة في الجزائر يرجع إلى:

_ ارتفاع البطالة الهيكلية بسبب ضعف هيكل النشاط الإقتصادي وعدم تنوعه، حيث يضعف نمو قطاعات الزراعة والصناعة ومساهمتهما في الناتج الوطني بما يؤثر سلبا على تطور حجم العمالة؛

_ عدم وجود توافق ما بين عرض العمل والطلب عليه في سوق العمل بسبب الإختلالات المرتبطة بنظام التعليم والتكوين والتدريب؛

_ ارتفاع البطالة الإحتكاكية الناتجة عن غياب قنوات وهيئات فعالة تتولى الربط بين عنصر العمل والمؤسسات الإقتصادية بما يزيد من معدل دوران عنصر العمل ويخفض من معدل البطالة طويل الأجل.

إن الوقائع السابقة لسوق العمل في الإقتصاد الجزائري تشير إلى أن سياسات جانب الطلب لا تبدو ملائمة وفعالة في معالجة الإختلالات المتعلقة بسوق العمل، حيث أنه من الضروري العمل على تنفيذ عديد الإصلاحات المتعلقة باللوائح المنظمة له مع إجراءات هيكلية أخرى تعزز من مرونته وتساهم في التأثير إيجابا على تطور إنتاجية عنصر العمل في الإقتصاد الجزائري كما يبرز فيما يلي:

الفرع الأول: إصلاح اللوائح التنظيمية

تبرز أهمية إصلاح اللوائح التنظيمية في سوق العمل في الإقتصاد الجزائري حسب الدراسة التي قام بها "بيرنال فيرديقو و آخرين"(2012) والتي شملت 97 دولة خلال الفترة 1985-2008 منها الجزائر التي كانت محل دراسة خلال فترة 2002-2009، حيث أوضحت أن الإرتفاع في مؤشر مرونة سوق العمل بنقطة انحراف معيارية يساهم في تراجع معدل البطالة في المتوسط بـ 0,9 نقطة مئوية، وأن التأثير يكون أكبر في حال أخذ متوسط البيانات لفترات تمتد لـ 5 سنوات بحيث يقدر بـ1,3 نقطة مئوية كانخفاض في معدل البطالة[1].

كما أوضح "فيرشوري"(2012) في دراسته حول البطالة وسوق العمل في الجزائر إلى أن التحسن في مؤشر مرونة سوق العمل بنقطة انحراف معيارية ساهم في انخفاض معدل البطالة إجمالا بنقطة مئوية[2]، خصوصا معدل البطالة لدى الشباب الذي يعتبر أكثر تأثرا بجمود اللوائح التنظيمية التي لا تخدم بالأساس طالبي العمل الشباب والجامعيين الذين لا يحوزون على الخبرة. حيث أنه على الرغم من أن اللوائح التنظيمية في سوق العمل تؤدي لزيادة احتمال بقاء العاملين في مناصب عملهم، إلا أنها تؤدي بالنسبة لمن هم في حالة بطالة إلى الحد من فرص العثور على وظيفة أو الدخول مجددا لسوق العمل.

وزيادة على ذلك فإن عدم قدرة المؤسسات على التكيف مع التطورات التي تمليها تقلبات النشاط الإقتصادي من حيث تجديد قوة عملها أو تعديل حجمها، له العديد من الآثار السلبية سواء على عملية التوازن بين إيرادات وتكاليف المؤسسة من جهة لأن عدم القدرة على التكيف الذي تمليه اللوائح التنظيمية لسوق العمل من شأنه زيادة التكاليف التي تتحملها المرسسة، وعلى استخدامها لعنصر العمل من جهة أخرى خصوصا إذا ما واجهت المؤسسة عائقا أمام التخلي عن العمالة ذات الإنتاجية المنخفضة وتوظيف عمالة جديدة ذات إنتاجية مرتفعة. وفي هذا الصدد يقترح لتحسين مرونة سوق العمل التي تساهم في التأثير إيجابا على ديناميكية سوق السلع والخدمات الإصلاحات التالية:

أ_ **تحرير استخدام عقود العمل محددة المدة:** إن إتاحة اللجوء لاستخدام عقود العمل محددة المدة أمام عنصر العمل وأرباب العمل وعدم تقييدها ضمن الحالات ذات الطبيعة المؤقتة، من شأنه تعزيز ديناميكية سوق العمل وإضفاء المرونة على أدائه الذي يرتبط بذلك مع تغيرات النشاط الإقتصادي. حيث أن هذا الإجراء من شأنه تشجيع المؤسسات على توظيف العمالة بحكم أن هذه العقود محددة المدة تربط استمرارية عنصر العمل مع المؤسسة بمستوى إنتاجيته وكفائته وهو الأمر الذي لا يتحقق في ظل عقود

[1] Lorenzo E. Bernal-Verdugo et al: op-cit, p 7.
[2] Davide Furceri : op-cit, p p 9-12.

العمل غير محددة المدة، وبالتالي فإن هذه العقود تؤثر إيجابا على الحافز لدى عنصر العمل ومن ثم على مستوى إنتاجيته الفعلية.

ب_ الحد من قيود الإستغناء عن العمالة الزائدة: إن تزايد القيود التي تواجهها المؤسسات للإستغناء عن العمالة الزائدة تعتبر عائقا رئيسيا أمام المؤسسات في استعمال عنصر العمل كآلية لضبط نشاطها الاقتصادي، ومن ثم فإنها تلجأ للتراجع عن زيادة الطلب على عنصر العمل الذي ترى أنها ستتحمل تكاليف مرتفعة في حال إذا ما رأت ضرورة للتخلي عنه يكون هدفها أساسا الحد من التكاليف. وفي هذا الصدد فإنه من المستحسن التوجه نحو ترك الحرية للمؤسسة لاختيار العمالة التي ترغب في تسريحها دون إرغامها على إجراء دورات تكوينية، زيادة على الحد من التكلفة المالية المرتفعة التي تدفعها المؤسسات عند استغنائها عن عنصر العمل الزائد عن الحاجة والمقدرة براتب 3 أشهر في المتوسط.

جـ_ إضفاء المرونة على ساعات العمل: من الضروري العمل على تمكين المؤسسات من الإستجابة للتطورات في السوق والإستفادة من الفرص المتاحة كزيادة الطلب مثلا، وذلك يكون من خلال عدم فرض قيود على تمديد عدد الساعات الأسبوعية إذا ما كانت هنالك رغبة مشتركة بين رب العمل وعنصر العمل، زيادة على ضرورة إقرار تعويض عن العمل الليلي أو العمل في أيام الراحة قصد تحفيز عنصر العمل على المشاركة في النشاطات المعنية ودعم إنتاجيته.

د_ الحد من التوظيف في القطاع العام: لقد دفع تعاظم التوظيف في القطاع العام إلى التأثير السلبي على كفاءة سوق العمل، حيث أن ما يتميز به القطاع العام في الجزائر من ضعف الرقابة وعدم الإنضباط والعشوائية في التسيير انعكس سلبا على إنتاجية عنصر العمل وقابليته للعمل والإجتهاد. كما أن تعاظم التوظيف في القطاع العام الذي يتميز بمناصب عمل بعقود غير محدودة المدة وأجور ثابتة غير مرتبطة بمستوى الإنتاجية، دفع لتراجع جاذبية العمل في القطاع الخاص الذي يرتكز على عقود عمل مرتبطة بمستوى إنتاجية وأداء عنصر العمل الذي يحدد مستوى الأجر الذي يتحصل عليه.

الفرع الثاني: تحسين نوعية التعليم والتدريب

تبرز تجارب العديد من اقتصاديات العالم المتقدمة أن تحسين الأنظمة المتعلقة بتكوين رأس المال البشري من حيث التعليم والتدريب هي على درجة كبيرة من الأهمية في التأثير إيجابا على مرونة وديناميكية سوق العمل، زيادة على تأثيرات ذلك على ديناميكية سوق السلع والخدمات من خلال المساهمة إيجابا على تطور أنشطة المقاولاتية خصوصا فيما تعلق بظهور المشاريع المرتكزة على كثافة العمالة الماهرة والتكنولوجيا الجديدة.

أ_ تطوير نظام التعليم و تعزيز الإرتباط بين مخرجات نظام التعليم العالي والتكوين المهني مع متطلبات سوق العمل:

إن الملاحظ على نظام التعليم في الجزائر هو تزايد عدد المنتسبين إليه في مختلف المستويات التعليمية باعتبار أن فئة الشباب تشكل نسبة كبيرة من أفراد المجتمع مما شكل عاملا إيجابيا بالنسبة لتطور الإقتصاد الجزائري خلال السنوات الماضية قياسا بما كان عليه الحال قبل بداية الألفية الثالثة. لكنه وبالنظر إلى الواقع المتردي للنشاط الإقتصادي في الجزائر من جهة وواقع قطاع التعليم المتدهور من جهة أخرى، فإن نظام التعليم في الجزائر بات لا يشكل عاملا إيجابيا في تطور الإقتصاد الوطني على المدى الطويل بقدر ما يمثل عائقا يحول دون تطور أداء سوق السلع والخدمات وسوق العمل.

إن زيادة عدد حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني في الجزائر لم ينتج عنه زيادة في كفاءة عنصر العمل وانتاجيته بقدر ما نتج عنه عدم توافق بين مخرجات التعليم العالي والتكوين المهني من جهة ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى وبالتالي التسبب في ارتفاع معدل البطالة. حيث أن عدم التوافق بين مخرجات نظام التعليم العالي والتكوين المهني من جهة ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى يبرز من ناحيتين:

_ **من ناحية الكم:** إن السياسة التي تتبعها الدولة في نظام التعليم العالي بالتركيز على الكم وزيادة عدد الطلاب الجامعيين بغض النظر عن المستوى ومدى أهليتهم للدخول إلى الجامعة، زاد بشكل كبير من عدد المتحصلين على شهادات التعليم العالي _الذين يرغبون بالضرورة في الحصول على منصب عمل_ إلى مستوى يستحيل أن يستوعبه سوق العمل لفترة طويلة من الزمن، وبالتالي فإنه من المنطقي أن يتزايد معدل البطالة في أوساط حملة الشهادات الجامعية للمستوى الذي هو عليه في الجزائر؛

_ **من حيث النوعية:** لا يقتصر عدم التوافق فقط على الكم بل إنه يمتد إلى النوعية التي تبرز في كون سوق العمل يحتاج إلى يد عاملة مختصة في مجالات يقل وجودها ضمن مخرجات نظام التعليم العالي أو نظام التكوين المهني، والعكس صحيح أين نجد أن مخرجات نظام التعليم العالي التكوين المهني يقل الطلب عليها في سوق العمل.

إن مشكلة قطاع التعليم في الجزائر هي أنه لا يسير وفق استراتيجية مرتكزة على اعتبار رأس المال البشري يمثل عاملا رئيسيا في تطور اقتصاديات الدول في الوقت المعاصر وأن التعليم يمثل المحور الأساسي في تطور هذه التركيبة الحديثة لرأس المال، بل أن الجانب الإجتماعي وعلى الخصوص فكرة "أن لكل شخص الحق في التعليم" طغت على تسيير نظام التعليم في الجزائر مما أثر سلبا على نوعية التعليم في مختلف مستوياته والذي غلب عليه الكم دون الكيف، وهو ما ينعكس من خلال ضعف

مخرجات نظام التعليم الجزائري من بحث علمي وبراءات اختراع وكفاءة عنصر العمل، مما أثر سلبا على تطور أداء كل من سوق العمل وسوق السلع والخدمات.

إن هذا الإنفصال والبعد عن واقع سوق العمل لآلية عمل كلا النظامين يعكس مدى الحاجة إلى رؤية جديدة لاستراتيجية تعليم وتكوين رأس المال البشري في الإقتصاد الجزائري تتماشى وتطورات سوق العمل بدرجة أولى وتتماشى وأهمية رأس المال البشري في النشاط الإقتصادي، حيث أن ذلك يساهم في تعزيز مسار تطور النشاط الإقتصادي على المدى الطويل ويساهم في تجنب الآثار السلبية لعدم التوافق التي تبرز أساسا في: ارتفاع معدل البطالة بين الشباب وما لذلك من آثار اجتماعية سلبية كالإنحراف انتشار الآفات الإجتماعية، عدم استغلال المورد البشري الذي يعتبر الشباب النسبة الأكبر من أفراد المجتمع والتي تشكل مورد أساسي لتطوير الإقتصاد الوطني، وعدم الإستغلال الأمثل للمال العام المنفق على تعليم وتكوين حملة الشهادات المتواجدين في حالة بطالة.

ب_ تفعيل دور مؤسسات سوق العمل

على الرغم من توفر سوق العمل في الجزائر على مؤسسة وساطة (الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANEM) تعمل على تنشيط سوق العمل من خلال تسهيل عملية إلتقاء عرض العمل والطلب عليه، إلا أن فعاليتها في التأثير إيجابا على ديناميكيته لم تبرز بالشكل المطلوب خاصة وأن إختلالات سوق العمل في الإقتصاد الجزائري تبرز في مجموعة عوامل تتجاوز جانب الربط بين عرض العمل والطلب عليه. ورغم ذلك فإن الوساطة في سوق العمل من شأنها القضاء على مشكلة نقص البيانات وعدم توافرها بخصوص عروض العمل وعنصر العمل المتوفر ومن ثم الوصول إلى تحقيق الإستغلال الأمثل لعنصر العمل الكفء، لكن دور الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب اقتصر في الواقع على تنظيم عملية الحصول على مناصب عمل بالنسبة للراغبين في العمل على أساس الأقدمية، خاصة في ظل التزايد الكبير لأعداد الوافدين الجدد الشباب لسوق العمل وعجز النشاط الإقتصادي عن استيعابهم. ومن ثم فإن الإرتكاز على مبدأ الأقدمية في التقدم لطلب العمل عل مستوى الوكالة من شأنه التأثير سلبا على نشاط المؤسسة المعنية ومن ثم في بروز حالة سوء استغلال لعنصر العمل الأكفأ.

وفي إطار توفير الدعم المالي للمؤسسات لتوظيف العمالة، تتيح الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب 3 أنواع من الدعم لشاغلي مناصب العمل الجدد في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني على حسب المستوى التعليمي: عقود إدماج حملة الشهادات الجامعية (CID)، عقود الإدماج المهني (CIP) وعقود تكوين-إدماج (CFI)، حيث تساهم الدولة في ظل هذه العقود في دفع أجر العامل لفترة سنتين إلى ثلاثة سنوات، زيادة على وجود "عقد العمل المساعد (CTA)" الذي يوفر للعاملين الإستفادة من الإعفاء

من اشتراكات الضمان الإجتماعي والضريبة لثلاث سنوات بالنسبة لكل منصب عمل يتحصل عليه بعد إنتهاء مدة أحد العقود السابقة الذكر.

وتشير الإحصائيات إلى تناقص عدد المستفيدين من هذه العقود التي تحول هدفها في واقع الأمر إجتماعيا بحتا، باعتبار أن الواقع يشير إلى قدرة كل فرد من الإستفادة منها بمجرد موافقة صاحب سجل تجاري سواء باشتراط العمل معه أم لا، ومن ثم تعتبر هذه الإعانات بمثابة إعانات بطالة أكثر من بروزها كإعانات دعم للعمالة وخلق مناصب عمل إنتاجية، والدليل على ذلك أن عدد المستفيدين من "عقد العمل المساعد (CTA)" _الذي يختص فقط بمن ينجحون في الحصول على منصب عمل بعد إنتهاء فترة أحد العقود المدعمة_ لم يتجاوز 9% من إجمالي العقود الممنوحة في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني[1]، وهو ما يعني فشل هذه الآلية في الدفع لخلق فرص عمل نتيجة ارتفاع عدد الطالبين لمناصب العمل وبالتالي تزايد عدد المستفيدين من عقود العمل المدعمة، مقابل افتقار عنصر العمل للمهارة والقدرات التي تؤهله لذلك وضعف حجم القطاع الخاص.

وفي هذا الإطار يتوجب على الدولة العمل على تفعيل سياسة تشغيل تكون ذات أبعاد إقتصادية وليس إجتماعية، وذلك يكون من خلال استهداف مكامن الخلل في سوق العمل التي تبرز أساسا في ضعف قدرات ومؤهلات عنصر العمل وتراجع الحافز لديه، ومن ثم يقترح في هذا الصدد:

_ **التوجه نحو ما يعرف بـ"نظام إعانات البطالة المشروط بالمشاركة في أنشطة البحث عن العمل والتدريب"**: لأن التوجه كما سبق الإشارة إليه إلى الحد من القيود المفروضة على توجه المؤسسات للإستغناء عن العمالة الزائدة لأسباب اقتصادية للحد من التكاليف التي تتحملها من جهة، وكذا زيادة عدد الراغبين في مناصب عمل من جهة أخرى، يمكن مواجهته من خلال نظام توفير إعانات بطالة لمن يفقدون مناصب عملهم بشرط المشاركة في أنشطة تدريبية لتعزيز مهاراتهم وقدراتهم ومن ثم تزايد فرصهم في الحصول على فرصة عمل، وتوفيرها أيضا للشباب وخريجي الجامعات أيضا بشرط المشاركة في أنشطة تدريبية لتطوير مؤهلاتهم ورفع الحافز لديهم للبحث عن فرص عمل أخرى، باعتبار أن البطالة الهيكلية _من خلال عدم التوافق بين الطلب على عنصر العمل وعرض العمل_ تعتبر أحد أهم أنواع البطالة في النشاط الإقتصادي.

_ **التوجه نحو "نظام أجور للعاملين المتدربين":** يعتبر العمل على تعزيز ما يسمى بـ"نظام أجور للعاملين المتدربين" للداخلين الجدد لسوق العمل من الشباب وخريجي الجامعات من الآليات التي تساهم في الحد من مشكلة الخبرة التي تعترض بالأساس دخول هاتين الفئتين لسوق العمل، حيث تتلقى هذه الفئة بالإشتراك بين مؤسسات الدولة ومنشآت الأعمال المعنية أجورا مشجعة كنسبة مئوية من الحد الأدنى

[1] Andrew Jewell et al : « Algeria ; selected issues », IMF country report N° 342, 2014, p 59.

للأجور في حدود 75%-80%، مقابل خضوعها لدورات تكوينية وتدريبية لتعزيز مهاراتها وقدراتها مما يحفز منشآت الأعمال على توظيفها مستقبلا، إذ أن تطبيق "نظام أجور العاملين المتدربين" يعتبر من الأساليب الفعالة في إضفاء المرونة في سوق العمل، من حيث أنها تساعد وتسهل من ولوج الشباب وخريجي الجامعات لسوق العمل ومن ثم اكتساب الخبرة والمهارة من جهة، كما تساهم في الحد من تكاليف المؤسسات من حيث أن هذا النظام يلزمها بدفع جزء من أجر مشجع للعاملين المتدربين لفترة محددة.

المبحث الثالث: حوكمة دور الدولة

إن التأسيس لإطار متكامل للسياسة الإقتصادية في الجزائر يدعم نمو الإنتاجية ويضمن توفير الحافز للأعوان الإقتصاديين للعمل والإستثمار والإبتكار والإنتاج، يتطلب بالضرورة أن يكون بناء الدولة وعملها مساعدا ومكملا على تعزيز فرص نمو النشاط الإقتصادي في المدى الطويل سواء من خلال بنيتها المؤسساتية أو من خلال إدارة سياساتها الإقتصادية الكلية.

المطلب الأول: واقع البنية المؤسساتية ودواعي تطويرها في الإقتصاد الجزائري

تعتبر نوعية البنية المؤسساتية من أكثر المواضيع التي حازت ولا تزال على اهتمامات الباحثين الإقتصاديين خصوصا على مستوى الدول التي تتميز بوفرة الموارد الطبيعية ومنها الجزائر، لما لها من تأثير كبير في الإستفادة منها وتجنب التأثيرات السلبية لما يسمى بـ"لعنة الموارد الطبيعية".

الفرع الأول: نوعية البنية المؤسساتية في الإقتصاد الجزائري

يشير تقرير الحوكمة في الإقتصاديات العالمية أن الجزائر تملك نوعية مؤسساتية ضعيفة تعبر عنها المستويات المنخفضة في الجوانب الرئيسية المشكلة لمؤشر الحوكمة الذي يستند إليه غالبا في تقدير نوعية الإطار المؤسساتي للدولة، حيث يبرز ذلك كما يوضحه الشكل(14.5) بالمقارنة مع متوسط الأداء في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكذا أوروبا وآسيا الوسطى.

الشكل(14.5): مقارنة لنوعية الإطار المؤسساتي في الجزائر من خلال مؤشرات الحوكمة

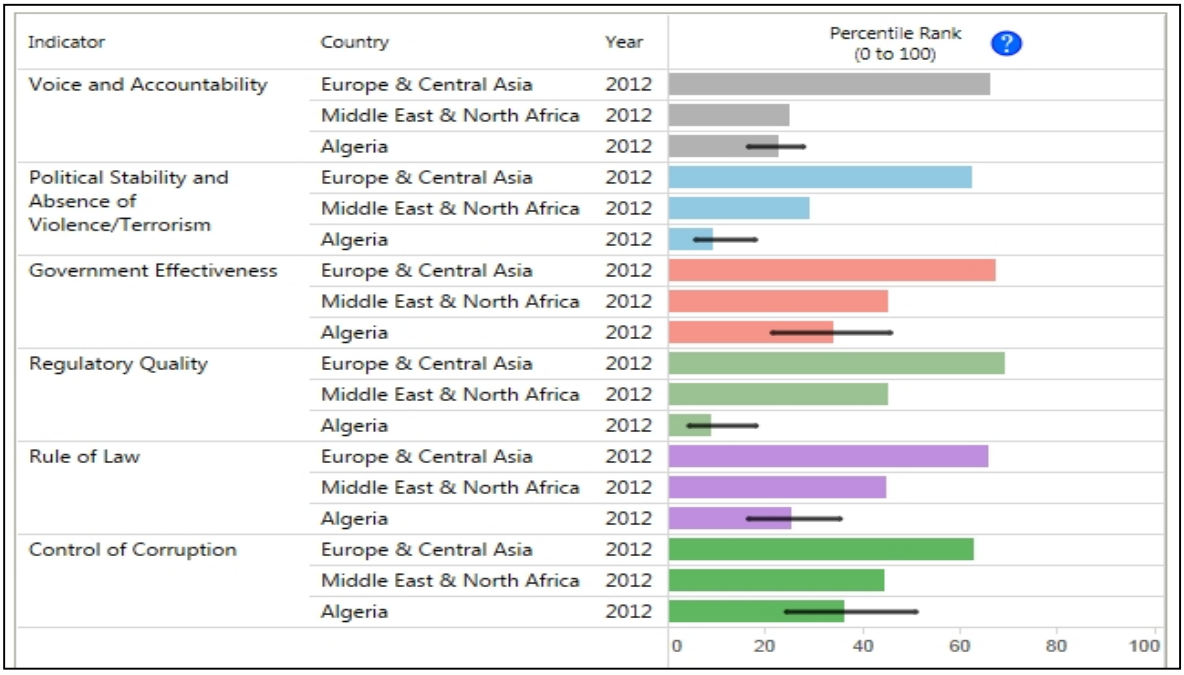

Source: World Bank: Worldwide governance indicators, available on: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

أ_ مؤشر التصويت والمسائلة

يشير مؤشر التصويت والمسائلة إلى التعبير عن القدرة التي يمتلكها أفراد المجتمع في المشاركة في انتخاب حكوماتهم، إضافة إلى الحرية في التعبير وتكوين الجمعيات والإعلام الحر ومدى خضوع صناع القرار للمسائلة حول قراراتهم المتخذة.

إن أهمية هذا المؤشر تكمن في ما يخلقه من جهة لدى أفراد المجتمع من الشعور بمدى أهمية آرائهم في صنع القرار في الدولة أيا كان سواء في الجانب الإقتصادي أو الإجتماعي أو السياسي، إضافة إلى ما يخلقه من تأطير لقرارات صناع القرار بما يخدم مصالح الإقتصاد وتحقيق الأهداف المسطرة انطلاقا من إخضاعهم للمسائلة حول قراراتهم، وهذا ما يولد شعورا لدى الأعوان الإقتصاديين بأهمية دورهم في صنع قرار السياسة الإقتصادية بما يخدم تطور النشاط الإقتصادي ومن ثم خلق الحافز لديهم على العمل والإستثمار والإبتكار، خصوصا مع زوال عدم التأكد واللايقين في النشاط الإقتصادي الذي قد يبرز إذا ما كان هنالك تغييب لدورهم في صنع القرار وعدم وجود مسائلة لصناع القرار حول قراراتهم المتخذة، والذي قد يدفعهم إلى توجيهها لخدمة مصالحهم الخاصة فيما يعرف بـ"سلوك البحث عن الريع".

من جهة أخرى إن خضوع صناع القرار للمسائلة يساهم في إقرار الترتيبات والقرارات التي يتوافق عليها غالبية أفراد المجتمع والتي تخدم النشاط الإقتصادي، ويحد من توجيههم لقرارات السياسة الإقتصادية إلى ما يخدم مصالحهم الخاصة على حساب مصالح السوق، سواء من حيث فرض لوائح

تنظيمية معينة وتعزيز الإحتكار أو من خلال التوجه لزيادة الإنفاق العام بما يتيح كسب الريع وتعزيز مكانة ونفوذ أصحاب السلطة من خلال توسع دور القطاع العام في النشاط الإقتصادي.

في هذا الصدد سجلت الجزائر على مدار أكثر من عقد ونصف مستويات منخفضة في مؤشر التصويت والمسؤولية كما يوضحه الشكل (15.5)، إذ أن ذلك يدل على مدى ضعف مشاركة أفراد المجتمع في صنع القرار من جهة وضعف عملية مسائلة صناع القرار حول طبيعة قراراتهم من جهة أخرى، وهو ما يعتبر عاملا يؤثر سلبيا على تطور النشاط الإقتصادي من حيث أن ذلك ساهم ولا زال يساهم في تنامي سلوك البحث عن الريع لدى أصحاب النفوذ في السلطة في الإقتصاد الجزائري في ظل عدم خضوع صناع القرار لعملية المسائلة، زيادة على ما يخلقه ذلك الإحساس بعدم أهمية آراء وقرارات الأفراد في العملية الإنتخابية ومن ثم في توجيه عملية اتخاذ القرار في الدولة من تراجع الحافز على العمل والإستثمار والإبتكار لدى مختلف الأعوان الإقتصاديين.

الشكل(15.5): أداء مؤشر التصويت والمسؤولية

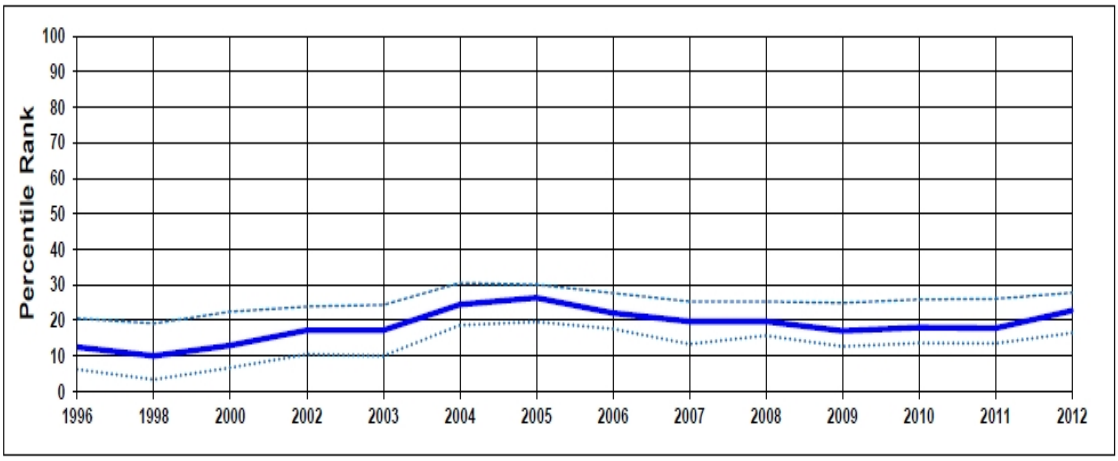

Source: World Bank: Worldwide governance indicators, available on: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#countryReports

ب_ مؤشر الإستقرار السياسي

يقيس هذا المؤشر مدى احتمال تعرض الدولة لعدم الإستقرار السياسي الذي يساهم أساسا في التأثير على طبيعة القرارات المتخذة في المجال السياسي والإقتصادي ومن ثم على سلوكيات الأعوان الإقتصاديين في الحياة الإقتصادية بما يؤثر في كفاءة تخصيص الموارد الإقتصادية.

وكما يشير الشكل (16.5) فإن الجزائر سجلت مستويات متدنية وضعيفة جدا فيما تعلق بالإستقرار السياسي، وذلك يعود بالأساس إلى التخبط الكبير الذي يميز الساحة السياسية في الجزائر من حيث تصاعد حدة المظاهرات والإحتجاجات على أداء بعض القطاعات الحكومية والإنتقادات الموجهة

لنظام الحكم في البلاد، بالإضافة إلى الإنتقادات الموجهة بخصوص عدم اعتماد أحزاب سياسية من جهة والتضييق على أحزاب سياسية أخرى في نشاطاتها من جهة أخرى.

الشكل(16.5): أداء مؤشر الإستقرار السياسي

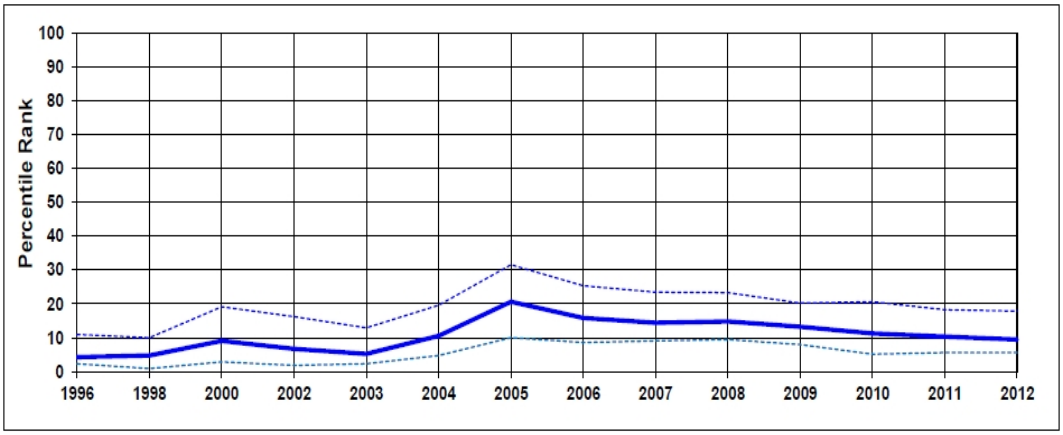

Source: World Bank: Worldwide governance indicators, available on: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#countryReports

جـ_ مؤشر فعالية الحكومة

يقيس هذا المؤشر نوعية الخدمات العامة والخدمات المدنية للدولة، وكذا نوعية السياسات المتخذة ومدى التزام الحكومة بتلك السياسات المعلنة مسبقا من عدمه. حيث أنه وكما يشير الشكل (17.5) فإن الجزائر تسجل استقرارا نسبيا في مؤشر فعالية الحكومة إلا أن ذلك يبقى في مستويات ضعيفة بعيدة حتى عن المستوى المتوسط، وذلك بالأساس يعود إلى ضعف نوعية الخدمات المقدمة من طرف الدولة لعدم تميز القطاع العام بالكفاءة وانتشار المحسوبية واللامبالاة وانعدام الرقابة في آليات تسييره، زيادة على ضعف أداء الحكومة خصوصا في ظل العشوائية في سياساتها المتخذة وعدم وجود التزام واضح بالقرارات المتخذة نظرا لغياب جهاز رقابي على أدائها في ظل الغياب شبه الكامل للبرلمان من جهة، ولضعف قدرة الحكومة على فرض سياساتها وقراراتها من خلال خضوعها للضغوطات المختلفة أهمها الضغوطات الإجتماعية.

الشكل(17.5): أداء مؤشر فعالية الحكومة

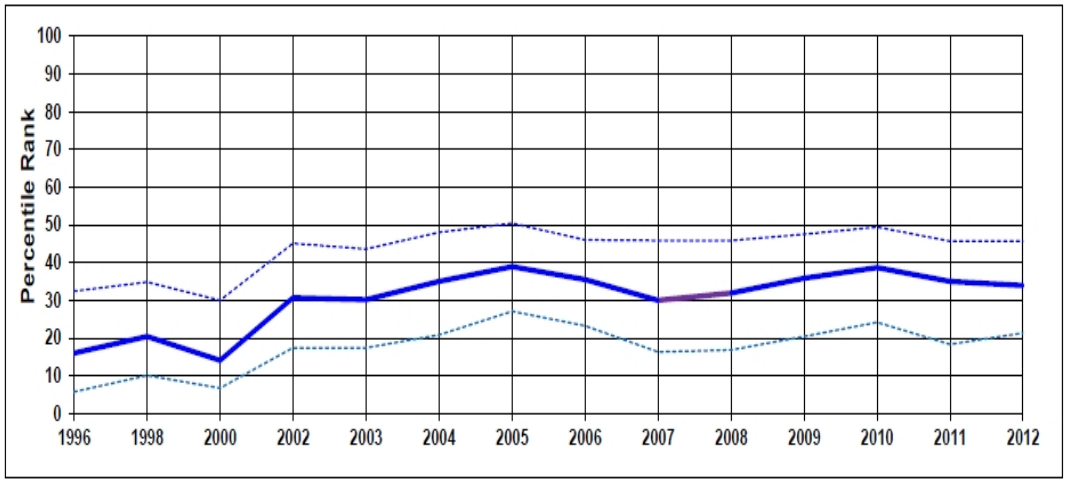

Source: World Bank: Worldwide governance indicators, available on: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#countryReports

د_ مؤشر النوعية التنظيمية

يقيس هذا المؤشر نوعية القرارات والتشريعات التي تضعها الحكومة لتنظيم نشاط القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، حيث تسجل الجزائر في هذا المؤشر مستويات متدنية منذ سنة 2005 أين تراجعت قيمة المؤشر بـ 30 درجة وهو ما يعكس تزايد القيود المنظمة لنشاط القطاع الخاص التي تضعها الحكومة سواء على مستوى سوق السلع والخدمات أو على مستوى سوق العمل كما أشرنا إليه سابقا، مما يفسر إلى حد كبير ضعف مساهمته في النشاط الإقتصادي بالجزائر.

الشكل(18.5): أداء مؤشر النوعية التنظيمية

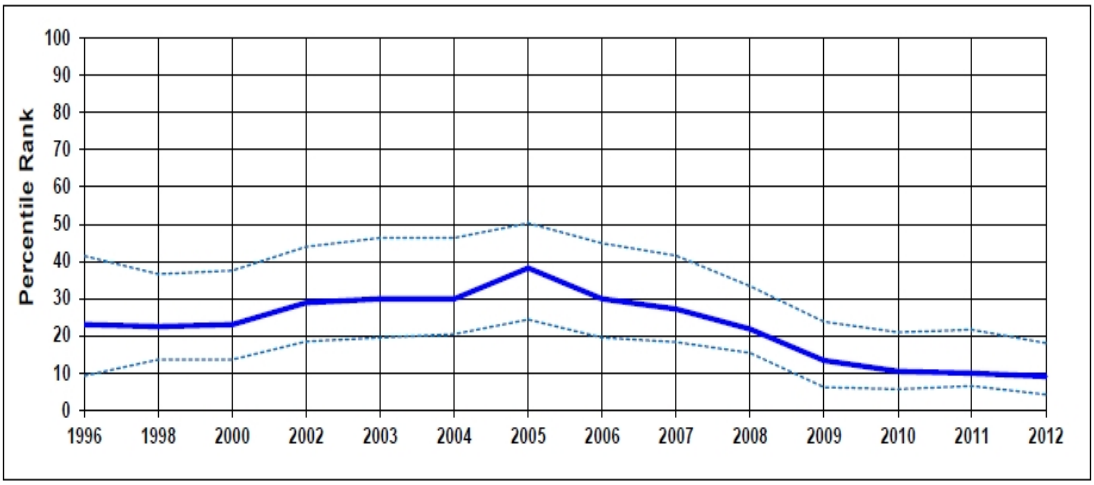

Source: World Bank: Worldwide governance indicators, available on: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#countryReports

هـ_ مؤشر سيادة القانون

يرصد هذا المؤشر درجة ثقة الأفراد في القانون وتطبيقه في الواقع، خصوصا فيما تعلق بنوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية ومدى استقلالية القضاء، وكذا حجم انتشار الجريمة المنظمة وقدرة القانون على الحد منها.

يشير الشكل (19.5) إلى التحدي الكبير الذي يواجه الجزائر فيما تعلق بتعزيز سيادة القانون، حيث أن استقرار قيمة هذا المؤشر في مستوى ضعيف لعشرية كاملة يفسر إلى حد كبير جانبا هاما من الأداء السلبي للإقتصاد الجزائري باعتبار أن الجانب القانوني يمثل عاملا رئيسيا في تحديد سلوك الأعوان الإقتصاديين وحجم الدافع لديهم للعمل والإستثمار والإبتكار.

الشكل(19.5): أداء مؤشر سيادة القانون

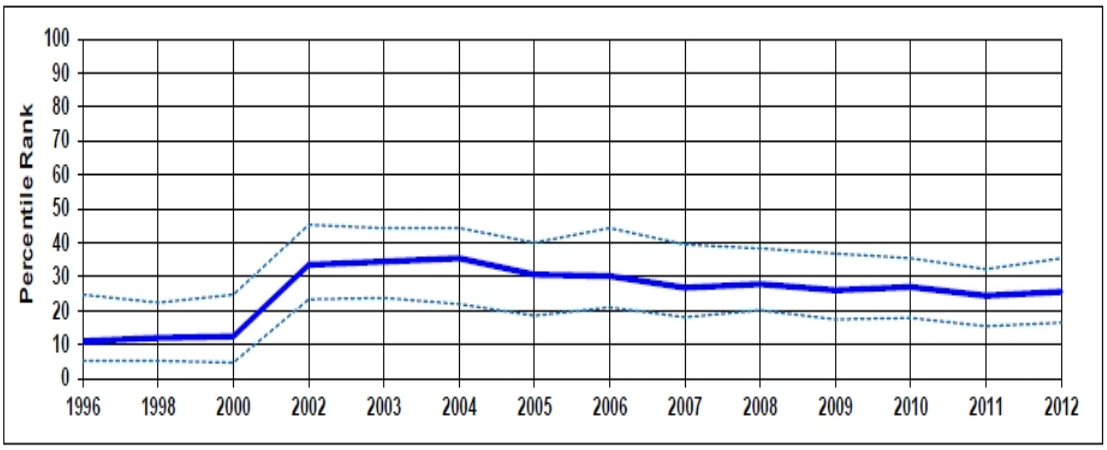

Source: World Bank: Worldwide governance indicators, available on: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#countryReports

و_ مؤشر مراقبة الفساد

يشير هذا المؤشر إلى أي مدى تستعمل السلطة العامة نفوذها في تحقيق مكاسب خاصة صغيرة كانت أو كبيرة، حيث تتضمن الفساد المتعلق بـ: القرارات القضائية، جمع الضرائب، المنفعة العامة وعمليات التصدير والإستيراد.

الشكل(20.5): أداء مؤشر مراقبة الفساد

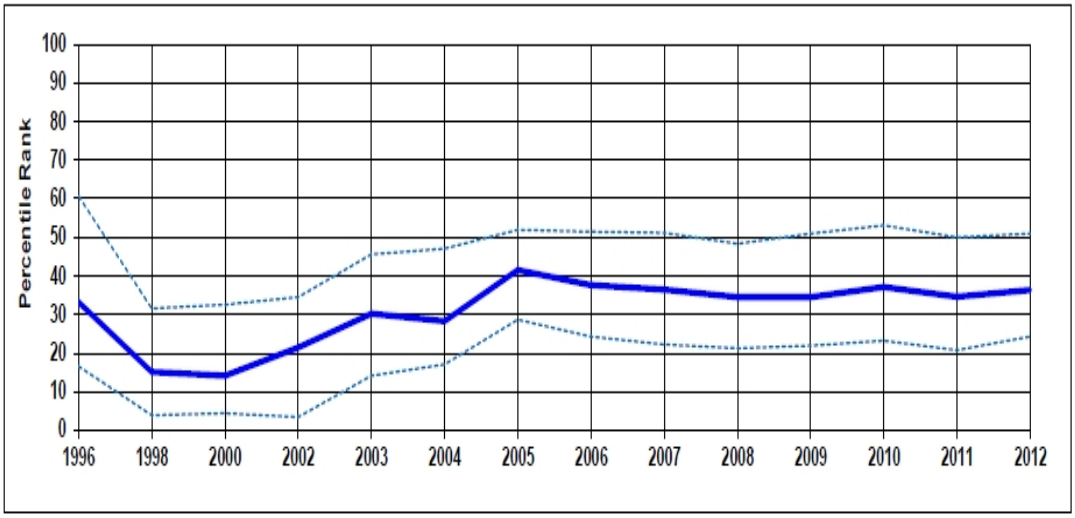

Source: World Bank: Worldwide governance indicators, available on: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#countryReports

الفرع الثاني: أهمية تطوير البنية المؤسساتية

تشير الدراسات والأبحاث الإقتصادية التجريبية إلى أن ضعف نوعية البنية المؤسساتية يعتبر السبب الرئيسي في تحقيق البلدان الغنية بالموارد الطبيعية في المتوسط لمعدلات نمو أقل من البلدان التي لا تملك موارد طبيعية في إطار ما يعرف بـ"لعنة الموارد"، حيث أن تخلف البنية المؤسساتية يدفع إلى تنامي سلوك البحث عن الريع لدى أصحاب السلطة من جهة والإستغلال غير الأمثل للموارد من جهة أخرى مما يؤثر سلبا على النمو الإقتصادي في الإقتصاد المعني.

في هذا الإطار يعتبر الإقتصاد الجزائري من الإقتصاديات التي تتميز بوفرة الموارد الطبيعية المتمثلة على وجه الخصوص في البترول والغاز الطبيعي، لكن ذلك لم يمنع من ضعف معدلات النمو الإقتصادي فيه لعقود طويلة بالمقارنة مع ما كان يمكن أن يتحقق قياسا بالموارد التي يتوفر عليها الإقتصاد الجزائري، زيادة على ما صاحب عملية النمو تلك من انتشار واسع للفساد وتبذير الموارد. إذ أنه ورغم تزايد تراكم رأس المال المادي والبشري طوال العشرية الأولى من الألفية الثالثة، إلا أن ذلك لم يسمح بالإستفادة من تلك الميزة في تطوير النشاط الإقتصادي كما يجب بسبب ضعف نوعية البنية المؤسساتية في الجزائر والتي كان يمكن لها ضمان ذلك لو وجدت، وهذا ما يضع الإقتصاد الجزائري بذلك في خانة الدول التي تعاني من إشكالية "لعنة الموارد".

إن تحسين البنية المؤسساتية في الإقتصاد الجزائري يعتبر أولوية قصوى في إطار الخروج من التداعيات السلبية لظاهرة "لعنة الموارد" _المتمثلة أساسا في عدم الإستغلال الأمثل للموارد وغياب التحفيز على الإدخار والعمل والإبتكار_ قصد تعزيز فرص نمو النشاط الإقتصادي على المدى الطويل، إذ أن

إصلاح سوق السلع والخدمات وسوق العمل لا يمكن أن يكون له تأثير إيجابي كاف إذا لم يكن هنالك ما يضمن المساواة في الفرص وتحقيق العدالة وتوفير الأمن والرقابة وحماية حقوق الملكية بما يمكن من توفير المناخ الملائم لتحفيز الأعوان الإقتصاديين وتشجيعهم أكثر على العمل والإستثمار والإبتكار.

تشمل عملية الإصلاح المؤسساتي الضروري في الإقتصاد الجزائري العديد من الجوانب التي لها تأثير على سلوك أفراد المجتمع وسلوكياتهم في الحياة الإقتصادية، إذ أن المنطلق الرئيسي فيها يكون من خلال إصلاح النظام السياسي في الدولة بما يمكن من تحقيق رشادة أكبر في طبيعة القرارات المتخذة من قبل الجهاز التنفيذي في إطار تسيير شؤون الدولة، ويضمن إقرار المتابعة والمسائلة حول مختلف القرارات المتخذة وتفعيل مشاركة أفراد المجتمع في صنع القرارات الهامة والرئيسية بما يعزز من الشفافية في تسيير شؤون الدولة. كما يشمل الإصلاح المؤسساتي تفعيل دور الجهاز القضائي في الجزائر بتعزيز استقلاليته وسلطة قراراته والعمل بها من قبل جميع مكونات الدولة بما يكرس سيادة القانون التي تزيد من ثقة الأعوان الإقتصاديين في مؤسسات الدولة وتحفزهم للمزيد من العمل والإستثمار.

المطلب الثاني: ضبط السياسات الإقتصادية الكلية

يعتبر الإستقرار الإقتصادي أحد العوامل الرئيسية الداعمة للنمو على المدى الطويل كونه يؤثر على سلوكيات الأعوان الإقتصاديين الجارية أو المستقبلية. حيث أن الإستقرار الإقتصادي المعبر عنه من خلال استقرار المستوى العام للأسعار، استقرار أسعار الصرف وتوازن الميزانية العامة هو هدف السياسات الإقتصادية الكلية المتمثلة أساسا في السياسة المالية والسياسة النقدية. إذ في حين أن سوء إدارة السياسات الإقتصادية الكلية يؤثر سلبا على الأداء الإقتصادي العام، فإن تحسين إدارتها بما يساهم في تحقيق استقرار المؤشرات الإقتصادية الكلية رغم أهميته لا يعتبر كافيا لوحده في تطوير الأداء الإقتصادي[1]، حيث أن ضبط السياسات الإقتصادية الكلية ما هو إلا عامل ضمن إطار متكامل لنمو النشاط الإقتصادي وتحقيق الإزدهار على المدى الطويل.

وفي هذا الإطار فقد سجل الإقتصاد الجزائري أداء متباينا خلال العقد الأول من الألفية الثالثة فيما تعلق بالإستقرار الإقصادي رغم ارتكاز السياسة الإقتصادية في الجزائر في تلك الفترة على السياسات الظرفية الكينزية التي تدعم من المفروض تحقيق الإستقرار الإقتصادي، لكن ذلك التباين يعود بالأساس إلى أن الهدف من استخدام تلك السياسات لم يكن تحقيق الإستقرار الإقتصادي بدرجة أولى ورئيسية بقدر ما كان الهدف منها هو من جهة خدمة الجانب الإجتماعي ومن جهة أخرى العمل على تطوير النشاط الإقتصادي الذي يعتبر هدف السياسات الهيكلية بالدرجة الأولى وليس هدف السياسات الظرفية الكينزية التي تعتبر سياسات مدى قصير تعنى بالإستقرار الإقتصادي، وبالتالي فإن عشوائية السياسة الإقتصادية في الجزائر أثر سلبا على تحقيق الأهداف المرجوة سواء في المدى القصير أو في المدى الطويل.

الفرع الأول: ضبط معدل التضخم

شهد معدل التضخم في الإقتصاد الجزائري حالة عدم استقرار كبيرة على طول الفترة 2001_2014 كانت بالأساس نتيجة لعديد العوامل أهمها القرارات التي اتخذتها الدولة من منطلق اجتماعي بالأساس، كالزيادات العديدة في الأجور في كل مرة تحت ضغط النقابات العمالية خصوصا على مستوى قطاع الإدارات العمومية الذي يعتبر قطاعا غير منتج للثروة، إضافة إلى تأثيرات توسع وامتداد السوق الموازي الذي عزز من عمليات الإحتكار والمضاربة وخلق اختلالات كبيرة في أسعار العديد من السلع بما لا يتماشى والتطورات في الإقتصاد العالمي، زيادة على عدم تشكل معالم واضحة لآلية السوق في الإقتصاد الجزائري تمكن من تحقيق الدور والمفهوم الإقتصادي للسعر.

[1] DeLong, J. Bradford and Summers, Lawrence: « Macroeconomic policy and long-run growth», Proceedings - Economic Policy Symposium - Jackson Hole, Federal Reserve Bank of Kansas City, 1992, p 94.

الجدول(20.5): تطورات معدل التضخم في الإقتصاد الجزائري

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	4,2	1,4	2,6	3,5	1,4	2,3	3,7
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم	4,8	5,7	3,9	4,5	8,9	3,2	

Source : Banque d'Algérie : « rapports annuels », 2005, 2009 et 2013.

ورغم التأكيد النظري لأهمية استقرار معدل التضخم في التأثير الإيجابي على تراكم رأس المال المادي ونمو الإنتاجية على المدى الطويل من خلال تأثيراته على تحركات معدل الفائدة الإسمي ومن ثم على تكلفة الإقتراض من جهة وعلى تكاليف السلع الإنتاجية الوسيطة من جهة أخرى، إلا أن ذلك يبدو أقل تأثيرا في الإقتصاد الجزائري خصوصا في ظل ضعف الإرتباط بين تحركات معدل التضخم ومعدل الفائدة الإسمي في القطاع المصرفي بالجزائر. وبالتالي فإن تأثيراته تبرز أساسا فيما تعلق بتكاليف السلع الإنتاجية الوسيطة التي تستورد الجزائر النسبة الأكبر منها، وهو ما يعني أن التضخم المستورد هو أكثر ما يؤثر على النشاط الإنتاجي في الجزائر مقارنة بالتضخم المحلي، مما يجعل من قضية التحكم فيه عن طريق السياسة الإقتصادية الكلية أمرا في غاية الصعوبة باعتبار أن الأسعار تتحدد في السوق الدولية. لكنه وفي ظل تنامي المضاربة والإحتكار في السوق الجزائرية فإن أسعار السلع المستوردة في الجزائر غالبا ما لا تعكس التطورات في السوق الدولية خصوصا في اتجاه الإنخفاض، وهو ما يستدعي في هذه الحالة ضرورة العمل على الحد من الأنشطة الموازية وغير القانونية في السوق وتكثيف الرقابة بما يجنب الإختلالات السعرية غير الموضوعية من هذا النوع التي غلبت على تطورات الأسعار في العقد الأخير.

الفرع الثاني: تصحيح أوضاع المالية العامة

سجل رصيد الميزانية العامة في الجزائر فائضا متزايدا ما بين سنتي 2001 و 2008 نتيجة الإرتفاع في إيرادات الجباية البترولية التي تشكل ما بين 55% إلى 65% من الإيرادات العامة للدولة والذي قابله ارتفاع أقل في حجم النفقات العامة، لكن هذا الفائض تحول إلى عجز دائم منذ سنة 2009 نتيجة التراجع في إيرادات الجباية البترولية الذي تسبب فيه انخفاض أسعار البترول نتيجة التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والذي قابلة الإرتفاع المستمر والكبير في حجم النفقات العامة التي تزايدت منذ بداية الأزمة المالية العالمية بوتيرة متصاعدة.

الجدول(21.5): تطورات رصيد الميزانية في الجزائر

(الوحدة: مليار دج)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد الميزانية	171	10,5	438,5	436	896,4	1150,6	456,8
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد الميزانية	906,9	-713,1	-178,2	-168,6	-710,9	-248,2	

Source : Banque d'Algérie : « rapports annuels », 2005, 2009 et 2013.

إن الدلالة السلبية لرصيد الميزانية في الجزائر تتجلى في نقطتين رئيسيتين:

_ **استمرار العجز**: إن تسجيل رصيد ميزانية الدولة للقيمة السالبة باستمرار منذ سنة 2009 يضع الدولة أمام إشكالية تمويل العجز وبالتالي كيفية الإستمرار في المستوى المرتفع لنفقاتها العامة الذي دأب عليه الإقتصاد الوطني لأكثر من خمس سنوات، خصوصا وأن حوالي 55% إلى 65% من الإيرادات العامة للدولة مصدرها الجباية البترولية التي تتميز قيمتها بالتطايرية وعدم الإستقرار؛

_ **مصدر العجز:** إن المصدر الرئيسي للعجز في ميزانية الدولة هو ارتفاع قيمة النفقات الجارية التي تعتبر نفقات غير انتاجية في الإقتصاد الوطني عكس النفقات الرأسمالية، وهو ما يزيد من الأعباء على عاتق الدولة التي تتحمل بذلك عجزا في الميزانية لا يساهم في تطوير الإنتاجية في الإقتصاد الوطني. إذ بلغت قيمة النفقات العامة الإجمالية سنة 2013 حوالي 6091,1 مليار دينار، منها 4204,3 مليار دينار قيمة النفقات العامة الجارية و1887,8 مليار دينار قيمة النفقات العامة الرأسمالية. حيث أن النسبة الأكبر في النفقات العامة الجارية تركزت في التحويلات الجارية التي تشكل حوالي 20,8% من القيمة الإجمالية للنفقات العامة مقابل حوالي 30,3% بالنسبة لنفقات الأشخاص المتمثلة في الأجور والمعاشات[1].

إن تصحيح أوضاع المالية العامة بالحد من عجز الميزانية في الجزائر يعتبر أكثر من ضرورة ملحة لتعزيز الإستقرار الإقتصادي الداعم لمسار النمو على المدى الطويل، حيث أن استمرار الجزائر في سياسة التوسع في الإنفاق العام في ظل عدم استقرار أسعار النفط سيؤدي إلى استنزاف المدخرات المالية على المدى الطويل والتي يقتطع منها سنويا لتسوية العجز في الميزانية، كما أنه يهدد مستقبل الأجيال القادمة التي لو استمر انخفاض أسعار النفط مستقبلا فإنها ستتحمل تكاليف وأعباء تراجع الإيرادات وضرروة خفض النفقات بسبب الإنفاق المبالغ فيه على الأجيال الحالية. حيث أنه من جهة وبالنظر لسعر النفط اللازم لتوازن الميزانية العامة الذي قدر سنة 2003 بـ20 دولار للبرميل الواحد ليرتفع سنة 2012

[1] Banque d'Algérie : « rapports annuels », 2013, p 161.

بعد عشرة سنوات إلى مستوى 125 دولار للبرميل الواحد ثم إلى مستوى 136 دولار للبرميل الواحد سنة 2014[1]، فبالنظر للإضطرابات في السوق الدولية للنفط التي تتجه بالأسعار للإنخفاض واستحالة وصولها إلى مستوى السعر التوازني للميزانية، فإن العجز الموازني يتوقع أن يستمر مما يتطلب جهودا أكبر من طرف الدولة لتصحيح أوضاع المالية العامة ومن ثم تعزيز الإستقرار الإقتصادي الداعم لمسار النمو على المدى الطويل.

أ_ تخفيض النفقات العامة:

يعتبر التوجه نحو تخفيض النفقات العامة خطوة رئيسية لتصحيح أوضاع المالية العامة في الجزائر بسبب ما وصلت إليه من مستويات كبيرة جدا دفعت إلى كبر حجم الدولة في النشاط الإقتصادي وجعلت الإقتصاد الجزائري في ديناميكيته تابعا بشكل شبه كامل للدولة، وهو ما ينبأ بتزايد احتمال التعرض لحالة لاإستقرار إقتصادي حادة إذا ما انخفضت النفقات العامة بشكل مفاجئ للمستويات التي تحقق التوازن في الميزانية والتي تقدر بنصف قيمة للنفقات العامة عند سنة 2014.

إنه لمن الواضح أن عملية خفض النفقات العامة للحد من عجز الميزانية قصد ضمان الإستقرار الإقتصادي الداعم للنمو على المدى الطويل تصطدم بعائق تعرض الإقتصاد الجزائري لاضطرابات حادة ناتجة عن اعتماده لأكثر من عشرية على النفقات العامة كمحرك أساسي، وهو ما يضع صناع قرار السياسة الإقتصادية في هذا الصدد أمام إشكالية حتمية التخفيض من النفقات العامة لتصحيح أوضاع المالية العامة من جهة والتكاليف السلبية للحد من النفقات العامة على نمو النشاط الإقتصادي الذي اعتاد طوال 15 سنة على مستويات كبيرة من النفقات العامة كمحرك أساسي لديناميكيته، ومن ثم فإنه يتوجب في هذا الإطار العمل على:

_ **الحد من الإنفاق على الدعم والتحويلات:** إن تزايد حجم الإنفاق العام الموجه لدعم أسعار السلع والطاقة من جهة وتزايد حجم التحويلات الجارية من جهة أخرى، حول الجزائر للبروز في شكل "دولة راعية" تتكفل بالإنفاق على أفراد المجتمع بمختلف مستوياتهم بدل العمل على توفير مناصب العمل لهم، وهو ما تسبب في بلوغ حجم النفقات العامة مستويات كبيرة تهدد من خلالها المقدرة المالية للدولة مستقبلا، والتي من غير الممكن أن تستمر في هذا الدعم خصوصا في ظل التقلبات التي تشهدها أسعار النفط من جهة وفي ظل الآثار السلبية لهذا الدعم من جهة أخرى، باعتبار أن الإستفادة منه لا تقتصر على الفئات ضعيفة الدخل بقدر ما توجه للفئات مرتفعة الدخل الأكثر استهلاكا خصوصا الدعم الموجه لأسعار الطاقة.

[1] Andrew Jewell et al : op-cit, p 4.

الشكل(21.5): حجم الدعم الحكومي والتحويلات الجارية كنسبة من الناتج المحلي

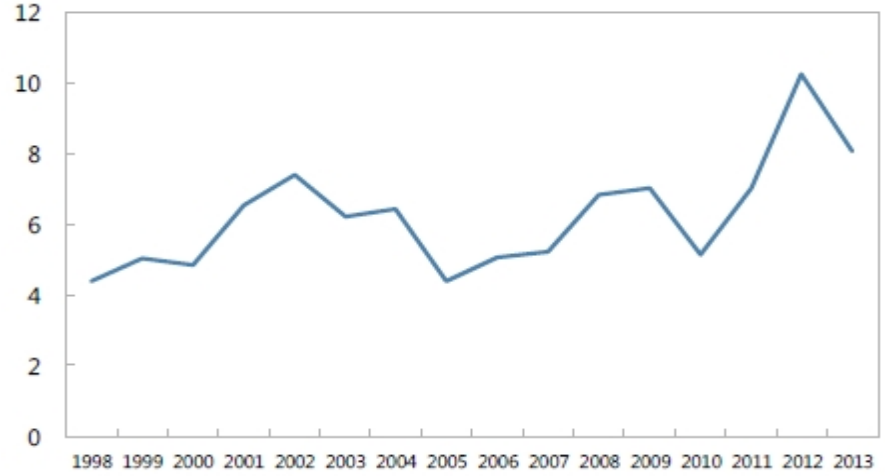

Source: Ibid, p 18.

يوضح الشكل(21.5) أن حجم الدعم الحكومي والتحويلات الجارية المتعلق بقطاع خارج المحروقات كان يتراوح ما بين 4% و7% طوال الفترة 1998-2010، لكن السنوات الأخيرة شهدت ارتفاعا كبيرا في قيمة هذا النوع من النفقات العامة بحوالي الضعف، حيث أنه بالنسبة للدعم الحكومي نجد في سنة 2012 أن حجم الدعم للمواد الغذائية قدر بـ1.1%، في حين أن الدعم على الكهرباء والماء والغاز الطبيعي قدر بـ8.4% مقابل 3.1% بالنسبة للدعم على الإسكان[1]. أما بالنسبة للتحويلات الجارية فإن ارتفاعها كان ناتجا بالأساس للإرتفاع الذي سجل في الأجور والرواتب التي تؤثر على قيمة التحويلات المرتبطة بها.

إنه من الضروري العمل أساسا في إطار الحد من النفقات الجارية على مراجعة سياسة الدعم الإجتماعي بما يؤدي إلى تعزيز فعاليتها، إذ يكون ذلك من خلال توجيهها لاستهداف الفئات منخفضة الدخل المستحقة لها لأن دعم أسعار الكهرباء والماء والغاز الطبيعي والطاقة يصب في مصلحة طبقة الأغنياء باعتبارها الأكثر استهلاكا لها، زيادة على أن انخفاض أسعار الطاقة في الجزائر بشكل كبير مقارنة بعديد الدول الأخرى ومنها المجاورة دفع إلى تزايد عمليات تهريبه إلى تلك الدول ومن ثم استفادتها من الدعم الحكومي بطريقة غير مباشرة.

ومن هذا المنطلق فإنه من الواضح أن سياسة الدعم الحكومي المنتهجة حاليا من قبل الدولة الجزائرية هي سياسة غير فعالة لها أثرين سلبيين: من جهة هي سياسة تتسبب في عجز الميزانية العامة ومن جهة أخرى هي سياسة غير فعالة لا تقدم الدعم فعلا لمن يستحقه ومن ثم التسبب في تبذير المال العام. وبالتالي فإن العمل على الحد من قيمة الدعم الحكومي بما يتماشى وتطوير فعاليته لا بد أن يكون

[1] Ibid, p 18.

من خلال التوجه لنظام دعم حكومي نقدي مباشر، من خلال تخصيص مبالغ مالية ذات قيم متدرجة توجه مباشرة لمستحقيها بناء على إحصاءات وبيانات معينة للفئات المعنية بالدعم.

_ **الحد من التوظيف والزيادة في الأجور غير المرتبطين بالإنتاجية:** إن من أهم الأسباب المساهمة في ارتفاع حجم النفقات العامة هو الإرتفاع في كتلة الأجور والرواتب في القطاع العام كما يوضحه الشكل(22.5)، والتي تعزى من جهة إلى الزيادة في مستوياتها نتيجة ضغوطات النقابات العمالية ومن جهة أخرى إلى زيادة التوظيف في القطاع العام في إطار سياسة الدولة الإجتماعية للحد من البطالة، حيث يعتبر كلا التوجهين ذا تأثير سلبي على الإقتصاد الوطني باعتبار أنهما قراران لا علاقة لهما بالتطور في الإنتاجية.

فخضوع الحكومة للضغوطات الإجتماعية الكثيرة لمختلف الفئات والأصناف العمالية ترتب عنه عديد زيادات في أجور العاملين بصورة لا ترتبط بالزيادة في مستوى الإنتاجية. حيث أن الدولة مطالبة بضبط شبكة الأجور بما يتوافق ومستويات الإنتاجية دون الخضوع لضغوط النقابات العمالية والمطالبات برفع الأجور التي تثقل من عجز الميزانية من جهة وتخل باستقرار النشاط الإقتصادي من حيث توسيع الفجوة بين الجانب الحقيقي والجانب النقدي. إذ أشار صندوق النقد الدولي إلى أن النمو في مستوى الأجر الحقيقي بصفة عامة في القطاعين العام والخاص في الإقتصاد الجزائري أخذ بالإنفصال عن مستوى الإنتاجية منذ سنة 2006، وهو ما يعزى بالأساس إلى الزيادات في القطاع العام أكثر مقارنة بالقطاع الخاص، لأن هذا الأخير يرتكز عموما على مفهوم الربح ومن ثم فإن الزيادة في الأجور تكون على علاقة شبه قوية بالتطور في مستوى الإنتاجية، وذلك على عكس القطاع العام الذي تكون الزيادة في الأجور فيه قائمة على اعتبارات إجتماعية وسياسية أكثر من تعلقها بتطور مستوى الإنتاجية الذي يضعف أصلا في القطاع العام الذي يتميز في الإقتصاد الجزائري بغياب الرقابة وضعف الكفاءة في التسيير.

الشكل(22.5): علاقة الأجور الحقيقية في القطاعين العام والخاص بمستوى الإنتاجية

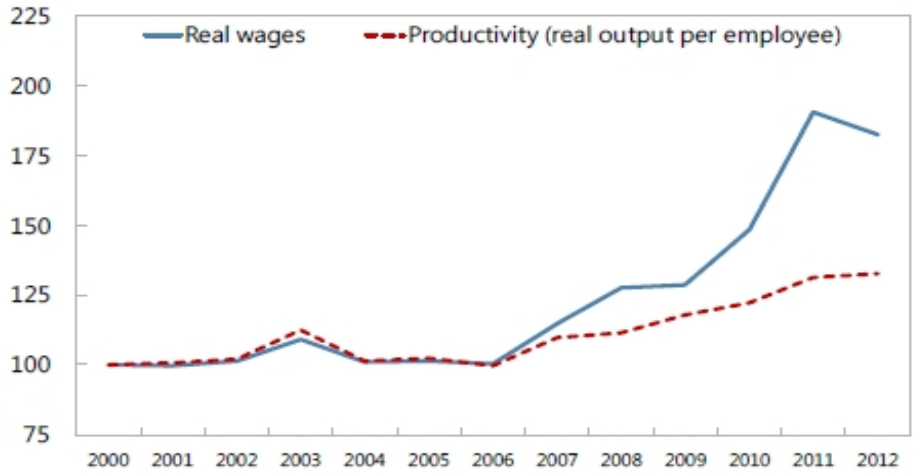

Source: Ibid, p 15.

كما سمح تعاظم مكانة القطاع العام في الإقتصاد الجزائري وطغيان الجانب الإجتماعي للدولة في النشاط الإقتصادي على الجانب الإقتصادي بارتفاع حجم التوظيف في القطاع العام، إذ قدرت حصة التوظيف في الجزائر بـ113 عاملا في القطاع العام لكل 1000 نسمة وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمتوسط الدولي الذي يشير إلى 70 عاملا في القطاع العام لكل 1000 نسمة، حيث يشير صندوق النقد الدولي إلى أن تخفيض حجم التوظيف في القطاع العام إلى المتوسط الدولي من شأنه تخفيض كتلة الأجور والرواتب في الميزانية العامة إلى 7.1% مقارنة بمستوى 11.5% الذي سجل سنة 2013[1].

الشكل(23.5): تطور كتلة الأجور والرواتب في الميزانية العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي

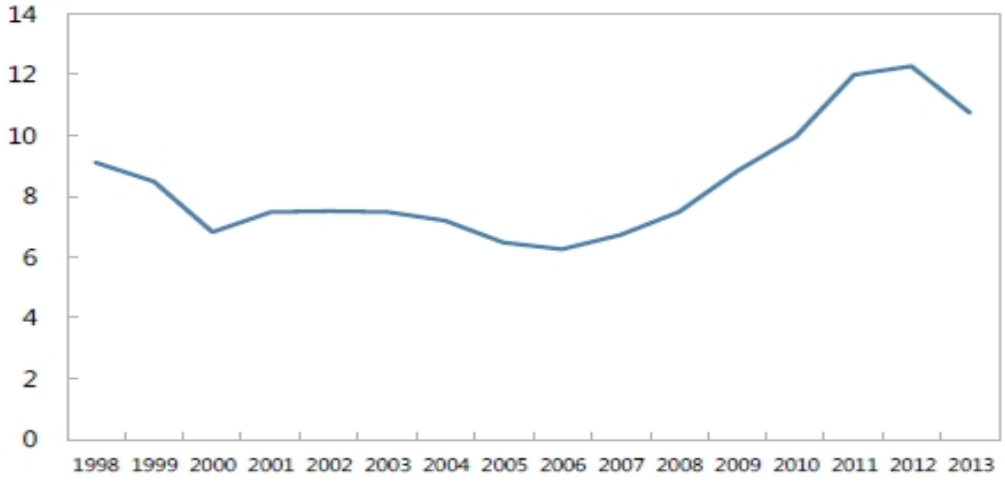

Source: Ibid, p 16.

_ **ترشيد الإنفاق العام:** يتميز الإنفاق العام في الجزائر بضعف الكفاءة نتيجة عدم الرشادة وغياب العقلانية في تسييره، بحيث يتجلى ذلك من خلال العلاقة الإيجابية ما بين حجم الإستثمار العام وقيمة المعامل الحدي لرأس المال* كما يوضحه الشكل(24.5) والذي يعتبر المرآة العاكسة لكفاءة الإنفاق العام الرأسمالي، والتي تقدر أيضا وفق سلم الكفاءة الإستثمارية من الجانب الكمي بـ0.29 بما معناه أن الجزائر يمكن لها بناء ما نسبته 71% كبنى تحتية إضافية بنفس قيمة رأس المال في ظل توافر بيئة مشجعة[2]. فتدخل الدولة في الحياة الإقتصادية بما يجنب تزايد العجز في الميزانية لا يتطلب فقط العمل على توجيهه نحو استثمارات منتجة بقدر ما يتطلب أيضا وجود رقابة على تسيير المال العام لضمان كفاء أكبر في تأثيره على النشاط الإقتصادي، إذ يبرز في هذا الصدد أهمية تفعيل دور كل من البرلمان كهيئة رقابية على توجيه المال العام ومؤسسات أخرى رقابية كمجلس المحاسبة، زيادة على ضرورة العمل

[1] Ibid, p 16.

* المعامل الحدي لرأس المال يقيس عدد الوحدات من رأس المال اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من حجم الناتج.

[2] Ibid, p 33.

لوضع استراتيجيات قطاعية محددة المعالم وواضحة الأهداف مع ضبط الدراسات التقنية للمشروعات وتعزيز التنسيق بين مختلف الجهات المكلفة بإعداد وتنفيذ المشاريع.

الشكل(24.5): العلاقة بين الإستثمار العام والمعامل الحدي لرأس المال

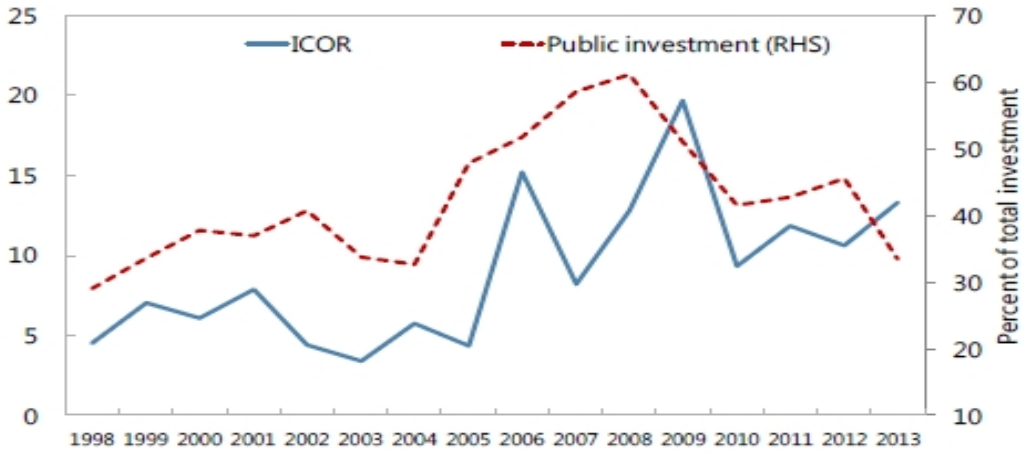

Source: Ibid, p 15.

ب_ رفع الإيرادات العامة خارج قطاع المحروقات:

تتشكل الإيرادات العامة خارج قطاع المحروقات في الجزائر من الإيرادات الضريبية بشكل شبه كامل، والتي سجلت فيها إيرادات الضرائب على الدخول والأرباح تزايدا في السنوات الأخيرة على خلاف الإيرادات من الضرائب على السلع والخدمات، حيث أن نسبة 12.4% من حجم الناتج المحلي للإيرادات الضريبية سنة 2013 تعتبر نسبة منخفضة مقارنة بحدود إمكانيات التحصيل الضريبي في الجزائر، أين يمكن للجزائر تحصيل ما نسبته 2.3% من حجم الناتج المحلي كإيرادات ضريبية إضافية كحد أقصى، ورغم ذلك فإن الحد الأعلى للإيرادات الضريبية الممكنة يعتبر منخفضا مقارنة بمتوسط ذلك في الدول النامية، وهو ما يبرز التحديات التي تواجهها الدولة في سبيل رفع إيراداتها الضريبية من جهة العمل على الوصول إلى تحصيل الحد الأقصى للإيرادات الضريبية المقدر بـ14.7% من حجم الناتج المحلي[1]، ومن جهة أخرى العمل على رفع مستوى هذا الحد لتعزيز قيمة الإيرادات خارج قطاع المحروقات ومساهمتها في رفع قيمة إيرادات الميزانية العامة.

[1] Ibid, p 8.

الشكل(25.5): الإيرادات خارج قطاع المحروقات

تركيبة الإيرادات خارج قطاع المحروقات

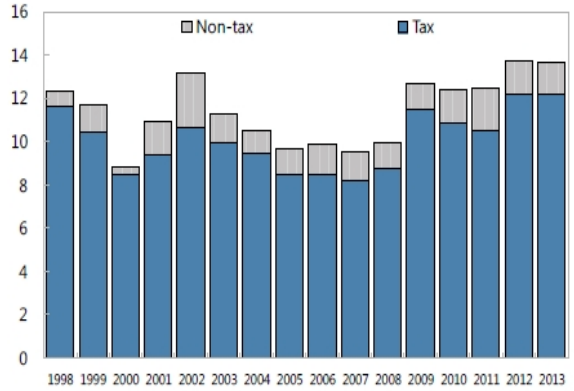

تركيبة الإيرادات الضريبية

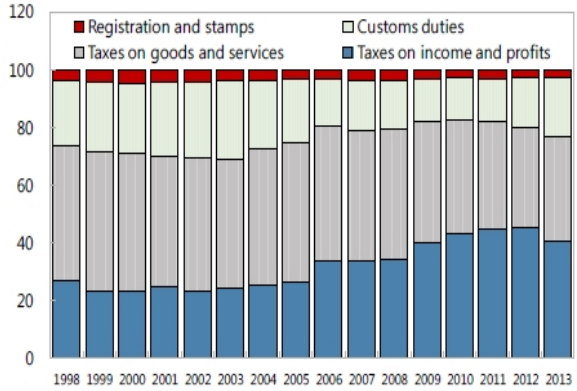

Source: Ibid, p 8.

إن التوجه نحو رفع الإيرادات الضريبية من خلال العمل على الوصول إلى مستوى الإيرادات الضريبية الممكنة يكون من خلال توسيع حجم القاعدة الضريبية عبر إجراءات أهمها:

_ ترشيد قرارات الإعفاء الضريبي: إن تأثير خيار التوجه نحو ترشيد الإعفاءات الضريبية بالحد منها يكون إيجابيا على النمو الإقتصادي على عكس خيار التوجه لرفع معدلات الضريبة، حيث يكون أساسا بالرفع من الرسم على القيمة المضافة الفعلي* الذي تقدر قيمته بـ2.7% وهو مستوى منخفض مقارنة بالمتوسط في الدول النامية المقدر بـ9.5%، و يتوقع صندوق النقد الدولي أن يسمح هذا الخيار بتوليد ما قيمته 600 مليار دينار كمداخيل إضافية للرسم على القيمة المضافة تساهم في رفع القيمة الإجمالية الإيرادات الضريبية[1].

_ تقليص حجم السوق الموازي: يحتل السوق الموازي حوالي 55% إلى 60% من حجم الإقتصاد الجزائري، وهو ما يشير إلى ضياع قيمة كبيرة من الإيرادات الضريبية لو كانت هذه النسبة تشتغل ضمن السوق الرسمي في الإقتصاد الوطني وتخضع للضريبة سواء بالنسبة للعمال أو بالنسبة للشركات، ومن ثم فإن الدولة مجبرة في إطار الرفع من إيراداتها الضريبية الحد من حجم السوق الموازي وتشجيع العمال والمؤسسات على الإنخراط في السوق الرسمي وذلك أساسا من خلال تنفيذ عديد الإصلاحات المتعلقة بسوق العمل وسوق السلع والخدمات كما ذكرت سابقا.

وبالنظر إلى تركيبة المعدلات الضريبية في الإقتصاد الجزائري فإن رفع الإيرادات الضريبية قد يتحقق من خلال فرض الضريبة على الملكية المتعلقة بالمنتجات الكمالية مرتفعة القيمة غير الموجودة بالكامل في هيكل الضرائب في النظام الضريبي الجزائري، وكذا رفع مستوى معدلات الضريبة غير

* يعرف رسم القيمة المضافة الفعلي على أنه نسبة مداخيل الرسم على القيمة المضافة من قيمة الإستهلاك الإجمالي.

[1] Ibid, p 11.

المباشرة المنخفضة مقارنة بالمستويات الدولية، والتي تفرض على المنتجات التي تنخفض مرونة الطلب السعرية الخاصة بها، وهو ما قد يتطلب تطوير آليات تقييم ومسح وتسجيل عقارية شاملة تمكن من تفعيل هذا التوجه لإصلاح النظام الضريبي في الإقتصاد الجزائري.

خلاصة الفصل:

إن طبيعة اختلالات الإقتصاد الجزائري المتعلقة أساسا بجانب العرض في النشاط الإقتصادي، تستوجب بالضرورة التحول عن تطبيق سياسة دعم الطلب الكلي نحو إطار بديل أكثر دعما للنمو والإزدهار على المدى الطويل، وذلك من خلال تطبيق مجموعة إصلاحات هيكلية تستهدف تطوير جانب العرض وتمس بالأساس عمل كل من سوق السلع والخدمات وسوق العمل، وطبيعة البنية المؤسساتية في الجزائر.

إن أهمية عملية إصلاح سوق السلع والخدمات في الإقتصاد الجزائري تتمثل في أنها تؤدي إلى مزيد من المنافسة في السوق بما يساهم من جهة في تزايد التوجه نحو الإستثمار والإبتكار، ومن جهة أخرى في انعكاس التكلفة في السعر ومن ثم تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية. لكن نجاح عملية إصلاح سوق السلع والخدمات لا يمكن أن يتحقق في ظل ما يتميز به سوق العمل في الجزائر من صرامة وجمود، إذ لابد وأن تمتد عملية الإصلاح لتشمل سوق العمل بما يضمن مزيدا من المرونة فيه وبالتالي المساهمة في تطور ديناميكيته والتأثير إيجابا على إنتاجية عنصر العمل مشاركته في النشاط الإقتصادي.

وعلى الرغم من أهمية عملية إصلاح كل من سوق السلع والخدمات وسوق العمل، إلا أنها تعتبر عملية غير كافية في ظل اقتصاد يتميز بالخصوص بانتشار الفساد وعدم سيادة القانون كما هو الحال في الإقتصاد الجزائري، ومن ثم فإنه يتوجب العمل على حوكمة دور الدولة بتطوير بنيتها المؤسساتية بما يعزز من ثقة المتعاملين أفرادا ومؤسسات في النشاط الإقتصادي، زيادة على ضرورة التوجه نحو ضبط الدولة لسياساتها الإقتصادية الكلية باعتبار أن الإستقرار الإقتصادي عامل رئيسي في ديناميكية النمو على المدى الطويل، وبالتالي له تأثير كبير على فعالية إصلاح سوق السلع والخدمات وسوق العمل.

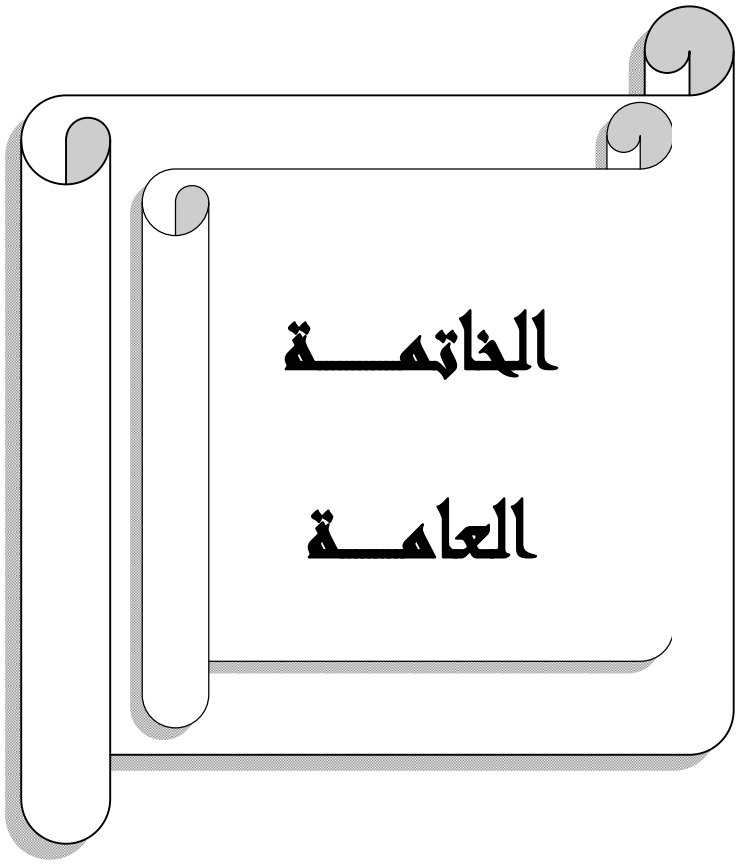
الخاتمـــة
العامـــة

يحوز موضع السياسة الإقتصادية إهتماما واسعا في أوساط السياسة والإعلام باعتباره يعكس التوجه الذي يسير عليه صناع القرار في سبيل تحقيق الأهداف الإقتصادية للدولة، إذ يعتبر النمو الإقتصادي الهدف الرئيسي للسياسة الإقتصادية باعتباره المؤشر الذي يدل على اتجاه تطور النشاط الإقتصادي، ومن ثم فقد كان موضوع توجيه السياسة الإقتصادية لتحقيق النمو الإقتصادي موضوعا رئيسيا في الأدبيات الإقتصادية، وأخذ حيزا واسعا من الدراسة والأبحاث خصوصا بين الإتجاه الذي يؤكد على أن دعم الطلب الكلي هو الخيار الصائب لتوجيه السياسة الإقتصادية ومن ثم في الحد من تقلبات الدورة الإقتصادية، والإتجاه الذي يؤكد على أن الإزدهار الإقتصادي على المدى الطويل الذي يضمن تحسن مستوى المعيشة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال توجيه السياسة الإقتصادية للتأثير في هيكل النشاط الإقتصادي ومن ثم تطوير جانب العرض الذي يمثل المقدرة الإنتاجية للإقتصاد.

وفي هذا الصدد أبرزت التطورات الإقتصادية على مدار أكثر من عشرية زمنية أن لجوء الجزائر لتطبيق سياسة دعم الطلب الكلي منذ سنة 2001 نتج عنه بالأساس تبذير للموارد سواء كانت مادية أو بشرية، حيث أن هذا الخيار لتوجه السياسة الإقتصادية كان مبررا في المدى القصير والمتوسط على أقصى تقدير لدواعي التعافي من مخلفات عشرية التسعينات التي شهدت تراجعا كبيرا على الجانبين الإقتصادي والإجتماعي، لكن استمرار دعم الطلب الكلي كخيار رئيسي لتوجه السياسة الإقتصادية لأكثر من عشرية زمنية لا يعتبر توجها صائبا، لأنه لم يساهم في التأسيس لمسار نمو وتطور للإقتصاد الجزائري على المدى الطويل بقدر ما أدخله في تبعية شبه مطلقة للإنفاق العام للدولة المرتبطة أساسا بعوائد صادرات المحروقات غير المستقرة وغير المستدامة.

أ_ نتائج الدراسة:

سمحت هذه الدراسة بالتوصل لجملة من النتائج كما يبرز فيما يلي:

_ النتائج النظرية:

_ إن عملية إعداد السياسة الإقتصادية هي دالة في عديد المتغيرات التي تبرز كتحديات رئيسية يتوجب على صناع قرار السياسة الإقتصادية أخذها بعين الإعتبار، بما يساهم في واقعية ما تتضمنه من قرارات اقتصادية ومن ثم تعزيز فعاليتها في تحقيق أهدافها الإقتصادية؛

_ إن فعالية السياسة الإقتصادية في التأثير على نمو النشاط الإقتصادي يتوجب أن تؤخذ بناء على مستوى معدل النمو الإقتصادي الفعلي المحقق بالمقارنة مع مستوى معدل النمو الإقتصادي الممكن، الذي

يدل على ما كان يمكن تحقيقه من تطور في النشاط الإقتصادي لو استغلت الموارد الإقتصادية أحسن استغلال؛

_ سمح تطور نظرية النمو الإقتصادي منذ أفكار "آدم سميث" في إبراز العديد من التفسيرات الخاصة بتحقيق دول لمعدلات نمو وازدهار اقتصادي أكبر بالمقارنة مع دول أخرى، إذ أنه إضافة إلى أهمية التراكم الرأسمالي الذي أوضحه نموذج "صولو-صوان"، إلا أن نظرية النمو الداخلي التي طغت على الفكر الإقتصادي منذ ثمانينات القرن العشرين أبرزت كيف أن التطور التكنولوجي كعامل داخلي في عملية النمو هو الأساس في التأثير على نمو النشاط الإقتصادي على المدى الطويل.

_ يرى الفكر الكينزي أن النشاط الإقتصادي في أي دولة غالبا ما يعاني من قيود على مستوى جانب الطلب، وهو ما يستدعي التدخل لتطبيق سياسات جانب الطلب كسياسات نمو على المدى القصير، باعتبار أنها تستهدف بالأساس التأثير في نمو حجم الناتج الفعلي من خلال تنشيط الطلب الكلي وبالتالي الحد من تقلبات الدورة الإقتصادية؛

_ تصطدم فعالية سياسات جانب الطلب بتأثيرها على توقعات الأعوان الإقتصاديين بخصوص أوضاع المالية العامة للدولة، إذ تؤكد الدراسات التجريبية أن ظروف المالية العامة التي تسبق التوسع في السياسة المالية تلعب دورا رئيسيا في التعافي من الأزمات الاقتصادية على حد سواء في الاقتصاديات المتقدمة والناشئة، حيث أن الدول يمكنها اللجوء إلى السياسة المالية كخيار فعال للتعافي من الأزمة إذا كانت تتميز بحيز مالي كاف في فترة ما قبل الأزمة.

_ تعتبر سياسات جانب العرض كسياسات نمو على المدى الطويل باعتبار أنها تستهدف تطوير القدرة الإنتاجية للإقتصاد، حيث أنها تؤثر على مستوى الحوافز لدى الأعوان الإقتصاديين للعمل والإستثمار والإبتكار ومن ثم التأثير إيجابا للتوجه نحو التخصيص الأمثل للموارد في النشاط الإقتصادي.

_ إن أهمية سياسات جانب العرض مقارنة بسياسات جانب الطلب في النشاط الإقتصادي تكمن في ارتكاز نماذج ونظريات النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية على عوامل جانب العرض، حيث أن كتابات التنمية الإقتصادية تركزت حول جانب العرض في النشاط الإقتصادي وبالضبط حول كيفية قدرة الإقتصاد على تطوير قدرته الإنتاجية بشكل كفء، في حين أن نماذج ونظريات النمو الإقتصادي أبرزت كيف أن النمو الإقتصادي يتأثر بعوامل جانب العرض أكثر من تأثره بعوامل جانب الطلب.

_ تساهم سياسات جانب العرض المتعلقة بإصلاح سوق السلع والخدمات في تطوير المنافسة والكفاءة في تخصيص الموارد فيه ومن ثم التأثير إيجابا على تطور أدائه وديناميكيته، في حين تهدف السياسات

المتعلقة بإصلاح سوق العمل إلى تحسين مرونته بما يؤدي إلى تحقيق الكفاءة في تخصيص عنصر العمل وتطوير إنتاجيته.

_ اعتبارا من أن الأعوان الإقتصاديين يشرعون فقط في أداء الأنشطة التي يكافؤون عليها، فإن الإطار المؤسساتي الذي يشكل البنية _بمختلف تفرعاتها_ التي توفر هذه المكافآت له دور كبير في التأثير على المصادر المباشرة للنمو الإقتصادي.

_ النتائج التطبيقية:

_ إن توجه الجزائر لتطبيق سياسة جانب الطلب كان مبررا في السنوات الأولى لضرورة التعافي الإقتصادي من التدهور الكبير للجانب الإقتصادي والإجتماعي في فترة التسعينات، حيث كان الإقتصاد الجزائري بداية الألفية الثالثة في حاجة إلى دفعة اقتصادية كانت الدولة تمثل مصدرها الرئيسي من خلال إنفاقها العام خصوصا بعد تزايد الإنفراج المالي نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتزايد المداخيل.

_ ساهمت مخططات الإنفاق العام التي أقرت خلال الفترة 2001-2014 في تحقيق متوسط معدل نمو حقيقي قدر بـ 3.3%، مقابل معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر في المتوسط خلال نفس الفترة بـ 6.1%، حيث تركزت معدلات النمو في قطاع خارج المحروقات في قطاع الخدمات الذي استفاد من تحسن مستوى المعيشة وزيادة الطلب الفردي على خدمات النقل والتجارة والإتصال، أين حقق متوسط معدل نمو سنوي قدر بـ 6.8% خارج الإدارات العامة و 4.8% على مستوى الإدارات العامة، وكذا قطاع البناء والأشغال العمومية الذي استفاد من مخصصات مالية كبيرة ضمن مخططات الإنفاق العام محققا متوسط معدل نمو قدر بـ 7.4% خلال الفترة المعنية.

_ إن الإستمرار في دعم الطلب الكلي من خلال مخططات الإنفاق العام لأكثر من عقد من الزمن يعتبر توجها خاطئا للسياسة الإقتصادية في الجزائر، بحكم أن دعم الطلب الكلي في ظل الجمود الذي يتميز به الجهاز الإنتاجي المحلي لم يساهم بشكل فعال في التأثير إيجابا على الإقتصاد الجزائري عند مقارنة ما تم إنفاقه مع ما تم تحقيقه في النشاط الإقتصادي من جهة، وعند النظر إلى فعالية هذا النوع من السياسة الإقتصادية على النمو في المدى الطويل من جهة أخرى، أين لم يساهم في خلق قاعدة اقتصاد حقيقي يقوم على خلق الثروة ومناصب العمل في ظل ضعف أداء القطاع الخاص.

_ إن استمرار الدولة في دعمها للطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق العام جعل الإقتصاد الجزائري على تبعية كبيرة للقطاع العام الذي تزايد حجمه في النشاط الإقتصادي وتحول ليكون المحرك الرئيسي فيه. وهو ما أدى على صعيد آخر إلى تعاظم انتشار الفساد وتنامي سلوك البحث عن الريع، الذي أدى لغياب الرشادة في الإنفاق العام وأثر سلبا على انتشار القطاع الخاص ودرجة التنافسية في الإقتصاد الوطني,

_ إن الإقتصاد الجزائري يعاني من قيود على مستوى جانب العرض تقف عائقا أمام تطور أداء الجهاز الإنتاجي المحلي ومن ثم أمام التأثير سلبا على مسار التطور والإزدهار على المدى الطويل، وهو الأمر الذي يستدعي من صناع قرار السياسة الإقتصادية العمل على توجيه السياسة الإقتصادية في الجزائر للتركيز أكثر على استهداف هيكل النشاط الإقتصادي، بما يمكن الإقتصاد الوطني من التواجد في وضعية تخدم هدف السياسة الإقتصادية الرامي بالأساس لتحقيق نمو النشاط الإقتصادي على المدى الطويل الذي يدعم تطور مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.

_ إن تدعيم وتطوير جانب العرض في الإقتصاد الجزائري يتطلب العمل على تطبيق جملة من الإصلاحات الهيكلية على مستوى سوق السلع والخدمات من جهة وسوق العمل من جهة أخرى، بحكم تكاملهما في التأثير إيجابا على تطور النشاط الإقتصادي على المدى الطويل. إذ أنه وكما يعاني سوق السلع والخدمات من جمود اللوائح التنظيمية المعرقلة للدخول للسوق والمنافسة بين المتعاملين، وكذا ضعف أداء القطاع المالي وجانب الإستعداد التكنولوجي، نجد أن سوق العمل أيضا يتميز بجمود اللوائح التنظيمية التي تعرقل من مرونة عنصر العمل وتحد من إنتاجيته، وهو ما يعني أن الوصول لفعالية أي عملية إصلاح في أحد السوقين يتطلب أن يواكبها عملية إصلاح في السوق الآخر.

_ يتوجب أن ترتكز عملية إصلاح سوق السلع والخدمات بالأساس على تحرير عملية الدخول للسوق وتعزيز المنافسة بين المتعاملين التي يعتبر ضعفها من أهم عراقيل تطور أداء السوق وكفائته، كما يتوجب العمل على تعزيز التوجه للإبتكار بتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الإتصال والمعلومات وتوفير الدعم المالي للإبتكار، مع إعطاء الفرصة للقطاع الخاص لمشاركة الدولة في تنفيذ وتسيير المشاريع الكبرى للبنية التحتية، دون إغفال أهمية إصلاح القطاع المالي الذي يعتبر المحرك الرئيسي لتطور أداء سوق السلع والخدمات على المدى الطويل.

_ إن إصلاح سوق العمل بما يتماشى والإصلاحات الواجب تطبيقها على مستوى سوق السلع والخدمات، يتطلب أن ينطلق من ضرورة إضفاء المرونة على التشريعات المنظمة له، بما يساعد المؤسسات على التكيف مع تطورات السوق والإستفادة من الفرص المتاحة فيه والتي لا يمكن أن تتحقق دون امتلاكها للقدرة على استخدام عنصر العمل كمتغير أساسي في عملية الإستجابة، إضافة إلى أهمية تفعيل دور سياسات سوق العمل النشطة بما يساهم في دعم إنتاجية عنصر العمل سواء بتوفير الحافز لديه على العمل أو من خلال تطوير قدراته ومؤهلاته عن طريق التدريب.

_ يعتبر التوجه نحو حوكمة دور الدولة عاملا رئيسيا في تدعيم جانب العرض من خلال تأثيره على جانب التحفيزات لدى الأعوان الإقتصاديين، حيث نجد من جهة أن فعالية إصلاحات سوق السلع والخدمات وسوق العمل لا يمكن أن تتم في إطار اقتصاد يتميز بانتشار الفساد وعدم سيادة القانون،

وبالتالي من المهم العمل على تطوير البنية المؤسساتية للدولة بما يساهم في تدعيم ثقة الأعوان الإقتصاديين ومن ثم الوصول للإستغلال الأمثل للموارد في النشاط الإقتصادي، كما نجد من جهة أخرى أهمية الإستقرار الإقتصادي في دعم مسار النمو على المدى الطويل من خلال تأثيره على توقعات الأعوان الإقتصاديين ودرجة اليقين في النشاط الإقتصادي، ومن ثم فإنه يتوجب على الدولة ضبط سياساتها الإقتصادية الكلية بما يمكن من توفير مناخ اقتصاد كلي مساعد على دعم مسار النمو على المدى الطويل.

ب_ اختبار فرضيات الدراسة

ساعد موضوع الدراسة للتوصل إلى اختبار الفرضيات الموضوعة للإجابة على الإشكالية الرئيسية كما يتوضح فيما يلي:

_ الفرضية الأولى: ساهمت سياسة جانب الطلب المتبعة في الجزائر منذ سنة 2001 في تبعية النشاط الإقتصادي للإنفاق العام للدولة

إن تتبع تطور النشاط الإقتصادي في الإقتصاد الجزائري منذ بداية تطبيق الدولة لبرامج الإنفاق العام يبرز مدى التعاظم الذي تميز به دور القطاع العام في الحياة الإقتصادية، حيث بلغ الإنفاق العام للدولة مستويات كبيرة تعكس في مجملها تبعية النشاط الإقتصادي له، حيث نجد من جهة أن الدولة وصلت في الجانب الإجتماعي إلى حزمة من الإلتزامات في الإعانات والتوظيف والسكن ودعم الأسعار، تزايدت باستمرار واعتبرت عاملا رئيسيا في دفع الطلب الكلي وتزايد الإنفاق الإستهلاكي على السلع والخدمات، في حين أنها من الناحية الإقتصادية زادت من إنفاقها الرأسمالي بخصوص المشاريع على مستوى قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي يعتبر محركا رئيسيا للنشاط الإقتصادي منذ بداية هذا التوجه للسياسة الإقتصادية مما جعل من الإستثمار على علاقة وطيدة بالإنفاق العام. وبالتالي ففي ظل ضعف تطور أداء القطاع الخاص خلال هذه الفترة مقارنة بالقطاع العام، فإن هذا النوع من السياسة الإقتصادية جعل الإقتصاد الجزائري منذ أكثر من عقد من الزمن يسير وفق ديناميكة غير مستدامة وغير حقيقية في الأصل، بحكم أنه لا يمكن للدولة الإستمرار في تلك المستويات الكبيرة من الإنفاق العام إما بسبب تناقص الموارد المالية بفعل تراجع أسعار النفط، أو بسبب الآثار السلبية لاستمرار التدخل المفرط للدولة في النشاط الإقتصادي التي من أبرزها تلاشي القطاع الخاص كليا من النشاط الإقتصادي.

_ الفرضية الثانية: فشل سياسة دعم الطلب في الجزائر في تحقيق النمو والإزدهار الإقتصادي بسبب غياب جهاز انتاجي متطور

أثبتث الوقائع في الإقتصاد الجزائري بعد أكثر من عقد من الزمن شهد اعتماد صناع قرار السياسة الإقتصادية في الجزائر منذ سنة 2001 على دعم الطلب الكلي عن طريق إقرار 3 برامج إنفاق عامة تجاوزت قيمتها 400 مليار دولار، أن مشكلة الإقتصاد الجزائري بالأساس هي مشكلة جانب عرض أكبر من كونها مشكلة نقص في جانب الطلب، حيث أن اعتماد الدولة على رفع الطلب الكلي لم تكن له نتائج إيجابية بالمقارنة مع ما تم إنفاقه بسبب عدم وجود جهاز إنتاجي مرن وكفء قادر على الإستجابة لتلك الزيادة في الطلب الكلي، التي استفاد منها القطاع الخارجي بالنظر إلى ارتفاع قيمة الواردات من 9 مليار دولار سنة 2001 إلى 55 مليار دولار سنة 2013.

_ الفرضية الثالثة: إن ضعف أداء القطاع الخاص وكفاءة الجهاز الإنتاجي في الإقتصاد الجزائري مرتبطان أساسا بصرامة اللوائح التنظيمية للنشاط الإقتصادي

تشير إختلالات النشاط الإقتصادي في الجزائر إلى أن تراجع أداء القطاع الخاص وضعف تطوره الذي انعكس سلبا على تطور الجهاز الإنتاجي المحلي لا يعزى فقط لجمود اللوائح التنظيمية وصرامتها التي لا تساعد على الدخول لسوق السلع والخدمات والمنافسة فيه ولا تساعد على مرونة سوق العمل وتطوير إنتاجيته. حيث نجد أن ضعف أداء سوق السلع والخدمات يتعلق أيضا بعدم ملائمة البنية التحتية لتكنولوجيا الإتصال والمعلومات التي لا تحفز على التوجه للإبتكار، وكذا ضعف القطاع المالي الذي لا يساعد على توفير التمويل. في حين أن ضعف مرونة سوق العمل وتراجع إنتاجية عنصر العمل، تعود أيضا إلى ما يتميز به هذا السوق من عدم التوافق ما بين عرض العمل والطلب عليه الذي تتسبب فيه الإختلالات المرتبطة بنظام التعليم والتدريب. وزيادة على ذلك فإن ضعف البنية المؤسساتية للدولة من حيث انتشار الفساد وعدم سيادة القانون كان لها انعكاس كبير على ثقة الأعوان الإقتصاديين في النشاط الإقتصادي، وهو ما عزز من تراجع الحافز للعمل والإستثمار والإبتكار وبالتالي التسبب في تراجع أداء القطاع الخاص ومساهمته في تطور النشاط الإقتصادي.

جـ_ توصيات واقتراحات:

سمحت لنا معالجة موضوع الدراسة بالخروج بجملة توصيات واقتراحات تبرز أهمها فيما يلي:

_ العمل على تغليب الطابع الإقتصادي على الطابع الإجتماعي للسياسة الإقتصادية في الجزائر، بحكم أن الطابع الإقتصادي هو الضامن لتميز السياسة الإقتصادية بالواقعية ومن ثم تعزيز فعاليتها في التأثير إيجابا على النشاط الإقتصادي؛

_ تخفيض الدولة لنفقاتها العامة تدريجيا إلى مستويات تضمن من خلالها الحد من عجز الميزانية من جهة وعدم التأثير سلبا على النشاط الإقتصادي من جهة أخرى من خلال تعزيز التوجه نحو الرشادة في الإنفاق العام؛

_ تعزيز تطوير البنية المؤسساتية للدولة التي تضمن تعزيز ثقة المتعاملين الإقتصاديين في الإقتصاد الوطني ومن ثم التأثير إيجابا على الدوافع والحوافز في النشاط الإقتصادي، حيث يتوجب في هذا الإطار التوجه نحو إصلاح نظام الإدارة العمومية والرقابة على الحكومة، وتعزيز سيادة القانون واحترامه بعصرنة قطاع العدالة وضمان استقلاليتها، وضمان مشاركة أكبر للفرد في صنع القرار الإقتصادي خصوصا والتأثير في اتجاهاته؛

_ التوجه نحو تحويل السياسة الإقتصادية بالأساس لتطوير جانب العرض من خلال مجموعة إصلاحات هيكلية متكاملة ومتزامنة على مستوى سوق العمل وسوق السلع والخدمات؛ ترتكز أساسا على إضفاء المرونة على اللوائح التنظيمية في كلا السوقين بما يحد من التوجه للعمل في السوق الموازي وتعزيز النشاط في السوق الرسمي، زيادة على تنفيذ عديد الآليات التي تؤثر على كفاءة كلا السوقين سواء من خلال دعم تطوير الإبتكار وتطوير القطاع المالي في سوق السلع والخدمات، أو من خلال تفعيل تطوير نظام التعليم والتدريب في سوق العمل.

قائمة

المراجع

قـائــمة الــمراجــع

أولا: باللغة العربية

الكتب:

1_ سلوي علي سليمان" :السياسة الإقتصادية"، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973 .

ثانيا: باللغة الأجنبية

BOOKS:

1. Agnès bénassy-quéré et autres: « politique économique », édition de Boeck université, Belgique, 2004.
2. Alan Blinder: « On Sticky Prices: Academic Theories Meet the Real World», a chapter on "*monetary policy*", the university of Chicago Press, USA, 1994.
3. Alfonso Novales and others: « economic growth; theory and numerical solution methods », 1st edition, Springer, 2010.
4. Altug Sumru: « business cycles; fact, fallacy and fantasy », world scientific publishing, Singapore, 2010.
5. Arthur F. Burns and Wesley C. Mitchell: « Measuring Business Cycles », NBER, USA, 1946.
6. Arthur F. Burns: « The Business Cycle in a Changing World », National Bureau of Economic Research, USA, 1969.
7. Brian Atkinson et al: « economic policy », Macmillan press, London, 1996.
8. Brian Snowdon and Howard Vane: « modern macroeconomics: its origins, development and current state », Edward Elgar publishing, UK, 2005.
9. Charles Jones: « introduction to economic growth », 1st edition, Norton & company, USA, 1998.
10. Christian Aubin et Jacques Leonard : « politiques économiques », librairie Vuibert, France, 2003.
11. Daron Acemoglu: « introduction to modern economic growth», Princeton university press, USA 2009.
12. Fréderic Mishkin : « monnaie, banque et marche financier », 7eme édition, nouveaux horizon, France, 2004.
13. Gérard Duthil et William Marois : « politiques économiques », edition ellipses, France, 1997.
14. Gregory Mankiw : «Macroéconomie», 3eme édition, De Boeck édition, Belgique, 2003.
15. Gregory Mankiw: « principles of economics », 5th edition. South-western Cengage Learning, 2011.
16. Joseph E. Stiglitz and Shahid Yusuf: « rethinking the east Asian miracle", Oxford university press, USA, 2001.

17. Mark Cook and Nigel Healey: « Supply Side Policies », 4th edition, studies in economics and business, Heinemann Educational publishers, Great Britain, 2001.
18. Mark Skousen: « Big three in economics », M.E. Sharpe, England, 2007.
19. Michael Howard: « Public sector economics for developing countries », university of the West Indies press, Canada, 2001.
20. Neri Salvadori: «The Theory of Economic Growth: a Classical Perspective », Edward Elgar publishing, UK, 2003.
21. Philip Arestis et al: « economic growth: new directions in theory and policy », Edward Elgar publishing limited, UK, 2007.
22. Philippe Aghion and Peter Howitt: « The economics of growth », MIT press, Cambridge, UK, 2009.
23. Philippe Darreau : « croissance et politique économique»,1er edition, deboeck edition, Belgique, 2003.
24. Pierre-Richard Agenor: « The economics of adjustment and growth », 2nd edition, Harvard university press, Cambridge, USA, 2004.
25. Robert Atkinson: « Supply-side Follies: Why Conservative Economics Fails, liberal economics falters, and innovation economics is the answer », Rowman & Littlefield publishers, USA, 2006.
26. Robert Barro and Xavier Sala.I.Martin: « la croissance économique », édition internationale, France, 1996.
27. Robert E. Keleher: « the theoretical basis and historical origins of supply side economics », a chapter in *« supply side economics; pro and con »*, studies in the social sciences, West Georgia college, Vol XXI, 1982.
28. Ross Levine: « Finance and growth; theory and evidence », a chapter in: Philippe Aghion and Steven Durlauf (ed.), *Handbook of economic growth*, edition 1, Elsevier, Vol 1, 2005.
29. Stanley Fisher et al: « Macroeconomics », 3rd edition, McGraw-hill economics, USA, 2007.
30. Steven Kates, « Economic management and the Keynesian revolution: The policy consequences of the disappearance of Say's Law » in Steven Kates (ed.) Two Hundred Years of Say's Law: Essays on Economic Theory's Most Controversial Principle, Edward Elgar Publishing, Cheltenham, UK, 2004.
31. Steven Kates: « Say's law and the Keynesian revolution », a chapter in « *Say's Law and the keynesian revolution: how macroeconomic theory lost its way* », Edward Elgar publishing, 2008.
32. T.R. Jain et al : « macroeconomics », V.K. publications, New Delhi, 2007.
33. Timothy Besley and Maitreesh Ghatak: « property rights and economic development », a chapter in: *handbook of development economics*, North-Holland, Vol 5, 2010.
34. Warren J. Samuels et al: « A companion to the history of economic thought », Blackwell Publishing, USA, 2003.
35. Wayne Nafziger: « Economic development », 4th edition, Cambridge university press, USA, 2006.
36. William Boyes and Michael Melvin: « Fundamentals of economics », 4th edition, Houghton Mifflin company, USA, 2009.

ARTICLES, WORKING PAPERS & SEMINARES :

1. Alan Blinder et al: « Asking about prices: A new approach to understanding price stickiness», Russell Sage foundation, USA, 1998.
2. Alan J. Auerbach and Yuriy Gorodnichenko : « Measuring the Output Responses to Fiscal Policy », NBER Working Paper N° 16311, 2010.
3. Alberto Alesina and Silvia Ardagna: « Large changes in fiscal policy: taxes versus spending », NBER working paper N° 15438, 2009.
4. Amina Lahreche et al: « Algeria; selected issues paper », IMF country report N° 48, 2013.
5. Andrew Jewell et al : « Algeria ; selected issues », IMF country report N° 342, 2014.
6. Andrew Weiss: « Job Queues and Layoffs in Labor Markets with Flexible Wages », Journal of Political Economy, Vol. 88, No. 3, 1980.
7. Angel de la Fuente: « Infrastructures and productivity; an updated survey », Working papers N° 475, Barcelona Graduate School of Economics, 2010.
8. Anja Baum and Gerrit B. Koester : « The impact of fiscal policy over the business cycle : evidence from a threshold VAR analysis », Deutsche Bundesbank discussion paper N° 03, 2011.
9. Antonio Spilimbergo et al: « Fiscal multipliers », IMF position note, 2009.
10. Arthur B. Laffer: « Supply-Side Economics », Financial Analysts Journal, Vol. 37, No. 5, 1981.
11. Arthur B. Laffer: « The Laffer curve: Past, Present, and Future », Heritage Foundation, Backgrounder, N° 1765, June 2004.
12. Banque d'Algérie : «rapport annuel», 2005.
13. Banque d'Algérie: « rapport annuel», 2009.
14. Banque d'Algérie: « rapport annuel», 2013.
15. Barry P. Bosworth and Susan M. Collins: «Capital Flows to Developing Economies*:* Implications for Saving and Investment », Brookings Institution, Brookings Papers on Economic Activity, 1999.
16. Bcaeñat Bilbao-Osorio et al : « The Global Information Technology Report », 2013 and 2014.
17. Bernardin Akitoby et : « Public Investment and Public-Private Partnerships », IMF economic issues, N° 40, 2007.
18. Bernhard Heitger : « property rights and the wealth of nations : a cross-country study », cato journal, Vol 23, N° 03, 2004.
19. Branko Milanovic: « More or Less», Finance & Development, Vol 48, N° 3, September 2011.
20. Bronwyn H. Hall et al : « Measuring the Returns to R&D », NBER working paper N° 15622, 2009.
21. Bryon Higgins: « Monetary Growth and Business Cycles », economic review, April 1979.
22. Carl M. Campbell III and Kunal S. Kamlani: «The Reasons for Wage Rigidity: Evidence from a Survey of Firms», the Quarterly Journal of Economics, Vol. 112, N° 3, 1997.

23. Carl Shapiro and Joseph E. Stiglitz: « Equilibrium Unemployment as a Worker Discipline Device », the American Economic Review, Vol. 74, No. 3, 1984.
24. Christophe Cahn and Arthur Saint-Guilhem : « Comparaison internationale de croissance potentielle de long terme », Conseil d'analyse économique français, France, 2007.
25. Claudio Bravo Ortega and Álvaro García Marín: « Exploring the Relationship between R&D and Productivity; A country level study », Central Bank of Chile, Working Paper N° 472, 2008.
26. Coe David and Elhanan Helpman : «International R&D Spillovers », European Economic Review, vol 39, N° 5, 1995.
27. Congressional Budget Office: « R&D and Productivity Growth », Background Paper, USA, June 2005.
28. Consulat général d'Algérie à Montréal : « programme de soutien a la croissance économique a court et moyen terme 2001-2004 », on : http://www.consulatalgeriemontreal.com/src/formulaires/economie/PROGRAMME_DE_SOUTIEN.pdf
29. Dajin Li: « Is the AK Model Still Alive? The Long-Run Relation between Growth and Investment Re-Examined », the Canadian Journal of Economics, Vol 35, N° 1, 2002.
30. Daniel Mitchel: « the impact of government spending on economic growth », the heritage foundation, n° 1831, 2005.
31. Daron Acemoglu et al : « Institutions as a fundamental cause of long-run growth », NBER Working Paper N° 10481, 2004.
32. David Alan Aschauer: « Is public expenditure productive? », Journal of Monetary Economics, Vol 23, 1989.
33. David Card et al : « Active Labor Market Policy Evaluations: A Meta-Analysis », Institute for the Study of Labor, Discussion Paper N° 4002, 2009.
34. David Furceri : « Unemployment and Labor Market Developments in Algeria », IMF Working Paper N° 99, 2012.
35. DeLong, J. Bradford and Summers, Lawrence: « Macroeconomic policy and long-run growth», Proceedings - Economic Policy Symposium - Jackson Hole, Federal Reserve Bank of Kansas City, 1992.
36. Dominique Guellec and Bruno van Pottelsberghe de la Potterie: « R&D and Productivity Growth: Panel Data Analysis of 16 OECD Countries », OECD Economic Studies N° 33, 2001.
37. Dwight R. Lee: « constitutional reform; A prerequisite for supply side economics», Cato Journal. Vol.3, N° 3, 1983.
38. Dwight R. Lee: « The Keynesian Path to Fiscal Irresponsibility », Cato Journal, Vol. 32, N° 3, Fall 2012.
39. E.C. Pasour: « Supply side economics: A return to basic principles? », Modern Age edition, Vol 26, N° 1, 1982.
40. Eduardo Borensztein et al: «How does foreign direct investment affect economic growth? », Journal of International Economics, Vol 45, 1998.
41. Emi Nakamura and Jón Steinsson: « Price Rigidity: Microeconomic Evidence and Macroeconomic Implications », NBER Working Paper No. 18705, 2013.

42. Eric A. Hanushek and Ludger Wößmann: « Education quality and economic growth », World Bank, 2007.
43. Ethan Ilzetzki et al: « How big are fiscal multipliers », center for economic policy research, policy insight N° 39, 2009.
44. Fernando J.Cardim de Carvalho: « Economic policies for monetary economies; Keynes's economic policy proposals for unemployment-free economy », Revista d'economica politica, Vol 17, N° 4(68), 1997.
45. Finn E. Kydland and Edward C. Prescott: « Rules rather discretion: the inconsistency of optimal plans », the journal of political economy, Vol 85, Issue 3, June 1977.
46. Frederic S. Mishkin: « The channels of monetary transmission; Lessons for monetary policy», NBER working paper N° 5464, 1996.
47. Frederick Van Der Ploeg and Paul Tang: « The macroeconomics of growth; an international perspective », Oxford review of economic policy, Vol 8, N° 4, 1992.
48. Giancarlo Corsetti et al: « what determines government spending multipliers? », International monetary fund, working paper N° 12/150, 2012.
49. Giorgia Albertin et al : « Algeria: Selected Issues Paper », IMF Country Report N° 48, 2012.
50. Gilles Saint-Paul : « business cycles and long-run growth », Oxford review of economic policy, Vol 13, N° 3, 1997.
51. Gregory Mankiw et al: « A contribution to the empirics of economic growth », The Quarterly Journal of Economics, Vol. 107, No. 2, 1992.
52. Gregory Mankiw: « Real Business Cycles: A New Keynesian Perspective », Journal of Economic Perspectives, Vol 701, N° 3, 1989.
53. Gregory Mankiw: «The Growth of Nations», Brookings Papers on Economic Activity, Economic Studies Program, The Brookings Institution, Vol 26, issue 1, 1995.
54. Gundlach Erich: « Openness and economic growth in developing countries», Weltwirtschaftliches archiv, Vol 133, Issue 3, 1997.
55. Gunter Coenen and Roland Straub: « Does government spending crowd in private consumption», IMF working paper N°159, 2005.
56. Guy Debelle: «Inflation targeting in practice», IMF working paper N° 35, 1997.
57. Helge Berger and Stephan Danninger: « Labor and Product Market Deregulation: Partial, Sequential, or Simultaneous Reform? », IMF working paper N° 227, 2005.
58. Henrik Hansen and John Rand: « On the causal links between FDI and growth in developing countries », institute of economics, university of Copenhagen, discussion paper N° 30, 2004.
59. Heritage Foundation : « The index of economic freedom », on : http://www.heritage.org/index/visualize
60. IMF: « Algeria; country report», N° 69, 2003.
61. IMF: « Algeria; selected issues », report n° 61, 2007.
62. IMF: « Algeria; statistical appendix», report N° 163, 2001.
63. James Tobin: «An old Keynesian counterattack », Eastern economic journal, Vol 18, No 4, fall 1992.

64. Jan boone and Jan C. Van ours : « Effective active labor market policies», the institute for the study of labor, discussion paper N° 1335, 2004.
65. Jean Boivin et al: « How has the monetary transmission mechanism evolved over time? », NBER working paper N° 15879, 2010.
66. Johan Torstensson: « property rights and economic growth: An empirical study », Kyklos review, Vol 47, issue 2, 1994.
67. Johen B. Taylor: « Stabilization policy and the long-term economic growth », centre for economic policy research conference, June 3 and 4, 1994.
68. John A. Tatom: « We Are All Supply-Siders Now! », Federal Reserve Bank of St. Louis Review, May 1981.
69. José Ernesto Amorós and Niels Bosma : « 2013 global report ; Fifteen years of assessing entrepreneurship across the globe », Global entrepreneurship monitor, 2014.
70. Joseph E. Stiglitz: «theories of wage rigidity», NBER working paper N° 1442, 1984.
71. Joseph Stiglitz: « Government Failure vs. Market Failure: Principles of Regulation », presentation, initiative for policy dialogue, 2008.
72. Joseph Stiglitz: « Information and the change in the paradigm in economics », Nobel Prize lecture, December 8th, 2001.
73. Joseph Stiglitz: « Redefining the role of the state: what should it do? How should it do it? And how should these decisions be made? », A paper Presented on the Tenth Anniversary of MITI Research Institute, Japan, 1998.
74. Juan Botero et al: « The regulation of labor », NBER working paper N° 9756, 2003.
75. Juha Tervala: « The fiscal multiplier: positive or negative? », Aboa centre for economics, discussion paper N °54, 2009.
76. Katrine Ellersgaard et al: « The Contribution of Competition Policy to Growth and the EU 2020 Strategy », Policy Department A: Economic and Scientific Policy, European Parliament, Brussels, 2013.
77. Kenneth N. Kuttner and Patricia C. Mosser: « The Monetary Transmission Mechanism; some answers and further questions », Federal Reserve Bank of New York, Economic Policy Review, May 2002.
78. Kent, M. et al: « Mrs Thatcher's economic policies 1979-1987 », Economic Policy journal, Vol. 2, N° 5,1987.
79. Klaus schwab: « The global competitiveness report », 2013-2014.
80. Klaus schwab: « The global competitiveness report », 2014-2015.
81. Lane Kenworthy: « equality and efficiency: the illusory tradeoff », European journal of political research, Vol 27, Issue 2, 1995.
82. Laurence Ball: « insiders and outsiders; a review essay », journal of monetary economics, Vol 26, Issue 3, 1990.
83. Lawrence Christiano et al: « when is the government spending multiplier large? », NBER working paper N° 15394, 2010.
84. Leanne Ussher: « do budget deficits raise interest rates? a survey of the empirical literature», new school for social research , working paper N° 3, 1998.

85. Leonardo gambacorta et al: « The effectiveness of unconventional monetary policy at the zero lower bound: A cross-country analysis », Bank for International Settlements working paper N° 384, 2012.
86. Leora Klapper et al: « Entry regulation as a barrier to entrepreneurship », Journal of Financial Economics, Vol 82, Issue 3, 2006.
87. Lorenzo Bernal-Verdugo et al: « Labor Market Flexibility and Unemployment: New Empirical Evidence of Static and Dynamic Effects», IMF Working Paper N° 64, 2012.
88. Louis Corchon: « The long-run Keynesian multiplier », economics bulletin, Vol 5, N° 416, 2003.
89. M. G. Marshall and P. Arestis: « Reaganomics and Supply-Side Economics: A British View », Journal of Economic Issues, Vol. 23, N° 4, 1989.
90. Magda Kandil: « Demand-Side Stabilization Policies: What Is the Evidence of Their Potential? », IMF Working Paper N° 97, 2000.
91. Mark Rush: « Real business cycles », Federal Reserve Bank of Kansas city, economic review, Vol 72, N° 2, 1987.
92. Martin Feldstein: « supply side economics; old truths and new claims », NBER working paper N° 1792, USA, 1986.
93. Martin Feldstein: « government deficits and aggregate demand », NBER working paper N° 435, 1980.
94. Martin Feldstein : « Quantitative Easing and America's Economic Rebound », on : **http://www.project-syndicate.org/commentary/quantitative-easing-and-america-s-economic-rebound/arabic**, consulted on : 12/12/2014.
95. Mathias Dolls et al: « Automatic stabilizers and economic crises: US vs. Europe », NBER working paper N° 16275, 2010.
96. Matteo Cacciatore and Giuseppe Fiori: « The Macroeconomic Effects of Goods and Labor Markets Deregulation », on: http://www.giuseppefiori.net/ .
97. Matteo Cacciatore et al: « Short-term gain or pain? A DSGE model-based analysis of the short-term effects of structural reforms in labour and product markets », OECD Economics Department, Working Papers N° 948, 2012.
98. Mervyn King et al: « uncertainty in macroeconomic policy making», The Royal Society Conference on "Handling Uncertainty in Science", 22nd March 2010, London.
99. Michael Joyce et al: « quantitative easing and unconventional monetary policy-an introduction », the economic journal, Vol 122, Issue 564, November 2012.
100. Milton Fridman: « the role of monetary policy», The American Economic Review, Vol 58, N° 1. (Mar., 1968).
101. Ministre de l'Industrie et des Mines: « Bulletins d'information statistique de la PME», 2010, 2011, 2012 et 2013.
102. Narayana Kocherlakota : « Modern Macroeconomic Models as Tools for Economic Policy », 2009 Annual Report Essay, the federal reserve bank of Minneapolis.
103. Nicoletta Batini et al : « Successful austerity in the United States, Europe and Japan », IMF working paper N° 190, 2012.

104. Olivier Blanchard and Roberto Perotti : « An empirical characterization of the dynamic effects of changes in government spending and taxes on output », the quarterly journal of economics, Vol 11, Issue 4, november 2002.
105. Olivier Jean Blanchard et al : « Reaganomics », Economic Policy, Vol. 2, No. 5, The Conservative Revolution, 1987.
106. ONS : « activité, emploi et chômage ; 4eme trimestre 2013 », 2014.
107. OECD: « The sources of economic growth in OECD countries », Éditions OCDE, France, 2003.
108. Pak Hung Mo: « corruption and economic growth », Journal of Comparative Economics, Elsevier, Vol 29, issue 1, 2001.
109. Paolo Mauro: «Corruption and Growth », the Quarterly Journal of Economics, Vol 110, N° 3, 1995.
110. Paolo Mauro: « Why Worry About Corruption? », IMF economic issues, N° 6, 1997.
111. Paul Craig Roberts:« My time with supply side economics », The Independent Review, Vol 7, N° 3, winter 2003.
112. Pavlina R. Tcherneva: « Fiscal policy: why aggregate demand management fails and what to do about it », Levy economics institute, Working paper N° 650, 2011.
113. Philippe Aghion and Steven Durlauf: « From Growth Theory to Policy Design », World Bank, Commission on Growth and Development, working paper N° 57, 2009.
114. Philippe Aghion et al: « The effects of entry on incumbent innovation and productivity », NBER working paper N° 12027, 2006.
115. Philippe Aghion: « From Growth Theory To Growth Policy Design », Commission on growth and development, Working Paper N° 57, 2012.
116. Philippe Aghion: « From growth to growth policy design », London school of economics, growth commission, 2012.
117. Pinelopi Goldberg and Rebecca Hellerstein : « Sticky Prices: Why Firms Hesitate to Adjust the Price of Their Goods», current issues in economics and finance, New York federal reserve, Vol 13, N° 10, 2007.
118. Rachel Griffith and Rupert Harisson: « The link between product market reform and macro-economic performance », European economy, economic papers N° 209, August 2004.
119. Ramon P. DeGennaro and Cesare Robotti: « Financial Market Frictions », federal reserve bank of Atlanta, economic review, 3rd Quarter 2007.
120. Raymonde Torres and John P. Martin: « Mesure de la croissance potentielle dans les sept grands pays de l'OCDE », Le revue économique de l'OCDE, N °14, 1990.
121. Richard hemming et al : « The Effectiveness of Fiscal Policy in Stimulating Economic Activity--A Review of the Literature », IMF working paper N° 208, 2002.
122. Robert E. Lucas: « Econometric policy evaluation: A critique », Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy, Elsevier, Vol. 1(1), 1976.

123. Robert G. Fay : « Enhancing the Effectiveness of Active Labour Market Policies », OECD Labour Market and Social Policy Occasional Papers N° 18, 1996.
124. Robert J. Barro: « Education and Economic Growth », Annals of economics and finance, Vol 14, N° 2, 2013.
125. Robert S. Holbrook: « Optimal Economic Policy and the Problem of Instrument Instability », the American Economic Review, Vol 62, N° 2 (Mar. 1, 1972).
126. Roberto M. Billi and George A. Kahn: «What Is the Optimal Inflation Rate? », economic review, 2nd quarter, Federal Reserve Bank of Kansas city, 2008.
127. Scott R.Baker et al: « measuring economic policy uncertainty», University of Chicago Booth School of Business, 2011.
128. Sebastian Gechert: « What fiscal policy is most effective? A meta regression analysis », macro-economic policy institute, working paper N° 117, 2013.
129. Simeon Djankov and Rita Ramalho: « Employment laws in developing countries », Journal of Comparative Economics, Vol 37, Issue 1, 2009.
130. Simeon Djankov et al: « The regulation of entry », The Quarterly Journal of Economics, Vol 117, Issue 1, February 2002.
131. Staff report: « 2014 Article IV consultation », IMF country report N° 341, 2014.
132. Stefano Scarpetta and Thierry Tressel: «Productivity and Convergence in a Panel of OECD Industries: Do Regulations and Institutions Matter? », OECD economics department, working papers N° 342, 2002.
133. Stefano Scarpetta et al : « The Role of Policy and Institutions for Productivity and Firm Dynamics Evidence from Micro and Industry Data », OECD economics department, working paper N° 329, 2002.
134. Susanto Basu and John G Ferland: « What do we know and not know about potential output? », Federal Reserve Bank of San Francisco, working paper N° 05, 2009.
135. Tanzi Vito and Hamid Dawoodi : « Corruption, public investment, and growth », IMF working paper N° 139, 1997.
136. The conference board : « Total economy database », on : https://www.conference-board.org/data/economydatabase/index.cfm?id=27762
137. Thomas Gries and Margarete Redlin : « Trade openness and economic growth: A panel causality analysis », university of paderborn, center for international economics, working paper N° 52, 2012.
138. Thomas J. Sargent and Neil Wallace: « Rational expectations and the theory of economic policy », Federal Reserve Bank of Minneapolis, Working Papers N° 29, 1974.
139. Transparency International, on : http://www.transparency.org/country#DZA
140. United Nations Conference on Trade and Development: «World Investment Reports», United Nations, 2009 and 2014.
141. William J. Baumol: « Retrospectives: Say's Law », the Journal of Economic Perspectives, Vol. 13, N° 1, 1999.
142. World Bank: « A public expenditure review », report Vol 1, N° 36270, 2007.
143. World Bank: « Doing business 2014, economy profile; Algeria », 2014.

144. World Bank: « Doing business reports », 2004, 2006, 2008, 2010, 2013 and 2014.
145. World Bank: Worldwide governance indicators, available on: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports
146. World Economic Forum: « World competitiveness report »; 2011, 2012, 2013 and 2014

ثالثا: مواقع الإنترنت

1_ الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار:

http://www.andi.dz

2_ بوابة الوزير الأول:

http://www.premier-ministre.gov.dz

3_ La Société de Gestion de la Bourse des Valeurs: http://www.sgbv.dz

4_ The conference board : https://www.conference-board.org

5_ World Bank: Worldwide governance indicators:

http://info.worldbank.org/governance

6_ Transparency International : http://www.transparency.org

7_ Consulat général d'Algérie à Montréal : http://www.consulatalgeriemontreal.com

الملخص:

يشهد موضوع توجيه السياسة الإقتصادية لتحقيق النمو الإقتصادي جدلا واسعا ما بين اقتصاديات جانب الطلب التي تركز على المدى القصير من خلال استهداف الحد من تقلبات الدورة الإقتصادية، واقتصاديات جانب العرض التي تركز على المدى الطويل واستهداف تطوير المقدرة الإنتاجية للإقتصاد. وقد اختارت الجزائر في هذا الصدد منذ سنة 2001 توجيه سياستها الإقتصادية لدعم الطلب الكلي عن طريق إقرار 3 برامج إنفاق عام حتى سنة 2014 تجاوزت ما قيمته 400 مليار دولار، كان لها أثر إيجابي على إنتعاش النشاط الإقتصادي مقارنة بفترة التسعينات التي شهدت تردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية. لكن الإستمرار في دعم الطلب الكلي في الإقتصاد الجزائري لأكثر من عشرية من الزمن، دفع لتبعية النشاط الإقتصادي المحلي للقطاع العام ولم يساهم في التأسيس لاقتصاد حقيقي قائم على خلق الثروة ومناصب العمل بسبب معاناة الإقتصاد الجزائري من قيود تخص جانب العرض. وهو ما يستوجب بالأساس إعادة توجيه السياسة الإقتصادية لتطوير جانب العرض من خلال جملة إصلاحات هيكلية تمس بالأساس سوق السلع والخدمات وسوق العمل، إضافة إلى إصلاح الإطار المؤسساتي للإقتصاد الوطني بما يدعم من فعالية إصلاحات كلا السوقين ويعزز من ثقة الأعوان الإقتصاديين.

الكلمات المفتاحية: السياسة الإقتصادية، سياسات جانب الطلب، سياسات جانب العرض، الإصلاحات الهيكلية.

Abstract:

The subject of economic policy orientation to achieve economic growth highlights a lot of controversy between the demand-side economics that focuses on business cycles and supply-side economics that focuses on long run growth. In this context, Algeria choosed since 2001 to implement a demand side economic policy through 3 public spending programs that exceeded in value until 2014 more than 400 billion dollars, where it led to positive results in a comparaison to the previous hard periode of the 1990s. But the continuation of stimulating demand for more than a decade didn't lead to an economy based on wealth and job creation, because the Algerian economy suffers from supply constraints that requires a shift of economic policy towards supply side development,by implementing an agenda of structural reforms both in labor and product market, and the reform of the institutional fromework that can support the effectivness of the markets reforms and lead to more confidence of economic agents.

Key words : economic policy, demand-side economics, supply-side economics, structural reforms.

Résumé:

Le sujet de l'orientation de la politique économique pour atteindre la croissance économique met en évidence beaucoup de controverse entre l'économie de la demande qui concentre sur le court terme en ciblant la réduction de la volatilité des cycles économique, et l'économie de l'offre qui met l'accent sur la productivité à long terme en ciblant le développement de la capacité de l'économie à produire. Dans ce contexte, l'Algérie a choisi depuis 2001 d'appliquer une politique de la demande par l'adoption de 3 programme de dépenses publique avec une valeur dépassé 400 milliard de dollar, et affecté positivement la reprise économique par rapport a la période précédent dans les années nonante. Mais la continuité de cet politique pour plus d'une décennie conduit à une dépendance de l'activité économique nationale pour le secteur public, et ne ont pas contribué à la création d'une véritable économie basée sur la création de la richesse et des postes de travail, en raison de la souffrance de l'économie algérienne des restrictions concernant le côté de l'offre, et ca exige la réorientation de la politique économique pour le développement de l'offre, à travers d'une série des réformes structurelles affectent principalement le marché des biens et services et le marché du travail, et la réforme du cadre institutionnel de l'économie nationale pour soutenir l'efficacité des deux réformes des marchés, et de renforcer la confiance des agents économiques.

Mots clés : politique économique, politique d'offre, politique de la demande, réformes structurels.